مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني / السنة الحادية عشرة - حزيران - يونيو ١٩٨٣م

السياسة السكانية في الكويت الوضع الحالي والبدائل المتاحة

د. مصطفى الشلقاني

أحكام التطبيب في الفقه الإسلامي

د. أحمد شرف الدين

أخبار الجريمة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية)

د. سالم ساري

الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي

د. خالد محمود الكومي

المميزات البنائية للأسرة النووية الاردنية (دراسة استطلاعية)

د. مجد الدين خيري

تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية

د. الغريب محمد بيومي

نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء

د. عبد الله الفرا

«ندوة العدد»

الشخصية العربية والتحدي الحضاري

د. سمير نعيم

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني / السنة الحادية عشرة - حزيران / يونيو ١٩٨٣

فصلية اكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والابحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب: ٥٤٨٦ - الكويت

☎ ٥٤٩٤٢١ / ٢٧٢ - ٢٥٠

الاشتراكات :

للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت ١٢ ديناراً .

في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكيا أو ما يعادلها .

ثمن العدد

الكويت ٣٠٠ فلساً ● الأردن ٢٥٠ فلساً ● البحرين نصف دينار ● قطر ٤ ريالات ● المغرب ٥ دراهم ● تونس ٥٠٠ مليم ● السعودية ٤ ريالات ● الامارات ٤ دراهم ● العراق ٣٥٠ فلساً ● لبنان ٤ ليرات ● الجزائر ٥ دنانير ● ليبيا ٣٥ قرشاً ● سوريا ٤ ليرات ● ج . م . ع. ٢٥ قرشاً ● اليمن الشمالي ٤ ريالات ● اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلساً ● السودان ٢٥٠ فلساً ● عمان نصف ريال ● الدول الاحرى ٣ دولار أو ما يعادلها ●

المحتوى

العدد الثاني / السنة الحادية عشرة - حزيران - يونيو ١٩٨٣م

● كلمة العدد .... رئيس التحرير ٥

● الابحاث ....

١ - السياسة السكانية في الكويت : الوضع
الحالي والبدائل المتاحة .... د. مصطفى الشلقاني ٧

٢ - أحكام التطبيب في الفقه الإسلامي .... د. أحمد شرف الدين ٤٧

٣ - أخبار الجريمة في صحافة الإمارات
(دراسة تحليلية) .... د. سالم ساري ٦٣

٤ - الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة
والخيال والتزييف : دراسة نقدية
لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي .... د. خالد الكومي ١٠٩

٥ - نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء .... عبد الله الفرا ١٢٧

٦ - المميزات البنائية للأسرة النووية
الأردنية ، دراسة استطلاعية .... د. مجد الدين خيري ١٤٣

٧ - تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة
عن الموارد البشرية .... د. الغريب محمود بيومي ١٦٧

● ندوة العدد

الشخصية العربية والتحدي الحضاري .... تنظيم وتحرير :
د. سمير نعيم ٢٠١

● مراجعات

١ ـ الإسلام ومستقبل الحضارة .... تأليف : د. صبحي الصالح ٢٣٩
مراجعة : د. محمد زهدي يكن

٢ ـ حكاية الشطار والعيارين في
التراث العربي .... تأليف : د. محمد رجب النجار
مراجعة : يوسف عبد الله محمود ٢٤٣

٣ ـ مناهج وطرق تدريس التربية الصحية
والسلامة للمرحلة الابتدائية .... تأليف : د. محمود بستان
مراجعة : د. عبد الرزاق الجليلي ٢٤٩

● مؤتمرات

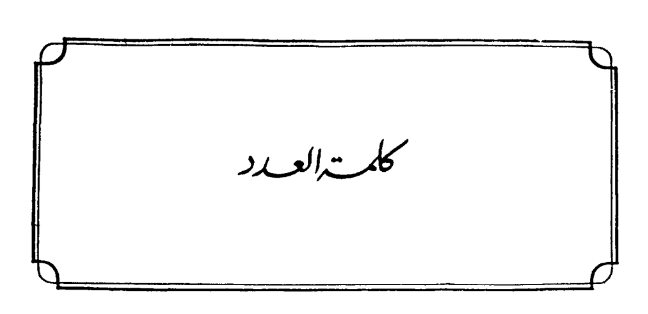
١ ـ ندوة الحوار العربي الأوروبي في الحقول
العلمية والثقافية والسياسية .... د. خيرية قاسمية ٢٥٤

٢ ـ ندوة العمالة غير السعودية (الأجنبية)
في الأجهزة الحكومية .... د. محمد شاكر عصفور ٢٦٧

● دليل الرسائل الجامعية

أثر السياسات التسويقية في تراكم المخزون
السلعي في متاجر الأقسام .... محمود النجدي صالح ٢٧٥

● قواعد النشر بالمجلة ٢٨٣
● فهرس المجلة ٢٨٩
● ملخصات ٣٠٩



ما أن يصل هذا الاصدار الجديد من مجلة العلوم الاجتماعية إلى أيدي القراء حتى يكون العام الأكاديمي الحالي قد شارف على الانتهاء. وعند هذه النقطة، يدخل الأساتذة والطلاب ـ أو معظمهم ـ في مرحلة أشبه ما تكون بمرحلة « استراحة المحارب » بعد أن بذلوا في أعمال التدريس والدراسة ما بذلوا. وهذه المرحلة محطة هامة لأنها تنفض رداء الاعياء عنهم تمهيدا لشحنهم بطاقة جديدة يستقبلوا معها العام القادم بحيوية دافقة.

على أن عددا من الأساتذة والطلاب سيجد في العطلة الأكاديمية مناسبة للاستمرار سواء في مجال العطاء التعليمي (في فصل الصيف) أو في مجال البحث العلمي. وفي مثل هذا السلوك مؤشر واضح على أن المهمة التعليمية طريق ممتد لا نهاية له... وطوبى للسائرين عليه.

ونحن في مجلة العلوم الاجتماعية « مكتوب » علينا ـ كما هو الحال في المجلات الفصلية ـ أن لا نتوقف عن العطاء. ذلك أن عجلة العمل لا بد أن تستمر في الدوران كي تفرز في النهاية عددا جديدا يطل على القارىء مع اطلالة العام الأكاديمي الجديد. بل ان رئاسة تحرير المجلة وسكرتاريتها ستكونان مشغولتين بإصدار كتاب جديد وضعه الدكتوران حليم بشاي وطلعت منصور.. بعنوان « دراسات ميدانية في النضج الخلقي عند الناشئة في الكويت » وذلك ضمن سلسلة منشورات المجلة.

وهكذا الحياة دوما مع من يفهمون كنهها: عطاء هادف مستمر. وهذا هو شعارنا منذ بدأنا... ونأمل أن نكون قد أسهمنا في وضع جانب منه موضع التطبيق.

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير



السياسة السكانية في الكويت
الوضع الحالي والبدائل المتاحة

د. مصطفى الشلقاني(*)

مقدمة

يسود العالم في الوقت الحاضر ثلاثة إتجاهات سكانية متباينة نشأت من إتجاهات المواليد والوفيات والهجرة وأدت إلى تغاير النمو السكاني وتركيب المجتمع من الناحية الديموجرافية وهذه الاتجاهات هي :

- نمو سكاني بطيءيكاد يصل بالسكان إلى حالة الاستقرار أو شبه الاستقرار .

- نمو سكاني مرتفع أصبح يهدد بمشكلة في بعض الدول التي لا زالت تعاني نقصاً كبيراً في مواردها الاقتصادية .

- نمو سكاني غير منتظم بسبب عدم وجود إتجاه ثابت لمعدلات الوفاة .

فالدول النامية تحاول السيطرة على المعدلات المرتفعة للنمو السكاني[1] واستخدمت في ذلك عدة أساليب منها جعل الاجهاض قانونياً[2] ، بل أن بعضها ذهب إلى حد جعل التعقيم اجبارياً . ويجري حالياً في كثير من هذه الدول تخطيط وتنفيذ الكثير من البرامج القومية لتنظيم الأسرة سواء على المستوى الحكومي أو الأهلي أو الاثنين معاً . كما أدخلت في عدد منها الثقافة الجنسية كجزء من البرامج التعليمية

(*) استاذ الاحصاء المساعد بجامعة الكويت .

واستخدمت نوافذ أخرى لتوصيل المعلومات والدعوة إلى الحد من الانجاب عن طريق التجمعات العمالية في المصانع والنقابات والتجمعات السياسية وفي المدارس والمستشفيات ومراكز خدمة الطفولة وغيرها . وقد صادف بعض هذه البرامج نجاحاً محدوداً ولا زال الكثير منها يحاول ذلك(٣) .

على النقيض من سكان مجموعة الدول النامية فإن سكان المناطق المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية يعيشون دون أي ضغط سكاني كما أن معدلات نموهم حالياً وفي المستقبل هي أقل بالمقارنة بالدول النامية .

أما في الدول الاشتراكية فإن الحكومات في كثير منها لا تزال تشجع على إنجاب المزيد من الأطفال وذلك بتخصيص معونات مالية شهرية للأمهات اللاتي أنجبن عدداً معيناً من الأطفال وكذلك توفير دور الحضانة ورياض الأطفال لخدمة الأمهات العاملات .

لقد أصبح واضحاً أن للتغيرات السكانية علاقة متبادلة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية(٤) وكان من نتيجة ذلك أن قامت كثير من الدول باتخاذ الأساليب التخطيطية لتنمية اقتصادياتها والأساليب الاجتماعية للتحكم في معدلات الزيادة في سكانها وذلك بهدف الوصول إلى نوع من التوازن بين التنمية والتغير السكاني ، ولقد تداركت باقي الدول أهمية هذا التوازن ووجدت من الضروري أن تكون هناك سياسة سكانية في بلادها تتمشى مع خطط التنمية في تلك البلاد .

والسياسة السكانية لأية دولة يمكن تعريفها ببساطة على أنها موازنة بين أعداد السكان ومتطلبات التنمية والأمن فيها . ويستلزم ذلك دراسة لاعداد المقيمين فيها في الوقت الحاضر ووضع تصور لاحتمالات تغيراتهم في المستقبل مع بيان أسباب تلك التغيرات وانعكاساتها على السياسات في المجالات الأخرى بالدولة وفي النهاية مدى قدرة إمكانيات الدولة على استيعاب تلك التغيرات .

الهدف من الدراسة

لا توجد في دولة الكويت حتى الآن سياسة سكانية ثابتة وواضحة المعالم . ولا شك أن عدم وجود مثل هذه السياسة يعني بالضرورة صعوبة تحديد معالم المجتمع السكاني خاصة في المدى البعيد . فالسكان في الكويت يشكلون في معظمهم مجتمعاً

حركياً يتركب من نماذج متباينة من السكان تتعدد فيها جنسيات الوافدين ويتغيرون ديموجرافيا من فترة لأخرى .

ولقد أصبح من الضروري والوضع كذلك أن تكون هناك دراسات سكانية وأبحاث ميدانية تهدف إلى التعرف أولاً بأول على اتجاهات السكان ووجهة نظرهم في مسائل الأسرة والانجاب والتعرف على العلاقات بين التغيرات في هذه الاتجاهات والتغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية حتى تتضح الصورة أمام القائمين على رسم هذه السياسات .

لقد كانت هناك محاولات محدودة لابراز حاضر ومستقبل المجتمع السكاني الكويتي ولقد تفاوتت الصور التي ظهرت كنتيجة لتلك المحاولات بفعل عوامل كثيرة أهمها الفروض المستخدمة في إعداد تلك الدراسات .

وتعتبر الدراسة الحالية محاولة مستحدثة الهدف منها تكوين فكرة عن عدد من البدائل التي يمكن للدولة تبنيها في مجال تحديد السياسة السكانية وينقسم البحث إلىٰ ثلاثة أجزاء رئيسية : ـ

الأول ـ يناقش الوضع السكاني الحالي .
الثاني ـ يحدد البدائل المتاحة للسياسة السكانية .
الثالث ـ يبين انعكاس السياسة السكانية المقترحة على السياسات في المجالات الأخرى للدولة .

الفصل الأول
الوضع السكاني الحالي

عند التخطيط لسياسة سكانية ليست هناك حاجة لتأكيد أهمية تحديد الوضع السكاني الحالي عن طريق تحليل الاحصاءات السكانية المتاحة . وتحليل بهذا المعنى لا يمكن قياسه بطريقة مقبولة إلا إذا كانت الاحصاءات دقيقة تُصور معالم المجتمع السكاني وتطوره على مدى فترة كافية من الزمن .

في الكويت أجري آخر تعداد للسكان في ابريل ١٩٨٠ وحتى الآن لم ينشر عن هذا التعداد سوى بيانات إجمالي السكان والهجرة ، كما أن المعلومات التي تتوفر عن

دراسات أخرى حديثة نسبياً لا تعطي في عدد منها سوى مؤشرات إجمالية بينما هي في عدد آخر تعتمد على افتراضات ليست بالضرورة مبررة .

وعليه فسوف تستخدم سلسلة التعدادات المتوافرة وغيرها من المصادر الاحصائية المنشورة في تحديد السمات الأساسية للمجتمع السكاني في دولة الكويت وسوف يتناول هذا التحديد تحليلاً لحجم وتركيب وتوزيع السكان ثم حصراً لمصادر الزيادة السكانية .

أولاً ـ حجم وتركيب وتوزيع السكان :

يتكون المجتمع الكويتي من عدة روافد بحكم تكوينه المتميز بين الدول العربية. فبدايته كانت مع أولى الهجرات من الجزيرة العربية لتكوّن أبناء الكويت الأصليين ، ثم توالت الهجرات الحديثة نسبياً ومعظمهم من مناطق الخليج العربي والذين أصبحوا كويتيين بالتجنيس وهؤلاء جميعاً يكونون النهر الأساسي لمجتمع الكويت. كما توجد روافد فرعية تتكون من عدة جنسيات مختلفة ومعظمهم من أبناء الدول العربية .

وعند دراستنا لحجم وتركيب وتوزيع السكان ، سوف نتناول مجتمع الكويت بشقيه ـ الكويتيين وغير الكويتيين .

١ ـ حجم السكان ومعدلات النمو

يوضح الجدول رقم (١) عدد سكان دولة الكويت وكذلك معدلات النمو السنوي للسكان خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٨٠ .

ـ من حيث الحجم وخلال فترة زمنية لا تتجاوز ٢٣ عاماً ارتفع عدد السكان في الدولة من ٢٠٦ ألف نسمة في عام ١٩٥٧ حتى وصل إلى ١,٣٥٧ مليون نسمة عام ١٩٨٠ ، أي حوالي سبعة أضعاف ما كان عليه عدد السكان في عام ١٩٥٧ .

ـ انخفاض نسبة الكويتيين(٥) إلى جملة السكان واستمرار الاتجاه الهبوطي حتى عام ١٩٨٠ حيث وصلت النسبة إلى أدنى مستوى لها وهو ٤١,٥٪ بعد أن كانت ٥٥٪ عام ١٩٥٧ .

جدول (١)
اعداد السكان ومعدلات النمو السنوي حسب الجنسية

سنوات التعداد	اعداد السكان			نسبة الكويتيين إلى جملة السكان	الفترة الزمنية	معدلات النمو السنوي (في الألف)		
	كويتيون	غير كويتين	الجملة			كويتيون	غير كويتيين	الجملة
١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣	٠,٥٥٠				
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١	٠,٥٠٣	١٩٦١ـ٥٧	٨٦	١٣٦	١١٠
١٩٦٥	٢٢٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩	٠,٤٧١	١٩٦٥ـ٦١	٨١	١١٨	١٠٠
١٩٧٠	٣٤٧٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢	٠,٤٧٠	١٩٧٠ـ٦٥	٩٥	٩٦	٩٦
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٩٩٤٨٣٧	٠,٤٧٥	١٩٧٥ـ٧٠	٦٣	٥٩	٦١
١٩٨٠	٦٤٦٣٦	٧٩٢٣٨٧	١٣٥٧٠٢٣	٠,٤١٦	١٩٨٠ـ٧٥	٣٧	٨٧	٦٤

المصدر : المرجع رقم (١٠) ص . (أ) ، (ب) .

ـ إتجاه معدلات النمو السكاني إلى الانخفاض مع الزمن . . . فبالمقارنة بالسنوات الماضية انخفض معدل النمو السنوي للسكان من ١١٪ خلال الفترة (٥٧ ـ ١٩٦١) إلى ٦,٤٪ خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨٠) . وقد كان هذا الانخفاض ملحوظاً بصفة خاصة بين الكويتيين حيث هبط المعدل لهذه الفئة من ٨,٦٪ خلال الفترة الأولى إلى ٦,٣٪ خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥) ثم إلى ٣,٧٪ خلال الفترة الأخيرة (٧٥ ـ ١٩٨٠) . وقد يفسر هذا الانخفاض الشديد لمعدلات النمو في الفترة الأخيرة إلى التشدد في طلب اثبات الجنسية الكويتية لكل فرد يصرح للعداد بأنه كويتي الجنسية اثناء التعداد(٦) .

٢ ـ التركيب النوعي والعمري :

ـ تتميز الكويت بنسبة عالية للنوع . فعدد الذكور يفوق دائماً عدد الاناث ومع ذلك فهناك فرق ملموس في النسب المسجلة بين الكويتيين والوافدين (جدول رقم ٢) . ويرجع السبب في ارتفاع نسبة النوع عند الوافدين إلى طبيعة هذا المجتمع والذي غالباً ما يكون من الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج أو ممن تزوجوا وتركوا زوجاتهم وأولادهم في موطنهم الأصلي .

ـ أما عن اتجاه نسبة النوع فإنها تأخذ اتجاهاً تنازلياً مع الزمن ويكاد يكون هذا الاتجاه متماثلاً بالنسبة للكويتيين وغير الكويتيين على السواء .

بالنسبة للكويتيين انخفضت النسبة من ١٠٩٪ عام ١٩٥٧ إلى ٩٨٪ عام ١٩٨٠ ولغير الكويتيين من ٣٦٥٪ إلى ١٦٧٪ خلال نفس الفترة .

ـ من ناحية أخرى يعكس التركيب العمري للسكان بعض الخصائص المميزة للتركيب السكاني في الدولة . . . فالأطفال في الكويت يشكلون أكثر من ثلث السكان وترتفع هذه النسبة بين الأطفال الكويتيين لتصل إلى نصف السكان تقريباً .

وترتبط الزيادة في نسبة الأطفال الكويتيين بمعدلات الخصوبة للمواطنات وكذلك بأعداد الاناث في سن الانجاب وتوافر بعض الخدمات . أما الأطفال غير الكويتيين فترجع زيادة نسبتهم إلى عاملين :

١ ـ زيادة اعداد الوافدين وخصوصاً الاناث المتزوجات وتعزى هذه الزيادة بدورها إلى احتياجات البلاد من قوة العمل الوافدة .

جدول (٢)
التركيب النوعي والعمري للسكان حسب الجنسية

سنة التعداد	نسبة النوع			فئات السن								
				٠-١٤			١٥-٥٩			٦٠ فأكثر		
	كويتون	غير كويتيين	جملة السكان	كويتيون	غير كويتيين	جملة السكان	كويتيون	غير كويتيين	جملة السكان	كويتيون	غير كويتيين	جملة السكان
١٩٥٧	١٠٩	٣٦٥	١٧٧	٤٣,٨	١٦,٥	٣٢,١	٥٠,١	٨١,٩	٦٣,٧	٦,١	١,٦	٤,٢
١٩٦١	١٠٩	٢٦٧	١٦٦	٤٧,٤	٢٣,٧	٣٤,٩	٤٦,٧	٧٤,٨	٦١,٥	٥,٩	١,٥	٣,٦
١٩٦٥	١٠٥	٢٣٦	١٥٨	٤٩,٠	٢٨,١	٣٨,٠	٤٦,٢	٧٠,٦	٥٩,١	٤,٨	١,٣	٢,٩
١٩٧٠	١٠٢	١٦٦	١٣٢	٥٠,٢	٣٧,١	٤٣,٣	٤٥,٥	٦١,٥	٥٣,٩	٤,٣	١,٤	٢,٨
١٩٧٥	١٠٠	١٤٢	١٢١	٤٩,٥	٣٩,٦	٤٤,٣	٤٦,٨	٥٨,٨	٥٣,١	٣,٧	١,٦	٢,٦
١٩٨٤	٩٨	١٦٧	١٣٤	٤٩,٢	٣٣,٨	٤٠,٢	٤٧,١	٦٤,٩	٥٧,٥	٣,٧	١,٣	٢,٣

المصدر : قام الباحث بحساب النسب الواردة في الجدول للاعتماد على البيانات المنشورة في مجلدات التعدادات العامة للسكان .

٢ ـ استقرار نسبة كبيرة من الوافدين لفترة طويلة من الزمن وتزايد هذه النسبة ، وهي ظاهرة لها اتجاه إيجابي منذ عام ١٩٥٧ . وللدلالة على صحة هذا الفرض فقد حسبت العلاقة بين مدة الاقامة وعدد الأطفال (أقل من ٥ سنوات) لكل ألف من الوافدين في سنوات التعداد واتضح أن هناك علاقة إيجابية قوية تتمثل في ارتفاع قيمة معامل الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين(٧) .

ـ أما السكان في الأعمار المتقدمة فيشكلون نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى ٤٪ من إجمالي السكان . ونسبة السكان في الأعمار المتقدمة وإن كانت تتميز بالثبات النسبي بين غير الكويتيين عند مستوى منخفض جداً (١,٥٪ تقريباً) فإن هذه النسبة تتجه إلى الانخفاض بين الكويتيين حتى وصلت إلى ٣,٧٪ فقط في تعداد ١٩٨٠ .

ـ ومع تزايد نسبة صغار السن بين غير الكويتيين وتناقص نسبتهم في الأعمار المتوسطة تناقصت حدة الفروق العمرية بين الكويتيين والوافدين نتيجة للثبات النسبي للتركيب العمري عند الكويتيين .

٣ ـ قوة العمل الكويتية :

وإذا كانت العمالة الوافدة هي السبب الرئيسي في الفروق النوعية والعمرية بين المواطنين والوافدين وإنها قد أثرت على هيكل السكان النوعي والعمري ، فإن لهذا النمط وتلك الفروق آثارها على حجم ونمو قوة العمل(٨) ودرجة المساهمة في النشاط الاقتصادي .

جدول (٣)

معدلات النشاط الخام(٩) حسب الجنسية والنوع

سنة التعداد	كويتيين			غير كويتيين			جملة السكان		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	أناث	جملة
١٩٦٥	٣٧,٢	١,٠	١٩,٥	٧٦,٩	١٠,٤	٥٧,١	٦١,٣	٤,٨	٣٩,٤
١٩٧٠	٣٦,١	١,٢	١٨,٨	٦٦,٤	٩,٩	٤٥,٢	٥٣,٧	٥,٢	٣٢,٨
١٩٧٥	٣٥,٧	٣,٢	١٩,٥	٦٠,٢	١٢,٩	٤٠,٧	٤٩,٥	٧,٨	٣٠,٦

المصدر : احتسبت المعدلات بالاعتماد على البيانات المنشورة في مجلدات التعدادات العامة للسكان .

من جدول (٣) نلاحظ ما يلي :

- في عام ١٩٧٥ سجلت نسبة أفراد قوة العمل ٣٠,٦٪ من جملة السكان بعد أن كانت ٣٩,٤٪ عام ١٩٦٥ . وبطبيعة الحال كانت الغلبة في تلك النسب للذكور مقابل الاناث وللوافدين مقابل الكويتيين . ويرجع النقص في قوة العمل إلى عدة عوامل أهمها :

١ - حداثة التركيب العمري للسكان وارتفاع نسبة الأطفال .
٢ - ضآلة مساهمة الاناث في قوة العمل .
٣ - إتاحة فرص التعليم أمام مختلف قطاعات السكان .

وتتراوح نسبة قوة العمل الكويتية خلال سنوات التعداد بين ١٨,٨٪ إلى ١٩,٥٪ فقط وهي عند الذكور بين ٣٥,٧٪ إلى ٣٧,٢٪ ، أما الاناث فلم تتعد هذه النسبة ٣,٢٪ عام ١٩٧٥ وإن كانت قد حققت بعض الارتفاع عما كانت عليه من قبل ، إذ لم تكن تزيد عن ١٪ في عام ١٩٦٥ ، ١,٢٪ عام ١٩٧٠ .

ولا شك أن معدلات نمو القوى العاملة في أية دولة ترتبط بمعدلات النمو السكّاني فيها ومن ثم فإنه يمكن تفسير الاختلافات بين هذين المعدلين بالتطورات التي تطرأ على درجة مساهمة السكان في القوى العاملة ، أي درجة اشتراكهم في النشاط الاقتصادي .

- الانخفاض المتتالي لمعدلات النشاط العام عبر الزمن (من ٣٩,٤٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢,٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٠,٦٪ عام ١٩٧٥) يؤكد انخفاض معدل نمو قوة العمل عن ذلك الخاص بنمو السكان كما يتضح من الجدول التالي .

جدول (٤)

معدلات نمو السكان وقوة العمل

الفترة الزمنية	معدلات النمو	
	السكان	قوة العمل
٦٥ - ١٩٧٠	٩,٦	٥,٤
٧٠ - ١٩٧٥	٦,١	٤,٦

ـ وتمثل قوة العمل بالحجم الذي وصلت إليه عام ١٩٨٠[١٠] الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لاستمرار النشاط الاقتصادي في المجالات المختلفة وذلك بافتراض استمرار معدلات النمو السكاني السائدة وبقاء انتاجية العمل على ما هي عليه .

وفي دراسة أعدها البنك الدولي عن القوى البشرية في دول مجلس التعاون[١١] يتوقع الخبراء أن يظل الوافدون غالبية قوة العمل في الكويت بحلول عام ١٩٨٥ ، بحيث تصل نسبة المواطنين في قوة العمل إلى حوالي ٣٤٪ فقط . وحتى إذا انخفض معدل النمو الاقتصادي للمستوى الذي تعتبره الدراسة مقبولاً ، فلا يقدر أن تزداد هذه النسبة عن ٣٦٪[١٢] . كذلك يتوقع التقرير أن تنخفض نسبة المواطنين في السكان إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٥ تحت فرض النمو الاقتصادي المرتفع وتقترب من ٣٨٪ إذا انخفض معدل النمو إلى المستوى الأدنى المفترض في الدراسة[١٣] .

وبصرف النظر عن الافتراضات التي اعدت على أساسها التقديرات فإن التغيرات السابقة في تركيب السكان وقوة العمل تعتبر جوهرية لسببين :

١ ـ قصر المدة الزمنية التي تفترضها الدراسة لحدوث هذه التغيرات وهي فقط الثلاث سنوات القادمة حتى عام ١٩٨٥ .

٢ ـ انخفاض هذه النسب في الكويت عن النسب المناظرة التي تتوقعها الدراسة في بعض الدول الخليجية الأخرى . بالنسبة لتقديرات قوة العمل يفترض أن تصل نسبة المواطنين في قوة العمل في دول مجلس التعاون مجتمعة إلى ٤١٪ لمعدل النمو المرتفع و٤٤٪ لمعدل النمو المنخفض أما تقديرات السكان فإن النسب المسجلة في بلدان المجلس هي ٥٦٪ لمعدل النمو المرتفع وتصل إلى ٦٠٪ لمعدل النمو المنخفض[١٤] .

٤ ـ قوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي :

ـ من العناصر الهامة للجوانب الهيكلية للقوى العاملة نجد توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي وحسب أبواب المهن . ويعتبر كل من هذين التوزيعين من المتغيرات المحورية في تخطيط القوى العاملة ، فأهمية التوزيع حسب النشاط الاقتصادي تظهر عند دراسة حجم الطلب على العمالة لكل قطاع من قطاعات النشاط

الاقتصادي في ضوء الاحتياجات الفعلية والمقررة لكل قطاع وللعمالة اللازمة لتشغيل الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة . أما التوزيع حسب المهن فهو يعكس رصيد المهارات التي اكتسبها أفراد قوة العمل .

جدول (٥)

التوزيع النسبي لقوة العمل حسب النوع والجنسية بأقسام النشاط الاقتصادي والمهنة

النشاط الاقتصادي والمهنة	إجمالي السكان	النوع		الجنسية	
		ذكور	إناث	مواطنون	وافدون
النشاط الاقتصادي					
الصناعات التحويلية	٨,٠	٩,٠	١,٠	٢,٥	١٠,٤
التشييد والبناء	١٠,٦	١١,٩	٠,٤	١,٩	١٤,٣
تجارة الجملة والتجزئة	١٣,٠	١٤,٤	٢,٦	٦,٩	١٥,٦
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٥٢,٧	٤٧,٦	٩١,١	٦٨,٥	٤٥,٨
باقي الانشطة	١٥,٧	١٧,١	٤,٩	٢٠,٢	١٣,٩
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المهنة					
اصحاب المهن الفنية والعلمية	١٣,٧	١٠,٣	٤٠,٢	١٠,٦	١٥,٧
المشتغلون بالأعمال الكتابية	١٢,٥	١٢,٥	١٢,١	١٩,٤	٩,٥
المشتغلون بأعمال الخدمات	٢٥,٧	٢٣,٢	٤٤,٨	٣٥,٨	٢١,٣
عمال الانتاج والعمال العاديون	٣٤,٧	٣٩,١	٠,٨	١٦,٧	٤٢,٤
باقي المهن	١٣,٤	١٤,٩	٢,١	١٧,٥	١١,١
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت النسبة بالاعتماد على بيانات النشاط والمهنة في تعداد ١٩٧٥ المرجع رقم (٥).

من جدول (٥) نلاحظ ما يلي :

ـ بالنسبة لاجمالي السكان تحتل الخدمات الاجتماعية والشخصية المكانة الأولى

بالنسبة لأقسام النشاط يليها تجارة الجملة والتجزئة ثم التشييد والبناء .

ـ وبطبيعة الحال فإن الاختلافات في الهيكل النسبي حسب النوع تبدو جوهرية فالذكور يمثلون أغلب قوة العمل ولذا فالنمط الخاص بهم لا يختلف كثيراً عن النمط الخاص باجمالي قوة العمل . أما الاناث فهن يتجمعن في قسم الخدمات الاجتماعية والشخصية حيث تقفز نسبتهن في هذا القسم إلى ٩١٪ من إجمالي الاناث المساهمات في قوة العمل . ولدى اطلاعنا على النسب الأخرى للاناث في باقي الأنشطة نجد قلة عدد المشتغلات منهن في هذه الانشطة بالمقارنة بالنسب المماثلة والمسجلة للسكان ككل .

ـ أما إذا انتقلنا إلى التوزيع حسب الجنسية فتبدو واضحة أولوية الأنشطة الاقتصادية التي تجذب الوافدين وهي الخدمات الشخصية والتجارة والتشييد والبناء والصناعات التحويلية وفي ثلاث منها تزيد نسبة الوافدين عن نسبتهم في إجمالي قوة العمل .

وعن التوزيع حسب أقسام المهن فإن النمط العام لهذا التوزيع ثم التفاوت فيه حسب النوع (ذكور وأناث) وحسب الجنسية (كويتيون ووافدون) لا يختلف عنه في حالة التوزيع حسب النشاط الاقتصادي .

ـ عمال الانتاج والعمال العاديون يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي قوة العمل يليهم المشتغلون بأعمال الخدمات .

ـ تتمركز الغالبية العظمى من الاناث في عدد محدود من أقسام المهن وهي أعمال الخدمات والمهن الفنية والعلمية والأعمال الكتابية .

ـ يشغل الوافدون أكثر من نصف المشتغلين في أي قسم من أقسام المهنة . . ومع أن نسبتهم في إجمالي قوة العمل هي ٧٠٪ فإن نسبتهم في مهن معينة كعمال الانتاج تزيد كثيراً[١٥] .

٥ ـ قوة العمل والمستوى التعليمي

ـ في المجتمع السكاني الكويتي لا تزال نسبة الأمية عالية وهي بين الاناث أكبر منها بين الذكور ، كما أنها بين السكان في الأعمار المتقدمة أكبر منها بين السكان في الاعمار الوسطى .

وعند مقارنة هذه النسبة في سنوات التعداد المختلفة نجد أنها أظهرت تحسنا إذ انخفضت من ٥٦,٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٤,٦٪ عام ١٩٧٥ ولا شك أن الانخفاض كان ملموساً في فئة العمر ١٠-٣٤ سنة . هذا النجاح في مكافحة الأمية وإن كان يعكس آثار الجهود في مجال الخدمات التعليمية في السنوات الماضية إلا أن الطريق ما زال طويلاً حتى يمكن القضاء على هذه المشكلة نهائياً أو على الأقل تخفيض حدتها .

- وإذا انتقلنا إلى توزيع قوة العمل الكويتية حسب المستوى التعليمي ومعدلات المساهمة لكل مستوى نجدها كالآتي .

جدول (٦)

قوة العمل حسب النوع والمستوى التعليمي

الكويتيون ١٥ سنة فأكثر - ١٩٧٥

المستوى التعليمي	عدد أفراد قوة العمل		معدل المساهمة	
	ذكور	إناث	ذكور	اناث
أمي	٣٣١٥٥	٨٢٦	٨٦,٥	١,١
يقرأ ويكتب	٢١٢٧٣	٢٥١	٩٠,٩	٣,٥
ابتدائية	١٢٤٤٥	٥٩٦	٦٠,٠	٥,٦
متوسطة	٩٠٣١	١٤٩٥	٤٥,٥	١١,١
ثانوية	٥٩٧٧	٣٢٩٢	٦١,٠	٤٨,٥
جامعية	٢٤٨٦	١٠١٧	٩٠,٠	٨٣,١

المصدر : المرجع رقم (٥)

إذا كان من الممكن تفسير انخفاض نسبة مساهمة الكويتيين الحاصلين على الابتدائية والمتوسطة والثانوية إلى وجود اعداد منهم خارج قوة العمل بسبب الالتحاق بمراحل دراسية أعلى ، فليس هناك ما يبرر انخفاض نسبة المساهمة بين الذكور الاميين وهؤلاء الذين لا يحملون مؤهلاً دراسياً سوى تناقص أعداد المساهمين منهم من قوة العمل مع ارتفاع السن .

- وفي تقرير لوزارة التخطيط عن التعليم وقوة العمل في الكويت خلال الفترة ١٩٧٨/٧٧ - ٩٩/٢٠٠٠ ، اعدت تقديرات عن العرض والطلب الاجمالي المتوقع عن

قوة العمل الكويتية في المهن العلمية والفنية[١٦] وهي مجموعة المهن التي تضم المتخصصين من خريجي الجامعات والمعاهد العالية إلى جانب المساعدين الفنيين المدربين على هذه المهن .

جدول (٧)
تقديرات العرض والطلب لقوة العمل الكويتية في المهن العلمية والفنية

بيان	١٩٧٥(*)	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١
العرض	٩٧٣٩	١٦٢٩٥	٢٤٩٢٠	٣٤٨٢٥	٤٩٠٧٠	٦٧١٥٥
الطلب	٤١٨٣٦	٥٨٠٠٠	٧٨٤٠٠	١٠١٣٦٠	١٣٣٤٠٠	١٦٧٤٧٠
الفرق	٣٢٠٩٧	٤١٧٠٥	٥٣٤٨٠	٦٦٥٣٥	٨٤٣٣٠	١٠٠٣١٥
نسبة العجز من الطلب	٧٦,٧	٧١,٩	٦٨,٢	٦٥,٦	٦٣,٢	٥٩,٩

(*) ادرجت بيانات تلك السنة بالجدول للمقارنة مع باقي السنوات .

المصدر : المرجع رقم (٩) ، ص١٨ .

تشير التقديرات إلى :

١ ـ وجود زيادة متتالية في حجم العجز حتى يصل مع نهاية القرن الحالي إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٧٥ .

٢ ـ بقاء نسبة العجز عند مستوى مرتفع وإن كانت تتجه إلى التناقص ببطء مع مرور الزمن .

ـ لقد قامت الدولة بجهود كبيرة لتنمية القطاع التربوي وقد انعكس هذا التطور في زيادة أعداد المدارس وارتفاع معدلات القبول والاستيعاب للطلبة وانخفاض كثافة الفصول وعدد التلاميذ لكل مدرس . ومع ذلك فقد برزت عدة مشاكل كان لها تأثير مباشر على تلك الجهود ومن أهمها :

١ ـ ارتفاع نسبة التسرب في مختلف المراحل التعليمية ونسبة التخلف في مختلف الفصول .

٢ ـ ضعف الاقبال على التعليم الفني وبصفة خاصة بين الكويتيين رغم أهمية هذا النوع من التعليم في توفير احتياجات سوق العمل .

٣ ـ سوء تخطيط التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية .

ثانياً ـ مصادر الزيادة السكانية

من العرض السابق يتضح أن السمات الأساسية للمجتمع السكاني في دولة الكويت هي :

١ ـ نقص في نسبة السكان الكويتيين إلى كل السكان واستمرار تناقص النسبة مع الزمن .

٢ ـ استمرار انخفاض معدل النمو السكاني السنوي وبصفة خاصة بين الكويتيين .

٣ ـ تركيب عمري فتي للسكان يغلب عليه زيادة نسب الأطفال وقلة نسب المسنين .

٤ ـ نقص في قوة العمل الكويتية وزيادة الاعتماد على العمالة الوافدة .

٥ ـ انخفاض معدل نمو قوة العمل بالمقارنة بمعدل النمو السكاني .

٦ ـ قلة مساهمة الاناث الكويتيات في قوة العمل .

٧ ـ تمركز السكان في المهن والانشطة التي تتعلق بالخدمات .

٨ ـ ارتفاع نسبة الأمية رغم اتاحة فرص التعليم للسكان .

لا شك أنه قد جرى تحديث لأشكال معينة من النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي مثل بناء شبكات الهياكل الأساسية وتوفير السلع والخدمات ، ولكن من ناحية أخرى زاد اعتماد الدولة على الخارج حتى اصبح هذا الاعتماد أساسياً في السلع والمواد الغذائية والعمالة . وزيادة على ذلك فإن التنظيم الاجتماعي والذي يتعلق بمدى الاستفادة من قدرات السكان في المجتمع في أوجه النشاط الاقتصادي يتسم بضعف المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتيسير أمور المجتمع . كل هذه الأمور تؤكد

أهمية وضع سياسة سكانية واضحة المعالم تأخذ في اعتبارها النتائج السابقة التي توصلنا إليها عند تحليل الوضع السكاني الحالي وتكون من بين أهدافها إلى جانب أمور أخرى . . . زيادة عدد السكان الكويتيين إلى جملة عدد السكان وتنمية هؤلاء السكان كجزء من عملية التنمية الشاملة للمجتمع . ولكن قبل تحديد معالم هذه السياسية فإنه لا بد لنا من الاجابة على السؤال التالي . هل من الممكن فعلاً توقع زيادة في نسبة السكان الكويتيين وما هو مصدر هذه الزيادة لو تحققت ؟

* للزيادة السكانية بين الكويتيين مصدران هما :

- الزيادة الطبيعية المتحصلة في الفرق بين المواليد والوفيات .
- الزيادة غير الطبيعية الناتجة عن التجنيس .

وفيما يلي نتناول كل مصدر على حدة .

١ - الزيادة الطبيعية :

- احصاءات المواليد والوفيات (جدول ٨) تبين أن معدلات المواليد في الكويت عالية جداً وأنها بين الكويتيين تقترب من الحد الأقصى حيث تتراوح هذه المعدلات ما بين ٤٦، ٥٣ لكل ألف من السكان .

جدول (٨)

المعدلات الخام للمواليد والوفيات ووفيات الأطفال الرضع حسب الجنسية

المعدلات في الألف

سنة التعداد	المواليد		الوفيات		وفيات الأطفال الرضع	
	كويتيون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين
١٩٦٥	٥٢,٧	٤٠,٤	٧,٢	٣,٤	٤٧,٠	٣٠,٩
١٩٧٠	٤٦,٣	٤٤,٧	٥,٨	٤,٤	٤١,٤	٣٧,٨
١٩٧٥	٥١,١	٣٦,٣	٦,١	٣,٥	٤٣,٤	٣٤,٢
١٩٨٠	٤٧,٣	٣٠,٠	٥,١	٢,٥	٣١,١	٢٣,٩

المصدر : احتسبت المعدلات بالاعتماد على بيانات الاحصاءات الحيوية التي تصدر عن وزارة الصحة العامة في السنوات المذكورة .

ـ أما معدلات الوفاة فهي تماثل نظيرتها في الدول المتقدمة صحياً ، ومستواها منخفض على السواء بالنسبة للكويتيين وغير الكويتيين . فالحد الأقصى لهذه المعدلات لم يتعد ٧,٢ لكل ألف من السكان ، كما هبط معدل وفيات الأطفال الرضع خلال فترة زمنية قصيرة إلى أقل من ٣٢ لكل ألف من السكان وهو تقدم ملحوظ لم يسبق لأية دولة من دول العالم الثالث أن تمكنت من تحقيقه بمثل هذه السرعة .

ـ اتساع الفرق بين معدلات المواليد والوفيات أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان . فيما يختص بالكويتيين فإن المعدل السنوي للزيادة الطبيعية خلال السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ بلغ في المتوسط من ٤٠,٥٪ إلى ٤٥,٥٪ .

٢ ـ التجنيس :

بلغ المعدل السنوي للزيادة غير الطبيعية الناتجة عن التجنيس ٢,٢٪ خلال السنوات الخمس ٧٠ـ١٩٧٥ ويلاحظ أن هذا المعدل انخفض إلى أقل من نصف ما كان عليه في السنوات الخمس السابقة ٦٥ـ١٩٧٠ حيث كان يقدر بحوالي ٥٪ سنويا . ومما لا شك فيه أن نسب التجنيس تحددها سلطات الدولة وفقاً لاحتياجاتها ولكن إذا استمرت معدلات التجنيس على ما هي عليه الآن وبفرض ثبات معدلات الزيادة الطبيعية بين الكويتيين فإن معدل النمو السكاني السائد حالياً وهو ٦,٤٪ لن يساهم في حل معادلة عدم التوازن الكمي بين الكويتيين وغير الكويتيين .

*** اتجاهات المستقبل :**

سبق الاشارة إلى أن معدل النمو السكاني بين الكويتيين ظل ثابتاً تقريباً منذ عام ١٩٥٧ وحتى بداية عام ١٩٧٠ ، كما كانت معدلات المواليد والوفيات ثابتة تقريباً كذلك . ونتج عن مرحلة الاستقرار الديموجرافي هذه ثبات التركيب العمري للسكان خلال هذه الفترة . واعتبارا من عام ١٩٧٠ بدأ معدل الوفيات في الانخفاض بينما ظل معدل المواليد على مستواه مما أدى إلى خلق المرحلة الثانية من مراحل التطور الديموجرافي وهي مرحلة شبه الاستقرار . والسؤال الآن . . . **هل يمكن القول بأن الوضع السكاني الحالي سيؤدي إلى مرحلة ثالثة من مراحل التطور الديموجرافي ؟** في ضوء مصادر الزيادة السكانية السابقة نجد أن :

الوفيات

ـ لا زالت هناك امكانية محتملة لتخفيض معدلات الوفاة بين السكان في مختلف فئات العمر وبصفة خاصة وفيات الأطفال الرضع ، وهذا أمر يتوقف قبوله على ضوء الحالة الصحية ومستوى التقدم فيها مستقبلاً ، إلا أن مساهمة هذا الانخفاض في الزيادة السكانية تعتبر محدودة جداً ولذلك يظل تأثير الوفيات ثانوياً في حل معادلة عدم التوازن الكمي السابقة .

المواليد

أما بالنسبة للمواليد فهناك شكوك حول إمكانية زيادة المعدلات عن مستواها الحالي .

لقد أظهرت دراسة ميدانية لاستطلاع رأي الأسر حول اتجاهات الانجاب في المستقبل في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت[١٥] ، وجود اتجاه نحو تخفيض معدلات الإنجاب وإلى تصغير حجم الأسرة ، إلا أن الوقت ما زال مبكراً للحكم على ما إذا كان هذا الاتجاه التنازلي اتجاهاً أصيلاً سيقدر له أن يستمر وينتج عنه مرحلة جديدة تنخفض فيها معدلات المواليد والوفيات معاً .

الفصل الثاني
البدائل المتاحة للسياسة السكانية

يمكن النظر إلى العقود الثلاثة الماضية التي مرت على الدولة على أنها فترة انتقالية . ومن الطبيعي في الوقت الحاضر أن تنشط كافة الأجهزة لكي تكون فكرة عن مجموعة البدائل التي يمكن تبينها في مجال تحديد السياسة السكانية .

وإن كانت الدولة حتى الآن لم تتبنَّ سياسة سكانية فقد أصبحت هذه السياسة مطلباً ضرورياً فالجميع يعرف الآثار غير المرغوب فيها للنمو غير المنضبط للعمالة الوافدة ، كذلك ضعف التماسك الاجتماعي وازدياد عوامل التنافر القائمة بين المواطنين والوافدين ، كما أن الحد من انتاج النفط وتخفيض أسعاره وانعكاساتها على مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم على تنمية القوة البشرية يمكن أن تكون مؤشراً آخر على ضرورة وجود مثل هذه السياسة السكانية .

والهيكل الأساسي لأية سياسة سكانية يعتمد على شكل التركيبة السكانية المرغوب فيها كمحور لرسم هذه السياسة . ومن الطبيعي أن يتناول هذا الهيكل مجتمع السكان الكويتيين ومجتمع الوافدين على حد سواء ويتم ذلك كله في ضوء مجموعة من الضوابط العامة هي : ـ

١ ـ التوازن السكاني بين المواطنين والمقيمين من جهة وأمن الدولة ومتطلباته على الصعيدين الداخلي والخارجي من جهة أخرى .

٢ ـ تجانس التركيب السكاني بين المقيمين وفقاً لبعض المتغيرات الديموجرافية كالسن والنوع واللغة . . الخ فالانماط السلوكية الجديدة التي صاحبت التحول السريع في المجتمع والتي نتجت عن تفاعل مختلف الفئات أدت إلى ظهور اهتزازات في القيم والمعايير الاجتماعية كما مهدت لظهور عدد من السمات ـ المشكلات الاجتماعية .

٣ ـ مقدار احتياجات الدولة من قوة العمل المدربة في مهن وتخصصات معينة وبما يتفق مع حاجة الانشطة الاقتصادية والنمو المنتظر في تلك الأنشطة .

٤ ـ قدرة قطاع الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان على مواجهة الأعداد المتزايدة من السكان . والمعروف أن الخدمات في هذه القطاعات لم تستطع ملاحقة معدلات النمو السكاني الحالية ، كما أن نمو هذه القطاعات لم يكن متوازناً . فبينما تضاعف في قطاع التعليم كان طفيفاً في قطاع الصحة وكان أقل من التزايد السكاني في قطاع الاسكان .

٥ ـ توفير حد أدنى من الاستقرار والطمأنينة للمقيمين في الدولة ممن أمضوا فترة طويلة في خدمتها .

٦ ـ تأمين التوازن الاجتماعي والتوازن الجغرافي في توزيع السكان على مختلف مناطق الدولة .

أولاً ـ السياسة السكانية للكويتيين

يشتمل التصور طويل الأجل لهذه السياسة على أهداف يتعين على الخطط المرحلية أن تتسق معها وتسير في إطارها وهذه الأهداف ثلاثة :

١ ـ تشجيع السكان الكويتيين نحو زيادة الانجاب .
٢ ـ تنمية القوة العاملة الكويتية .
٣ ـ إعادة النظر في سياسة التجنيس .

تشجيع الانجاب :

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية لا يمكن القول بوجود إمكانية لزيادة محتملة في معدلات الزيادة الطبيعية عن مستواها الحالي .

إن المشاهدات التاريخية عن المراحل الديموجورافية التي مرت بها الدول الصناعية إلى أن وصلت إلى مستواها الراهن تشير جميعها إلى أن تحسن وارتفاع مستوى المعيشة يعقبه بوقت قصير نسبياً انخفاض في معدلات المواليد ، إلا أن هذا الهبوط في معدلات المواليد يسبقه فترة يزيد فيها قليلاً نمو السكان . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن نجاح برامج التنمية يؤدي إلى انتعاش المجتمع خصوصاً وأن التنمية الاجتماعية تحظى بنصيب كبير أيضاً ، فبتوفر الخدمات المختلفة ، وبتحسن المستوى الصحي ورعاية الأطفال والأمهات يزداد انخفاض معدلات الوفاة ، بينما تظل معدلات المواليد دون تغيير ، بل قد تزيد في البداية بسبب فرص الزواج وزيادة الدخل في ظل الرواج الاقتصادي ، ولكن سرعان ما تتبعه إلى الهبوط تدريجياً ـ أسوة بما سبق وأن حققته معدلات الوفاة ـ كنتيجة لانتشار التعليم وارتفاع السن عند الزواج واتجاه النساء إلى دخول سوق العمل . وتستغرق هذه المرحلة وقتاً يطول أو يقصر تبعاً لحالة المجتمع السكاني وخصائصه المختلفة وحالته الاقتصادية عند بدء التنمية .

*** في المجتمع السكاني الكويتي بدأ الاهتمام بالاصلاح الاجتماعي واتخذت الدولة في هذا السبيل خطوات هامة من أهمها :**

ـ توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة للمواطنين جميعاً .
ـ اتاحة التعليم في مختلف مراحله لكل السكان .

ـ التوسع في إنشاء المستشفيات والوحدات الصحية لتوفير الخدمات الطبية والعلاجية .

ـ التوسع في مشروعات الاسكان . . . الخ .

وقد كانت نتيجة ذلك تحقيق انخفاض سريع في معدلات الوفاة وبصفة خاصة الأطفال الرضع على نحو ما سبقت الاشارة إليه . ويمكن في ظل وجود هذه البرامج واتساعها مستقبلاً الافتراض بثبات معدلات المواليد على مستواها الحالي وسريانها لفترة زمنية قصيرة في المستقبل . وهذا الفرض قد يكون مقبولاً إذا ما قامت الدولة بخطوة موازية وفي نفس الوقت ذات اتجاه عكسي يعادل من حيث القيمة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يحتمل معها تقليل الانجاب والتي أظهرتها الدراسة الميدانية . **ويقترح هنا أن توفر الدولة بعض أو كل الوسائل الآتية لتشجيع الانجاب بين الكويتيين :**

- ضمان حد ادنى لدخل الأسرة يتناسب مع حجم الأسرة .
- العلاوات التصاعدية التي تعطى للأسر مع تزايد عدد الأطفال .
- منح إجازات خاصة للأمهات .
- تبني الدولة لبرامج رعاية الطفولة خاصة بالنسبة للأطفال المعوقين .
- زيادة إجازات الرضع .
- تحسين أساليب الخدمة داخل دور الحضانة .

والجدير بالذكر أن الدولة تمارس بالفعل بعض هذه الحوافز ، ويمكن للدولة توسعة نطاقها مستقبلاً كما يمكن لها توعية الأمهات بظروف التنمية مع نظرة أبعد لوضع الكويت وقلة عدد المواطنين بها . والدعوة يجب أن تكون لزيادة الانجاب مع تنظيمه وليس تحديده وعلى ألا تكون الدعوة لزيادة الانجاب دعوة لتعدد الزوجات .

والواقع أن عملية عدد الابناء في الاسرة أمر يحدده الزّوجان وحدهما ويمكن أن يضعا في المقام الأول ظروفهما الشخصية ثم تكون النظرة أشمل وأبعد إذا تخطت الحدود العائلية للمستوى الوطني كحل لقضية التنمية في الدولة .

والمطالبة هنا بزيادة الانجاب كهدف نحو رسم سياسة سكانية للدولة لا بد من النظر إليه في إطار تحليلي متكامل يأخذ في اعتباره عدداً من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها زيادة فرص التعليم للمرأة ، وفتح مجالات العمل أمامها وغيرها من العوامل التي قد تؤدي بطبيعتها إلى أثر عكسي وهو تقليل الميل إلى الانجاب .

٢ ـ تنمية القوة العاملة الكويتية :

تتطلب التنمية الاقتصادية كعنصر هام من محاور رسم السياسة السكانية أربعة مقومات أساسية هامة :

- توفير رأس المال .
- تنمية القوة العاملة .
- استخدام الأساليب المتقدمة في الانتاج .
- وجود سوق كافية لاستيعاب المنتجات .

والعنصر الثاني يعتبر من أكثر العقبات ، والمقصود هنا تنمية على محورين . . . كمية ونوعية .

فالتنمية الكمية التي تعتمد على رفع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين أصبحت بصورة واضحة محدودة والسبيل الثاني هو رفع معدلات النشاط للسكان الذكور والاناث على السواء . بالنسبة للذكور فإن الاتجاه العام لمعدلات النشاط في معظم الدول يميل إلى الانخفاض بسبب انتشار التعليم بين الصغار وزيادة الاهتمام بنظم التأمينات الاجتماعية والذي يؤثر سلبياً على معدلات النشاط بين كبار السن ، ولا يبقى بعد ذلك إلا احتمال زيادة النشاط بين الاناث وهو أمر يحتاج إلى فترات طويلة نسبياً لارتباطه بالقيم والعادات الاجتماعية السائدة .

وإذا انتقلنا إلى الجانب النوعي فالملاحظ أن اكتساب المواطنين للمهارات والخبرات الفنية لم يكن دائماً بنفس سرعة بناء المجتمع أو معدلات تحديثه . لقد أدت سهولة استقدام العمالة من الخارج واقبال المواطنين على أنشطة اقتصادية بعضها ذو عائد مضمون والآخر ذو ربحية عالية ، إلى عدم تطور القوى البشرية المواطنة بما يساعد في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة .

لقد جاءت ثورة العلم والتكنولوجيا منذ بداية الحرب العالمية الثانية ليس فقط لتوطيد الصلة بين العلم والتكنولوجيا وإنما لتحدث تغيرات جذرية في البنية الطبيعية والاجتماعية للمجتمعات البشرية . وبقدر ما ازدادت وتشعبت هذه العلوم والفنون بقدر ما تعاظمت ضرورة ملاحقتها بهدف الاستفادة منها في تطوير المجتمع . لقد ظلت بعض المهن والتخصصات وبعض فروع النشاط الاقتصادي بعيدة عن مساهمة السكان

الكويتيين ، ففرص الربح الهائلة في التجارة والمضاربات العقارية والمالية وفرص العمل الاداري المتاحة في الحكومة وريع كفالات الأعمال وغيرها حرفت نسق حوافز العمل في المجتمع وأبعدت المواطنين عن قنوات التعليم والتدريب التي يمكن أن تؤدي لقيامهم بدور أكبر في قوة العمل . لذلك ولتأمين سد العجز في العناصر الفنية في قوة العمل سواء كان هذا العجز كمياً أو ناشئاً عن القصور في التدريب فإن السياسة السكانية في المستقبل القريب لا بد وأن تتناول إعادة النظر في :

- النظم التربوية وقوانين التوظف والعمل وسياسات الأجور والحوافز بما يضمن تشغيل الطاقات البشرية الكويتية بكاملها وحسب استعداداتها وإمكاناتها ورفع أدائها الوظيفي بدلا من الاعتماد على توفير المزيد عن طريق الهجرة إلى البلاد .

- العمل على اندماج قوة القوى الوطنية في المجتمع الصناعي وبث قيم هذا المجتمع فيها وتكوين فئات متخصصة ومشبعة بهذه القيم .

والعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي تعتبر الآن من المسلمات الأساسية ، إلا أن شكل التعليم واتجاهه أصبح هو الأهم في هذا المجال . هناك بالفعل نهضة تعليمية في الكويت ، إلا أن تلك النهضة أخذت اتجاهاً نحو زيادة في الاستيعاب للتعليم النظري على حساب النقص في التعليم الفني . لقد ترتب على هذا الوضع وجود فائض في العمالة غير المتخصصة على حساب النقص في الأيدي العاملة الفنية ، ولا سبيل لازالة هذا التناقض إلا عن طريق الموازنة بين متطلبات التنمية من جهة وبين نوع التعليم من جهة أخرى .

- القضاء على بعض ظواهر استقطاب الكويتيين نحو العمل في مهن وتخصصات ومناطق معينة دون غيرها .

- تأمين تحقق التحرك الرأسي والأفقي لقوة العمل لتمكين أفرادها من الانتقال إلى مستويات أعلى وتيسير انتقالهم بين فروع المهنة الأصلية ومداومة تطوير مهارتهم .

- تأمين التوازن في الميدان المهني بين نوعي السكان في المجتمع وذلك بالسعي إلى زيادة نسب مساهمة الاناث في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى تنمية دور المرأة التقليدي خارج قوة العمل بما يدعم دور المرأة عموماً في عملية التنمية . فإذا كان عمل المرأة قد أصبح الآن من الحقائق الثابتة . . . إذن لا بد

من تعديل في خطط التنمية واستراتيجياتها لازالة المعوقات التي قد تقف في سبيل دخولها إلى ميدان العمل .

ـ تحقيق التكامل مع الدول العربية المصدرة للقوى العاملة في مجال التدريب لاستكمال النقص في هذا الميدان ولضمان مصدر اضافي للقوى العاملة المدربة . وقد يكون هذا العامل دافعا للمطالبة بوجود سياسة سكانية تشمل الوطن العربي بأكمله ، نساهم في تنظيم حركة انتقال العمالة وانسياب رؤوس الأموال بين الأقطار العربية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها كل قطر على حدة وبما يحقق في النهاية نوعاً من التوازن بينها جميعاً .

٣ ـ إعادة النظر في سياسة التجنيس : ـ

تشجيع السكان الكويتيين نحو زيادة الانجاب أو تنمية القوة العاملة بينهم كهدف نسعى الدولة إلى تحقيقه إنما هو دالة في الزمن . وهذا يعني أن الدولة لن تقطف ثماراً ملموسة بأحد هذين الأسلوبين أو كلاهما إلا بعد مرور فترة زمنية بالطبع ليست قصيرة . **وليس أمام الدولة ـ كحل سريع ومباشر لعلاج التركيبة السكانية القائمة إلا إعادة النظر في سياسة التجنيس الحالية** . فالاعداد التي يتم تجنيسها سنوياً هي ضئيلة للغاية ، ويلزم الارتفاع بمعدلات التجنيس ـ على الأقل ـ إلى المستوى الذي كانت عليه من قبل خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ .

يبقى بعد ذلك تحديد وعاء التجنيس . هناك مصدران .

أ ـ فئة السكان بدون اثبات ونقصد بهم المولودين في دولة الكويت ممن لا جنسية لهم .

ب ـ العرب الوافدون المقيمون بالدولة لفترة طويلة من الزمن وقاموا بتأدية واجبهم طوال فترة إقامتهم .

وإعادة النظر في سياسة التجنيس تستلزم من الدول إعادة النظر في التشريعات الخاصة بمنح الجنسية بحيث تتغير النظرة إلى التجنيس من وسيلة للتمتع بمزايا وحقوق معينة إلى مسؤولية والتزام نحو المجتمع يفرض على المستفيد من التجنيس مزيداً من الولاء والعطاء للمجتمع ويفرض على الدولة الموضوعية في الاختيار ممن شاركوا ويشاركون في تأدية واجبهم نحو الوطن .

وبطبيعة الحال يجب المواءمة بين الزيادة السكانية المتوقعة كنتيجة للتجنيس وبين الاعباء التي تلتزم الدولة بتقديمها لهم بعد حصولهم على الجنسية .

ثانياً ـ السياسة السكانية لغير الكويتيين

يشكل السكان غير الكويتيين ٣٩ جنسية بالاضافة إلى عدد من الجنسيات الأخرى ، وكان توافد هؤلاء على الكويت مصاحباً لمجموعة من المتغيرات أهمها :

١ ـ بداية عصر النفط ثم ظهور ما يمكن أن يُسمىّ بوفرة العائدات النفطية وما يترتب عليه من انفتاح الدولة على العالم الخارجي وما يتطلبه ذلك من توسعة في المجالات الاقتصادية والتجارية المختلفة .

٢ ـ استقلال الدولة سياسيا ثم بدء مرحلة تعدد المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية . , والتي تعمل لتأمين مستوى رفيع من الخدمات وبصفة خاصة في مجالات الاسكان والتربية والصحة .

*** والسياسة التي اتبعت مع هذه الجنسيات المتعددة من الوافدين هو فتح باب الهجرة لمن تعاقدت معهم الدولة ومؤسساتها أو لمن يرغب العمل فيها وقد نشأ عن هذا الوضع :**

١ ـ كثرة عدد الأجانب وبصفة خاصة الآسيويون ، ولقد أخذت تشكيلات منهم في الوصول إلى المنطقة مؤخراً في شكل تجمعات عمل وكانت هجرتهم منظمة لدرجة أثيرت من حولها الشبهات كما أصبح لوجودهم أبعاد سياسية وثقافية وحضارية وأمنية .

٢ ـ يصاحب بعض الوافدين أفراد أسرهم مما يؤدي إلى ازدياد المركبة السكانية الوافدة عن حجم قوة العمل المستوردة . أيضاً من بين هؤلاء يوحد نسبة كبيرة من المعولين وخاصة الأطفال ، وواجب الدولة نحو هؤلاء الأطفال هو توفير احتياجاتهم من السلع والخدمات . وهذا الانفاق من جانب الدولة يمثل استثمارا ضائعاً إذا لم يقدر لهؤلاء الأفراد المساهمة مستقبلاً في النشاط الاقتصادي للدولة .

٣ ـ التباين الكبير بين جنسيات الوافدين أوجد أوضاعا اجتماعية ـ اقتصادية تحكم العلاقة بينهم وبين المواطنين وكان لها في بعض الأحوال مشاعر غير إيجابية أدت إلى ضعف الانتاجية الكلية وضعف التماسك الاجتماعي .

والسياسة السكانية المقترحة مع غير الكويتيين تتلخص في تغيير أنظمة الاقامة لهم بحيث تشكل إقامات مؤقتة وإقامات دائمة كالآتي :

الاقامات المؤقتة :

وتمنح للوافدين الجدد وهي من ناحية لا تختلف عن نظام الاقامات المعمول به حالياً لمدد زمنية قابلة للتجديد . ولكن من ناحية أخرى تتطلب سياسة واضحة لأعداد وخصائص القادمين الجدد ، أسلوب التعاقد معهم وأية اشتراطات أخرى تتعلق بالعمر أو المهنة أو المستوى التعليمي إلى غير ذلك من الخصائص الهامة التي يجب توافرها في القادمين للاقامة في البلاد .

وعلى أن يتم بعد ذلك مراقبة المعايير الموضوعية في استجلاب الوافدين من قبل الاجهزة المسؤولة عن ذلك (ديوان الموظفين ـ وزارة التربية ـ وزارة الشؤون الاجتماعية ـ وزارة الداخلية وغيرها) .

الاقامات الدائمة :

يعتبر شرط الاقامة لفترة معينة إلى جانب بعض المعايير الموضوعية الأخرى الأساس في منح حق الاقامة الدائمة . والاقامة الدائمة لا نعني بها إقامة تنتهي بعد فترة معينة ـ طالت أم قصرت ـ وإنما اقامة مدى الحياة تنتهي بوفاة الشخص . وتكون هذه الاقامة خطوة من عدة خطوات لسياسة مرحلية تنتهي بالحصول على الجنسية .

والاقامة الدائمة نظام معروف ومعمول به في كثير من الدول لتوفير نوع من الاستقرار للمهاجرين وكشرط لنجاحه وجود سياسة معلنة ومحددة تحتوي على الآتي :

١ ـ قائمة بالشروط التي يجب توافرها في طالب الاقامة الدائمة مثل :

- اشتراط مدى عمري معين .
- اشتراط مهن وتخصصات تؤدي إلى استكمال قوة العمل الوطنية .
- اية شروط تتعلق بالجنسية السابقة والمهنة التعليمية والحالة الزواجية . . الخ .

٢ ـ اعداد أوزان خاصة بكل شرط من الشروط السابقة . بطبيعة الحال هذه الاوزان ليست ثابتة الدوام وإنما يتعين تغييرها من فترة لأخرى طبقاً لمصلحة البلاد .

٣ ـ اشتراط حد أدنى للدرجات لطالب الاقامة الدائمة . هذا الحد الأدنى يمكن استنتاجه كمتوسط من الشروط السابقة مرجحاً بعدد الأوزان الخاصة بكل شرط .

وبطبيعة الحال فإن الشروط والأوزان الموضوعة لن تسمح باعطاء الاقامة الدائمة إلا للأفراد الذين ترى الحكومة أن الدولة في حاجة إلى خدماتهم وأن منحهم هذا الحق سوف يدفعهم إلى الاسهام في نهضتها ورخائها حالياً ومستقبلاً وعلى الا يترتب على اضافتهم أي ضرر مادي أو معنوي ويمكن اختيار حاملي الاقامة الدائمة من بين : -

١ ـ العرب المولودين بالكويت والذين أنهوا تعليمهم بها ويشاركون الآن في عملية الانتاج والخدمات بالدولة .

٢ ـ الأفراد الذين أقاموا بالدولة عدداً معيناً من السنوات وأظهروا استعداداً طيباً للمساهمة في بناء الدولة .

ولالقاء الضوء على حجم ونسبة هاتين الفئتين نلجأ إلى دراسة الاحصاءات المتاحة في عام ١٩٧٥ .

المولودون بدولة الكويت :

بلغت نسبة السكان غير الكويتيين المولودين بدولة الكويت حوالي ٣٠٪ من جملة غير الكويتيين ويشكل العرب أكثر من ٩٠٪ من جنسيات هؤلاء المواليد .

جدول (٩)
السكان غير الكويتيين المولودون بدولة الكويت
حسب الجنسية والنوع ـ ١٩٧٥

بيان	اجمالي السكان غير الكويتيين	الوافدون المولودون بدولة الكويت		
		جنسيات عربية	جنسيات أخرى	جملة
ذكور	٣٠٧١٦٨	٧٢٣١٥	٧٤١٨	٧٩٧٣٣
أناث	٢١٥٥٨١	٦٩١٥٨	٧٥٠٤	٧٦٦٦٢
جملة	٥٢٢٧٤٩	١٤١٤٧٣	١٤٩٢٢	١٥٦٣٩٥

وبدراسة التوزيع العمري لهؤلاء المواليد والذين ينتمون إلى جنسيات عربية فقط (جدول ١٠) نجد أن ٤,٧٪ منهم ينحصرون في مرحلة العمر من ١٥ إلى أقل من ٣٠ سنة وهي المجموعة التي يمكن أن تشكل أساساً موضوعياً للاختيار من حيث كونهم عرباً مولودين بالدولة وفي بداية سن القدرة على العمل .

جدول (١٠)

العرب غير الكويتيين المولودون بدولة الكويت

حسب السن والنوع ـ ١٩٧٥

بيان	أقل من ١٥ سنة	١٥-	٣٠-	٦٠فأكثر	الجملة
ذكور	٦٨٤٤٢	٣٥٩٩	٢٤٩	٢٥	٧٢٣١٥
اناث	٦٥٦٤٨	٣٢٨٥	١٧٢	٥٣	٦٩١٥٨
جملة	١٣٤٠٩٠	٦٨٨٤	٤٢١	٧٨	١٤١٤٧٣

الاقامة بدولة الكويت :

إذا انتقلنا إلى توزيع غير الكويتيين حسب فئات مدة الاقامة بالسنوات الكاملة (جدول ١١) نجد أن ١٢,٧٪ من جملة غير الكويتيين أقاموا في الدولة على الأقل

جدول (١١)

إجمالي الوافدين والوافدون في فئة العمر ٢٠ ـ ٣٠ سنة

حسب الجنسية ومدة الاقامة ـ ١٩٧٥

مدة الاقامة		٥ ـ	١٠ ـ	١٥ ـ	٢٠ ـ	٢٥ فأكثر
إجمالي الوافدين	عرب	١٢٦٨٥٨	٧٣٧٧٠	٣٧٩٤٣	١٢٢٦٨	٢٧٣٣
	أجانب	٢٣٣٣٥	١١٨١٨	٨٦٩٥	٣٣٠١	١٥١٨
	جملة	١٠٥١٩٣	٨٥٥٨٨	٤٦٦٣٨	١٥٥٦٩	٤٢٥١
الوافدون في العمر ٢٠ـ٣٠سنة	عرب	٢٤٤٥٣	١٠٩٢٣	٣٩٠٣	١٨٠٠	٢١٢
	أجانب	٦٧٣٥	١٩٠٧	٥٤٨	٢٩٩	٦٨
	جملة	٣١١٨٨	١٢٨٣٠	٤٤٥١	٢٠٩٩	٢٨

لمدة ١٥ سنة ويشكل العرب الأغلبية الساحقة منهم (حوالي ٨٠٪) . و إذا اقتصرنا على السكان في فئة العمر ٢٠-٣٠ سنة وقت التعداد والذين أقاموا بالدولة على الأقل لمدة ١٥ سنة نجد أنهم يشكلون حوالي ١,٣٪ من جملة غير الكويتيين ومعظمهم بطبيعة الحال من السكان العرب (٨٦,٦٪) . **وفي رأينا أن السكان في هذا المدى العمري يشكلون أيضاً أساساً موضوعياً للاختيار من حيث كونهم عرباً وفي سن القدرة على العمل وأقاموا في الدولة لفترة طويلة .**

سبب الاقامة :

وفي جميع الأحوال السابقة نجد أن نسبة من يعملون في القطاع الخاص أكبر من نسبة من يعملون في القطاع الحكومي (جدول١٢) . وانتقاء حاملي الاقامة الدائمة من بين هؤلاء من شأنه أن يساعد على تنمية دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي .

جدول (١٢)

إجمالي الوافدين ، والوافدون في فئة العمر ٢٠ - ٣٠ سنة
حسب الجنسية وسبب الاقامة

سبب الاقامة	إجمالي الوافدين			الوافدون في العمر ٢٠-٣٠ سنة		
	عرب	أجانب	جملة	عرب	أجانب	جملة
عمل حكومي	٥٦٢٧٠	٧٣٤٩	٦٣٦١٩	١٢٥٩٧	١٤٦٠	١٤٠٥٧
عمل خاص	٩٠١٠٢	٥٧١٠٢	١٤٧٢٠٤	٢٠٥٧٢	٣١٧٣٥	٥٢٣٠٧

*** بطبيعة الحال يسمح نظام الاقامة الدائمة ببعض المزايا ويوفر لحامليها بعض الحقوق وفي نفس الوقت يفرض عليهم عدداً من الواجبات .**

مزايا نظام الاقامة الدائمة :

١ - اعطاء استقرار لفئات مختارة من السكان الوافدين .

٢ - استقطاب الأفراد الذين انفقت الدولة على اقامتهم فيها وخصوصا في مراحل

التعليم المختلفة حتى تستفيد من خبرتهم بالأوضاع المحلية وتحصل على ثمرة تنشئتهم وتعليمهم وتدريبهم .

٣ ـ أساس لقاعدة سليمة للتجنيس ، بحيث يختار المجنسون من بين حملة الاقامة الدائمة فقط وفق أسلوب انتقائي موضوعي تحدد فيه معدلات التجنيس على أساس احتياجات البلاد الفعلية وشكل التركيبة السكانية المرغوب فيها .

٤ ـ استكمال النقص في قوة العمل الكويتية عن طريق منح الاقامة الدائمة للأفراد الداخلين في قوة العمل وتحتاجهم القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة .

الحقوق والواجبات :

تكسب الاقامة الدائمة للحاصلين عليها بعض الحقوق المشروعة للمواطنين الكويتيين والتي لا تتعارض مع سياسة الدولة ومنها :

ـ حق الاقامة في الدولة داخل حدودها السياسية لأجل غير محدود .

ـ حق العمل ومزاولة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي دون اشتراط الكفالة من الغير ودون أن يكون له حق الكفالة .

ـ حق ملكية السكن دون التزام من الدولة بتمليك مسكن وفقاً للنظم المتبعة مع المواطنين الكويتيين .

ـ حق الاقامة الدائمة للأقارب من الدرجة الأولى لحامل الاقامة الدائمة طالما كانوا في مسؤوليته .

ولا تكسب الاقامة الدائمة الحاصلين عليها بعض الحقوق الأخرى مثل :

ـ حق تولي الوظائف العامة ذات الطابع السياسي .

ـ بعض الحقوق والواجبات السياسية مثل حق التصويت والانتخاب والتجنيد .

الفصل الثالث
انعكاس السياسة السكانية
على السياسات في المجالات الأخرى بالدولة

عند التخطيط لسياسة سكانية يجب أن يؤخذ في الاعتبار أثر انعكاس هذه

السياسة على السياسات القائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوقعاتها مستقبلاً . فالعلاقات الاقتصادية تحكمها علاقات تشابكية ولا بد من مراعاة هذه العلاقات بما يضمن عدم حدوث عوامل طارئة ـ أثناء التنفيذ ـ قد تؤثر على سلامة السياسة السكانية .

وانعكاس السياسة السكانية على السياسات في المجالات الأخرى قد يكون سريعاً ومباشراً في بعض المجالات ، كما قد يكون هيناً وغير مباشر في مجالات أخرى ، ومن العسير حصر كافة المجالات التي تؤثر فيها السياسة السكانية أو تتأثر بها بدرجاتها المختلفة . وعليه فإننا سنقتصر هنا على المجالات التي يكون فيها التأثير مباشراً وبصفة خاصة السياسات في مجالات الاسكان والصحة والأمن والخدمات التعليمية والتربية والتخطيط الاقتصادي .

والتنسيق والتكامل بين تلك المجالات والسياسة السكانية أمر ضروري تحكمه العوامل اللازمة لنجاح أية سياسة سكانية .

مجالات الاسكان :

تهدف السياسة الاسكانية في الكويت إلى :

١ ـ اسكان ذوي الذخل المحدود من الكويتيين بشروط ميسرة من الدولة .

٢ ـ تأمين تسهيلات سكنية لبعض العاملين في الادارات الحكومية من الوافدين .

٣ ـ تشجيع الدولة للقطاع الخاص على إقامة وحدات سكنية عن طريق تدعيم الائتمان العقاري وتوفير مواد البناء الأساسية والعمالة اللازمة في قطاع التشييد .

والوضع السائد حالياً يدل على وجود أزمة اسكانية فالزيادة السنوية في عدد الوحدات المشيدة لم يكن دائماً بنفس مقدار الزيادة السنوية في أعداد الأسر ، هذا فضلاً عن جوانب المشكلة الأخرى والمتعلقة بارتفاع تكاليف البناء ، زيادة الايجارات ، تجديد الوحدات القائمة .

وبطبيعة الحال فإن السياسة السكانية المقترحة لن تساعد في تفاقم حدة هذه المشكلة لأن ظاهرة الاقامات الدائمة وإن كانت تعطي لحاملها حق التملك في السّكن إلا أنها لا تعطي له الحق في الحصول على امتيازات سكنية من الدولة ، بل على

العكس فإنها تساهم في تخفيف حدة المشكلة إذا ما ساعد حق الملكية حاملي الاقامة على المساهمة بمدخراتهم في قطاع التشييد والاسكان .

ومع ذلك فإن الدمج المتوقع لهذه الفئة من السكان مع السكان الوطنيين باعتبارهم الوعاء الأساسي الذي يختار منه للتجنيس فيما بعد لا بد وأن ينعكس على التخطيط الاسكاني بأكمله سواء من حيث المسكن والتوزيع الجغرافي لهذه المساكن على مناطق الدولة أو ما يتعلق بهذا التخطيط من جوانب اجتماعية وبيئية واقتصادية وهندسية .

مجالات الصحة :

الرعاية الصحية مكفولة لجميع السكان الكويتيين والمقيمين على حد سواء ، لذلك فإن الخدمات الصحية لن تتأثر كثيراً بسبب تغيير السياسة السكانية وما يصاحبها من زيادة في عدد السكان ، بل على العكس من ذلك تساعد السياسة السكانية المقترحة على توفير الأعداد اللازمة من العاملين (اطباء ـ صيادلة ـ فنيون ـ أفراد خدمة طبية) . مما يساعد على رفع مستوى الخدمة . كذلك تساعد السياسة السكانية على خلق جو من الاستقرار لمجتمع المقيمين إقامات دائمة من أفراد الهيئة الطبية عموماً وبصفة خاصة ذوي التخصصات العالية وعدم تعرضهم لعوامل الجذب في أسواق العمل المجاورة والأسواق الدولية .

مجالات الأمن :

السياسة السكانية في قطاع الأمن لها بعدان :

الأول : ويتعلق بتنمية قطاع الأمن . . . فلا شك أن نظام الاقامة الدائمة سوف يساعد على سد النقص في أعداد العاملين بأجهزة الأمن ولا سيما بين المؤهلين منهم .

الثاني : تقليل المشاكل الأمنية وخفص معدلات الجريمة . فإذا كان الهدف من السياسة السكانية هو التقليل التدريجي من الاعتماد على القوة البشرية الوافدة فإن ذلك يوفر الكثير من المشاكل الأمنية ، وكذلك فإن الاستقرار الاجتماعي الذي يوفره نظام الاقامة الدائمة سيكون دافعاً إلى تقليل الميل إلى الجريمة في مجتمع الوافدين .

مجالات الخدمات الاجتماعية :

يفترض نظام الخدمة الاجتماعية المعمول به للسكان الكويتيين ما يلي :

١ ـ الاشتراك في الجمعيات التعاونية والخيرية والنقابات العمالية والمهنية والأندية الرياضية وخدمات مراكز الشباب وغيرها من الخدمات الاجتماعية المشابهة .

٢ ـ التمتع بما تلتزم الدولة بتقديمه من مساعدات عامة لبعض الأسر في حالات العجز عن العمل والطلاق والترمل وللمرضى والأيتام وأسر الطلبة المحتاجين وأسر المسجونين .

٣ ـ التمتع بالخدمات التي تقدمها الدولة لرعاية بعض الفئات الخاصة والمعوقين وهم الفئات التي تمنعها ظروفها الاجتماعية أو الذهنية أو الجسدية عن التكيف مع المجتمع .

ولا شك أن امتداد نظام هذه المساعدات والخدمات ليشمل حاملي الاقامة الدائمة ـ كجزء من السياسة السكانية المقترحة ـ سوف يساعد في الاستقرار النفسي لهؤلاء السكان وزيادة تكيفهم مع ظروف المجتمع وتنمية قدراتهم على الاسهام الايجابي في أوجه نشاطه .

ولكن من ناحية أخرى يجب أن تشتمل السياسة السكانية على الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية التي قد تنشأ عن عملية الدمج الطبيعي للسكان في المجتمع .

مجالات التربية :

الاستثمار في الخدمات التربوية بطبيعته استثمار طويل الأجل . بمعنى أن ما ينفق من مبالغ خلال فترة ما يوزع على عدد كبير من الأفراد وعلى عدد كبير من السنوات يستمر خلاله تخريج الكثير من الطلاب في مراحل التعليم المختلفة . من أجل ذلك فإن هذا الاستثمار هو رأس مال بشري يلزم الحفاظ عليه والعمل على استمرار تنميته .

وفي مجال التعليم تستهدف السياسة السكانية ربط التعليم بالتنمية وتطوير البرامج التعليمية بحيث يتسنى لحركة التعليم أن تسبق حركة المجتمع وتقود عملية التنمية .

من أجل ذلك ولكي تحقق السياسة السكانية أهدافها يلزم :

١ ـ تطبيق قانون التعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية على جميع الأطفال المقيمين بالبلاد . وكمرحلة أولى فاننا نرى تطبيق هذا القانون أولاً على الكويتيين ، على أن يستتبع ذلك اجراء دراسات مكثفة للبحث في انشاء مراكز تدريب متخصصة لاستيعاب هؤلاء الذين لا يثبتون قدرة على مواصلة التعليم المعتاد .

٢ ـ تنسيق حركة انشاء المدارس مع الحركة العمرانية المتوقعة من زيادة السكان بما يضمن توزيع سكاني متكافىء للخدمة وكثافة مقبولة للفصل .

٣ ـ زيادة عدد المدارس الحكومية بحيث تستوعب إلى جانب الكويتيين أبناء حاملي الاقامة الدائمة من غير الكويتيين ، مع زيادة الدعم للمدارس الأهلية لقبول أبناء باقي الوافدين .

٤ ـ تشجيع التعليم الفني بكافة الوسائل وانشاء المزيد من المعاهد المتخصصة وتطوير برامج التعليم العام بما يحقق أكبر قدر من التوازن بين الانشطة الاقتصادية والمجموعات المهنية ويرفع من انتاجية العمل .

٥ ـ توسيع قاعدة برنامج محو الامية ورفع نسبة الاستيعاب في مختلف المراحل الدراسية .

٦ ـ ترشيد العملية التعليمية في كافة مراحلها والعمل على تقليص هوامشها في كل مرحلة عن طريق ملاحقة المتسربين من التعليم ، وتوجيههم نحو المجالات التي تظهر فيها مواهبهم .

مجالات التخطيط الاقتصادي :

تتسم الكويت في بيئتها الهيكلية بتفاوت شديد في مواردها الاقتصادية سواء من حيث الحجم أو النوع . فالزيادة في الموارد النفطية يقابلها نقص في الموارد البشرية والموارد الطبيعية الأخرى . ولتحقيق التوازن في كلا الاتجاهين يلزم أن تأخذ السياسة السكانية بعدد من الأمور مثل :

١ ـ البعد عن المشروعات ذات الكثافة البشرية والتركيز على المشروعات ذات

الكثافة الرأسمالية ، وبصفة خاصة اختيار المشروعات التي تستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة أكثر من غيرها وكذلك المشروعات ذات التشابك الانتاجي وهي التي تغذي أو تتغذى بمنتجات مشروعات أخرى .

٢ ـ تنويع الاقتصاد الداخلي للدولة عن طريق التوسع في الاستثمارات الداخلية التي يتحقق معها التوازن بين حجم السكان والمساحة الجغرافية من جهة وبين الموارد الطبيعية من جهة أخرى .

٣ ـ مراعاة التناسق بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الخارجية (بواسطة مؤسسات كويتية) شريطة ألا تؤدي مساهمة الكويتيين فيها لهجرة الكفاءات منهم إلى خارج البلاد .

خاتمة

المقصود بالسياسة السكانية خطة بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق الحجم الأمثل للمجتمع السكاني في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة وهي بالنسبة لدولة الكويت أصبحت ضرورة ملحة . فالدولة لا تستطيع أن تحقق أية طموحات تنموية إلا عن طريق العنصر البشري . فبناء مدرسة أو انشاء مستشفى أو رصف طريق جديد يترتب عليه بالضرورة يد عاملة أو خبرة فنية من مدرس أو طبيب أو مهندس وكل ذلك يتطلب توافر خدمات لكل منهم سواء كانت خدمات طبية أو سكانية أو أمنية وذلك من حيث المنشآت والعاملين فيها والمعدات اللازمة لها . قد يكون عامل المال هاماً وضرورياً جداً ، ولكن تظل الاداة التنفيذية هي العامل البشري . فأرضنا واسعة وخيراتنا موفورة وليس أمامنا إلا أن نزيد أعدادنا ونعمل معاً ونستغل كل صغيرة وكبيرة في مواردنا الطبيعية ، ولا يتم ذلك إلا من خلال سياسة سكانية للدولة واضحة ومحددة المعالم .

لقد أظهرت الدراسة **أن زيادة الانجاب أو تنمية القوة العاملة الكويتية كأهداف لخطط مرحلية في السياسة السكانية لن تكون قادرة بمفردها لادارة الخدمات الاساسية التي تميز مجتمع الرّفاه في دولة الكويت** . فالحاجة إلى غير الكويتيين دائمة بحيث تتطلب إعادة النظر في سياسة التجنيس . وهنا يؤكد الباحث مرة أخرى على مسألة أمن الدولة ومتطلبات هذا الأمن بحيث تعطى الجنسية أساساً لاستكمال النقص في قوة

العمل الكويتية ويفضل الاختيار من بين مواليد الدولة العرب الذين أقاموا فيها فترة طويلة من الزمن وبنسب تتوازن مع التركيب السكاني في الدولة .

والسياسة السكانية فور اقرارها يتم تحويلها إلى مجموعة من البرامج التنفيذية يلزم لنجاحها تضافر جهود كافة الأجهزة والمؤسسات بالدولة . ومن هنا يكون من الضروري التنسيق بين هذه الوسائل .

إن الوسائل الاعلامية كالاذاعة والتليفزيون والصحافة والسينما هي الأدوات العملية لتشكيل اتجاهات الرأي العام وقيادة السلوك والتأثير في النظام والقيم والعادات الاجتماعية ، ومن الطبيعي أن يقع عبء كبير على هذه الوسائل لتأهيل الرأي العام حيال السياسة السكانية الجديدة .

الحواشي

(١) من الأسباب التقليدية التي ساعدت على ارتفاع معدلات النمو السكان في الدول النامية نجد انتشار الأمية ، الزواج المبكر ، ضعف سوق العمل أمام المرأة ، ارتفاع معدل وفيات الرضيع ، عدم وجود برامج فعالة لتنظيم الأسرة . بالاضافة إلى ذلك تعتبر هذه الدول من أكثر المجتمعات تعرضا للحروب وهو ما يدفع سكانها إلى زيادة الانجاب لتعويض ما تأكله الحرب من السكان .
إن الزيادة المفاجئة في اعداد المواليد السنوية منذ عام ١٩٤٥ ـ والتي تسمى أحياناً موجة الأطفال Baby boom ـ بعد الحرب كانت جزئياً ذات طبيعة مؤقتة (نتيجة لزيجات حديثة نسبياً) وجزئياً نتيجة لاتجاه مرغوب فيه نحو أسر أكبر حجماً من قبل .

(٢) في امريكا اللاتينية يعتبر الاجهاض من أكثر الوسائل شيوعاً عند تنظيم الاسرة على سبيل المثال في تقرير لمجلس رعاية الاسرة البرازيلية جاء أن عملية الاجهاض تصل إلى ١,٥ مليون حالة سنوياً . ويعني ذلك أن هناك حالة اجهاض مقابل كل ثلاثة مواليد . وفي أورجواي تنعكس النسبة حيث توجد ٣ حالات اجهاض لكل مولود واحد . وتتراوح معدلات الاجهاض في بقية دول القارة بين هاتين النسبتين .
أما آسيا فإن اليابان تعتبر رائدة اباحة الاجهاض منذ ١٩٤٨ وهو يمارس بالفعل في عدد غير قليل من دول القارة .
واقع الأمر لقد حاولت الدول النامية اقتفاء أثر الدول المتقدمة في هذا المجال .... ففي السويد وكذلك في باقي الدول الاسكندنافية يبيح القانون الاجهاض والتعقيم منذ فترات بعيدة . وفي ايطاليا وفرنسا رغم أن القانون يحرم الاجهاض إلا أنه يمارس بالفعل . وتشير بعض التقديرات إلى وجود أكثر من مليون حالة اجهاض سنوياً في كل من الدولتين . في انجلترا منذ

عام ١٩٤٨ أصبح في امكان السيدات اجراء عملية الاجهاض مجانا بعد عمل اجراء شكلي وهو الحصول على موافقة اثنين من الأطباء .
أما في الدول الاشتراكية فقد تبنت الحكومات سياسة واضحة نحو اباحة الاجهاض . للحصول على تفاصيل أكثر، هناك بحث عن الاجهاض نشر بالفرنسية في مجلة Population et sociétes ، العدد ٤٥ مارس ١٩٧٥ .

(٣) لم تقم الدول التي تتبع برامج تنظيم الاسرة بمجهود كبير نحو تقييم برامجها فلم تكن هناك دراسات أو ابحاث يمكن الاعتماد عليها مثل بحوث المعرفة والاتجاهات ومدى الخبرة بممارسة وسائل تنظيم الأسرة أو أي ابحاث أخرى لمتابعة المستخدمات لتلك الوسائل بالرغم من الأهمية الكبيرة لتلك الابحاث . عموماً لقد ثبتت فاعلية تلك البرامج كوسيلة للحد من النمو السكاني في ٦ دول نامية معظمها آسيوية هي سنغافوره ـ كوريا الجنوبية ـ تايوان ـ هونغ كونج ـ سيلان ـ بورتوريكو ، حيث انخفض معدل المواليد في كل منها بشكل ملموس في فترة زمنية قياسية . وقد يعود سبب نجاح البرامج إلى صغر حجم المجتمعات السكانية في بعض هذه الدول ، بدليل أن مثل هذه البرامج صادفت صعوبات كبيرة في المجتمعات السكانية الضخمة مثل الهند وباكستان .
وتدل الدراسات على انتشار ممارسة تنظيم الاسرة في الوقت الحاضر ليس فقط في الدول النامية ولكن أيضاً في الدول المتقدمة ، وإذا وجد اختلاف فهو في الوسيلة فقط . في ايطاليا مثلا هناك تحريم بابوي لاستخدام وسائل منع الحمل ومع ذلك لم تكن هناك استجابة لهذا التحريم في الحد من الممارسة الفعلية لاستخدام هذه الوسائل .

(٤) إن مشكلة السكان والتنمية لا يجب النظر إليها باعتبارها صراعاً بين القوى البشرية والمصادر الاقتصادية ، بقدر ما ينظر إليها باعتبارها وسيلة لاعادة تكوين وصياغة المفاهيم والأساليب التي يتعامل بها الانسان مع مقومات الحضارة المعاصرة .

(٥) الكويتي في بيانات التعداد هو كل من صرح عند مقابلة العداد بأنه يحمل الجنسية الكويتية بصرف النظر عن حقيقة جنسيته .

(٦) انظر المرجع رقم ١٠ ص . (ب) .

(٧) بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٧ ، ويمكن الاستدلال على صحة العلاقة أيضاً بمقارنة وزن هؤلاء الأطفال بالنسبة لاجمالي السكان . ففي حين زادت هذه النسبة للأطفال الكويتيين زيادة طفيفة من ١٧,٤٪ في عام ١٩٥٧ إلى ١٧,٥٪ في عام ١٩٧٥ يلاحظ أن الوافدين في هذه الفئة من العمر ارتفعت نسبتهم خلال الفترة نفسها من ٧٪ فقط في عام ١٩٥٧ إلى ١٦,٦٪ في عام ١٩٧٥ ، واقتربت بذلك كثيراً من نسبة الأطفال الكويتيين . انظر المرجع رقم (٨) ص ٧٩ـ٨٠ .

(٨) تعرف قوة العمل في التوصيات الدولية بالسكان ذوي النشاط الاقتصادي وهي تشمل جميع الأفراد من النوعين الذين يساهمون في انتاج السلع والخدمات سواء أكانوا مشتغلين أم متعطلين .

(٩) يعرف معدل النشاط الاقتصادي الخام بنسبة الأفراد ذوي النشاط الاقتصادي إلى إجمالي السكان . يمكن تركيب هذا المعدل للسكان كجملة أو حسب النوع (ذكور واناث) . وهو يختلف عن معدل النشاط الاقتصادي النوعي والذي يمكن تركيبه للسكان من أحد النوعين ولكل فئة عمرية على حدة .

(١٠) في عام ١٩٨٠ بلغ عدد أفراد قوة العمل ٤٩١٥٠٩ منها ٤٢٨٢٣٢ ذكور ، ٦٣٢٧٧ اناث . انظر المرجع رقم (١٠) جدول ٥٦ ص . ١٨٣ ، ١٨٤ .

(١١) انظر المرجع رقم ١٤ .
(١٢) تفترض الدراسة مستويين لمعدل النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٥ . الأول مرتفع ويساوي ١١,٦٪ والثاني منخفض ويساوي ٩,٤٪ . المرجع السابق .
(١٣) تقديرات السكان وإن كانت تبدو مقبولة بالنسبة لعدد السكان الفعلي في تعداد ١٩٨٠ فإن تقديرات قوة العمل لا يمكن قبولها حيث انها في عام ١٩٨٥ أقل من المستوى الذي وصلت إليه فعلاً في تعداد ١٩٨٠ . على سبيل المثال تفترض الدراسة أن قوة العمل الكويتية تتراوح بين ٣٩٣ ألف نسمة تحت فرض معدل النمو المنخفض إلى ٤١١ ألف نسمة تحت فرض معدل النمو المرتفع في حين أن العدد الفعلي طبقاً لتعداد ١٩٨٠ هو ٤٩١٥٠٩ . نفس المرجع السابق ص٥١ ، ص٤١ .
(١٤) المرجع السابق ص٥١ ، ص٤١ .
(١٥) انظر المرجع رقم (٥) .
(١٦) انظر المرجع رقم (٨) .

المراجع

أ ـ المراجع العربية :

١ ـ الشلقاني ، مصطفى
« مستويات الخصوبة وإتجاهات الانجاب بين الكويتيين » .
بحث غير منشور ، لجنة البحوث والتدريب ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ١٩٨٢ .

٢ ـ العوضي ، عبد الهادي وناصف ، عبد الفتاح .
تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي .
ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي الكويت ، ابريل ١٩٧٨ .

٣ ـ فرجاني ، نادر
مشكلة القوى البشرية في الخليج وآفاقها .
ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ابريل ١٩٨٢ .

٤ ـ فرجاني ، نادر
العمالة الوافدة إلى الخليج العربي حجمها ـ مشاكلها ـ والسياسات الملائمة .
المستقبل العربي ، العدد ٥٣ ، بيروت ١٩٨١ .

٥ ـ مجلس التخطيط الادارة المركزية للاحصاء .
« التعداد العام للسكان ١٩٧٥ » الجزءان الأول والثاني ، الكويت مايو ١٩٧٦ .

٦ - مجلس التخطيط
« مشروع خطة التنمية الخمسية (١) ، ٧٦/١٩٧٧ - ٨٠/١٩٨١ ، الكويت سبتمبر ١٩٧٦ .

٧ - مجلس التخطيط
« أسس وضع السياسة السكانية » ، الكويت ، ديسمبر ١٩٧٦ .

٨ - وزارة التخطيط ، الادارة العامة لشؤون التخطيط
« التركيب العمري للمجتمع السكاني في الكويت »، مارس ١٩٨٠ .

٩ - وزارة التخطيط ، الادارة العامة لشؤون التخطيط
« التعليم وقوة العمل في الكويت خلال الفترة ٧٧/١٩٧٨ - ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ مارس ١٩٨١ .

١٠ - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء .
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٠ المجلد الأول - الجزء الأول - الكويت .

ب - المراجع الاجنبية :

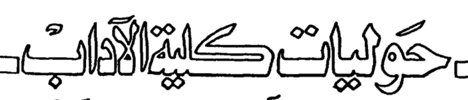
11 - Briks, J.S. and Sinclair, C.A.,
«Arab Manpower: The Crises of Development»
N.Y., Martin's Press, 1980.

12 - Dandekar K.
Population Policies., orld Population Conference, Belgrade, 1965. (U.N).

13 - Kammeyer, K.C.
«Population Policies and Policies»
Poplution Studies- Selected Essays and Research, Rand Mcnally College Publishing Co., Chicago, 1975.

14 - Serageldin, I. et al,
«Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa», The World Bank, Washinton, D.C., June, 1981.

15 - Sinclair, C.A.,
General Education and Manpower Requirements of the Gulf States», Seminar on Human Resources Development in the Arabian Gulf States,
Behrain, 15-18 Feb., 1975.



تصدر عن كلية الآداب ـ جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير
د. نجاة عبد القادر القناعي

دورية علمية محكمة، تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج بأصالة موضوعات وقضايا، ومشكلات علمية في مجالات الادب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس.

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٥٠) نسخة مجاناً.

الإشتراكات:

داخل الكويت
للافراد: ٢ د.ك ـ للاساتذة والطلاب: ١ د.ك
للمؤسسات: ١٠ د.ك

خارج الكويت
١٥ دولاراً أمريكياً ـ ١٠ دولاراً امريكياً
٤٠ دولاراً أمريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٣ د.ك — للاساتذة والطلاب: ١,٥٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة ـ الكويت

أحكام التطبيب في الفقه الإسلامي

د. أحمد شرف الدين(*)

١ ـ لسنا بحاجة إلى الاسهاب في بيان أهمية الطب والجراحة في المحافظة على النفس البشرية وهو أمر يدخل في المصالح الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال) التي من أجل صيانتها وضعت الأحكام الشرعية . غير أن ممارسة الطبيب أو الجراح لعمله تقتضي المساس بجسم الانسان وجثته ، ومن هنا يثور التساؤل عن كيفية التوفيق بين مبدأ حرمة الجسم والجثة والمبدأ الذي يسمح للطبيب بالتدخل الجراحي في جسم الانسان وتشريح جثته. لا شك أن هذا التوفيق يتم عن طريق وضع الضوابط التي يجب أن يتقيد بها العمل الطبي أو الجراحي حتى لا يخرج عن هدفه النهائي وهو المحافظة على الحياة وصيانة الصحة[1] . وبناء عليه فسوف نبين هنا كيف أن رعاية احدى المصالح الخمس تقتضي التخفيف من حدة مبدأ حرمة الجسم والجثة ، ونأخذ تطبيقاً لذلك أولاً في مسألة إباحة عمل الطبيب أو الجراح في جسم الانسان وثانياً في مسألة تشريح الجثة .

المبحث الأول :
إباحة العمل الطبي والجراحي على جسم الانسان

٢ ـ الآدمي محترم حياً وميتاً في الاسلام[2] يدل عليه قوله تعالى : ﴿ولقد كرمنا

(*) استاذ القانون المدني المساعد بجامعتي الكويت وعين شمس .

بني آدم﴾[3] ، وجعل الله تعالى الانسان هو الهدف الأسمى للخلق[4] ، ولذلك عنيت الشريعة الاسلامية ، ايما عناية ، بحماية النفس البشرية[5] ـ فلا يجوز المساس بدم الآدمي أو عرضه بغير الحق ومنه قوله تعالى ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾[6] .

وامتدت حماية الشرع إلى الانسان حتى قبل خروجه من بطن أمه وهو جنين[7] . ومع ذلك فإن مبدأ حرمة المساس بجسم الانسان يحتمل الاستثناء في الحدود التي تقتضيها مصلحة راجحة . ذلك أن الأمر بالتداوي يتضمن الأمر بممارسة الطب كطريق للعلاج حفظاً للنوع الانساني[8] ، فحاجة الاحياء إلى العلاج تنزل منزلة الضرورة التي يباح من أجلها ما هو محظور[9] ، لذلك فإن تعلم الطب وممارسته يعتبران من فروض الكفاية التي يتعين على فريق من الأمة القيام بها[10]، وفي المقابل تجسدت رعاية الشارع الحكيم للاطباء في إباحة عملهم وعدم مساءلتهم متى تقيد هذا العمل بشروط معينة، فما هو أساس عدم مسؤوليتهم وما هي الشروط الواجب توافرها في عملهم ؟

المطلب الأول :
أساس اباحة العمل الطبي والجراحي

٣ ـ إذا أردنا أن نصل إلى الأساس السليم لعدم مسؤولية الطبيب والجراح فيجب أن نتجه أول ما نتجه إلى أصحاب الحق في السلامة الجسدية ، فصاحب الحق هو الذي يستطيع أن يأذن بالمساس بمحله فتسقط بذلك مسؤولية من يقوم بهذا المساس .

أولاً : أصحاب الحقوق في النفس والجسد

٤ ـ الحق اما أن يكون لله تعالى أو للعبد وقد يجتمعان فيه ويكون جانب أحدهما هو الغالب. ومثال ما يجتمع فيه الحقان وحق العبد هو الغالب حق القصاص ، وبرر بعض الفقهاء ذلك بأن « لله تعالى في نفس العبد حق الاستعباد ، وللعبد حق الاستمتاع ، وفي شرعية القصاص ابقاء للحقين ، ولكن حق العبد راجح ولهذا فوض استيفاؤه إلى الولي وجرى فيه الاعتياض بالمال »[11] . ونحن نرجح الرأي الذي يذهب أنصاره إلى أن نفس المكلف يرجح فيها حق الله على حق العبد « إذ ليس للمكلف (العبد) التسلط على نفسه ولا على عضو من اعضائه بالاتلاف »[12] . فحق الله في حياة العبد وسلامة جسده إنما تقرر لكي يستطيع القيام بالتكاليف الشرعية

والواجبات المفروضة عليه[١٣] . وليس للعبد اسقاط حقه إذا أدى ذلك إلى اسقاط حق الله[١٤] .

وتطبيقاً لذلك ليس للعبد أن يقتل نفسه أو أن يفوت عضوا من أعضائه وهذا واضح في قوله تعالى ﴿ولا تقتلوا انفسكم﴾[١٥] . ولا يملك الانسان أن يأذن لغيره بذلك[١٦]، فالحق في ذلك كله يجتمع فيه الله وعبده[١٧] ، والشرع لم يأذن بالمساس بالنفس أو بالاعضاء بدون وجه حق[١٨] . وإذا كان الحق في سلامة الحياة والاعضاء من الحقوق التي فيها نصيب لله تعالى والعبد معاً فإنه يلزم لاباحة المساس بمحل هذا الحق إذن اصحابه فلا يغني إذن واحد من أصحابه عن اذن الآخر[١٩] ، والسؤال الآن هل تنطبق هذه النتيجة على عمل الطبيب والجراح ؟

ثانياً : إذن الشرع وإذن الفرد المريض :

٥ ـ ليس صحيحاً ما يقول به بعض الفقهاء من أن أساس عدم مسؤولية الطبيب يرجع إلى اذن المريض[٢٠] ، لأن مؤدي هذا الأساس عدم مساءلة المعالج مهما كانت صفته ولو كان شخصاً لا دراية له بمهنة الطب ومهما كان الباعث على عمله[٢١] ، وحتى إذا قيد رضاء المريض بأن يستهدف المعالج من عمله صيانة صحة المريض[٢٢] ، فإن رضاء المريض ليس هو الأساس الصحيح في عدم مسئولية الطبيب والجراح عن المساس بجسده ، لأن الرضاء يقتصر اثره على الجانب الفردي للحق ولا يبرر المساس إلا بجانبه الاجتماعي الذي يتجسد فيه حق الله ، وهو تعالى لا يأذن بهذا المساس إلا باجتماع عدة شروط. لذلك يذهب الرأي الراجح في الفقه الاسلامي إلى أن أساس عدم مسؤولية الطبيب أو الجراح هو إذن الشرع وإذن المريض[٢٣] ـ كما اتفق جمهور الفقهاء على أنه إذا تولد عن فعل الطبيب الحاذق تلف النفس أو العضو فلا ضمان عليه متى كان مأذوناً من جهة الشارع ومن جهة المريض[٢٤] .

وفي اعتقادي أن أساس اباحة عمل الطبيب أو الجراح يكمن في اذن الشرع الذي ينشأ له رخصة ، استثناء من المحظور، لا يستطيع أن يستعملها على جسم المريض إلا بأذنه ، فرضاء المريض لا يعدو أن يكون أحد شروط وضع مبدأ الاباحة موضع التطبيق[٢٥] ، وإذا كان اذن الشرع هو الاساس الصحيح لمبدأ الاباحة فإن ذلك يرجع إلى أن حق الله تعالى في سلامة حياة المريض وجسده يرجح حق هذا الأخير

فيهما . وإذا تساءلنا عن سبب إذن الشارع للطبيب والجراح بمزاولة عملهما بالرغم من أنه يتضمن مساسا بجسم المريض ، قلنا أن الأفعال المكونة للجنايات الجسدية ، وإن كانت على نوعين الأفعال التي تمس مادة الجسم والأفعال التي تمس مصلحته في صيانة منافعة[٢٦] ، إلا أن الشارع قدر أن العمل الطبي أو الجراحي يحفظ مصلحة المريض والمجتمع في صيانة منافع جسم الأول وحياته فاباحة في هذه الحدود[٢٧] .

وإذا كان الشارع قد أباح عمل الطبيب والجراح لأنه يحفظ مصالح راجحة تتمثل في المحافظة على الحياة وصيانة الصحة الأمر الذي يجعل منه ضرورة اجتماعية ، فإن الاباحة لا تنتج أثرها الكامل إلا إذا جرى هذا العمل في نطاق قواعد تضمن عدم انحراف الطبيب عن الغاية التي من أجلها أبيح عمله ، فما هي هذه القواعد ؟

المطلب الثاني :
قيود إباحة العمل الطبي :

٦ ـ يتحدد مجال إباحة العمل الطبي والجراحي باجتماع عدة شروط ، فإذا خرج الطبيب عن هذه الحدود خضع للمساءلة ، ومع ذلك فقد راعى الفقه الاسلامي مركز الطبيب وطبيعة عمله فخفف من هذه المسؤولية .

أولاً : شروط إباحة العمل الطبي والجراحي :

ترجع بعض شروط الاباحة إلى اذن الشارع بينما يرجع بعضهما الآخر إلى أذن المريض .

١ ـ شروط اذن الشرع : ـ

٧ ـ أ ـ صفة المعالج : يشترط فيمن يشخص المريض ويصف الدواء أو يقوم بالجراحة أن يكون « من ذوي الحذق في صناعتهم ولهم بها بصارة ومعرفة »[٢٨] ويجب لذلك أن يصدر الترخيص بممارسة العمل الطبي أو الجراحي من صاحب الرعية المختص[٢٩] . ولقد ورد في الحديث النبوي الشريف أن « من تطبب ولم يعرف الطب فهو ضامن »[٣٠] ، ويجب لذلك منع الطبيب الجاهل من عمله[٣١] .

(ب) قصد العلاج : يجب أن يكون الباعث على عمل الطبيب هو علاج المريض أو بصفة عامة حماية مصلحة مشروعة له . فإذا طلب شخص من الطبيب أن يقطع

جزءاً سليماً من جسده حتى يعفى من الخدمة العسكرية حقت عليه المساءلة[٣٢] ، بعكس ما إذا كان القطع تستدعيه ضرورة انقاذ حياة الشخص أو صحته[٣٣] . ويسأل الطبيب أيضاً عن عمله إذا استهدف به اجراء اكتشاف علمي دون أن يقصد علاج المريض ، ولكن يجوز للطبيب اجراء عمل جراحي معين كتجربة لعلاج المريض بشرط أن تكون مزاياه اعظم من مضاره[٣٤]، أو على الأقل أن لا يترتب عليه أصابة المريض بضرر اعظم من ضرر المريض[٣٥] .

(ج) اتباع أصول الصنعة : يجب أن تكون أعمال الطبيب أو الجراح على وفق الرسم المعتاد أي على سنن للقواعد الفنية التي يتبعها أهل الصنعة في مهنة الطب[٣٦]. فإن فعل ما لا يفعله مثله وكان عالما فهو ضامن[٣٧] . وإذن فالمطلوب من الطبيب أن يكون، حسب تعبير الفقهاء، حاذقاً يعطي المهنة حقها فيحتاط في عمله ويبذل فيه العناية المعتادة من أمثاله في التشخيص والعلاج .

٢ ـ شروط اذن المريض :

٨ ـ يشترط أن يكون تدخل الطبيب بناء على اذن المريض أو وليه إن كان قاصراً أو من في حكمه[٣٨] ، ويستثنى من ذلك الحالات العاجلة باعتبار أن الضرورات تبيح المحظورات[٣٩] ، أو لأن هذا الاستثناء يقتضيه العرف والمصلحة[٤٠] . ويجب أن يصدر الأذن ممن هو أهل له بأن يكون حراً بالغاً عاقلاً[٤١] ، وأن يعطي الأذن وهو على بينة من أمره[٤٢] . فإذا تدخل الطبيب أو الجراح بدون إذن المريض ، وبدون ضرورة توجب الاستثناء ، حقت عليه المسؤولية لخروج عمله من دائرة الاباحة إلى دائرة التعدي[٤٣] . وتخضع هذه المسؤولية للقيود التي تحدد مجال مسؤولية الطبيب أو الجراح عن الضرر الناتج عن عدم استيفاء عمله لباقي شروط اباحته ، فما هي هذه القيود ؟

ثانياً : قيود المسؤولية الطبية :

٩ ـ يضمن المعالج الضرر المترتب على فعله[٤٤] إذا كان جاهلاً أو كان فعله غير مأذون فيه أو أخطأ فيه وبصفة عامة إذا جاوز حدود حقه . ومن المفيد أن نبرر هنا مظاهر رعاية الفقه الاسلامي للطبيب باستعراض القيود التي أوردها على مسؤوليته .

١ - طبيعة التزام الطبيب وعدم تقيد عمله بشرط السلامة :

١٠ - لا يلتزم الطبيب بشفاء المريض أو بضمان سلامته من العمل الطبي أو الجراحي لأن هذا ليس في وسعه بالنظر إلى الطبيعة الاحتمالية لهذا العمل[٤٥] . فإذا راعى الطبيب أو الجراح في عمله الشروط السابق بيانها ، أي استعمل حقه ، في حدوده الشرعية ، ونتج عن ذلك ضرر لحق المريض لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان عليه[٤٦] . والطبيب إذا كان يستعمل حقه في هذه الحالة فهو يقوم بواجبه في نفس الوقت ، والأصل أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة[٤٧] . وهكذا توصل الفقه الاسلامي إلى أن التزام الطبيب هو ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة .

٢ - مدى ضمان السراية (الضرر) :

١١ - رغم اختلاف الفقهاء في تحديد المقصود من ضمان السراية المترتبة على عمل الطبيب أو الجراح إذا لم يستوف هذا العمل شروط اباحته[٤٨] ، فمن المهم أن نبرز هنا الاتجاه الفقهي الذي يذهب بعض انصاره إلى أن خطأ الطبيب في العلاج يعد ، بصفة عامة ، من قبيل جناية الخطأ التي يقتصر الضمان فيها على الدية[٤٩] ، حين يذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك ويرى أنه يحتمل ألا يضمن الطبيب سراية فعله الذي أخطأ فيه لأنه تولد عن فعل مباح[٥٠] ، أو فعله المعتاد غير المأذون فيه من جهة المريض لأنه محسن وما على المحسنين من سبيل[٥١] .

ولقد قطع الفقه الاسلامي شوطاً كبيراً ، في سبيل التخفيف من مسؤولية الأطباء حين قال البعض بأن الطبيب لا يسأل إلا إذا ارتكب خطأ فاحشاً في عمله[٥٢] وهو الخطأ الذي لا يمكن أن يقع فيه طبيب آخر[٥٣] . أما إذا كان فعل الطبيب هو ما يفعله مثله من أهل العلم بصناعة الطب فلا ضمان عليه وإن ارتكب خطأ يسيراً وهو الذي يمكن أن يقع فيه طبيب مماثل[٥٤] . ولقد روعي في هذا الرأي ، فيما يبدو ، طبيعة مهنة الطب وما تقوم عليه من الاحتمال .

٣ - علاقة السببية بين خطأ الطبيب وبين السراية (الضرر) :

١٢ - بلغ حرص الفقهاء على عدم عرقلة أعمال التشخيص والعلاج والجراحة أن بعضهم ذهب إلى أن الطبيب الحاذق المأذون له الماهر بصناعته لا يضمن السراية إذا اقتصر دوره على التسبب فيها[٥٥] (كأن يصف الدواء خطأ للمريض مثلاً)، أما إذا

ارتفع تدخله إلى درجة مباشرة الضرر نفسه (كأن اجرى الجراحة بنفسه وأخطأ) فإنه لا يضمن السراية إلا إذا تعمدها[٥٦] ، مع أن القاعدة العامة أن المباشر ضامن وإن لم يتعمد[٥٧] . وذهب جانب آخر من الفقه[٥٩] إلى أن مباشرة الطبيب للفعل هي جناية خطأ لا يضمن فيها إلا ثلث الديه . وليس معنى ذلك أنه إذا اقتصر دور الطبيب على التسبب في الضرر أن يهدر حق المريض في الضمان ، ولكن معناه أن المتسبب لا يسأل شخصياً عن الضرر ويتحمله شخص آخر ، فمن هو هذا الشخص ؟

٤ ـ المسؤول عن ضمان سراية فعل الطبيب أو الجراح : ـ

١٣ ـ إذا تجسد ضمان السراية في الدية ، فلقد أقام بعض فقهاء الشرع نظاماً لتوزيع المسؤولية المقصود منه ترك مجال الطبيب ليتصرف فيه بحرية ولا يخشى فيه المسؤولية فقيل بأن الطبيب المباشر لا يتحمل الدية إلا إذا كان المستحق هو ثلثها أما ما يجاوز ذلك ، وكذلك الدية بكاملها في حالة التسبب ، فإنه يقع على عاتق عاقلة الطبيب فإن لم توجد ففي بيت المال[٦٠] .

١٤ ـ وتنبي ، إتجاهات الفقه الاسلامي في تحديد مجال مسؤولية الطبيب أو الجراح عن إدراك جانب من الفقهاء طبيعة العمل الطبي والجراحة من حيث احتمال الأخطار المحيطة به ، ومن ثم محاولة رعاية الطبيب أو الجراح في حدود مقبولة تتفق مع استهداف عملهما لتحقيق مصالح راجحة تعلو على مخاطره المحتملة ، وهذه قاعدة من القواعد الكلية التي تضع ترتيباً بين المصالح المتزاحمة . والسؤال الآن إلى أي مدى تنطبق مثل هذه القواعد على الأعمال الطبية التي تقع على الجثة؟

المبحث الثاني :
مدى شرعية التشريح :

١٥ ـ كما فرض الشارع حرمة الانسان حيا فإنه فرض حرمته ميتاً ، ولقد ورد في الحديث الصحيح أن « كسر عظم الميت ككسره حياً »[٦١] . الأمر الذي يقتضي حرمة المساس بجثة الانسان إلا لضرورة[٦٢] . لذلك ثار التساؤل عن مدى شرعية التشريح الذي لا غنى عنه للطبيب في الحياة العلمية والعملية (التشريح العلمي ، التشريح المرضي ، التشريح الجنائي) . ولما كان حكم التشريح لم يأت به نص شرعي أو فقهي صريح فيجب استخلاصه من القواعد العامة[٦٣] ، مع بيان أساسه وتحديد شروطه،وهذه الأمور تسري أيضاً على الأعمال الطبية الأخرى التي تجري على الجثة

المطلب الأول :
الحكم الشرعي للتشريح :

١٦ ـ إذا رجعنا إلى كتب الفقه فإننا نجد تطبيقات لأعمال تجري على الجثة وضح الفقهاء حكمها في الشرع الذي يمكن الأخذ به في خصوص التشريح لأن هذا الحكم لا يعدو أن يكون تطبيقاً لقواعد كلية تخضع لها جميع الأعمال التي تجري على الجثة .

ومن أبرز هذه التطبيقات مسألة شق بطن الأم التي ماتت لاخراج ولدها الحي فلقد أجمع الفقهاء على أن هذا العمل جائز شرعاً[٦٤] . وهذا الحكم الذي يتأسس ، في التحليل الأخير، على أن مصلحة انقاذ الحي أعظم من مفسدة انتهاك حرمة الميت[٦٥] ، ينطبق بطريق القياس على تشريح جثث الموتى للاستفادة منه في اغراض التعليم الطبي والكشف عن أسباب الأمراض ومعرفة سبب الوفاة في الحوادث الجنائية[٦٦] ، وفي استقطاع الاعضاء لعلاج الاحياء ، وهذه كلها مصالح تتعلق بالاحياء التي يجب ، نظراً إلى أن الحي أولى من الميت ، رعايتها ولو باتلاف جزء من الميت .

المطلب الثاني :
أساس شرعية التشريح :

١٧ ـ تستند شرعية التشريح إلى طائفتين من القواعد الكلية : ـ

١ ـ **قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد** : وهي تتلخص في أن الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف[٦٧] ، وفي أنه إذا تعارضت مفسدتان روعي اعظمها ضرراً بارتكاب أخفهما[٦٨] ، ولقد اعتبر بعض الفقهاء جواز شق بطن الأم الميتة لاخراج ولدها الحي كتطبيق للقاعدة الأولى[٦٩] ، حين أورد البعض هذه المسألة كتطبيق للقاعدة الثانية[٧٠] . والواقع أن هاتين القاعدتين هما وجهان لمبدأ واحد يقضي بتقديم المصلحة الأعلى . فقواعد التشريع الاسلامي مبنية على رعاية المصالح الراجحة وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة يترتب على تفويتها ضرر أشد من هذا الضرر . وإذا جاز شق الجثة حفاظاً على حياة الجنين ، وهو فرد واحد ، فإنه يجوز بالأولى إذا تحققت به مصالح الناس[٧١] .

ونظراً إلى أن التشريح من الحاجات التي تتعلق بها المصلحة العامة للناس احياء لنفوسهم وعلاجاً لأمراضهم وتحديداً لأسباب الحوادث فإن رعاية هذه المصالح تقتضي

القول بشرعية التشريح . ولا شك أن الموازنة بين مفسدة التشريح المتمثلة في هتك حرمة الميت وبين المصالح المترتبة عليه تفيد رحجان هذه المصالح على تلك المفسدة[٧٢] . وإذا كان التشريح يعتبر هكذا من الحاجات العامة وكانت الحاجة ، عامة أو خاصة، تنزل منزلة الضرورة[٧٣]، وكانت الضرورات تبيح المحظورات[٧٤]، فيجب اعتبار التشريح من الأمور المباحة. يؤيد ذلك أيضاً الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام[٧٥] ، والضرر الذي يلحق الجماعة من عدم القيام بالتشريح أشد من الضرر المترتب على تشريح جثة[٧٦] .

ولا محل هنا لاثارة النصوص الشرعية التي تأمر باحترام الأدمي والنهي عن المثلة بالجثة ، لأن النهي يتعلق بالاعمال التي لا مصلحة راجحة فيها ، حين أن التشريح ليس فيه ابتذال بالميت لأنه يتم لأغراض تتحقق بها مصالح راجحة[٧٧] .

٢ ـ **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب** : من القواعد الأصولية أن الشارع إذا أوجب شيئاً تضمن ذلك ايجاب ما يتوقف عليه ذلك الشي[٧٨] .

وتطبيقاً لهذه القاعدة ، فإنه إذا كان الشارع قد أوجب على الأمة تعلم فريق منها الطب ومباشرته ، وكان ذلك لا يتم الا بالتشريح ، فإن يكون قد أوجب بذلك تعليم التشريح ومزاولته عملاً[٧٩] ، ونفس الشيء ينطبق على التشريح الجنائي لأن الشارع إذا أوجب العدل في الأحكام فإنه يكون قد أوجب الشيء الذي يؤدي اليه ، ومن هذا القبيل التشريح الجنائي الذي قد تترتب عليه براءة متهم بريء أو اثبات التهمة على مجرم أثيم[٨٠] .

وهكذا فإن التشريح إن لم يرتفع إلى درجة الواجب فهو على الأقل مباح، غير أن ذلك مقيد باجتماع عدة شروط .

المطلب الثالث :

شروط شرعية التشريح :

١٨ ـ يتوقف الحكم بشرعية التشريح على اجتماع عدة شروط أهمها التحقق من موت الانسان الذي سيجري التشريح على جثته[٨١] ، أما باقي الشروط فتتلخص فيما يأتي : ـ

١ ـ موافقة الميت قبل وفاته على تشريح جثته أو موافقة أهله عليه بعد مماته .

ويستثنى من ذلك التشريح الجنائي[٨٢] . ويمكن الاستغناء أيضاً عن الرضاء في حالة تشريح جثث المتوفين الذين لم يتعرف على أهل لهم[٨٣] .

٢ ـ وجود ضرورة تتطلب التشريح : تظهر أهمية هذا الشرط في أنه يجب تطبيقاً لمقومات حالة الضرورة ، أن تكون المصلحة التي يجري التشريح لأجل رعايتها جدية . ذلك أن رعاية مصلحة معينة وتقديمها على مفسدة تقابلها مشروط بكون هذه المصلحة راجحة واعظم من هذه المفسدة .

ولقد رأينا تطبيقاً لذلك في مسألة شق بطن الحامل الميتة لاستخراج ولدها ، حين اشترط الفقهاء لجواز ذلك أن ترجي حياة الولد .

٣ ـ عدم التمثيل بالجثة فيما لا يقتضيه التشريح وإعادة دفنها بعد اجرائه : ذلك أن الضرورة تقدر بقدرها[٨٤] ، فلا يجوز أن يتجاوز الشيء المرخص به ، وهو في أصله محرم ، الحدود التي تبرر اباحته . ومصداقاً لتكريم الشرع للانسان حياً أو ميتاً فيجب تجميع أجزاء الجثة بعد التشريح ودفنها[٨٥] ، وهذا كله ما تقتضيه قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد التي تمثل جانباً من القواعد الكلية في المجال الطبي والجراحي .

الخاتمـة : ـ

١٩ ـ يتضح لنا مما سبق عرضه أن رعاية النفس البشرية والمحافظة على الصحة يقتضيان إباحة العمل الطبي والجراحي لأنه ، متى تقيد بعدة شروط ، يحفظ مصلحة راجحة لدى الأحياء. ولقد كانت الشروط التي وضعها الفقهاء لشرعية العمل الطبي والجراحي في صورته التقليدية ، صدى لقواعد كلية استخلصوها من المصادر المعتمدة للشريعة الاسلامية . والصياغة العامة التي وردت بها مثل هذه القواعد ، كتلك المتعلقة بالترجيح بين المصالح والمفاسد ، تتسع لتمحيص كل ما يدخل المجال الطبي أو الجراحي من أعمال .

وإذا كان لنا أن نورد ، في هذه الخاتمة ، قوله جامعة صدرت عن أحد أعلام الفقه الاسلامي ، فلا يفوتنا أن نلاحظ أنه قد صاغها، بنظر ثاقب ، صياغة عامة يمكن أن تشمل الأعمال الطبية والجراحية الحديثة، إذ يقول ابن عبد السلام[٨٦]، في قواعد الأحكام « والأطباء يدفعون أعظم المرضين بالتزام بقاء ادناهما ويجلبون أعلى

السلامتين والصحتين ولا يبالون بفوات ادناهما ، ويتوقفون عند الحيرة في التساوي والتفاوت، فإن الطب كالشرع وضع لجلب السلامة والعافية ولدرء مفاسد المعاطب والأسقام ولدرء ما أمكن دَرؤه من ذلك ولجلب ما أمكن جلبه من ذلك ، فإن تعذر درء الجميع أو جلب الجميع وتساوت الرتب تخير ، وإن تفاوتت استعمل الترجيح عند عرفانه والتوقف عند الجهل به » .

وهكذا فإن مثل هذه الصياغة المرنة للقواعد الفقهية تترك المجال أمام المتخصصين ليتلمسوا في أطرها موضعاً عند الحكم على ما هو مستحدث من الجزئيات في مجال الطب والجراحة والتي يشملها الشرع برعايته متى كانت تحفظ مصالح راجحة[٨٧] .

المراجع

(١) ابن قيم الجوزيه ، زاد المعاد في هدى خير العباد ج٣ ، المطبعة المصرية ، ١٣٧٩هـ ، ص١٣٥ ويتضمن هذا المرجع الكثير من أحكام الطب التي تم جمعها في كتاب مستقل يحمل اسم الطب النبوي طبعته دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ، ١٣٧٧هـ .

(٢) السرخسي ، المبسوط ، جـ٢ ، ١٣٣١هـ ، القاهرة ، ص٥٩ . الاسراء / ٧٠ .

(٣) الاسراء / ٧٠ .

(٤) عفيفي عبد الفتاح ، مركز الانسان في الوجود بين الدين والعلم ، مجلة الأزهر ، نوفمبر ١٩٦٨ ، ص٥٢٤ .

(٥) وهذا ما يستفاد من سورة البقرة / ١٧٨ ، ١٧٩ ، وسورة النساء / ٩٢ ، ٩٣ .

(٦) الاسراء / ٣٣ ، عبد الله القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن جـ٧ ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٥ ، ص١٣٣ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، جـ٧ ، القاهرة ١٩١٠ ، ص١٧٧الطوري ، تكمله البحر الرائق ، جـ٨ ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ ص٧٤ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير جـ٤ ، جـ٢ ، القاهرة ، ١٣٠٩هـ ، ص٢٥ .

(٧) (٧) أبو الليث السمرقندي ، خزائن الفقه في عيون المسائل بغداد، ١٣٦٥هـ ، ص٣٥٧ ، ابن القيم ، زاد المعاد جـ٣ ، ص٢٠٠ ، محمد سلام مدكور ، الجنين والأحكام المتعلقة به الفقه الاسلامي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٩ ص٤٣ ـ حسن الشاذلي ، حق الجنين في الحياة في الشريعة الاسلامية ، مجلة الحقوق والشريعة (الكويت) مارس ١٩٧٩ ص٣٢ . ولكن إذا ثبت عن طريق موثوق به أن بقاء الجنين في بطن امه يؤدي لا محالة إلى موتها فيجب اسقاطه تضحية بالجزء أو بالفرع في سبيل انقاذ الكل أو الأصل . محمود شلتوت الفتاوي ، القاهرة ، ١٩٥٩ ص٢٦٣ ، الشاذلي ، المرجع السابق ، ص٢٦ ، ٣٠ .

(٨) وقد ثبت أن الرسول ﷺ قال « تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء (أو شفاء) غير داء واحد : الهرم » رواه أبو دواد في سننه في كتاب الطب جـ٤ ص٣ تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار احياء السنة النبوية ، القاهرة (تصوير بيروت)، وورد أيضاً حديث بلفظ « يا عباد الله تداووا » رواه الترمذي ، والطبراني وأبو داود وابن ماجه والامام أحمد : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، جـ٢ ص١٦١ (مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٤٣ ، تصوير بيروت) .

وهذه احدى قواعد طب الابدان كما ذكرها ابن قيم الجوزيه ، الطب النبوي ، ص٢ .

(٩) جلال الدين السيوطي ، الاشباه والنظائر ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص٨٩ .

(١٠) محمد حسنين مخلوف ، فتاوي شرعية وبحوث إسلامية ، جـ١ ، ص٢ ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٣٦٠ .

(١١) عبيد الدين بن مسعود ، سعد الدين التفتازاني التنقيح والتوضيح وشرحه التلويح ، جـ٣ ، القاهرة ، ١٣٠٩هـ ، ١٣٨ .

(١٣) ونظرا لاشتراك الله والعبد في هذا الحق فإن من يعتدي عليه فقد عصى الله وأذى العبد بانتهاك حرمته فيجب القصاص أو الديه جبراً لما فات من حق العبد وتجب الكفارة في الخطأ وفي العمد عند الشافعي ، جبراً لما فات من حق الله ، ابن عبد السلام ، جـ١ ، ص١٨٣ ، وإذا تنازل العبد عن جوابر حقه ، فإن المعتدي المتعمد يلقي ، إلى جواز الجزاء الأخرى ، عقوبة دينوية تعزيزا له وزجراً للاعتداء على حق الله : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير جـ٤ ، ١٣٠٩هـ ، ص٢٥٥ ، محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي ، جـ١ ، مكتبة العروبة ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص٦٥ ، وهبه الزحيلي ، نظرية الضمان ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٧٠ ص٣١٠ ، ٣١١ .

(١٤) الشاطبي ص٢٦٢ ، القرافي ، الفروق ، جـ١ ، ص١٤ .

(١٥) النساء / ٢٩ .

(١٦) ابن قدامه ، المغني ، جـ٧ ، ط٣ ، ١٣٦٧هـ ، ص٧٢٧ .

(١٧) ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار ، جـ٥ ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ ، ص٤١٢ ، محمد أبو زهره ، فلسفة العقوبة في الفقه الاسلامي ، جـ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٢٧٨ .

(١٨) الكاساني ، بدائع الصنائع ، جـ٧ ، ص١٧٧ ، علي الخفيف ، الضمان ، جـ١ ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٢٣٣ .

(١٩) القرافي ، جـ١ ص١٩٢ : حق الله وحق العبد يوكلان لمن هو منسوب له ثبوتا واسقاطاً .

(٢٠) محمد علي النجار ، حول مسؤولية الأطباء ، مجلة الأزهر ، المجلد ٢٠ ، ١٣٦٨هـ ، ص٥٢ .

(٢١) أحمد إبراهيم ،و مسؤولية الأطباء في الشريعة الاسلامية وفي القانون ، مجلة الأزهر ، المجلد ١٩ ، ١٣٦٧هـ ، ص٨١٩ ، ٨٢٠ .

(٢٢) وهذا ما قاله الرملي نهاية المحتاج إلى شرح النهاج جـ٨ ، القاهرة ، ١٣٠٤هـ ص٣٢ ، ابن قدامة ، المغني حـ١٠ ص٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٢٣) أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة ، جـ١ ص٤٧٩ ، محمد سلام مدكور ، الاباحة عند الاصوليين ،

مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٦٢ ، العدد الأول ص١١١ ، ابن القيم الجوزية ، زاد المعاد ، جـ٢ ص٦٥ ، ٦٦ موسوعة عبد الناصر للفقه الاسلامي جـ٢ ١٣٨٩هـ القاهرة ، ص١١١ ـ ويقول الحنفية أن أساس عدم مسؤولية الطبيب هو الضرورة أو الحاجة الاجتماعية ورضاء المريض : الكاساني جـ٧ ص٣٠٥ ، محمد أبو زهرة مسؤولية الأطباء ، مجلة لواء الاسلام ، السنة الثانية ، العدد ١٢ ص٥٣ .

(٢٤) محمد حسنين مخلوف ، المرجع السابق ، ص١٠٨ وهذا تطبيق للقاعدة الكلية الجواز الشرعي ينافي الضمان . مجلة الأحكام العدلية (م٩١) .

(٢٥) قرب الكمال بن المهام ، فتح القدير ، جـ٨ ، القاهرة ، ١٣١٨هـ ، ص٢٩١ .

(٢٦) الكاساني جـ٧ ص٢٩٦ ، ابن جزي ، القوانين الفقهية ، تونس ١٩٢٦ ، ابن رشد ص٣٣٥ ، ٣٣٦ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، جـ٢ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٦٦ ، ص٤١٤ ، المغنى جـ٧ ، ١٣٦٧هـ ، ص٨٣٥ ـ الدسوقي على الشرح الكبير جـ٤ ص٢٥٥ .

(٢٧) أحمد إبراهيم ، مسؤولية الأطباء ، ص٨٢٠ ، عبد العزيز المراغي ، مسؤولية الأطباء ، مجلة الأزهر ، المجلد ٢٠ ، ١٣٦٨هـ ، ص٢١٣ .

(٢٨) المغنى جـ٦ ، جـ١ ، ١٣٤٧هـ ، ص١٢٠ .

(٢٩) أحمد فتحي بهنس ، المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي القاهرة ، ١٩٦١ ، ص١٥٠ .

(٣٠) الطب النبوي ص١٠٧ أورده السيوطي (الجامع الصغير وشرحه، مصر١٣٥٦هـ،جـ٦ ص١٠٦) بلفظ « من تطبب ولم يعلم منه طباً فهو ضامن » رواه أبو دواد والنسائي وابن ماجه والحاكم في المستدرك وقال السيوطي صحيح . واختلف في معنى ضمان الطبيب الجاهل المراغي ص٤١٥ ، مخلوف ص١٠٧ ، وتوقع عليه عقوبة الضرب والسجن وتجب عليه الكفارة عند البعض : ابن رشد ، بداية المجتهد ، جـ٢ ، ط١ ، طبعة صبيح ، القاهرة ص٣٤٦ .

(٣١) المادة ٢٦ من مجلة الأحكام العدلية .

(٣٢) ابن ادريس البهوتي ، كشاف القناع ، جـ٣ ، ١٩٤٧ ، ص٤٧٣ ، أحمد إبراهيم ٨٤٠ .

(٣٣) الزيلعي ، تبين الحقائق ، جـ٥ ، ط١ ، القاهرة ، ١٣١٥هـ ص١٩٠ .

(٣٤) الطب النبوي ص١١٥ ، مخلوف ١٢١ .

(٣٥) ابن القيم ، زاد المعاد ، ص١١١ .

(٣٦) حاشية الطهطاوي على الدر المختار ، المطبعة العامرة القاهرة ، ١٢٨٣هـ ، ص٢٧٥ ، المغني جـ١٠ ص٣٤٩ ، ٣٥٠ ، المراغي ص٢١١ .

(٣٧) النجار ص٥١ .

(٣٨) أحمد إبراهيم ، مجلة الأزهر ، المجلد ٢٠ ، ص٢٤٧المغني جـ٦ ص١٢١ ، أبو زهر ، الجريمة والعقوبة ، جـ١ ، ص٤٧٥ ، ابن عبد السلام جـ٢ ص١٦٧ .

(٣٩) ابن القيم ص٤١٦ ، أحمد إبراهيم ، مجلة الأزهر ، المجلد ١٩ ص٤٩ .

(٤٠) ابن القيم الجوزية ، الاعلام الموقعين جـ٢ ، القاهرة ، بدون تاريخ ص٢٢ ابن جزم الظاهري ، المحلي جـ١ ، ادارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، ١٣٥٢هـ ، ص٤٤٤ .

(٤١) أحمد إبراهيم ص٥١ ، محمد بن إسرائيل ، جامع الفصولين ، جـ١ ، ط١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، ١٣٠١هـ ص٨٣ .

(٤٢) فهذه هي مقومات الرضاء كركن في العقد الطبي محمد حافظ المقابلات ط١ ، القاهرة ،

١٩٠٢ ، المادة ١٥٧ ، الغزالي الوجيز جـ١ ، القاهرة ، ١٣١٧هـ ص١٣٣ ، محمد الشوكاني ، ارشاد الفحول ، القاهرة ١٣٢٧هـ ، ص١٠ .

(٤٣) مخلوف ص١١١ ، أحمد إبراهيم ص٤١١ ، الوزاغي ص٤١٣ ، ابن حزم جـ١٠ ص٤٤٤ .

(٤٤) ويسمية الفقه السراية ، ويشترط حدوث هذا الضرر فعلاً فهو مناط التضمين ، على الخفيف له الضمان ، جـ١ ، ص٤٧، ٥٤ ، ٦٠ ، أما لو شفي المريض رغم خطأ الطبيب فلا وجه لمساءلته على الأقل مدنياً، عكس ذلك عبد السلام التونجي الخطأ الطبي ، تقرير مقدم إلى المؤتمر الدولي عن المسؤولية الطبية ريونس بنغازي (٢٣ ـ ٢٨ اكتوبر ١٩٧٨) . ص١١ .

(٤٥) قاضيخان ، الفتاوي الهندية ، جـ٥ ، المطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣١٠هـ ، ص٣٥٥ الذي يرى أن عمل الطبيب عمل مظنون، المراغي ص٢١٢. وهناك قاعدة فقهية تقضي بأن ما لا يمكن الاحتزاز عنه فلا ضمان فيه الزحيلي ص٢٢٣ .

(٤٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير جـ٤ ص٢٥، ٢٧، ابن رشد ، بداية المجتهد جـ٢ المطبعة الجمالية ، القاهرة ١٣٢٩هـ ، ص١٩٤ ، الكاساني جـ٧ ص٣٠٥ ، الخرشي شرح مختصر خليل جـ٨ ، ط٢ ، المطبعة الكبرى الأميري ، القاهرة ، ص١١٥ ، الفتاوي الهندية جـ٦ ص٣٧ ، مخلوف ص١٠٨ ، الخفيف الضمان ، جـ٢ ١٩٧٣ ، ص١٧٢ الزحيلي ص٢٢٣ ، ٤٣ ويعلل الحنفية ذلك بأن التحرز عن السراية غير ممكن لأنها تبني على طباع المريض وعلى المجهول ، كما لا يمكن التقيد بالمصلح من العمل وإلا أحجم للناس عن ممارسة الطب مع مساس الحاجة إليه : أحمد إبراهيم ، مجلة الأزهر ، المجلد ٢٠ ص٤٦ أحمد فهمي أبو سته ، نظرية التعسف في استهمال الحق ، مجلة الأزهر ، ديسمبر ١٩٦٢ ، ص٤٦٣ .

(٤٧) حاشية الطهطاوي جـ٤ ص٢٦٥ .

(٤٨) فيذهب البعض إلى أن الضمان هنا هو القضاص : أحمد إبراهيم ص٤٨ المغنى جـ٦ ص١٢٠ ، حين يرى البعض الآخر أنه بتجسد في الدية ابن رشد ، بداية المجتهد جـ٢ ، ١٣٢٩هـ ، ص١٩٤ ، المراغي ص٤١٣ ، وهذا بطبيعة الحال إذا لم يقصد الطبيب السراية أما إذا قصدها فلا خلاف في أنه يجب عليه القصاص الخراشي المرجع والمكان السابقان ، المراغي ص٤١٥ .

(٤٩) النجار ، مجلة الأزهر ، المجلد ٢٠ ، ص٥١ وإذا تجاوز الطبيب العمل المادون به ومات المريض لا يسأل إلا من نصا الدية الخرشي جـ٨ ص١١١ ، الفتاوي الهندية جـ٦ ـ ص٣٧ .

(٥٠) وهذا في رواية عين مالك : أحمد فتحي بهنسي ، المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي ، ١٩٦١ ، ص١٥٠ هـ١ .

(٥١) الطب النبوي ص١١١ ، مخلوف ص١١٠ .

(٥٢) حاشية الطهطاوي جـ٤ ص٢٧٦ ، التونجي ص٩ .

(٥٣) التونجي ص١٠ .

(٥٤) التونجي المرجع المكانان السابقان .

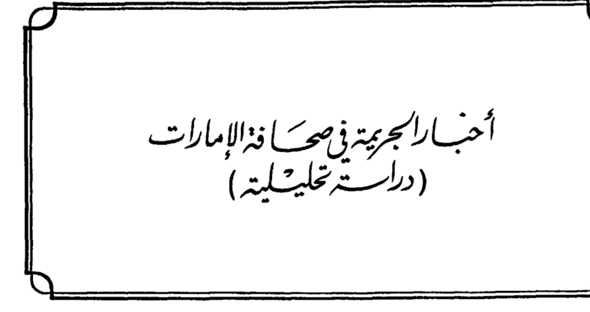
(٥٥) ابن فرحون المالكي ، تبصره الحكام ، جـ٢. المبعة الشرقية ، القاهرة ، ١٣٠١هـ ، ٢٤٣ .

(٥٦) ولذلك فإنه إذا قطع للطبيب في الموضع المعتاد فمات المريض لم يكن عليه شيء الخرشي جـ٨ ، ص١١٥ .

(٥٧) مجلة الأحكام العدلية م٩٢ وصحيحه البعض بقول «وإن لم يتعد» ، الزحيلي ص١٩٦ .

(٥٨) مجلة الأحكام العدلية م٩٣ وفي قول إذا تعد : الزحيلي المرجع والمكان السابقان .
(٥٩) الطب النبوي ص١١١ .
(٦٠) ابن رشد ، بداية المجتهد ، جـ٢ ، ١٣٢٩هـ ، ص١٩٤ الرملي ص٢٥ ، الطب النبوي ص١١١ ، مخلوف ص١١٠ ، المراغي ص٢١١ ، قيل أيضاً ، أن الطبيب لا يتحمل إلا نصف الدية : الخرشي جـ٨ ص١١١ ، أو أن عاقلته هي التي تتحمل نصف الدية ، الفتاوي الهندية جـ٦ ص٣٧ .
(٦١) رواية السيوطي (في الجامع الصغير جـ٤ ص٥٥٠ طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٦هـ) وقال أخرجه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وورد الحديث في السيوطي « المرجع والمكان السابقان » بلفظ آخر « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الاثم » انفرد به ابن ماجه وحسنه السيوطي . وانظر في أحاديث نبوية شريفة أخرى ، صحيح البخاري جـ٣ ، مطابع دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١٧٨ .
(٦٢) محمد العباس المهدي ، الفتاوي المهدية ، جـ٥ ، ط١ ، المطبعة الأزهرية القاهرة ، ١٣٠١هـ ، ص٣٨٩ ، محمد عليش ، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ، ط١ ، ١٣١٩هـ ، مكتبة الطربي ، القاهرة ص١٣٢ ، ١٣٥ وتوقع العقوبة على من ينتهك حرمة الموتى الرملي ، نهاية المحتاج ، جـ٧ ، ١٤٠٤ ص١٤ ، الشربيني الخطيب ، مغنى المحتاج ، جـ١ ص٣٥٤ ، الفتاوي الهندية جـ١ ص١٢٣ ، المحلى جـ١١ ص٣٩ ، كما يلزم بضمان انتهاك حقوق اسرة الميت في المحافظ على حرمته ابن عبد السلام جـ١ ص٩٦ .
(٦٣) قام الاطباء المسلمون بأنفسهم بالتشريح وإن لم يجرؤ وا على التصريح به : قنديل شاكر شبير ، تشريح جسم الانسان لاعراض التعليك الطبي ، تقرير مقدم للمؤتمر الدولي عن المسؤ ولية الطبية الذي عقد بجامعة قاريونس السابق الاشارة إليه ص٨ ، ١٠ عز الدين فراج ، الطب الاسلامي طبعة دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٤٤ ، واستفاد رجال الفقه الاسلامي من نتائج التشريح في بناء أحكامهم بن مسعود ، والتفتازاني التنقيح والتوضيح جـ٣ ، ص١٤٥ (تعريف العقل ، القرافي جـ٣ ص١٩١ (تحديد دية عين الأعور النووي ، المجموع شرح المذهب المهذب ص٢ ، إدارة الطباعة المنيرية ، بدون تاريخ ، ص٥٥٣ ، حكم منى الآدمي من حيث الطهارة) .
(٦٤) في المذهب الحنفي : ابن عابدين جـ١ ، ط٣ . القاهرة ١٣٢٣هـ ، ص٦٢٨ ، ابن نجيم ، الأشباه والنظائر ، القاهرة ١٩١٨ ص٨٨ ، الفتاوي الهندية جـ١ ، ١٣١٠ ص١١٣ ، جـ٢ ص٣٦٠ في المذهب المالكي : محمد عليس ص ١٣٥ ، في المذهب الشافعي النووي جـ٥ ص٣٠١ ، الرملي جـ٣ ص٣٩ ، ابن عبد السلام جـ١ ص٩٧ ، الشربيني الخطيب جـ١ ص٣٦٧ ، وفي المذهب الحنبلي : سليمان المقديسي تصحيح الفروع ط١ ، مطبعة المنار بمصر ، ١٣٣٩هـ ، ص٦٩١ ، المغنى جـ٢ ص٥٥١ .
(٦٥) ابن عبد السلام جـ١ ص٩٧ ، المغنى جـ٢ ، ١٣٦٧هـ ، ص٤٠٧ .
(٦٦) وردت أقوال صريحة في أن التشريح الجنائي جائز شرعاً الرملي جـ٣ ص٤٠ ، الخطيب ، جـ١ ص٣٦٧ ، مخلوف ص٣٦٠ ، الفتوى رقم ٤٩٠ الصادرة من لجنة الفتوى بالأزهر والمنشورة الميت مجلة الأزهر ، نوفمبر ، ١٩٦٢ جـ٤ ص٥٢٣ ، يوسف الدجوي ، تشريح الميت ، مجلة الأزهر ، ١٣٥٥هـ ، العدوان ٧ ، ٨ ص٣١ .
(٦٧) مجلة الأحكام العدلية م٢٧ .

(٦٨) مجلة الأحكام العدلية م٢٨ .
(٦٩) جلال الدين السيوطي ، الاشباه والنظائر ، مطبعة البابي الجلبي ، القاهرة ، ١٩٣٨ ص٨٨ ، ابن نجيم الاشباه والنظائر ص٨٨ .
(٧٠) سليم ابن رستم باز ، شرح المجلة ، المطبعة الأدبية بيروت ، ١٨٩٨ ص٢٧ .
(٧١) شاكر شبير ص٢٠ .
(٧٢) مخلوف ص٢٦٣ .
(٧٣) مجلة الأحكام العدلية م٣٢ .
(٧٤) مجلة الأحكام العدلية م٢١ .
(٧٥) مجلة الأحكام العدلية م٢٦ .
(٧٦) فتوى دار الافتاء المصرية ـ سجلات دار الافتاء ـ سجل ٧٤ رقم ٤٥٤ ص٢٧٦ .
(٧٧) دار الافتاء المصرية الفتوى السابق الاشارة إليها ، شاكر شبير ص١٧ ، ١٩ ، ٢٠ .
(٧٨) دار الافتاء المصرية في الفتوى السابق الاشارة إليها ، فتوى لجنة الفتوى بالأزهر منشورة بمجلة الأزهر ، ١٩٦٢ ـ ص٥٢٣ .
(٧٩) فتوى لجنة الفتوى بالأزهر السابق الاشارة إليها ، مخلوف ص٣٦١ .
(٨٠) المراجع المثار إليها في الهامش السابق .
(٨١) ولذلك فلقد اشترط الفقهاء ، الذين يرون جواز استخراج الجنين الذي مات في بطن أمه إذا خيخ عليها العلاك ، التحقيق من موته : ابن عابدين جـ١ ص٦٢٨ .
(٨٢) يوسف البرجوي ، تشريح الميت مجلة الأزهر ، ١٣٥٧ المجلد التاسع ص٤٦٧ ويرى بعض فقهاء الشيعة (الخميني تحرير الوسيلة ، جـ٢ ، العراق ، ١٩٧٠ ، ص٦٢٤ ، المسألة رقم ٥) أنه ليس للأهل الحق في الموافقة على الاستقطاع من جثة الميت وبالتالي تشريحها والفتوى عند دار الافتاء المصرية سجل رقم ٨٨ مسلسل ٢٠٢ ص١٩٣ .
(٨٣) فتوى دار الافتاء المصرية سجل ٧٤ مسلسل ٤٥٤ ص٢٧٦ .
(٨٤) مجلة الأحكام العدلية م٢٢ .
(٨٥) فتوى دار الافتاء المصرية ٧٤ ، ٤٥٤ ص٢٧٦
(٨٦) جـ١ ص٤ .
(٨٧) وهذا هو الموضوع الذي كان محلاً لبحثنا الذي قدمناه للمؤتمر العالمي الأول للطب الاسلامي بعنوان « الاجراءات الطبية الحديثة وحكمها في ضوء قواعد الفقه الاسلامي » منشور في الكتاب المتضمن للابحاث المقدمة لهذا المؤتمر ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص٣٦٩ .



د. سالم ساري(*)

تقديم الدراسة : ـ

يميل كثير من باحثي علم الاجتماع إلى الاعتراف اليوم أن وسائل الاتصال الجماهيري Mass Media قوية بطرق لا يمكن تجاهلها . إذ يكتشفونها بازدياد كفعاليات هامة في تشكيل جوانب حيوية للحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية . كما يعترف هؤلاء الباحثون ، من جهة أخرى ، أنه لم يعد باستطاعة أي مجتمع معاصر أن يزعم أنه بمنأى عن توليد الجريمة واستقطابها ، بطرق وصور شتى ، ولا يملك بالتالي أن يسقط حساباتها من جملة همومه وإهتماماته الرئيسية .

ولم تنل ، مع ذلك ، الدراسة التحليلية الجادة للمحتوى الاجتماعي الذي تنقل فيه أخبار جرائم المجتمع إلى اهتمام أفراده إلا إهتماماً أكاديمياً هامشياً فقط . وكأن هؤلاء الباحثين قد حلوا المشكلات الاجتماعية والبحثية المعقدة الملازمة لعملية انتاج وتأثير المعرفة الاجتماعية التي تنقلها وسائل الاتصال بأن اعتبروها مجرد تقنيات عمل إتصالي لدرجة أنها لم تعد تظهر على جدول أعمالهم كإشكالية للبحث Problematic .

تتناول هذه الدراسة تحليل أخبار الجريمة والانحراف في الصحف الوطنية من خلال المنظورات Perspectives التي تطورها للتعامل معها .

(*) قسم الاجتماع ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

وغني عن القول أن أخبار الجريمة والانحراف في الصحف تكتسب جديتها من جدية الظاهرة التي تواجهها . ولهذا يجد البحث اشكاليته الأساسية في الحقيقة الاجتماعية البيّنة بأن مجتمع الامارات العربية ، كغيره من مجتمعات الخليج العربية ، مركز اجتذاب لاعداد هائلة من أفراد ما اصطلحت صحافة هذه المجتمعات على تسميته « بالعمالة الوافدة » . وظاهرة كهذه لا تستطيع أن تستبعد بسهولة ارتباطها السببي بانتاج أو احتواء معدلات مماثلة تقريباً من الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية الاخرى . ومن المتوقع أن تزداد مواجهة الصحف مع هذه الظاهرة ، بمعدلاتها المتزايدة ، بازدياد حجم التوسع في تنفيذ المشروعات التنموية الحالية والمستقبلية . ولن يعمد هذا البحث إلى التصدي لظاهرة « العمالة الوافدة » إلا بالقدر الذي تربطها الصحف بما تسميه أيضاً « بالجريمة الوافدة » . لكنه سيعنى برصد ردود فعل الصحافة الوطنية ازاء ذلك الارتباط وتتبع مدى وعيها بأبعاده المختلفة .

أهداف الدراسة ومبرراتها :

ترمي هذه الدراسة ، بطموح عريض ، إلى فهم مكونات الانتاج المعرفي والتعرف على نمط الدور الاجتماعي للمؤسسات الاتصالية الوطنية في مجتمع عربي يعاني من مشكلات اجتماعية ثقيلة .

وتهتم هذه الدراسة ، بشكل رئيسي ، بتحديد المعايير المركزية التي تعرف الصحف الوطنية من خلالها القيمة الاخبارية للأحداث الانحرافية ، والقاء الضوء على الأطر التفسيرية التي تتخذها مرجعاً لها في تفسير أسباب وجود وكثافة المشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعها . وتسعى الدراسة كذلك إلى استخلاص توجهات الصحف الوطنية في رسائلها الاتصالية Messages وكشف مكونات الصورة العامة Image لفاعل السلوك المضاد Anti-Social behaviour كما تراه .

وتكمن الأهمية الحقيقية للبحث في اختياره لفترة زمنية حيوية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) تمثل فترة كثافة الظاهرة المدروسة وفترة طفولة الصحافة الوطنية نفسها . إذ أن عمر أقدم صحيفة وطنية منتظمة وواسعة الانتشار والتأثير يكاد لا يتجاوز عقدا من الزمان . ومن المأمول أن يتيح فهم البناء الاتصالي الحالي ، بمنظوراته وممارساته وتوجهاته في فترته المبكرة ، الاحاطة بالتطورات اللاحقة التي يمكن أن تسير إليها صحافة الامارات

العربية المتحدة والتي يمكن أن تستفيد منها بحوث اجتماعية قادمة (لاغراض مقارنة مثلاً) . كما قد تسهم تلك المعرفة في رسم سياسة اعلامية مستقبلية تواجه المشكلات الاجتماعية باستجابة أكثر مرونة واستيعابا للأهداف الوطنية والمفاهيم الاجتماعية المتغيرة .

ولا يخفى الآن أن هناك اسبابا جيدة وأسئلة ما زالت قائمة تجعل البحث السوسيولوجي في هذا الميدان القديم المتجدد أمراً مبرراً .

أولاً : تمثل الصحف جزءاً حيوياً من مجريات الحياة اليومية لأفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية . إذ أن سرعة التغير الاجتماعي وفجائيته (إلى حد الطفرات) التي تخبرها مجتمعات النفط العربية قد شاركت في اقصاء أفراد هذه المجتمعات عن حرارة المصادر المباشرة للأخبار الأولية . وأعطت المقام الأول لمؤسسات الاتصال الجماهيري كقنوات مركزية لانتاج المعرفة الاجتماعية وتوزيعها . فإلى أي مدى يمكن أن تكون معرفتنا اليومية العادية صنعة صحفية مجردة ؟

ثانياً : يتحتم على المؤسسات الصحفية في بلدان العالم الثالث أن تكون وكالات للضبط الاجتماعي Social Control تماماً كالمدارس والجامعات والهيئات الأخرى للتنشئة الاجتماعية والتربية السياسية والثقافية . كما أنها ، بممارسات عديدة ، مؤسسات للوعي والدفاع الاجتماعي ضد السلوك المضاد ويؤهلها دورها المجتمعي المميز أن تتوجه إلى أفراد المجتمع لا كمصب تقليدي جامد لرسائلها الاتصالية وإنما كمشارك أصيل في صنعها أو ، على الأقل ، كرافد عريض لاستمرارها . فإلى أي مدى تمتلك مؤسساتنا الصحفية فعالية اجتماعية سياسية ثقافية كهذه ؟ وإلى أي مدى يمكنها أن تطور التزاما وطنياً وانتماء قومياً ؟

ثالثاً : بتركيزها على أخبار الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية الأخرى ، قد تنقل الصحف واقعاً مجتمعياً قائماً . ولكنها بعملها هذا يمكن أن تؤثر على المستقبل المجتمعي أيضاً . إذ أن مشكلة الجريمة في المجتمع تقحمنا فوراً في قضايا أوسع متصلة بالنظام العام والقانون Law and Order الأخلاقية السائدة Morality في المجتمع ، ومن شأنها أن تعطي مؤشرات ودلالات لاتجاهات المستقبل المجتمعي . فإلى أي مدى ترسم وسائل الاتصال الصحفي إتجاهات صادقة لسير هذا المجتمع في ضوء المشكلات الاجتماعية التي يخبرها ؟

لم تزودنا البحوث القليلة التي أجريت في هذا المجال في مجتمعات الغرب الصناعية إلا باجابات جزئية لهذه الاسئلة في بلدانها. ويظل الميدان يشهد غيابا يكاد يكون كلياً لبحوث عربية ذات صلة بمحتواها الاجتماعي والسياسي والثقافي .

وسنجد فيما يلي أن الفقر السوسيولوجي الذي آلت إليه البحوث القليلة السابقة يرجع في المقام الأول ، إلى تمسكها بتحليل المحتوى content analysis كأداة تقليدية للبحث في وسائل الاتصال الجماهيري وابقائها عليه مفرغاً من محتواه الحقيقي ، ومغامرة ، بالتالي ، بفقدان فائدتها المجتمعية العامة .

المحتوى الاتصالي إشكالية للبحث :

يواجه البحث الاجتماعي نقداً متزايداً بافتقاره إلى التكامل النظري والتماسك المنهجي . ولعل هذا النقد لا يظهر بجلاء أكثر من ظهوره في البحوث السوسيولوجية في وسائل الاتصال الجماهيري . ولا يجد المتتبع لبحوث وسائل الاتصال صعوبة في الوقوف على عوامل متعددة ساعدت على ايجاد هذا النقد واستمراره ، حتى ليرى بعض النقاد أن تاريخ دراسات وسائل الاتصال الجماهيري هو تاريخ الفقر النظري والافتقار المنهجي . . وهو أيضاً تاريخ الضغوط التي تمارس على الباحثين ولم تتوقف ، ليظهروا تملقهم لسيادة علم الاجتماع الوضعي Positivistic Sociology. (انظر ، مثلاً ـ Tudor, 1970, p.103) .

ويبدو أن معظم الباحثين السابقين في هذا الميدان قد فشلوا في الحصول على تمويل من مؤسساتهم الاكاديمية فلجأوا إلى تمويل وفير من مؤسسات الاتصال نفسها (ويجب الاعتراف أن معظمها امبراطوريات مالية هائلة) . ويلاحظ المتتبع لقضايا واتجاهات البحوث الممولة من مصادر كهذه ، أن الباحث فيها نادراً ما يستطيع الافلات من ضغوطها المؤسسية أو الفكاك من مصادر إهتماماتها التي ليست متطابقة بالضرورة مع إهتماماته الاكاديمية . إذ يجد نفسه منطلقاً مما تحدده له تلك المؤسسات من موضوعات تراها ملائمة لبحوثه، ويظل محدودا في مناقشة جدوى برامجها العملية ، ويسعى واضعاً نتائجه في خدمة أهدافها الخاصة . ولا يلبث أن يجد نفسه في نهاية الأمر ، أما موصلاً مؤسسياً آخر محترفاً وأما معيناً علمياً له على ايصال أكثر فعالية فنية .

وقد اتجه الباحثون ضمن هذا الاطار نحو تحليل المحتوى Content Analysis كفنيات بحث مثلى تخدم إهتماماتهم العملية . فمنذ الخمسينات من هذا القرن ، قدم بيرلسون تعريفاً مكثفاً لتحليل المحتوى بأنه : ـ

« فنيات بحث من أجل الوصول إلى وصف موضوعي Objective ، منظم Systematic ، وكمي quantitative للمحتوى البارز للاتصال » (Bereison, 1952, p.18) .

وقد لاقى هذا التعريف ميلاً شديداً لدى الباحثين في الاتجاه الكمي ، وأصبح أكثر التعريفات اقتباسا . كما غدا تيـاراً سائداً يقتفي أثره الباحثون دون جهد أحياناً ـ حتى عدت محاولات الحياد عنه إنحرافاً والتجديد فيه تمرداً . وأقدم الباحثون ، ضمن هذا التعريف ، على دراسة الرسالة الاتصالية Message باعتبارها متوفرة بغزارة وتجسد وصفاً مكثفاً للعوامل المركزية الداخلة في عملية الاتصال . ولا شك أن الرسالة الاتصالية ذات أهمية بالغة في بحوث وسائل الاتصال الجماهيري وكان يمكن أن تسهم دراستها في فهم أفضل لعملية الاتصال نفسها . ولكن دارسيها ضمن القيود التقليدية لتحليل المحتوى لم يميلوا إلى الانطلاق من مرتكز نظري واضح أو توظيف مفاهيم تحليلية سوسيولوجية ذات صلة ، إنما عمدوا إلى استخدام أدوات تجريدية لقياس الأداء الصحفي Press Performance وحرصوا ، فوق كل شيء على اثبات احترافهم الفنيات الاحصائية . فقد تطلب تطابقهم مع تعريف « بيرلسون » أن يجلس الباحث (أو فريق مساعديه) لأيام طوال يعد الكلمات والعبارات والفقرات تعدادا صاغرا ، ويحصي الأعمدة والمساحات المربعة احصاء آلياً ، أو يقيس الألفاظ والمعاني مجوفة من معانيها ، ليخرج في نهاية المطاف « بمعدلات تكرارية » أو « معامل ارتباط » أو اختلافات في دلالات الألفاظ « لمتغيرات معينة كالوقت الذي يقضيه الناس ، مثلاً ، في التعرض لتدفق الاتصال أو لاظهار التعصب في التغطية السياسية أو الجنسية أو العرقية للأحداث، أو لخطورة تعرض الأطفال لأفلام العنف (انظر Danielson, 1977, pp. 180-206) وقد تخرج هذه الدراسات الكمية ـ بما فيها تلك التي تستخدم الحاسب الالكتروني كأداة لقياس المخرجات الكلية للصحافة Press Output بنتائج دقيقة حقاً تكسبها مزاعم عريضة في « العملية والموضوعية » وتعطي انطباعاً يثير الدهشة بضخامة مناهجها ـ ولكنها قد لا تفعل أكثر من هذا .

(Tunstall, 1970, pp. 19—20; Chibnall, 1977, p.2; Beardsworth, 1980, p.392).

إ ذ أن نتائج الدراسات في هذا الاتجاه ، بالرغم من ذلك ، لم تسهم في إثراء حقيقي لعلم الاجتماع لوسائل الاتصال الجماهيري . ولم تزد المعرفة السوسيولوجية الا تجريداً وسطحية وربما آلت إلى فراغ سوسيولوجي . ومن أشكال هذاالفراغ أن يغرق المحلل في المشكلات الفنية للمحتوى نفسه على حساب المصدر المؤسسي الذي ينتجه وبمعزل عن الاطار الاجتماعي الأوسع الذي يحتويه ، إلى أن تصبح العملية المنهجية ، في نهاية التحليل ، هدفاً في حد ذاتها .

تحول نظري وتطوير منهجي : -

تقتضي الاهتمامات المتغيرة للباحثين ، إذن ، خروجهم من هذا الفراغ السوسيولوجي وذلك لتحوّل في منظوراتهم وتطوير في طرق بحثهم . ولا بد أن يتيح لهم هذا التطوير طرح أسئلة مختلفة لقضايا مختلفة ، وأن يمكنهم من التحول ، بلغة بيرجر ولكمان ، من سؤال « ماذا ؟ » التجريدي إلى سؤال « يقول من ؟ » المتماسك سوسيولوجيا (Berger and Luckmann, 1967, p.134) .

ومن أهم التعريفات التي حملت صلة سوسيولوجية للاهتمامات الجديدة تعريف ماكيويل الذي يرى أن وسائل الاتصال هي : « المؤسسات والفنيات التي بواسطتها تستخدم جماعة متخصصة مشتقات تكنولوجية (الصحف ، المذياع ، الأفلام . . . الخ) لنشر محتوى رمزي إلى جمهور عريض ، غير متجانس ، وواسع الانتشار » (McQuail, 1969, p.2) . وقد أتاح هذا التعريف دراسة وسائل الاتصال كفنيات Techniques يستخدمها محترفو الاتصال وكمؤسسات Institutions قوية أيضاً كما أتاح هذا المفهوم الجديد للباحث عدم الاقتصار على قياس المحتوى البارز Manifest Content وإنما تحليل المحتوى الرمزي Symbolic Content للرسالة الاتصالية أيضاً .

وعمد الباحثون طبقاً لهذا الاهتمام ، إلى دراسة وسائل الاتصال المعاصرة كمؤسسات بيروقراطية معقدة بتفحص معاييرها التنظيمية وعقائد محترفيها ونظام أدوارها وأهدافها المعلنة والكامنة . واستنتج هؤلاء ، باختلافات طفيفة ، أن الأهداف الحقيقية

لمحتوى وسائل الاتصال في المجتمعات المعاصرة ـ على اختلاف صورها وإتجاهاتها ـ انتاج لنمط متكرر من العلاقات الاجتماعية القائمة وإعادة انتاجها . وترمي في النهاية إلى أن يؤخذ الوضع الراهن Statisque كأمر من الأمور المعطاة Taken- for- granted

(Murdock, 1982; Elliott, 1977, 1982; Hall, 1982, Golding, 1977)

ولم يتردد الدارسون ضمن هذا المنظور عن الحديث ، بنغمات متفاوتة ، عن تشويه Distortion للواقع الاجتماعي تعمد إليه وسائل الاتصال وحجبها إمكانية تحقيق وعي مجتمعي حقيقي بتصويرها الدائم بأن هناك إجماعاً مجتمعياً Consensus تنقله ولكنها لا تعزز به إلا الأيديولوجية المسيطرة . وقد ساعد هذا المنظور في كسر حواجز الغموض التي تلف المؤسسات الاتصالية وازاحة قناع الجاذبية التي تغلف انتاجها . ولكنه خلق ، مع ذلك ، حواجز أيديولوجية جديدة تفصل بين المؤسسات الاتصالية والمجتمع الذي تعمل فيه . إذ ظل أصحاب هذا المنظور حبيسي تصورهم الدائم بأن للمرسلين عالمهم وللمستقبلين عالم آخر ، وكأن الأثنين يعيشان في عوالم نقيضة الأساس ، متصارعة العقائد ، ومتغايرة المصالح لا يمكن أن تلتقي . وإن كانت تلك المزاعم قد تجد مرتكزاً لها في نمط ملكية وسائل الاتصال وعقائد مالكيها ومحترفيها في المجتمعات الصناعية ذات المشاريع الرأسمالية الكبرى (ليست مؤسسات الاتصال إلا واحدة منها) فإن مدى ملاءمتها لواقع بلدان العالم الثالث ما يزال موضوعاً يثير كثيراً من الجدل .

ومن المنظورات السوسيولوجية الأكثر صلة وجدية ذلك الذي لا يرى قوة وسائل الاتصال المعاصرة منحصرة في سيطرة مؤسساتها فحسب وإنما بقدرتها على تعريف الواقع الاجتماعي Reality defining وتحديده . لذلك يولي هذا المنظور الاجتماعي اهتماماً يكاد يكون كلياً بالعمليات الاجتماعية لتصنيع المعرفة الاجتماعية Manufacture of Social Knowledge . ولا يعني تصنيع المعرفة الاجتماعية بالضرورة اختلاقها بصورة ما ، أو اختراعها بحيلة اتصالية ذكية ، وإنما يعني أن المعرفة الاجتماعية لا توصل إيصالاً مجرداً لكنها تضبط وتعرف وتحول إلى رسائل ثقافية Cultural Messages ضمنية ذات معان رمزية Symbolic Meanings ترمي إلى تشكيل تصور الناس ، تكوين إدراكهم للواقع الاجتماعي بصورة منتقاة (Cohen and Young, 1973) .

فليست الأخبار ، بلغة يونج (Young, 1973, p.314) ، حقائق تتكلم عن نفسها . إنما هي أحداث تعطي معاني أو تشحن بها ضمن الإطار المرجعي للمؤسسات الاتصالية لتكوين صورة عامة للمجتمع بين أفراده . وليست الأخبار عند روك (Rock,1973,pp.73-78) مجرد حقائق تجري فتسجل بواقعية . كما أنها ليست مجرد أحداث ذات أهمية في حد ذاتها **Per Se** فتنقل إلى الناس ببساطة وشفافية . إنما هي ، بالاحرى ، أحداث تخضع لعملية انتقاء Selection Process تمتد إلى مصادرها ومحتواها كما تخضع لعملية تفاوض Negotiation process تمس تعريفها وتقديمها . فلا مفر إذن من استقدام جزء من أحداث العالم واستبعاد اجزاء أخرى باعتبارها ليست ذات صلة . ولهذا تأتي الأخبار الصحفية كصورة فريدة من المعرفة تصور المجتمع كنظام اجتماعي متماسك تحكمه الحركة دون التجديد .

وقد أسهمت النظرية الحديثة للأنحراف New Deviancy Theory والبحوث المستمدة منها ، في فهم أكبر للعمليات الاجتماعية التفاعلية التي يتم من خلالها تعريف أفعال وأنماط سلوكية معينة « كجرائم » « وانحرافات » وربطها بفاعلين معينين بتعريفهم « كمجرمين » أو « منحرفين » . وعملية التعريف أو « العنونة »» Labelling process هذه عملية اجتماعية سياسية ثقافية ، نسبية ومستمرة التغير . ولا يكون المعرِّفون فيها The Defines إلا أشخاصاً مؤثرين أو مؤسسات هامة . ولا يوضع المعرَّفون بنجاح The Successfully Defined إلا كمصادر بشرية للمشكلات الاجتماعية Social Problem, (Becker, 1973) وترمي هذه العملية الاجتماعية الاتصالية الواعية إلى تقوية ارتباط الافراد « الا سوياء » في المجتمع بالخط المجتمعي العام وتعزيز التزامهم بالمعايير الاجتماعية السائدة وخلق مناخ مساند لتطبيق القانون وسيادته (Cohen and Young 1973; Chibnall, 1975, 1977) .

مادة البحث التحليلية واجراءاته : ـ

تستخدم هذه الدراسة تحليل المحتوى كفنيات بحث مطورة ومتكاملة وذلك بمزاوجة أدواته الكمية quantitative بمداخل نوعية qualititative حساسة توظف فيها مفاهيم علم الاجتماع التحليلي .

وتتألف مادة هذا البحث من أخبار الجريمة والانحراف في الصحف الوطنية

الثلاث : **الاتحاد** ومركزها أبو ظبي ، **والخليج** ومركزها الشارقة ، **والبيان** ومركزها دبي .

ومع أن هذه ليست الصحف اليومية الوحيدة الناطقة باللغة العربية التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة ، إلا أنها تمثل أكثر الصحف الوطنية انتشاراً وشمولاً وتأثيراً (الفجر ، والوحدة ، أمثلة أخرى جيدة رغم أنه لم يشملها هذا البحث) . كما أنها تغطي كافة أرجاء الدولة بصورة متكاملة .

اختارت الدراسة أن تأخذ ثلاث فترات زمنية مختلفة لثلاثة أعوام متتالية :

١ ـ الفترة الزمنية الأولى وتشمل الشهور الثلاثة الأخيرة (اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) من عام ١٩٨٠ . وقد تم اختيارها لسببين رئيسين . أولهما ـ أن هذه الفترة بالذات تشهد مرحلة انتظام الصحف الثلاث متواكبة منتظمة ، دون توقف أساسي في مجراها اليومي ، مما يسهل دراستها مجزأة ومجتمعة معاً وثانيهما ـ توفير التقارير الجنائية الحديثة لعام ١٩٨٠ التي تصلح لمقارنة الصورة الصحفية العامة للجريمة والمجرمين مع الصورة الاحصائية الرسمية .

٢ ـ الفترة الزمنية الثانية وتشمل الشهور الثلاثة الأخيرة أيضاً (اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) من العام التالي (١٩٨١) للتأكد من مدى تتابع واستمرار الوصف الاخباري لمشكلات الجريمة والانحراف في الصحف الثلاث المدروسة .

٣ ـ الفترة الزمنية الثالثة وتشمل الشهور الثلاثة الأولى (يناير ، فبراير ، مارس) من العام الذي يليه (١٩٨٢) للتثبت من مدى استقرار ورسوخ الخط الصحفي للصحف الثلاث ومدى تطور المعرفة والاهتمامات الصحفية المؤسسية في هذا المجال .

وهكذا يبلغ مجموع الاعداد التي شملها البحث (٢٧٠) عدداً لكل صحيفة وباجمالي (٨١٠) للصحف الثلاث طيلة فترة البحث . واعتبر هذا العدد كافيا لاظهار الصورة العامة للجريمة في الصحف الوطنية . كما اعتبر وافياً باغراض البحث التحليلية الأخرى .

والواقع أنه لم تخل صحيفة من الصحف الثلاث المدروسة من أخبار منتظمة نسبياً عن الجريمة على صفحاتها منذ صدورها وطيلة فترة البحث . فقد سارت **الاتحاد** ، مثلاً ، على نشر أخبار الجريمة كأخبار قصيرة دون عنوان محدد . وكانت

أخبارها تتناوب الظهور في أجزاء متغيرة من صفحة « المحليات » فيها . ثم خصص لها مؤخراً باب ثابت يحمل إسم « حوادث وقضايا». وابتدأت الخليج بنشر أخبار الجريمة مكثفة في باب ثابت يحمل اسم « الجريمة والعقاب » ثم عدلت عن ذلك لتنشر عنها أخباراً مختارة مختصرة دون انتظام أو تبويب على صفحتها المخصصة « لأخبار الدار » . أما البيان فقد خصصت لأخبار الجريمة ، منذ البداية ، باباً شديد الانتظام يحمل اسم « حوادث ومحاكم » ويحتل جزءاً كبيراً من صفحة « الامارات » فيها . ولم تشذ عن نشر أخبار الجريمة إلا نادراً وفي أيام معدودات . وقد ساعد هذا التبويب الصحفي وثباته النسبي على سرعة البحث عن أخبار الجريمة في أماكنها المحددة . كما ساعد توفر الاعداد الصحفية السابقة في مكتبة الجامعة وملفات قسم الأعلام بالجامعة على إنجاز هذا البحث ودقة بياناته .

وقد فرغت بيانات كل عدد في استمارة تحليل هيكلية مخصصة لهذا الغرض وتشمل على متغيرات محددة مثل : اسم الصحيفة ، رقم العدد ، رقم الصفحة وموقع الخبر فيها ، العنوان الذي ورد تحته الخبر ، نوع التهمة ، جنسية المتهم / المتهمون ، والحكم الصادر . وفرغت البيانات بعد ذلك في جداول احصائية تصنيفية لأغراض المقارنة بين الصحف الثلاث تم جمعها للتعرف على معالم الصورة العامة للجريمة المنشورة فيها جميعاً كصحافة وطنية .

واعتبرت الدراسة كل خبر ذي عنوان مستقل وحدة تحليلية مستقلة . وقد بلغ بذلك مجموع الوحدات التحليلية الأولية حوالى (١٧٣٩) وحدة خلال فترة البحث فقط . وقد حلل المحتوى الأخباري لكل وحدة منها على حدة ، ثم ربطت الوحدات معاً بحثاً عن خصائص مشتركة تجمع بينها . واقتضى ذلك تتبع الوصف الإخباري لكل وحدة لمتابعة الصيغ والمعاني المستعملة في الوصف ، والتعرف على الأسباب التي تضعها الصحف لظاهرة الجريمة ، والإمساك بالدوافع التي تراها تقف وراء ارتكابها ، وملاحظة التبريرات التي يعطيها الفاعل لفعله الانحرافي . كما اقتضى استكمال تحديد منظورات الصحف مراجعة الأخبار المتتالية لكل صحيفة والتي تأخذ عادة صورة تقارير ودراسات أو مقابلات واستطلاعات .

وقد ساعد تنظيم هذه الاجراءات وشمولها التوصل إلى استنتاجات Inferences عن منظورات الصحف الوطنية وممارساتها . ويمكن أن تقود هذه الاستنتاجات

بتراكمها ، إلى تعميمات Generalizations حول قضايا مماثلة في الصحف العربية الخليجية الأخرى .

السمات العامة لأخبار الجريمة في الصحافة الوطنية :-

قد يتغير الحيز المخصص لأخبار الجريمة في الصحف الوطنية . وتتغير مواقع الصفحات ويتفاوت بروزها مع مرور الوقت ، ولكن الصور والصيغ التي تنقل بها تبقى مميزة ثابتة ويبقى المغزى الرمزي راسخاً منتظماً ـ قد يصل التمسك به إلى نوع من الطقوسية الصحفية Journalistic Ritualism ويتيح هذا الثبات النسبي الذي يحكم العملية الإخبارية للباحث تحديد السمات العامة التي تطبع محتوى الانتاج الصحفي بمجمله .

السمة الأولى لأخبار الجريمة في الصحافة الوطنية اقتصارها على ما يمكن تسميته **بالجرائم المحلولة** Solved Crimes وتشمل هذه المجموعة الأحداث الانحرافية التي اكتشفت وسجلت وتوبعت وصدر فيها حكم قضائي . كما تشمل الأحداث التي تم التبليغ عنها وتأخذ طريقها إلى المتابعة والحل . ويبين جدول رقم (١) أن حجم الجرائم المحلولة ، المعرقّة بهذا الشكل ، متضخم التمثيل في الصحافة الوطنية . إذ بلغ مجمل ما نشرته الصحف الثلاث خلال فترة البحث (١٧٣٩) قضية ، وصل عدد القضايا المحلولة منها (١١٤٦) قضية ويعني هذا أن الجرائم المحلولة تنقل في الصحافة الوطنية بنسبة إجمالية تصل إلى ٦٥,٨٩٪ من بين الأحداث الاجرامية المتعددة . ولا يملك المتتبع للمجرى الذي تنقل فيه أخبار هذه الجرائم الجاهزة ، بهذه الكثافة الظاهرة إلا الخروج بانطباع يقترح أن لكل جريمة حلاً . ويحمل هذا الانطباع على الاعتقاد بوجود قوتين متضادتين بالضرورة تعمل إحداهما كرد فعل للأخرى : قوة لافراز الجرائم لا تنضب من انتاجها ، وقوة أخرى لا تنصب من ملاحقتها وإنزال العقاب بمرتكبيها .

وتتجنب الصحف جميعاً ، كلما وجدت إلى ذلك مخرجاً ، نشر أخبار الجرائم التي لا تقع ، لسبب أو لآخر ، في دائرة الحل الأمين . ويجب أن لا يصاحب ذلك التجنب الصحفي أي اعتقاد يرى أن الأحداث الاجرامية غير المنشورة هامشية الأهمية أو أنها لا تقع إلا بنسب ضئيلة تجعل نشرها عديم الجدوى . فالصورة الفعلية تؤكد أن

جدول رقم (١)

نسبة القضايا المحلولة إلى القضايا المنشورة في الصحافة الوطنية خلال فترة البحث

الصحيفة	١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢			
	عدد القضايا المنشورة	عدد القضايا المحلولة	النسبة المئوية	عدد القضايا المنشورة	عدد القضايا المحلولة	النسبة المئوية	عدد القضايا المنشورة	عدد القضايا المحلولة	النسبة المئوية	مجموع القضايا المحلولة
الاتحاد	٩٥	٤٢	٪٤٢,٢١	١٩٨	١٢٤	٪٦٢,٦٢	٢٦٥	٢٠٤	٪٧٦,٩٨	٣٧٠
الخليج	٢٠٧	١٢٤	٪٥٩,٩٠	٨١	٣٥	٪٤٣,٢٠	٧٧	٣١	٪٤٠,٢٥	١٩٠
البيان	٣٠٦	١٩٥	٪٦٣,٧٢	٢٠٥	١٤٦	٪٧١,٢١	٣٠٥	٢٤٥	٪٨٠.٣٢	٥٨٦
المجموع		٣٦١			٣٠٥			٤٨٠		١١٤٦

وقوع هذه المجموعة المهملة يخالف تماماً مثل ذلك الاعتقاد . تشير الاحصاءات الجنائية لدولة الامارات العربية المتحدة في قطاع الجرائم الواقعة على المال ، مثلاً ، خلال عام ١٩٨٠ إلى أن الجرائم التي انتهت بالصلح منها تقع بنسبة ٧٧,٠٪ والتي بريء فيها المتهمون ٣,٤٥٪ ، والتي حفظت ١١,٩١٪ ، والتي ما زالت تحت المحاكمة ٢٢,٢٤٪ ، والتي ما زالت تحت التحري . ٤٤,٨٣٪ من جملة الجرائم الواقعة على المال في الدولة في ذلك العام . ومعدلات كهذه ليست بالطبع هامشية ليهمل نشرها إذا ما قورنت بنسبة الجرائم التي أدين فيها المتهم والتي لا تتعدى ١٦,٧٦٪ (انظر ، التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص٣٩) .

ويؤكد هذا الاعتماد الكلي على الجرائم المحلولة اتجاها في الصحافة الوطنية نحو مصادر جاهزة للاستعمال، تمدها بتزويد مأمون Safe Supply لا تعتمد عليه في نشر مكثف متقطع، وإنما كمخزون وفير يضمن استمرار مادة للنشر دون عائق أو منافسة أو حرج.

والسمة الثانية هي تكثيف الصحف الوطنية نشر أخبار الجرائم التي استحقت عقوبة رادعة خاصة بالسجن والابعاد عن البلاد من جهة، وإبراز الجرائم التي من شأنها أن تستثير عقوبة مماثلة من جهة أخرى.

ويشير جدول رقم (٢) إلى أن الصحف قد نشرت ١٣٦٦ حالة انتهت بالسجن والابعاد وتكون بهذا قد نشرت الحالات التي انتهت بهذه العقوبة الرادعة بنسبة ٧٨,٥٥٪ من مجموع ما نشرته من قضايا مختلفة خلال فترة البحث.

إن اتجاه نشر أخبار الجريمة مقترنة مباشرة بالعقوبة هو سمة محافظة مميزة للصحافة الوطنية. وتجد الصحف في السجن والابعاد عقوبة مزدوجة رادعة تدل بها على خطورة الجريمة Crime Seriousness المرتكبة من جهة وعلى خارجية Externality مصادرها من جهة أخرى.

ولا شك أن الابعاد الفعال يساعد على التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على الجريمة. إذ يعمل على ابطال مفعول المجرمين المحترفين العائدين إلى الجريمة، وتحويل تأثيرهم إلى خارج البلاد، وتقليص إمكانية تكوينهم لثقافة فرعية للانحراف Subculture-for-deviance ومن الملاحظ أن المجتمعات التي لا

جدول رقم (٢)
نسبة حالات السجن والابعاد(*) إلى القضايا المنشورة في الصحافة الوطنية خلال فترة البحث

الصحيفة	١٩٨٠				١٩٨١				١٩٨٢				مجموع السجن والابعاد
	عدد القضايا المنشورة	حالات السجن	حالات الابعاد	النسبة المئوية للسجن والابعاد	عدد القضايا المنشورة	حالات السجن	حالات الابعاد	النسبة المئوية للسجن والابعاد	عدد القضايا المنشورة	حالات السجن	حالات الابعاد	النسبة المئوية للسجن والابعاد	
الاتحاد	٩٥	٣٣	١٧	٥٢,٦٣٪	١٩٨	١٠٥	٦٥	٨٥,٨٥٪	٢٦٥	١٩٩	٨٤	١٠٦,٧٩٪	٥٠٣
الخليج	٢٠٧	١١٠	٣٦	٧٠,٥٣٪	٨١	٣٠	١٢	٥١,٨٥٪	٧٧	٢٧	١٧	٥٧,١٤٪	٢٣٢
البيان	٣٠٦	١١٤	٥٤	٥٤,٨٠٪	٢٠٥	١١٣	٦١	٨٤,٨٧٪	٣٠٥	١٨٤	١٠٥	٩٤,٧٥٪	٦٣١
المجموع		٢٥٧	١٠٧			٢٤٨	١٣٨			٤١٠	٢٠٦		١٣٦٦

(*) يشمل الابعاد هنا حالات الابعاد عن البلاد بعد نفاذ عقوبة السجن ولا يشمل حالات الابعاد الجماعي لمخالفة جماعية لقوانين الجوازات والهجرة .

(**) يلاحظ زيادة عدد حالات السجن والابعاد عن عدد القضايا المنشورة في بعض الحالات وذلك لاشتمال القضية المنشورة الواحدة (العنوان) احياناً على أكثر من متهم .

تشكو معدلات جرائم مرتفعة من الداخلين إلى الجريمة أو المنجرفين Drifted نحوها، تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة لسبب آخر: العود إلى الجريمة Recidivism ممن ارتكبوها أصلا، وبتراكم تأثيراتهم المضادة المختلفة، وبملاحظة الطرق التي يتم بها الدخول إلى البلاد وإصرار المجرمين المبعدين على الرجوع من بعد الابعاد نجد أن هذا المجتمع يعاني من ارتفاع معدلات الجرائم بسبب الدخول إلى الجريمة والعود إليها أيضا. فما لم يرتكب أحد الوافدين الأجانب ممن يقيمون في البلاد بصورة غير مشروعة جريمة أو جنحة أو مخالفة تظهره فإن احتمالية انتزاعه من مكانه تبقى احتمالية ضئيلة حتما. ولو افترضنا مع ذلك، ان القضاء قد قام بإبعاد كل وافد أجنبي ارتكب جريمة أو جنحة أو حتى مخالفة مرور بسيطة فإن الوقت الذي يأتي فيه على آخر مخالف تكون فيه مطارات الدولة وموانئها البحرية ومنافذها الصّحراوية قد استقبلت ـ بطرق متعددة ـ أضعاف ما لفظته. والمشكلة الماثلة ببساطة أن الوافدين الأجانب يخلقون بوجودهم داخل البلاد واقعا معقدا. وتضطر المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية التعامل مع هذا الواقع القائم بتعقيداته بردود فعل ارجاعية. ومن صور ردود الفعل هذه إن الطريقة التي يستخدم بها الابعاد حاليا كعقوبة لا تدل على أنه يستعمل كسلاح وقائي ـ دفاعي في المقام الأول وإنما كعقوبة ارجاعية لا يتم اللجوء إليه إلا في مراحل متأخرة وبعد ارتكاب الجريمة. بالاضافة إلى أن الابعاد بشكله الحالي نادرا ما يكون ابعادا نهائيا منظما أو إبعادا لمرة وإلى الأبد. ومما ينقص من فاعلية العملية استمرار مشكلة ما يمكن أن يطلق عليه « المبعدين العائدين » Returned Deportees أولئك الذين يبعدون عن البلاد لارتكاب جرائم خطرة فيرجعون باسم جديد، ووجه جديد، وجواز سفر جديد. كما يرجعون أكثر إصراراً على دخول البلاد وأكثر خبرة في التحايل من أجل البقاء فيها. ولن يظهر هؤلاء طبعا في الاحصاءات الجنائية ولا في أخبار الجريمة في الصحف إلا بالقدر الذي يرتكبون فيه جرائم جديدة ويفشلون في إخفائها. وبعد عدة أعوام من تطبيق عقوبة الابعاد لاحظت الصحف الوطنية:

ـ« ما زالوا يعودون بنفس الطريقة » (الخليج، العدد ١٠٤٤ في ١٥ من فبراير ١٩٨٢م).

ـ « قبل أربع سنوات أبعدوه . . وحين اكتشف أمره سجنوه مرة أخرى » (الخليج ٦٠١ ، في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠م) .

- « أبعد إلى، باكستان وعاد مرة أخرى على كفالة إحدى البلديات ليدير وكراً للقمار » (الخليج ١٠٦٦ في مارس ، ١٩٨٢م) .

- « يبعدون عن البلاد . . ويعودون ثانية . . فيبعدون » (البيان ٥٣٥٢ ، في ٣ نوفمبر ١٩٨١م) .

- « تم ابعاده في رأس الخيمة فحاول العودة إلى دبي » (البيان ، ١٥٥ ، في ١٣ أكتوبر ١٩٨٠م) .

- « المحكمة تبعده . . فيعود بتأشيرة رسمية » (البيان ، ٥٤٠ في ٨ نوفمبر ١٩٨١م) .

- « يعود إلى البلاد بعد ابعاده . . بجواز جديد » (الاتحاد ، ٣١٠٨ في ٢٠ اكتوبر ١٩٨١م) .

- « ابعدوه فعاد متسللاً ليجد السجن بانتظاره » (الاتحاد ، ٣١٨١ في ١٢ يناير ١٩٨٢م) .

وكثيراً ما يلجأ المبعد العائد إلى عملية مراجعة شاملة لما فعل خلال فترة « استيطانه » ويستعرض بطريقته الخاصة ، الأسباب التي أدت إلى ترحيله . وينتهي به الأمر إلى كثير من التصلب بالرأي وخداع النفس . إذ يقنع نفسه أنه لم يبعد حقاً لذنب اقترفه - فهو يعرف الكثير من ابناء جلدته ممن ما زالوا يرتكبون جرائم مخالفات ولم يلحقوا به . وسرعان ما يقفز إلى الاستنتاج بأنه لم يبعد لشيء إلا لسوء حظه ، أو لنقص في خبرته ، أو لشدة تواجده في « أماكن التماس » الحساسة ظل يحوم حول الحمى حتى وقع فيه ! ويريحه هذا الاستنتاج في تحويل الموقف المؤلم إلى آخر يرضاه . ويمكن الوقوف على عوامل عديدة تساعد أفراد العمالة الأجنبية على ممارسة عملية خداع النفس هذه على مستوى واسع . ومن هذه العوامل :

١ - تثبيت ذهن المبعد العائد على حالة البلاد اثناء فترة دخوله الأول إليها وعدم اعترافه بالتغيير الذي . . يمكن أن يكون قد طرأ عليها منذ رحيله .

٢ - احتكاكيته المستمرة بغيره وفضوله الشديد على استطلاع الأخبار التي تهمه ومتابعتها .

٣ ـ تبادل الخبرات والخدمات مع آخرين مستعدين لتقديمها بالمجان .

٤ ـ وجود أقارب في البلاد يقدمون له الدعم والتشجيع والحماية التي يحتاجها عند العودة .

٥ ـ حاجته المستمرة للتعامل مع الوسطاء الذين يسهلون له الأمور ويزينون نتائج العودة .

٦ ـ استمرار ضغط المتطلبات المالية في بلده الأصلي تجعله لا يكف عن المحاولة .

وتهدف الصحف من وراء التركيز على العقوبة الشديدة وابراز عقوبة الابعاد بصورة خاصة اعطاء الانطباع الثابت بجدية الأمن واصرار القضاء على معاقبة الخارجين على النظام العام والقانون . كما تهدف من ورائها إيصال رسائلها المجتمعية التي تأخذ شكل شعارات معلنة احيانا ومعان ضمنية مفهومة أحياناً أخرى . ومن هذه الرسائل مثلاً : « الجريمة لن تفيد » ،«لن يفلت أحد من أيدي العدالة » ، « عيون رجال الأمن ساهرة لا تنام » ، « سيظل هذا البلد آمناً من أعماق بحره إلى جوف صحرائه » ،«لا مكان في هذا البلد المضياف لمجرم أو عابث » .. الخ .

ومن شأن نشر أخبار الجريمة مقترنة بالعقوبة الشديدة (أو الترهيب بها) أن يقلل من فرص ارتكاب جرائم جديدة . إذ أن ثبات اقتران العقوبة الرادعة بالجريمة المرتكبة ـ إلى حد الحتمية القضائية ـ يعمل على تجريد الجريمة من عنصر الغموض والاثارة ويبعدها بالتالي عن الارتباط بأية آثار سلبية قد تنجم عن نشرها في أذهان الناس بصورة أو بأخرى . وواضح هنا أن المحتوى المنشور نفسه ، مقطوعاً عن معرفة التأثير الفعلي ، لا يتيح الاستنتاج بأن الصحف الوطنية التي اتبعت « سياسة الردع » قدنجحت فعلاً في التقليل من ارتفاع معدلات الجريمة . إذ لا يستطيع المرء بالطبع أن يستنتج استجابات الجمهور من طبيعة الرسالة الاتصالية التي يتلقاها أفراده . وإذا كانت البحوث المماثلة في مجتمعات مغايرة ذات دلالة هنا ، فإن نتائجها لا تؤيد مزاعم الآثار السلبية التي يراها نقاد وسائل الاتصال ملازمة لنشر الجريمة كأن تحبب الجريمة إلى الناس ، وتعلمهم فنيات ارتكابها أو تجعل منها مصدراً مربحاً (انظر ، مثلاً ، بحث Roshier, 1973, pp.28-39 عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨١ ، ص٤٥ـ٦٢) .

ويستدل من المحتوى الحالي لاخبار الجريمة سمة ثالثة وهي أنها تعكس واقعاً مجتمعياً قائماً يلونه عمق المشكلات الاجتماعية . وتكتسب الصحافة الوطنية بالتصاقها به عمقاً دفاعياً سلطوياً . ومن الملامح الرئيسية للواقع المجتمعي الذي تعكسه الصحف ما يلي : ـ

١ ـ اختلاط القيم والمعايير والمستويات الاخلاقية بشكل مثير يسبب خللاً في العلاقات الاجتماعية القائمة . ويمثل بروز الجريمة والانحراف ، باقنعة متعددة تعبيراً مباشراً أو غير مباشر عن اضطراب هذه العلاقات .

٢ ـ عمق اللاتجانس البشري والتباين الثقافي بشكل يهدد المجتمع باستمرار تركيبة سكانية غير سليمة وربما يذوبان هوية ثقافية مميزة للمجتمع الأصيل .

٣ ـ تفشي اللامبالاة الظاهرة ـ التي تكاد تصل إلى حد البلادة الاجتماعية Social Apathy الكاملة ـ لهيئات الضبط الاجتماعي غير الرسمية ازاء ما يجري بصورة تحجب مشاركتها الفعالة في حل المشكلات القائمة . ومن الملاحظ أنه أمام التحول الاجتماعي السريع لم يعد الاعتماد المطلق على القوانين والتشريعات ووسائل الضبط الاجتماعي الرسمية كافياً بحد ذاته ـ حتى في الدول التي يتشبع افرادها بروح القوانين واحترامها إذ ظل يمارس في جوّ غياب أكيد للاحساس الجماهيري بالمشكلة وبمعزل عن التآزر الاجتماعي وتلاحم الشعور الجمعي .

ويحتم واقع اجتماعي كهذا ممارسة الصحافة الوطنية لدورها الاجتماعي كمؤسسات شبه رسمية للضبط الاجتماعي بضبط وتوجيه لسلوك أفراد المجتمع وتحديد معالم القيم ومستويات الأخلاق المقبولة اجتماعياً . إذ تمكنها الجريمة ، بأخطارها المتنوعة ، من رسم خط إجماع مجتمعي Consensus يكون التطابق معه واجباً وتكون العقوبة جزاء مقرراً للانحراف عنه . كما تمكنها من اتخاذ موقف دفاع اجتماعي Social defence ضد السلوك المضاد . بل قد ترى الصحف ، أمام سطوة المشكلات الاجتماعية القائمة ، أن تكون قوة مجتمعية للردع Deterrent force لديها من الجزاءات الفعلية والممكنة ما يوفر لها الرد الحاسم على مصادر الجريمة وما يحول دون تفاقم نتائجها الخطيرة . والمؤسسات الصحفية مؤهلة لممارسة هذا الدور الدفاعي ـ السلطوي بتأثير إيجابي أكثر من غيرها لأنها تقتسم مع قرائها رصيداً مشتركاً

من القيم الأخلاقية ، وتتقاسم معهم خلفيات متشابهة من التجارب الاجتماعية ، وترسم معهم خرائط متطابقة للمعاني والرموز الثقافية .

ويؤكد توجيه أخبار الجريمة ، كغيرها من الموضوعات المطروحة ، ضمن هذه الاستراتيجية الثابتة سمة أساسية رابعة وهي أن الصحافة الوطنية بحق صحافة ملتزمة إجتماعياً Socially Committed أكثر منها صحافة محترفة مهنياً . وبالالتزام وحده ، وليس الاحتراف ، تستحق الصحف صفتها الوطنية . والتزام الصحف هو معاناة تامة وعيش متشبع بالتجربة الاجتماعية والحضارية لمجتمعها يولد فيها انتماء حقيقياً إليه وارتباطاً يومياً بقضاياه واهتماماته الرئيسية . وليس هناك ما يدل على أن الصحف الوطنية تؤدي عملها ، في مجال نقل أخبار الجرائم على الأقل مأخوذة بفنيات الاثارة الصحفية ، أو متلهفة على ابتداع أسماء ومسميات طرازية ، أو ساعية إلى اقحام مفاهيم ومصطلحات غريبة على أفراد المجتمع الثقافي الذي تتوجه إليه . وإنما تعي الصحف بفعل تجربتها الاجتماعية ، ان الاحتراف لا يخلق الالتزام ولا يقود إليه بالضرورة . ويتمثل التزام الصحافة الوطنية أيضاً بوعيها المسؤول للحاجة التنموية الحقيقية لمجتمعها وسعيها الدائم لخلق وتشكيل وعي اجتماعي مماثل يدرك تأثير الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية مجتمعة على إعاقة سير هذه العملية التنموية المنشودة . لذلك يأتي تأطير الصحف لممارستها وبرمجتها لرسالتها موجها نحو تحرير إنسان هذا المجتمع ـ ذلك العنصر الأساسي للتنمية ـ من قيود الخوف والتبعية والتخلف . ويأتي هذا الالتزام المجتمعي مطلباً لنيل احترام الجمهور الذي تتوجه الصحف إليه ، واكتساباً لاحترام النفس أيضاً . ومما يستوجب استمرار هذا الالتزام وتعميقه الاعتقاد المتناقض بموضوعية « الحقائق » ، والثقة المتهاوية بحيادية « الأخبار » التي تبثها وكالات الانباء العالمية كامبراطوريات ايديولوجية محتكرة لصنع الأخبار وتشريط استخدامها . لقد عبرت أقدم الصحف الوطنية عن مطلب الالتزام المجتمعي أصدق تعبير مرحبة بصدور صحيفة وطنية أخرى (الخليج) رأت فيها منبراً جديداً ملتزماً التزاماً حقيقياً بقضايا المجتمع « التزاماً لا ينبع من مجرد البيانات المعلنة أو النوايا الطيبة ولكن يصدر عن تجربة حقيقية معاشة في أرضية الواقع ومن موقف فكري وإنساني ووطني وقومي تبلورت معالمه عبر سنوات وسنوات وترجم فحواه وغاياته في سلوكيات ومناهج عمل وفي خبرات شهد بها الزمان في سجل الرجال » (الاتحاد ، ٢٦٢٩ ، في ٦ أبريل ١٩٨٠م) .

أما مزاعم الاحتراف Professionalism فغالباً ما تنطلق من استراتيجية سياسية محولة إلى بلدان العالم الثالث بخط متواز مع تحويل التكنولوجيا وكجزء من التيار العام للتبعية الثقافية . وكثيراً ما يتحول الاحتراف إلى هيمنة فكرية ومهنية يسعى به خبراؤه ليكونوا جماعات فنية ضليعة ويعمدون إلى تجنب معايشة المشكلات الاجتماعية أو معالجتها لتجنب الأخطاء الفادحة التي قد تجلب لهم نقداً اجتماعياً أو حرجاً سياسياً . كما أن السعي وراء الاحتراف على النموذج الأمريكي أو الأوروبي لا يقتصر على اكتساب كفاءة مهنية فعالة ولا يتوقف عن الأخذ بمتطلبات التدريب التقني وإنما يستدعي اقتراض نظام ثقافي وأيديولوجي كامل يضمن خلق تبعية اعلامية ويعمل أساساً للابقاء عليها كضرورة لبقاء مجموعة محترفة تمارس احترافها (Golding, 1977, p.292) .

ليس هناك مجتمع يصنع خبراء ومحترفين ويصدرهم مثل أمريكا . وليس هناك مجتمع يدعي تقدماً تكنولوجياً مثلها . ولكن النتائج التي تحصدها أمريكا من وراء احتراف خبرائها في نقل أخبار الجريمة ، وفعالية تقنيتها في مكافحة الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية الأخرى فيها ما تزال أقل من أن تبعث على الرضا حتى بين أهلها . إذ تبرهن هذه النتائج أن الممارسة المحترفة ما زالت قاصرة مثلاً ، عن محاصرة الجريمة ، أو خفض ارتفاع معدلاتها الهائلة ، أو حتى تسكين الهلع الذي يسود الشارع الأمريكي ليلاً . . أما استئصال الجريمة من جذورها « فما يزال مادة عريضة لحلم امريكي » آخر !

المنظورات الصحفية : -

نادراً ما تختلف الصحف في حجمها ومؤلفاتها من يوم لآخر ، لأن كل صحيفة منها تفرض قيوداً على حجم وتوزيع الأحداث التي يمكن الاعتراف بها . وتتأثر محتويات الصحف أساساً بالمنظورات الثابتة نسبياً لمؤسساتها . فما لم تبرز احداث معينة وتدلل على نفسها كأحداث خارجة عن النشاطات المألوفة في الحياة اليومية فإن ما يستخرج منها إلى عالم القارىء سيتأثر كثيراً بعملية تفاوض تمارسها الأطراف المتفاعلة ذات الصلة بانتاجها وتصنيعها وتوزيعها (كالمركز الاجتماعي لصانع الحدث ، متطلبات رئيس التحرير ، نشاط المحرر المختص ، ورغبات القراء . .) فمحرر أخبار الجريمة ، كما هو الحال في المحرر السياسي والفني والرياضي . .

الخ ، مرتبط ارتباطاً مهنياً بانتاج محاصيل مشبعة عن عالمه الخاص وتوفير مخرجات فورية عن احداثه غير العادية . وفي غياب عملية التغذية المرتدة feedBack، كأن يمارس مستقبلو الرسالة الاتصالية ضبطاً للاحداث وتوجيهاً لسيرها ، فإن عملية الضبط الداخلي من انتقاء وصياغة ونقل للأخبار ستتكرر بانتظام . ونتيجة لذلك ، فإن جوانب معينة من الحياة الاجتماعية تعطى إهتماماً صحفياً أكثر من غيرها كما يعطى أناس بعينهم مصداقية تفوق من سواهم . فالانحراف ، وليس السواء ، هو الجانب الحيوي للحياة الاجتماعية الذي يصنع الأخبار دائماً . ووكلاء الضبط الاجتماعي (رجال الشرطة ، القضاة . . الخ) هم المعرفون الأوليون primary definers لانحرافية الأحداث والأشخاص . ولكن يجب أن لا يغيب عن البال هنا أن الصحفيين المختصين أنفسهم ، تماما كوكلاء الضبط الاجتماعي ، هم معرفون مؤثرون Significant definers أيضاً . وتكمن القوة التأثيرية لهؤلاء جميعاً في دعوتنا لنكون شاهدين غير مباشرين لأحداث لا نملك بها خبرة مباشرة ، وبحملنا على أن نبني صورة عامة للمجتمع الذي نعيش فيه وأن نجعل معنى لأحداثه المتناثرة . ومن شأن تعريفاتهم أن تلقى قبولاً اجتماعياً لأنهم مخولون ، بحكم مراكزهم الاجتماعية ونفوذهم المهني ، لمهمة التعريف الاجتماعية والنفاذ إلى المصادر الأولية للأخبار المختصة والمعلومات الدقيقة . وهم مؤهلون بالتالي لأن يعرفوا ويصدقوا في معرفتهم أكثر من غيرهم ـ وفق ما سماه بيكر H.S.Becker هـرمية المصداقية Hierarchy of Credibility . وحين يقوم هؤلاء الوكلاء المؤثرون بعملية التعريف الاجتماعية فإنهم لا يختلقون أحداثاً عشوائية ليعرفوها كأحداث انحرافية . ولا يختارون اشخاصاً دون غيرهم ليعنوهـم Label كأشخاص منحرفين . وإنما من المؤكد توفر حد أدنى من انحرافية الأحداث والاشخاص بكسر القيم والمعايير الاجتماعية السائدة التي تحرص على وجودها واحترامها الغالبية العظمى من الناس .

وبالنظر إلى توزيع وحجم الأحداث الاجرامية المنشورة في الصحافة الوطنية نجد التقاء واضحاً بين تعريفات وكلاء الضبط الاجتماعي ومكونات المنظورات الصحفية ويعني هذا تمثل الصحف للصورة الرسمية للأحداث وتمثيلاً فعلياً للواقع الاجرامي السائد . إذ تشير الاحصاءات الجنائية لعام ١٩٨٠ ، من جهة ، أن عدد القضايا المبلغ عنها في الدولة قد بلغت (١٥٦٥٦) جريمة ، وأن أكثر الجرائم انتشاراً كانت الجرائم الواقعة على المال ومثلت ٤٢,٨٨٪ ، وتليها الجرائم الواقعة على النفس ومثلت

٢٣,٢١٪ ، وتليها الجرائم الواقعة تحت القوانين الأخرى ، مثلت ٢١,٢١٪ ، وأخيراً الجرائم ضد الدولة والأمن العام ومثلت ١٤,٦٧٪ من جملة الجرائم الواقعة في الدولة في نفس العام ، (التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص١٩) .

وتشير بيانات البحث الحالي في فترته الأولى لعام ١٩٨٠، من جهة أخرى إلى توافق عام مع هذه الصورة الرسمية لحجم ونمط توزيع الأحداث الاجرامية إذ بلغ ما نشرته الصحف الثلاث خلال هذه الفترة فقط (٦٠٨) قضية احتلت فيها الجرائم ضد المال التمثيل الأعلى بنسبة ٢٦,١٥٪ ، ثم جرائم الاخلال بالآداب العامة وتمثلت بنسبة ٢٢,٥٣٪ ، ثم جرائم المسكرات بنسبة ١٥,٦٢٪ ، والتزوير بنسبة ١٤,٤٪ ، بينما لم تمثل جرائم دخول البلاد والبقاء فيها بصورة غير مشروعة إلا بنسبة ٩,٣٧٪ فقط . وتشير بيانات البحث الكلية إلى استمرار التوافق العام بين الصورة الصحفية والصورة الرسمية للجريمة في المجتمع (انظر جدول رقم «٣») . إذ نجد أن الجريمة النمطية المتكررة في الصحف هي الجرائم ضد المال من سرقات بأنواعها وسطو واختلاس وتحرير شيكات بدون رصيد . . . الخ وتمثلت بنسبة ٢٨,٤٦٪ ، تليها جرائم الاخلال بالآداب العامة وتمثلت بنسبة ١٨,٧٤٪ ثم جرائم المسكرات بنسبة ١٦,١٥٪ ثم التزوير بنسبة ١٢,٨٨٪ ، وأخيراً دخول البلاد والبقاء فيها بصورة غير مشروعة بنسبة ١٢,٠٧٪ من جملة الجرائم المنشورة في تلك الفترة .

ولا شك أن الصحف جميعاً تسعى إلى تأكيد موضوعية ممارساتها وتطابقها مع الواقع المجتمعي ولا تتردد واحدة منها في التأكيد بأنها تبث اخباراً حيادية متوازنة وتنقلها مجردة نزيهة بعين فاحصة على أحداث المجتمع وعين مراقبة على أحداث العالم الواسع وتعقيداته . لكن يجب أن لا تحجب هذه « الواقعية الصحفية » ممارسة الصحف لعملية انتقاء حتمية أمام الكم الهائل من الأحداث اليومية . فالصحيفة وهي تسعى إلى تقارير أمينة عما يجري ، تسعى في الوقت ذاته وراء القيمة الاخبارية للأحداث Newsworthy ولا يعني هذا تحيزاً تقوم به الصحف . بل ربما دفعت بعض الصحف رغبتها في أن تكون موضوعية إلى اختيار أحداث معينة ونشرها ـ مجردة ـ لتبدو محسوسة عند قراءتها من جهة ومؤكدة لواقعية الصحف من جهة أخرى . ولكن لا تأتي هذه الأخبار ، مع ذلك ، إلا منطلقة من منظور رئيس للصحيفة ومعززة له في آن واحد . فإذا كان من العسير إذن ، تعريف الأخبار كسجل

جدول رقم (٣)
التوزيع النسبي لأنماط الجرائم المنشورة في الصحافة الوطنية(*)
خلال فترة البحث

الصحيفة	الدخول والبقاء غير المشروع	التزوير	الاخلال بالآداب العامة	جرائم ضد المال	جرائم المسكرات	جرائم المخدرات	الجرائم الاخلاقية	جرائم القتل والانتحار	الرشوة	جملة
الاتحاد	٧٦	٨٣	٨٧	١٨٨	١٠٠	٤٦	١٧	٣٧	٩	٦٤٣
الخليج	٥٠	٣٨	٩٦	٨٧	٥٠	٢٩	٢٣	٢٥	١١	٤٠٩
البيان	٨٤	١٠٣	١٤٣	٢٢٠	١٣١	٨٣	٧٨	٢٥	١١	٨٧٨
جملة	٢١٠	٢٢٤	٣٢٦	٤٩٥	٢٨١	١٥٨	١١٨	٨٧	٣١	١٩٣٠(**)

(*) ليعست هذه محاولة تصنيفية نهائية للجرائم بديلة عن التصنيف الجنائي وإنما هي محاولة توفيقية لأغراض البحث التحليلية .

(**) يلاحظ زيادة المجموع الكلي للجرائم عن المجموع الكلي للقضايا المنشورة (العناوين الأساسية) وذلك لاشتمال القضية المنشورة الواحدة (العنوان) احياناً على أكثر من تهمة أو ادانة لأكثر من متورط فيها .

واف أمين ـ كما أو نوعاً ـ لما يجري في مجتمع الصحيفة أو في العالم الواسع من حولها ، فإنه يجب اعتبار المؤثرات الاجتماعية التي تجعل للمنظورات الصحفية صلة بالواقع المجتمعي . وهكذا يستمر السؤال : ماذا تشكل بالضبط مشكلة الجريمة؟ معضلة بالمنظور الصحفي إذا ظل يرى بمعزل عن المنظور الاجتماعي الفعلي كدلالات خطورة الجريمة ، ومردود العقاب ، ومدلولات النقاش الاجتماعي والحوار العام . فما لم تر الصحف الجريمة كمشكلة اجتماعية لا لوجودها المجرد وإنما باعتبار التقييم الثقافي لها والموقف الاجتماعي منها والوزن الذي تعطيه لها الغالبية العظمى من الناس في فترة معينة ـ فإن تعريفاتها ستظل حبيسة الرؤية الصحفية مفرغة من محتواها الاجتماعي وإطارها السياسي ومضمونها الثقافي (انظر الثاقب وسكوت ، ١٩٨٠ ، ص ٧-٢٣) .

ولا يستدل من المعايير التي توظفها الصحافة الوطنية انها ترى الأحداث بمنظورات بيروقراطية محضة وإنما هي متداخلة مع مدلولات الواقع المجتمعي بصورة يصعب معها الفصل بينهما . ومن المعايير التي تحكم الاختيار ونقل الأحداث الاجرامية في الصحافة الوطنية ما يلي :

أولاً : جدية العقوبة المقررة للجريمة المرتكبة . وتمثل معياراً مركزياً ملزماً للمؤسسات الصحفية لأنها تتضمن دلالات عن خطورة الجريمة وبالتالي استحقاقيتها للنشر بقصد الردع والعبرة . بل أن بعض الصحف لا تأخذ ، بدرجات متفاوتة ، عناوين أحداثها المنشورة من نمط الجريمة المرتكبة أو وصفاً لها ، وإنما من نمط العقوبة المقررة ترهيباً بها . وتستعمل الصحف في ذلك صيغاً رتيبة لأحداث متكررة . ولا يمكن هنا إلا إعطاء بعض من مئات الأمثلة المنشورة :

ـ « الحكم على ١١ هندياً بالحبس والابعاد لتزويرهم رخص قيادة السيارات . . . (الاتحاد ، العدد ٢٨١٦ في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠) .

ـ « قطع يد سارق والحبس ٣ سنوات لزميليه لقيامهم بسرقة محل صرافة وبعض المحلات التجارية » . (الاتحاد ، ٣١٢٢ في ٤ نوفمبر ١٩٨١) .

ـ « الحبس ٤٢ شهراً والابعاد لحيازة ٥٢ كيلوجرام مخدرات » (الاتحاد ، ٣١٥٧ في ١٥ ديسمبر ١٩٨١) .

ـ « السجن والابعاد لمحاولة خطف سيدة بعد تهديدها بسكين » (الاتحاد ٣١٩٥ في ٢٩ يناير ١٩٨٢) .

ـ « السجن ٣ سنوات لتاجري المخدرات » (الخليج ، العدد ٦٣٨ في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠م) .

ـ « ١٠ سنوات و٨٠ جلدة لمختطفي طفلتي خورفكان » (الخليج ٩٣٢ في ٢٦ اكتوبر ١٩٨١) .

ـ « السجن سنة و٩ أشهر لبطل « النصف مليون » درهم . . . (الخليج ، ١٠٣٨ في ٩ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « سجن وابعاد بتهمة السطو ليلاً » (البيان ، ٢٠٨ في ديسمبر ١٩٨٠) .

ـ « السجن عاماً لسائق حاول الاعتداء على صبي » (البيان ، ٥٤٨ في ١٦ نوفمبر ١٩٨١م) .

ـ « السجن عاما مع الابعاد لمهرب الهيروين » (البيان ، ٦٣٧ في ١٣ فبراير ١٩٨٢) .

ويحظى هذا النوع من الأحداث الاجرامية بالنشر المكثف لأنه يؤكد موضوعية الصحف من جهة ، ويؤكد ملاءمة الجريمة كمبرر للضبط الاجتماعي ، وخلق مناخ ملائم لتطبيق القانون وسيادته من جهة أخرى .

ثانياً : غرابة الحادثة الاجرامية : الجريمة كلها غريبة بلا شك ، لابتعادها عن الخط المعياري للمجتمع . ولكن جرائم بعينها تثير الدهشة لابتعادها عن تصور الفرد العادي هي جرائم تحظى بالقسط الوافي من النشر . ورغم أن لحداثة الخبر وجدته Novelty أولوية أساسية تؤهله للنقل الفوري عند الصحف ، فإن حرارة الأحداث « ليست معياراً مركزياً في أخبار الجريمة بالذات لأنها من الأحداث المثيرة التي لا تفقد قيمتها الاخبارية مع الأيام . وإذا كان مصير معظم المشكلات الاجتماعية يؤول إلى الروتين ويعتري الملل والفتور الصحافة المنادية بعلاجها فإن الجريمة كمشكلة اجتماعية تظل حية متجددة بجاذبيتها للنشر وتظل تستأثر بالاهتمام المجتمعي والصحفي معاً . ووعي الصحف بهذه « الميزة الاسفنجية » لأخبار الجريمة يجعلها لا تضبط

توقيت نشر الأحداث طبقاً لفورية حدوثها . فقليلاً ما تعمد الصحف الوطنية إلى تلقف الأخبار الساخنة قبل أن تبرد جذوتها . وتغني غرابة الجريمة الصحف عن توسيع الحدث الاجرامي ومده وتطويره ، ما لم يكن حدثاً متطوراً بطبيعته . ولا ترى الصحف مسلسلات إجرامية لمرتكبي الجرائم وإنما ترى مسلسلاً واحداً لمصادر الجريمة هو « مسلسل العمالة الوافدة » الذي لا تنتهي إثارة حلقاته . ولا تنبع غرابة الجريمة من أنها آتية من بلاد نجهلها فحسب وإنما من أناس ما زلنا نجهل كيف يمكن أن يكونوا على ما هم عليه ! ويمثل هذا النوع مادة نشر جاهزة لا تعدمها الصحف أبداً . فما دام الغرباء موجودين بيننا فستهزنا غرابة جرائمهم على الدوام :

« ناطور يذبح زوجته الشابة وهي حامل في شهرها الثامن » (الاتحاد ، العدد ٢٧٨ في ١١ اكتوبر ١٩٨٠) .

- « يتسلل للمسكن ويسرق ملابس المؤذن » (الاتحاد ، ٣١٥٣ في ١١ ديسمبر ١٩٨١) .

- « يدعو صديقه للعشاء ثم يقتله » (الاتحاد ، ٣١٩٧ في ٣١ يناير ١٩٨٢) .

- « باكستاني مفترس يراود الطفل عن نفسه وينهال على والده ضرباً لتأنيبه أياه » (الخليج ، ٦٣٣ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠) .

- « هنديان يقتلان بعضهما بالسكاكين » (الخليج ، ٩٦١ ، في ٢٤ نوفمبر ١٩٨١) .

- « الخلافات في باكستان وتصفية الحساب في الامارات بالسكين الجاهز بالسروال » (الخليج ١٠٣١ في ٢ فبراير ١٩٨٢) .

- « حاول افتراسها ولكن والدتها هرعت لانقاذها في الوقت المناسب » (البيان ٢٠١ ، في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠) .

- « وضعا الحبوب المخدرة لأسرة قريبهما في المرطبات وبعد أن فقدوا الوعي قاما بالاعتداء على الزوجة » (البيان ، ٥٨٣ ، في ٢١ ديسمبر ١٩٨١) .

- « كهل يدير شبكة للدعارة ضحاياها فتيات قاصرات دون سن العاشرة » (البيان ٥٦٧ في ٤ يناير ١٩٨٢) .

ولا شك أن ثراء المصدر يجعل الانتاج متنوعاً . مما يجعل الصحف تتوقع مزيداً من غرائب الجرائم في شكل « تقليعات » جديدة كل مرة بلون وشكل وقناع . ومن غرائب الحادثة الاجرامية أيضاً ارتباطها بظروف غير عادية كالدراما والكوميديا والنزوات والسخرية وسذاجة التبريرات .

- « شاب يطلق الرصاص على قريب زوج أمه ، فتصاب الأم بوصاصة قاتلة » (الاتحاد ٣١٤١ في ٢٧ نوفمبر ١٩٨١) .

- « الشرطة تشك في جواز سفره فيؤكد أنه اشتراه بمبلغ كبير » (الاتحاد ٣١٩٢ في ٢٥ يناير ١٩٨٢) .

- « اعتراف غريب لنشال : لم أدس يدي في جيبه لأنشله ولكن لقراءة هويته من أجل التعارف » (الاتحاد ، ٢١٧٤ في ٤ يناير ١٩٨٢) .

- « سكران يقتحم منزلاً في الثانية صباحاً ويطلب من أهله تقديم العشاء » (البيان ، ٢٦٥٧ ، في ٥ مارس ١٩٨٢) .

- « سكران يقتحم منزلاً في الثانية صباحاً ويطلب من أهله تقديم العشاء » (البيان ، ٢٦٥٧ ، في ٥ مارس ١٩٨٢) .

- « سائق (شهم) يوصل النساء واغراضهن إلى حجر النوم » (الخليج ، ٦٣٥ في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٠) .

وإلى هذا النوع من الجرائم بالذات تعزى كثافة أخبار الجريمة في الصحافة الوطنية : فهي جرائم ممتدة ، لم تعد تقتصر على شوارع وأحياء بعينها وإنما أصبحت تنفذ منها إلى جميع العلاقات الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع ولا ترمي الصحف من وراء نقل أخبار الجرائم الغريبة إلى اشباع فضول عند قرائها وإنما تحاول ايصال رسائل معينة تذهب إلى أن « هذا الوطن ليس موطناً للجريمة » وإنما للجريمة بلد « المنشأ الأصلي » . . . حيث « كل شيء فيها جائز » !

ثالثاً : المنزلة الاجتماعية : يتفاوت نشر الصحف للأحداث الاجرامية بمدى وجود أشخاص ذوي مراكز اجتماعية مؤثرة متورطين في أفعال انحرافية كفاعلين أو كضحايا . فكلما كان المركز الاجتماعي للمتهم متدنياً كلما كانت الاحتمالية أكبر في

نشر التهم المسندة إليه وذكر اسمه مقترناً بجنسيته . ويجب أن لا تحجب كثافة انتشار جرائم « أصحاب السراويل الفضفاضة » وجود ما أسماه سذرلاند E.Sutherland «بجرائم أصحاب الياقات البيضاء » White- Collar Crimes وانتشارها بأكثر مما تقدمه أو تقترحه الصحافة اليومية . ولأن جرائم هذا النوع تمارس بصورة مستترة فإنها تتطلب ، ضمن أشياء أخرى ، فنيات أكبر ، وامتيازات وظيفية مضمونة ونفوذاً إجتماعياً مؤثراً . ولا يعني استعصاء جرائم هذا النوع ومناعة أصحابها الاكتشاف والملاحقة أنها لا تنال عقابا إذا اكتشفت . فقد يكون الحال عكس ذلك تماماً : إذ تلاقي ، بالاكتشاف ، عقوبات بحجم المسؤولية الاجتماعية لمرتكبيها وربما تكون المطالبة بعقوبة أكثر شدة من عقوبات الجرائم التقليدية . (انظر الثاقب وسكوت ، مرجع سابق) وتشير جرائم هذا النوع بالذات إلى أن الجرائم ، بارزة ومستترة ، موجودة ومنتشرة في كافة قطاعات المجتمع وشرائحه الاجتماعية بأكثر مما نظن . وإلا بماذا تستطيع الصحف تفسير ارتفاع متوسط الجرائم المسجلة في الدولة لعام ١٩٨٠ مثلاً بـ٤٢,٨٩ جريمة في اليوم الواحد ؟ (التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص٢٠) .

تجد الصحف في ارتفاع معدلات الجرائم المكتشفة في مناطق الوافدين الأجانب دليلاً كافياً على الاعتقاد بوجود أعداد أكبر من الجرائم والانحرافات الخفية فيها . وتجمع الصحف على الاعتقاد أن ما عرف منها إلى الآن - رغم ضخامته - ليس إلا « بعضا من كل » ، « قطرة من بحر عمالة لا ينضب » وأن ما ارتكب منها إلى الآن - رغم خطورته - لا يمثل إلا « جزءاً يسيراً وقليلاً مما يرتكب في حق هذا المجتمع » .

فتلاحظ **الاتحاد** مثلاً بأن « هذه الحوادث والقضايا هي بعض ما يحدث وليس كل ما يحدث . . . وما ينشر ما هو إلا معلومات أولية تصل بالصدفة ثم تكون المتابعة لها » (الاتحاد ٣١٤٤ في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١) . وتلاحظ مرة أخرى أن « القضايا الجنائية التي تعرض على النيابة العامة وتنظرها محاكم الدولة لا تمثل الحجم الحقيقي للجرائم التي تقع في البلاد تمثيلاً صحيحاً . لأن بعض الجرائم لا تصل إلى هذه الأجهزة لأنها تقيد ضد مجهول نظراً لهروب فاعليها » (الاتحاد ٣٢٣٢ في ١٣ مارس ١٩٨٢) .

وتشير هذه الأنماط من الجرائم وملاحظات الصحافة الوطنية حولها بوضوح إلى

قصور الاحصاءات الجنائية ، رغم دلالاتها ومنفعتها ، لأغراض البحث العلمي الاجتماعي في هذا المجال . فالاحصاءات الجنائية ، والصحافة المرتكزة عليها ، ذات صلة وضرورة حقا وقد تكون المصدر الوحيد في بعض الأحيان . ولكنها تظل ، مع ذلك محدودة الاستعمال وقاصرة عن تقديم الفائدة المرجوة للبحث الاجتماعي في الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية لعدة أسباب منها :

١ ـ لا تعمد إلى تسجيل دقيق شامل للجرائم التي ارتكبت فعلاً .

٢ ـ لا تأخذ بالتصنيف الشامل للجرائم والمجرمين الذي يحتاج إليه الباحث .

٣ ـ لا تركز بياناتها ونشاطاتها على جميع المناطق والجماعات الاجتماعية والعرقية والجنسية بدرجات متساوية .

٤ ـ تتأثر فعاليتها بعدة متغيرات هامة منها : مدى يقظة الشرطة ، ومدى حرصها الفعلي على اكتشاف الجرائم وملاحقتها ، ومدى توفر الوسائل الفنية والتقنية لمكافحة الجريمة ، ومدى استعداد الجمهور للتعاون مع الشرطة ومؤازرتها في مهامها .

٥ ـ من طبيعتها التجريد Abstraction فلا تخبر شيئاً عن الأسباب والدوافع للفاعل وتحذف المعاني من الأفعال .

٦ ـ لا تغطي بياناتها المجرمين المحترفين الذين لهم القدرة على التملص من الاكتشاف والافلات من الملاحقة .

فهناك الكثير من الجرائم ما يحدث فعلاً ولكن لا يبلغ عنه ولا يكتشف ومنها ما يكتشف ولكنه لا يسجل . وبعضها يسجل ولكنه لا يتابع . وبعضها يتابع ولكن لاصحابه القدرة والمناعة على تجنب الادانة والتملص من العقاب . ويكمن في قلب الاحصاءات الجنائية مشكلة « الأرقام السوداء » Dark Figures تلك الجرائم التي تحدث فعلاً ولكننا لا نعرف عنها شيئاً . وعدم بروزها مسجلة في الاحصاءات أو منقولة إلى اهتمامنا بالصحف لا يعني أنها غير موجودة . فذكر « الرقم المحترم » «والرقم المشكلة» هما نقيضان لا تستطيع أن تسوي بينهما الاحصاءات الجنائية ، ولا الصحافة المرتكزة عليها بالتالي ، إلا بنوع من التفاوض الذكي والتوفيق التقريبي الذي تؤخذ فيه اعتبارات السياسة والأمن والاطمئنان الاجتماعي . (أنظر مثلاً ، أحمد خليفة ، ص ص ٢٥ ـ ٢٨ ، Taylor et al. 1973, pp.11—13) .

أسباب الجريمة وعلل المجرمين : -

تنقل الصحافة الوطنية أخبار أحداث اجرامية أكثر من نقلها لأخبار مرتكبي هذه الأحداث . وتتجنب الصحف بشكل ملحوظ ، التعرض لوصف فنيات Techniques ارتكاب الجريمة . إذ تكتفي بالاشارة إلى ظروف ارتكابها وملابساتها وحيثياتها درءاً للآثار السلبية كالاثارة والاستهواء ، التي قد تنجم عن ذلك الوصف . وإذا أخذنا بعين الاعتبار نمط الجريمة السائدة كما تنقلها الصحف (سرقة ، اخلال بالآداب العامة ، تزوير) والطريقة الفعلية التي تمارس بها ، فإنه يصبح واضحاً أن الصحف لا تجد في هذه الأنماط التقليدية فنيات حقيقية لتصفها . ويمكن القول أن الجريمة المنشورة في الصحف الوطنية بصورتها واداثها الحالي « جريمة بدائية » Primitive Crime موغلة في البساطة ، تنأى عن التعقيد والغموض . . ، جريمة غير مصقولة ، لم تنطلق من مستوى متقدم في التخطيط ، ولم تصل إلى أي مستوى دقيق في التنسيق والتنفيذ أيضاً . كما أنها ، بمجملها ، جريمة إنفرادية Solo Crime لا تتخذ شكلاً جمعياً منظماً ولا تؤدى في الغالب ، باشتراك عصابة خبيرة متمرسة .

وتبرز الصحف نمطاً إجرامياً ساذجاً سذاجة الجريمة التي يرتكبها . فالمجرم النمطي الذي تقدمه الصحف الوطنية مجرم غير محترف Non-professional غير مرتبط يعمل لحسابه Free Lance ، « ذو فشل مضاعف » Double failure : فشل في الحصول على ما يريد بطرق مشروعة وبطرق غير مشروعة أيضاً . . مجرم يقع بسهولة في الفخ أو بلهجة أحدى الصحف « يدخل السجن برجليه » ! ويهوي مجرم كهذا ببساطة مهما كان نمط نشاطاته الانحرافية ـ سواء أكان متسللاً ، مزوراً ، سارقاً ، مهرباً أو حتى سكيراً ومغازلاً . والأمثلة القليلة التالية تبين صورة مجرم كهذا :

ـ « أومن التسلل إلى البلاد . . . وفي كل مرة يضبط » (الاتحاد ، ٢٧٩١ ، في ١٤ اكتوبر ١٩٨٠) .

ـ « يستعد للسطو على الصراف فيقع في يد الشرطة » (الاتحاد ٣١٦٦ ؛ في ٢٦ ديسمبر ١٩٨١) .

ـ « ضبط أكبر محاولة لتهريب المخدرات : باكستاني يحمل ١٣ كيلوجراماً من الحشيش داخل براميل للمربى ، في مطار أبو ظبي » (الاتحاد ، ٣٢١١ ، في ١٦ فبراير ١٩٨٢) .

- « يسقط في الكمين ويبيع الويسكي لأحد أفراد الشرطة » (الاتحاد ، ٣٢٠٣ في ٦ فبراير ١٩٨٢) .

- « سقط لص المنازل الفاخرة في دبي . . . » . (الخليج ٥٦٥ ، في ١٣ اكتوبر ١٩٨٠) .

- « سقطت أكبر عصابة للنصب والاحتيال » (الخليج ، ٩٨٩ ، في ١٢ ديسمبر ١٩٨١) .

- « سقوط ٧ مهربين للحشيش في يد مكتب مكافحة المخدرات بدبي . . . وثامنهما يقع في كمين آخر » (الخليج ١٠٨٧ ، في ٣٠ مارس ١٩٨٢) .

- « لص المنازل يسطو على صيدلية ويباغته رجال الأمن متلبساً » . (البيان ، ١٩١ في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠) .

- « عاكسها على الهاتف وهرب من الكمين الأول ولكنه وقع في الكمين الثاني » (البيان ٥٧٥ في ١٣ ديسمبر ١٩٨١) .

- « لجأ إلى المتاجرة بالمخدرات ولكن جهله بالكار أوقعه وزميله بأيدي الشرطة » (البيان ، ٦٦٩ في ١٧ مارس ١٩٨٢) .

وتربط الصحف بين **نمط الجريمة** المرتكبة **وجنسية مرتكبها** بصورة ثابتة وبنوع من السببية القاطعة . فتزوير جوازات السفر والمستندات الأخرى وانتحال صفة الغير والاتجار بالمخدرات عمل باكستاني بلا منازع . وتناول الخمور والاتجار بها عمل هندي مميز ، والاخلال بالآداب العامة عمل باكستاني وهندي مشترك .

ولا يمكن انكار ما لدى الصحافة من الوقائع المتكررة ، كما للرجل العادي من الملاحظات العابرة ، ما يجعل ذلك الارتباط أمراً مبرراً ويلاقي مصداقية شعبية عريضة . كما أنه ارتباط منسجم تماماً مع الصورة الاحصائية الرسمية لتوزيع الجرائم وجنسيات مرتكبيها . إذ تشير هذه الاحصاءات إلى أن الجرائم التي يرتكبها الوافدون تفوق بشكل هائل تلك الانحرافات التي يقوم بها المواطنون . إذ بلغ عدد الأشخاص الذين اشتركوا في ارتكاب الجرائم المسجلة خلال عام ١٩٨٠ مثلاً (١٧١٨٣) شخصاً . وبالنظر إلى هؤلاء موزعين حسب جنسياتهم نجد أن مجموع من ارتكبوا

جرائم مسجلة ممن يحملون جنسية الامارات لا يتعدى ٢٨٦٠ شخصا أي بنسبة لا تتجاوز ١٦,٦٤٪ من مجموع مرتكبي الجرائم المسجلة من ذوي الجنسيات المختلفة المتواجدة في الدولة بينما بلغ عدد من ارتكبوا جرائم مسجلة في نفس العام من أصحاب الجنسية الباكستانية وحدها ٤٤٠٥ شخصا أي بنسبة تصل إلى ٢٥,٦٣٪ ، وبلغ عدد أصحاب الجنسية الهندية ٣٢٩٤ شخصاً أي بنسبة ١٩,١٧٪ (التقرير الجنائي السنوي العام ١٩٨٠ ص ص٦٤-٦٧) .

وتشير بيانات هذا البحث إلى أن مجموع ما نشرته الصحف الثلاث خلال الفترات الثلاث بلغ ١٤٢٦ قضية ذكرت فيها جنسية مرتكبيها بوضوح . وبلغ عدد قضايا المواطنين منها ٨١ قضية فقط أي بنسبة لا تتجاوز ٥,٦٨٪ من مجموع قضايا الجنسيات المختلفة بينما بلغ عدد قضايا من يحملون الجنسية الباكستانية ٥٣٣ قضية أي بنسبة ٣٧,٣٧٪ وقضايا الجنسية الهندية ٣٩١ قضية أي بنسبة ٢٧,٤١٪ هذا ولم يتجاوز مجموع ما ارتكبته الجنسيات الأخرى مجتمعة ٤٢٠ أي بنسبة ٢٩,٤٥٪ (انظر جدول رقم «٤») فما هي الأسباب التي تضعها الصحف لتفسير هذه الظاهرة الاجرامية وارتباطاتها المختلفة ؟

أولاً : الباثولوجيا الاجتماعية Social Pathology :

إن كثافة الجريمة ليست على كل حال دليلاً على احتراف المجرمين وإنما هي دليل على خصوبة المصدر الأصلي الذي يغذي أفعال مرتكبيها . ويتضمن ربط الصحف بين الفرد المجرم وجنسيته جلباً لصلة ذلك المصدر إلى دائرة التفسير . واعتقاد الصحف الثابت في هذا المجال أن الجريمة ، على ارتفاع معدلاتها ، ليست انتاجاً أصيلاً لهذا المجتمع وإنما هي افرازات صبت فيه على أيدي مجموعات هائلة من الأجانب متغلغلة في كل مكان . ولا يعاني هذا المجتمع من الجريمة كمشكلة اجتماعية تمتد جذورها في بنائه الاجتماعي ونظمه السياسية والثقافية والاقتصادية بقدر ما يعاني من جرائم مكتملة الصنع حملت إليه من المجتمعات المصدرة لتمارس وطأتها على أرضه . وعندما تعلن إحدى الصحف عن هذا الاعتقاد بوضوح بأن « الجرائم طارئة ومستوردة » (البيان ، ١٦٧ ، في ٢٧ اكتوبر ١٩٨٠) ، فإنها ترجع بالفعل المنحرف إلى مصادر اجتماعية أصلية تجعله مفهوماً عند قرائها . وتتضمن الصحف بهذا الاطار المرجعي في تفسير الجريمة ثلاثة أهداف على الأقل :

جدول رقم (٤)
توزيع القضايا المنشورة بالصحافة الوطنية حسب جنسية مرتكبيها(*) خلال فترة البحث

الصحيفة	١٩٨٠				١٩٨١				١٩٨٢				جملة
	جنسية امارات	جنسية باسكتانية	جنسية هندية	جنسية اخرى	جنسية امارات	جنسية باكستانية	جنسية هندية	جنسية اخرى	جنسية امارات	جنسية باكستانية	جنسية هندية	جنسية اخرى	
الاتحاد	١٠	٣١	١٥	٢٧	٩	٤٣	٣٧	٦١	١٢	٧٣	٥٩	٨٥	٤٦٢
الخليج	٢٦	٥٩	٤٧	٨٦	٤	١٤	٢٧	٢٦	٢	٣١	١٣	١٩	٣٥٤
البيان	٨	١٠٧	٨٢	٧٠	٧	٦٨	٥٠	٢٧	٣	١٠٧	٦١	٢٠	٦١٠
جملة	٤٤	١٩٧	١٤٤	١٨٣	٢٠	١٢٥	١١٤	١١٤	١٧	٢١١	١٣٣	١٢٤	١٤٢٦

(*) تشمل القضايا التي ذكرت فيها جنسيات مرتكبيها بوضوح .

١ ـ جعل أنماط الجرائم التي تنبع ، بصورة أكيدة ، من مصدر خارجي هدفاً أساسياً لها وجعل تكثيف نشرها وابراز مخاطرها أمراً مبرراً .

٢ ـ الاشارة إلى أن العقوبات الحالية بليونتها وتسامحها ، لا يمكن أن تكون بحجم وخطورة أنماط الجرائم المرتكبة وليست بالتالي كافية للقضاء على الجريمة ، وإنما لا بد من إزالة أسبابها ودوافع أصحابها بتجفيف مصادرها الأصلية .

٣ ـ ترسيخ اعتقاد شعبي بخارجية الأسباب Externality of Causes يسلم بأن أية تفسيرات تصل بين البناء الاجتماعي التقليدي والسلوك الانحرافي هي تفسيرات ليست بذات صلة للوضع المجتمعي القائم ولا يمكن قبولها .

ومن الأسباب الاجتماعية التي تراها الصحف مرتبطة بالجريمة ما يلي : ـ

أ ـ باثولوجيا المنطقة **Area Pathology** : مع أن مناطق تجمع العمالة الأجنبية في البلاد يكاد لا يطالها محرر صحفي (ولا باحث اكاديمي) فإن الصحف تصر باستمرار على وصفها كمناطق مشكلة problem Areas ، مراكز تفريغ للجريمة واخصاب للمجرمين . . مناطق تفكك اجتماعي Social Disorganization تسبب خللاً في البنية الاجتماعية ، يعيش افرادها عيشة طفيلية على جسم الكائن المجتمعي العام . ثم أنها مناطق موبوءة تنتقل الجريمة منها بالاختلاط ، بالعدوى ، أو بالتلوث . وتشكل هذه التجمعات فوق كل شيء ، مناطق « جيتو » Ghetto مقفلة ، تنعزل بنفسها ولنفسها ، بثقافة فرعية منحرفة Deviant Subculture تفتقد سبل الاتصال والتفاعل مع المعايير السوية في الثقافة المجتمعية الكلية Overall Culture وتظل مرتبطة بمجموعة من القيم والمعايير الخاصة تكون إما مشجعة للانحراف وداعمة له ، وإما متسامحة معه وداعية إليه . كما تظل تغذي ميولاً وإتجاهات وتفرز معاني وتبريرات تزود أفرادها بدوافع منحرفة Deviant Motives تهون عليهم ما فعلوا ، وتزين لهم ما سيفعلون وتخفف عنهم عناء النبذ الاجتماعي المحيط .

ولعلّه من الممتع ملاحظة أن هذه المناطق لا تستعصي على المؤسسات الصحفية فحسب ، وإنما تشترك معها المؤسسات التعليمية والعمالية والصحية جميعاً في غيابها عن المشهد الثقافي المغاير وتتقاسم عجزها عن التأثير فيه . وتتمثل معضلة الصحف ، ربما كغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، بأنها تعمل في ظل افتقار أكيد

للمعلومات الاجتماعية المحلية وانعدام للتنسيق والرؤ يا الشاملة . لذلك تأتي نظرتها إلى الأجانب غير قائمة على التأكد مما يجري بالضبط في تجمعاتهم السكنية . فلا تستطيع تحت الظروف الشك والغموض معرفة حجم ما يفعله هؤلاء الأجانب أو فهم حقيقة ما يخططون لفعله . فما لم ترتكب في تلك المناطق جرائم ذات طابع « استفزازي » مثير فإن ما يدور فيها يظل سراً عليها . ولا تحدث إلا مطالبة آنية بتوفير المعلومات أو تقنين الظاهرة وضبطها لا تدوم غالباً إلا بالقدر الذي تهز فيه جرائم تلك المناطق الرأي العام في المجتمع .

ب ـ **الانومية الثقافية Cultural Anomie** : من الحالات المجتمعية اللاسوية تلك التي تنمي فيها ثقافة المجتمع السائدة حلماً مادياً عريضاً نادراً ما يتحول إلى واقع بطرق مشروعة ؛ كأن ترسم أهدافاً مادية تشجع الجميع على بلوغها ولكنها تعمل في الوقت ذاته ، على حجب الفرص المتاحة للوصول إليها أو تحديدها بقسوة أو قصرها على فئة قليلة فقط . ويترتب على وضع مجتمعي كهذا أن يتحول جمع المال وبلوغ الثروة إلى غاية في حد ذاته . ويضطر الأفراد الذين استوعبوا حساً معيارياً ، أن يسلكوا طرقاً انحرافية للتكيف مع معايير ثقافة لا معيارية . والأفراد في المجتمعات المعاصرة على درجة من الوعي ليروا أن مشاكلهم ليست مع أنفسهم حتى يسارعوا بتحطيمها ، وأن العجز لا يكمن فيهم حتى يقرروا الانسحاب من المشهد الاجتماعي كله . وإنما يكتشفون أن مأزقهم مع ثقافة مجتمعية تعمل على تجريمهم Criminalize وبما أن معظمهم لا يمتلك القوة لتغييرها بالعنف أو الجرأة لرفضها واقتراح بدائل ثقافية عوضاً عنها ، يلجأ بعض الأفراد إلى شق ثغرات في الحائط الثقافي ينفذون منه إلى أهدافهم الثقافية (أنظر Merton, 1968, pp.185-248) .

وعندما تتقصى الصحف الأسباب بعمق أكبر فإنها ترى أن تحليلاً كهذا ذا صلة واردة بتفسير مجموعة هائلة من الجرائم المتكررة في هذا المجتمع ـ سواء تلك التي ترتكب بشكل مكشوف (كالسرقة والسطو) . . أو بصورة مستترة (كالاختلاس والتزوير والاحتيال والغش وإصدار شيكات دون رصيد والرشوة وحتى بيع وتداول أسهم لشركات وهمية . ولكنها لا ترجع إلى هذا التحليل إلا مجزءاً : باعتبار أن تكوين القيم المادية والاستهلاكية هو عمل ثقافة فرعية منحرفة وليس ثقافة مجتمعية عامة ، وأن السعي وراء تحقيق الأهداف المادية هو اغراء شخصي وطموح غير مشروع يأتي مع الوافد وليس

ضغطاً مجتمعياً مستمراً في التأثير عليه . وبذلك تضع الصحف اغراءات الثراء غير المشروع أو محاولة الحصول على المال بأقصر الطرق وأقل جهد سبباً ذا أهمية متزايدة في فهم حقيقة ما يجري .

- « سعياً للثراء غير المشروع : يتسللان للبلاد ويسطوان على محل ويكسران ٣ خزائن. . . » (الاتحاد ، ٣٢٠٢ في ٦ فبراير ١٩٨٢) .

- « موظف في بنك يهرب بعد اختلاس مبلغ ٤٠٠ ألف درهم » (الاتحاد ٣٢٠٢ في ٦ فبراير ١٩٨٢) .

- « صاحب الشركة مختلس ومزور وابنه يتاجر بالعمالة الوافدة » (الاتحاد ، ٣٢٠٨ ، في ١٣ فبراير ١٩٨٢) .

- «استسهلا طريق الثراء فسرقا المحل الذي يعملان فيه» (البيان ٦١٧ في ٢٤ يناير ١٩٨٢).

- « شاب طموح وجواز سفر مزور » (البيان ، ٢٢٨ في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠) .

- « حاول تحسين أوضاعه بتجارة المخدرات ولكن طموحاته انتهت بخراب بيته » (البيان ١٥٢ في ١٠ اكتوبر ١٩٨٠) .

- « في أكبر قضية مالية هذا العام : إستولى على مليون و٤٠٠ الف درهم من الشركة التي كان يديرها وأغرق أصحابها في الديون » (البيان ، ١٨٦ ، في ١٥ نوفمبر ١٩٨٠) .

- « استغل موظف العلاقات التأشيرات الجماعية التي الغتها شركته فأحضر ٨٢ عاملاً تاجر بهم بعشرات الألوف من الدراهم » (البيان ، ٦٢٥ في ١ فبراير ١٩٨٢) .

- « حادث احتيال غريب : يفتح حساباً بالبنك ويسحب منه ٢٠ ألف درهم » (الاتحاد ٦٢٥ في ١ فبراير ١٩٨٢) .

- « القبض على مزور تأشيرات جماعية : التزوير في أبو ظبي والتسويق في دبي » (الخليج ، ٦٢١ في ١٠ ديسمبر ١٩٨٠) .

وهناك على كل حال ، عوامل مثالية أخرى متوفرة تساعد على ارتكاب الجرائم

المالية خاصة المنتشرة منها ومن أهمها : الرخاء الاقتصادي السائد في البلاد وانتشار مشاريع الأعمال الكبرى ، اختلاط الجنسيات المتعددة ، واستمرار بقايا اخلاقيات التعامل المحلية المبنية على الثقة والاحترام المتبادل أكثر من ارتكازها على التعاقد والمنفعة الشخصية .

جـ - **ضعف الوازع الديني والكابح الاخلاقي** : قوة الوازع الديني هي التي تجعل معنى لحياة أفراد المجتمع . وضعفها يوصل الفرد إلى حالة خواء داخلي شامل يجعله عاجزاً عن كبح جماح رغباته وأهوائه المفرطة ولا يقوى على ربط نفسه برباط جماعته أو الوفاء بالتزاماتها المجتمعية . ويقف ضعف الوازع الديني كسبب رئيسي من الأسباب الكامنة القوية النهائية التي تفسر أنماط الجرائم المختلفة خاصة جرائم الانتحار Suicide . وتستهوي جرائم الانتحار ومحاولاته ، التي تسير بمعدلات متزايدة نسبياً ، اهتمام الباحثين والصحفيين على السواء . ولكن الصحف لا ترى لها سبباً الا عجز الفرد عن مواجهة الواقع ، وفشله الشخصي في حل مشكلاته الطارئة ، وعدم قدرته على التكيف مع الظروف المفاجئة .

- « عجز عن حل قضاياه ومشاكله فابتلع موس حلاقة لعل وعسى . . » (الخليج ، ٢٥٩٨ في ١٧ نوفمبر ١٩٨٠) .

- « فشلت في التفاهم مع زوجها فحاولت التخلص من حياتها . . » (البيان ، ١٨٥ ، في ١٤ نوفمبر ١٩٨١) .

- « فشلت في تأمين قيمة تذكرة سفر فانتحرت » (البيان ، ١٥٦ ، في ١٤ اكتوبر ١٩٨٠) .

- « انتحار هندي بعد فصله من عمله » (الخليج ، ٩٧٦ في ١٩ ديسمبر ١٩٨١) .

إن ما تأخذ به الصحف من عجز وفشل ويأس كأسباب للانتحار ليست إلا مجرد تبريرات Justifications لارتكابه ، أو معجلات Accelerators على القيام به . وهي ، على أحسن وجه ، نقاط تطفو على سطح تراكمات عميقة . . أو « القشة التي تقصم ظهر البعير » . ومع أن ما تذكره الصحف يجب أن لا يستبعد من عملية التأثير السببي

فإن الأسباب الحقيقية للانتحار تظل اجتماعية دينية ، واقتصادية سياسية بجذورها وارتباطاتها .

ويرافق ضعف الوازع الديني ضعف آخر في الضوابط الخلقية الداخلية تصل بصاحبها إلى مستويات متدنية من إنعدام الحس الاجتماعي وفقدان السيطرة على الأفعال وبلادة الأحساس بخطورة نتائجها . وتضع الصحف الخمر كسبب ملازم لضعف الضوابط الأخلاقية . . . يقود بالضرورة لأنواع شتى من الجرائم . فإن لم تكن الخمر جريمة في حد ذاتها فإنها تكاد تكون مفتاحها الرئيسي والطريق العريض اليها . أو هي بتقدير إحدى الصحف « سبب وراء ٩٠٪ من الجرائم » (الاتحاد ، ٣٢٣٢ في ١٣ مارس ١٩٨٢) . وليس من اليسير نقل أمثلة توردها الصحف وترى فيها الخمر كجريمة وكسبب في آن واحد ، إذ أنه ـ طبقاً لخبرة الصحف ـ من الصعب تصور جريمة واحدة لا تقود الخمر إليها بارتباط شبه حتمي ؛ إنها البداية المحركة لكل سلوك لا اجتماعي وهي الشحنة الدافعة التي تفجر في شاربها رغبات مكبوتة طاغية .

يشرب فيسكر فيسرق ، يسكر فينهب ، يسكر فيهجم على جارته محاولاً اغتصابها، يسكر فيتلذذ بضرب زوجته، يسكر فيطرق باب أحد المنازل ليلاً، يسكر ويحطم أثاث الفندق ، يسكر ويهدد صاحب المنزل بمسدس ، يسكر ويعتدي على رجل الشرطة ، يسكر فيتسبب في قتل مدير إحدى الشركات ، ثم هو يسكر فيطرب ، يسكر فوق العادة فينام في الشارع ، يسكر حتى الثمالة فيرى عمود الانارة شارعاً ، يسكر فتتمايل سيارته وتتهاوى فوق الرصيف وتدهس أحد المشاة . . . . الخ .

وما دامت الخمر « من عمل الشيطان » فإن الفاعل يبتلى بها ابتلاء بشكل محزن أو مؤسف فتقوده للتهلكة ويندم على فعله متأخراً . . . ولا يرجع شاربها إلى صوابه إلا بالعقوبة الرادعة حيث يقتنع بأن « الخمر ليست هي طريق التخلص من المشاكل وإنما هي الطريق الأسرع إلى ابشع المشاكل » (الاتحاد ، ٢٣٢٣ ، في ٢ مارس ٨٢) .

وتذكر الصحف أسباباً اجتماعية أخرى متفرقة لارتكاب الجريمة ولكنها لا تصر عليها كأسباب دائمة للتأثير . . . وإنما تكون فعالة كعوامل مساعدة فقط . ومنها :

د ـ **البطالة والظروف الاجتماعية المعاكسة** كالاقامة غير المشروعة ، وحالة العزوبية والفراغ ، وتكدس العمال الأجانب في « صناديق » قصديرية أو كرتونية في أحياء تكاد تتقيأ من ازدحام ساكنيها الذين يشكلون صحبة سيئة .

والبطالة كالخمر ، طريق رئيسي آخر للجريمة بأنواعها :

ـ « عاطل هندي عن العمل يدير منزله للقمار » (الخليج ، ٩٢١ في ١٥ اكتوبر ١٩٨١) .

ـ « اربعة باكستانيين بلا اقامات شرعية يحترفون النشل سنوات بين الشارقة والعين » (الخليج ، ٩٢٠ ، في ١٤ اكتوبر ١٩٨١) .

ـ « عاطل عن كل الأعمال إلا معاكسة السيدات » . . (الخليج ، ٥٧٨ ، في ٢٨ اكتوبر ١٩٨٠) .

ـ « بسبب بطالته سرق النقود وحولها لأهله بعد أن كسر الباب الحديدي بمطرقة » (البيان ، ٥٧٥ ، في ١٣ ديسمبر ١٩٨١) .

« رئيس العصابة عاطل . . واعضاؤها شقيقه وابن عمه . . والثلاثة يسرقون السيارات ويشربون الخمر » (الاتحاد ، ٣٢١١ ، في ١٦ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « عاطل ينتحل شخصية كبار المسؤولين ويحتال على الفنادق والأشخاص » (الاتحاد ٣٢٠٦ في ١٠ فبراير ١٩٨٢) .

جـ ـ التأثير السيء لوسائل الاتصال الجماهيري : ترتبط وسائل الاتصال في ذهن حراس الاخلاق الاجتماعية ودعاة القانون والنظام بالنتائج الاجتماعية السلبية . ويرى هؤلاء أن وسائل الاتصال ظاهرة حديثة تشجع أنماطاً من « الجرائم العصرية » التي يكون العنف طابعاً لها . فقد يتعلم « الهواة » فنيات جديدة لارتكاب الجريمة ويقلدون ما يشاهدون دون قدرة على التمييز بين الواقع والخيال . وربما تظهر مسلسلات الجريمة والعنف إلى السطح ميولاً إجرامية كانت كامنة لولا استثارتها .

ففي قضية سطو مسلح على محل للصرافة ، أكد القاضي في حيثيات الحكم « أن هذه الجريمة تعتبر الأولى من نوعها التي ترتكب في دولة الامارات وهي مستوردة من خارج البلاد إذ قدمت مع الوافدين إليها . كما أنها نتيجة حتمية للأفلام الأجنبية والمسلسلات التي تعرض بالتليفزيون » (الاتحاد الاسبوعي ، ٢٦٩ في ٢ابريل ١٩٨١) . وترجع البيان إلى نفس السبب « حدث يطبق مشاهداته في البرامج البوليسية فيسرق تحويشة العمر من جاريه » (البيان ، ٦٦٠ في ٨ مارس ١٩٨٢) . وترى مرة

أخرى أن « مطالعته لمجلة « الشبكة » أخرجته عن طوره فراح يؤدي عرضاً عارياً انتهى به للسجن » (البيان ، ٦٧٩ ، في ٢٧ مارس ١٩٨٢) .

وأكثر النتائج الضارة إصراراً في ذهن وكلاء الضبط الاجتماعي والصحفيين على السواء يقع على قطاع الأبرياء من الأحداث الذين هم ، بحكم سنهم ، أقل الفئات استقرارا عاطفياً وخبرة وحماية لأنفسهم ، وأكثرها استهواء وميلاً نحو الخيال والتأثر .

كما تفسر الصحف إنحرافات الأحداث ـ ومعدلاتها أكثر الانحرافات المحلية ارتفاعا ـ كنتيجة حتمية لجرائم الكبار ، والاختلاط المغاير غير المحصن مع هذا الخليط العجيب من الاجانب كخدم البيوت والمربيات الأجنبيات والسائقين وبائعي المحلات التجارية .

ثانياً : ـ الباثولوجيا الفردية Individual Pathology :

إذا كانت الجريمة تكشف علل مرتكبيها ـ فإن الفرد الفاعل هنا هو نفسه حامل العلة : الجريمة مبنية فيه Built-in وفي أعماقه تكمن البواعث اليها . وتفسر الصحف بعلل الأفراد الشخصية جرائم معينة كجرائم القتل لبشاعة الباعث إليها . فترى الصحف أن جريمة كهذه « تكشف مدى تأصل أسباب الجريمة وتعمق الانحراف في نفسية الجاني » (الاتحاد ، ٣٢٣٦ في ١٧ مارس ١٩٨٢) .

وترى الصحف أن سيطرة الانفعالات وتعطيل قدرة العقل في موقف ضاغط هي علامات مميزة لطائفة مريضة «متخلفة» من البشر لا يستطيع المرء (المتحضر) فهم الأسباب الحقيقية لأفعالهم . لأنها تنأى عن التصورات العادية . فتقول مثلاً مستعرضة الأسباب المفهومة وغير المفهومة للقتل « قد يتهور شخص فيقتل للانتقام ، أو للأخذ بالثأر . . . أما أن يقتل انسان انسانا آخر لمجرد نظرة عتاب فهذا ما لا يمكن فهمه أو تبريره . . اللهم إلا إذا كان الانسان يتحول إلى حيوان ضار لا عقل له ولا إرادة » (الاتحاد ، ٣٢٢٠ ، في ٢٧ فبراير ١٩٨٢) .

ويقول الدكتور مصطفى حجازي في تفسير هذه الظاهرة على نطاق أوسع :

ـ « إن طغيان الانفعالات وما يرافقها من نكوص على مستوى العقلانية ، ظاهرة مألوفة في الأزمات ، ولكنها عند الانسان المتخلف تكاد تكون الأسلوب الأساسي في

الوجود ، لأنه بالتحديد يعاني من أزمات مزمنة تتخذ طابع المأزق المعيشي ، الذي لا يرى لنفسه خلاصاً منه » (مصطفى حجازي ، ١٩٨٠ ، ص٧٠) .

وربما كانت التبريرات التي ترد على لسان المنحرفين هي التي تحمل الصحف على تشيئهم Chosification ـ باختزالهم إلى مجرد أشياء Objects لا أكثر ـ كلما أرادت تفسير أفعالهم أو فهمها . ففي حين يفشل المنحرفون في القيام بأفعال ذات منطقية إجتماعية ، فإن لديهم ميلاً ثابتاً لتبريرها لتبدو وكأنها نتائج منطقية لمجموعة من الأفكار المتماسكة أو نتاجاً أميناً لتراكم مواقف ضاغطة ، على أمل أن تأتي مقبولة ومبررة أمام النفس والآخرين . ولكن هذه التبريرات لا ترقى إلى مستوى التفسير الصحيح للجريمة المرتكبة لأنها كلمات جوفاء غامضة هي نفسها بحاجة إلى تفسير وفهم . ومع أن الصحف لا تأخذ بهذه التبريرات فإنها توردها بين الحين والآخر ، كاعتذارات Apologies تستبعدها من دائرة التفسير من جهة ، وتعزز بأضدادها رؤ يتها الصحفية لمسببات الأحداث من جهة أخرى .

والحقيقة أن الفرد المنحرف يساعد بنفسه على ابقاء صورته « كفرد ـ شيء » لا رأي له ولا قرار فيما يفعل ولا قوة له في رد نتائج أفعاله ، لأن ذلك يدر عليه ربحاً ثانوياً . فهو يعرف أنه يفقد مصداقيته الاجتماعية بمجرد ارتكابه للفعل الاجرامي ، كما يعرف تماما أنه يفقد هويته الاجتماعية أيضاً إذا أصر على فعله بأسبابه الحقيقية .

استنتاجات عامة :

لعله من الخطأ الاستنتاج من حجم واتجاهات أخبار الجريمة والانحراف في الصحف الوطنية أن هذه الصحف تقدم مادتها وفقاً لمتطلبات مؤسسية فنية محضة أو أنها تنطلق من منظورات خاصة بمعزل عن المجتمع الأوسع الذي يحتويها جميعاً ، وتشير هذه الدراسة إلى أن الجريمة ، كمشكلة اجتماعية ، تشكل أرضية مجتمعية ملائمة تعزز الدور الاجتماعي الملتزم للصحافة الوطنية . إذ تمكنها كثافة الجريمة المرتكبة والانماط الغريبة لمرتكبيها من أن تقدم نفسها ،وتصوغ رسائلها ، في توجهاتها وممارساتها ، كدليل اخلاقي وكقناة للضبط الاجتماعي بل وكقوة مؤسسية للردع . وربما لم تكن هذه المؤسسات الاتصالية لتصل إلى مثل هذا التجسيد الفاعل للمعايير

المجتمعية لولا سريان اللامبالاة الظاهرة ـ التي تصل احياناً إلى حد البلادة الاجتماعية ـ لهيئات الضبط الاجتماعي غير الرسمية الأخرى . وهذا ما يجعل المؤسسات الصحفية أكثر القنوات الاتصالية المجتمعية المؤهلة التي تمتلك حالياً نفاذاً إلى أفراد المجتمع لا يمكنها من التحدث إليهم فحسب وإنما التحدث بالنيابة عنهم أيضاً .

ومن تحليل حجم واتجاهات أخبار الجريمة في الصحافة الوطنية لم تجد الدراسة دليلاً على إتجاهات ثابتة نحو ما يسمى « بتضخيم » Amplification الظاهرة كما أو نوعاً ـ بقدر ما وجدت دلائل تشير إلى إتجاه بنائي راسخ نحو ما يمكن تسميته «بتحسيس» Sensitization الظاهرة الاجرامية واظهار لا أخلاقية Immoratization المجرم . كما لم تستطع الدراسة أن تقدم في هذا المجال دليلاً جدياً يؤكد أن أخبار الجريمة رغم تضاعف معدلاتها وتنوع صورها ، تحتل المقام الأول في الصحافة الوطنية ولم تسجل أن الحرص على نشرها يشغل الأهمية المطلقة على جدول أعمالها اليومية . ولا تشير الدلائل ، على المدى المنظور على الأقل ، إلى أن أخبار الجريمة في صحافتنا ستملأ علينا عالمنا الأليف الأمين بأن تزحف يومياً إلى الصفحات الأولى لتغطي باثارتها على جدية الأخبار السياسية أو أن تطغى بوطأتها على حرارة القضايا الوطنية والقومية الرئيسية . وإنما الصورة العامة التي تكشف عنها الدراسة هنا أن الصحف الوطنية تتجه جميعاً إلى جعل الظاهرة الاجرامية تبدو كمشكلة اجتماعية مميزة ذات حساسية بالغة . كما أنها تحاول تصوير المجرم كفرد خارجي Outsider لم يلتزم ـ كعادته ـ بمتطلبات الشعور الجمعي . . . فرد جاهل فقد التبصر فلم يعد يرى ـ لنقص فيه ـ قيمة ومنافع الاجماع الاخلاقي المجتمعي . Moral Consensus وفرد جاحد لم يحترم ـ فوق كل شيء ـ قواعد كرم البلد المضيف . ولا بد من التأكيد أن في الصحف الوطنية قدراً كبيراً من التنميط الجامد Stereo typing والتماسك consistency في تصويرها للاتجاه الذي تذهب إليه . وليس هناك ما يدل على أن هذه الانماط الصحفية تتغذى من ثقافة شعبية Popular Culture مكونة مسبقاً ومكتملة الصنع وإنما تؤلف بمجملها قوالب جاهزة تتراكم وتتبلور لتغذي تشكيل مثل هذه الثقافة في المستقبل . ويجب أن لا يفهم تحول الصحف احياناً من صورة للتعبير إلى أخرى انفكاكا تاماً من جمود هذه القولبة أو نمواً حقيقياً في المعرفة الصحفية ، بالابعاد المختلفة للفاعل Actor والفعل Action الواحد أو إزدياداً في التبصر بالاتجاهات الحقيقية للمستقبل المجتمعي في ضوء المشكلات الاجتماعية القائمة وإنما الصورة الصحفية المنمطة

Stereotypical Image نابعة من الاعتقاد الثابت لمؤسساتها بأن الظاهرة التي يتعرض لها هذا المجتمع هي ظاهرة مزدوجة : ظاهرة عمالة وظاهرة جريمة معاً. ويزداد هذا الاعتقاد رسوخاً بملاحظة أن هذه الازدواجية المرضية Pathological duality أصبحت جزءاً متجذراً في البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع . ولا يمكن اعتبار ما تفرزه الصحف بين الحين والآخر من « موجات جرائم » Crime Waves وتأخذ شكل عناوين بارزة ونبرات حادة أحياناً أو مساحات متزايدة على صفحاتها أحياناً أخرى ، إلا متغيرات متعددة لاعتقادها الرئيسي الثابت الذي بدأ يأخذ صورة حكم قطعي : بأن الجرائم التي تمارس على أرض هذا المجتمع ليست جرائم من انتاجه . وإن المجرم النمطي هو فرد يعيش على أرض هذا المجتمع حقاً ولكنه لا ينتمي إليه .

وإذا كان تحليل مضمون أخبار الجريمة في هذه الصحف يمكن أن يقود إلى استنتاج وحيد أمين لموضوع البحث ونطاقه فذاك بكلمات محددة :

إن موجات الجريمة التي تصل إلى انتباه الناس ليست الا موجات الجريمة في الصحف وما هذه بدورها الا موجات العمالة الوافدة الاجنبية نفسها ـ مداً وجزراً .

ومن هنا يأتي تصوير الصحف الدائم لجرائم بعض أفراد العمالة الاجنبية وكأنها المشكلة الاجتماعية الوحيدة . . . وكأنها القصة كلها ! ومن شأن نظرة تجزيئية كهذه أن لا تبعث إلا على الجمود والتصلب وربما يعطل الإمعان فيها القدرة ـ بدل أن يشحذها ـ على استخدام وسائل وإمكانات متاحة في حل تناقضات قائمة . وإذا استمرت الصحف في رؤيتها دون تمحيص فقد لا تجد ضماناً يقيها من أن تشتط إلى التعسف الذي تبخس فيه إسهامات مجموعات أخرى من أفراد العمالة الوافدة في عملية التنمية كما يمكن أن تنساق إلى التطرف الذي تخلق به فزعاً أخلاقياً مجتمعياً Moral Panic مما يجري لكنه لا يفيد كثيراً في دفع الأمور في الاتجاه الصحيح .

وحقيقة الأمر ، أن الجريمة على ارتفاع معدلاتها ، والعمالة الاجنبية ، على إنحراف بعض أفرادها ، ليست إلا جوانب يسيرة إذا ما قورنت بالآثار السلبية الأخرى المصاحبة للظاهرة الاجتماعية الرئيسية (استمرار العمالة الاجنبية) على المستقبل المجتمعي الذي ينشد أفراده تنمية من صنعهم . ويقترح الباحث، أن الوعي بالأبعاد الكلية المتنوعة إجتماعياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً، ووضعها في إطارها الأكثر إتساعاً

وشمولية هو اتجاه أجدى بالاهتمام البحثي الأكاديمي والطموح الصحفي على السواء (عبد الباسط عبد المعطي ، ١٩٨٢ ، عمر الخطيب ، ١٩٨٢) .
وهناك نقطة حذر منهجية لا بد منها :

إن توفر المحتوى Content الذي كانت الدراسة بصدد تحليله ليس دليلاً كافياً بذاته على فعالية التأثير Effect . فالمحتوى الاتصالي والتأثير الاتصالي هما اشكاليتان منفصلتان للبحث ، وقد لا يكون تطابق أو التقاء بينهما بالضرورة إذا لم يتما في عملية تفاعل دائم وتأثر متبادل بين مرسلي الرسالة الاتصالية ومستقبليها . ولا شك أن سؤال التأثير هو سؤال امبريقي Empirical question لا يسوى إلا ببحوث سوسيولوجية تأخذ باعتبارها العلاقات الاجتماعية والسياسية المتحولة ، وتأخذ كلا من ممارسة التأثير واحداث التأثر كعملية دينامية مستمرة .

المراجع

١ - بالعربية :

- أحمد محمد خليفة (١٩٦٢) ، **مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي** ، الجزء الأول (دار المعارف بمصر) .
- **التقرير الجنائي السنوي** (١٩٨٠) الادارة العامة لشؤون الأمن ، دولة الامارات العربية المتحدة .
- عبد الباسط عبد المعطي (١٩٨٢) ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في **الخليج**» ، ٨-٩ مارس (الشارقة ، الامارات العربية المتحدة) .
- عمر إبراهيم الخطيب (١٩٨٢) ، « التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية » . **الخليج** ، ١٤-٢١ مارس (الشارقة ، الامارات العربية المتحدة) .
- عواطف عبد الرحمن (١٩٨١) ، « دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الرابع ، يناير (جامعة الكويت) .
- فهد الثاقب وجورج سكوت (١٩٨٠) « موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب » **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الثالث ، اكتوبر ، (جامعة الكويت) .
- مصطفى حجازي (١٩٨٠) ، **التخلف الاجتماعي : سيكولوجية الانسان المقهور** ، الطبعة الثانية ، (بيروت : معهد الانماء العربي) .

٢ ـ بالأجنبية:

Beardsworth, A. (1980), «Analysing Press Content Some: Technical and Methodological Issues», in Christian H. (ed.), **The Sociology of Journalism and the Press,** (Sociological Review Monograph, 29), University of Keele, U.K.).

Becker, H.S. (1975), «Labelling Theory Reconsidered», Chapter 10 in Becker, **Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance,** (N.Y.: The Free Press of Clencoe).

Berger, P. and Luckmaan, T., (1967), **The social Construction of Reality,** (London: Allen Lane).

Berelson, B. (1952), **Content Analysis in Communication Research,** (N.Y.: Free of Glencoe).

Chibnall, S. (1975), «The Crime Reporter: A study in the Production of Commercial Knowledge», **Sociology,** 9(1), pp.49- 66 (1977), **Law-and-Order News,** (London: Tavistock Publications).

Cohen, S. and Young, J (eds.), **The Manufacture of News: Deviance, Social Problems and the Mass Media,** (London: Constable).

Danielson, W, (1977), «Content Analysis in Communication Research,» in Hefzigar and White (eds.), **Introduction to Mass Communication Research,** (Louisiana State University Press).

Elliott, P. (1977), «Media Organisations and Occupations: An Overview, in Curran J. at el (eds.), **Mass Communication and Society,** (The Open University Press: Edward Arnold). (1982) «Press Performance as Political Ritual,» in **Christian H. (ed.),** op.cit.

Golding, P. (1977), «Media Professionalism in the Third World: The Transfere of an Ideology», in **Curran, J. et, at (eds.) op.cit.**

Hall, S. (1982), «The Rediscovery of Ideology; the return of the repressed in Media Studies» in Gurevitch et al (eds.). **«Culture, Society and the Media,** (London: Methuen).

McQuail, D. (1969), **Towards a Sociology of Mass Communications,** (London: Collier-Macmillan).

Merton, R. (1968) **Social Theory and Social Structure,** (New York: The Free Press).

Murdock, G. (1982) «Large Corporations and the Control of the Communication Industries,» in **Gurevitch et al (eds.),** op.cit.

Rock, P. (1973) «News as Eternal Recurrance», in **Cohen and Yong** (eds.), op.cit. Roshier, B (1973) «The Selection of Crime News by the Press», in **Cohen and Young (eds.)** op. cit.

Taylor, I. et. al (1973), **The New Criminology: fr a Social theory of Deviance,** (London: Routledge and Kegan Paul).

Tudor, A (1970) «Film, Communication and Content» in **Tunstall (ed.).**

Tunstall, J. (ed.), (1970) **Media Sociology,** (London: Constable).

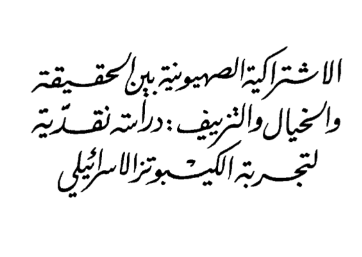


منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

		السعر
١ - في ذكرى بياجيه	ندوة علمية اشترك فيها ونظمها عدد من أساتذة قسم علم النفس بجامعة الكويت : أ. د. محمد عماد الدين إسماعيل - أ. د. محمد أحمد غالي - د . حامد الفقي - د . عبد الرحيم صالح	دينار واحد
٢ - عدد خاص عن فلسطين		٠,٣٥٠
٣ - عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر		٠,٣٥٠
٤ - عدد خاص بعنوان : العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل	باشراف : د. بشارة خضر	٠,٣٥٠
٥ - دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عند الناشئة في الكويت	د. طلعت منصور د. حليم بشاي	٢/-

يمكن الحصول عليها بالاتصال أو الكتابة إلى :

مجلة العلوم الاجتماعية - ص. / ٥٤٨٦ - ت / ٥٤٩٤٢١ - الكويت



الدكتو خالد محمود الكومي

مقـدمة :

الاشتراكية والصهيونية شيئان مختلفان ومصطلحان لا يلتقيان أبداً ، منطقياً أو أيديولوجياً ، لأنهما ـ بحكم التعريف ـ مفهومان متناقضان ومتنافران مضموناً ودلالة .

لا ينكر هذه الحقيقة ولا يشكك فيها أي مفكر تجرد عن الهوى ، حتى بعض المفكرين ورجال السياسة من الاشتراكيين اليهود . فالمستشار النمساوي الدكتور برونو كرايسكي مثلاً قد أكد هذه الحقيقة ـ فكرياً وفلسفياً ـ حينما حدد بوضوح موقفه الثابت ـ كاشتراكي ـ برفض مطلق للفكر العنصري بكل صوره ومظاهر التعبير عنه جملة وتفصيلاً ، ولكل ما يترتب من نتائج على نظريات التفوق العرقي أو العنصري ، بدعوى تميز عـرق على عرق أو عنصر على آخر ، ذلك أنه يرفض المقدمات والأسس التي قد شيدت عليها مثل تلك النظريات[١] .

الصهيونية عند كرايسكي ـ لا يمكن أن تلتقي والاشتراكية ، لأن الصهيونية « تمثل عنصرية ونوعاً من التصوف الانثروبولوجي لست مستعداً لقبولها . . . . » على حد تعبيره[٢] .

رغم ذلك فإن الحركة الصهيونية العالمية قد استطاعت في بدايات هذا القرن أن

تخترع صيغاً توفيقية تلفيقية للجمع بين أضداد ومتناقضات يستحيل التقاؤها إلا على يد منظري فكر وحركة الصهيونية العالمية . من بين هذه الصيغ الشهيرة مقولة « صهيونية العمل الاشتراكي » Labour- Zionism أو ما قد يطلق عليها ـ مجازاً ـ تعبير الاشتراكية الصهيونية .

ونجحت الصهيونية العالمية في أن تجعل قطاعات كبيرة من مثقفي الغرب وبعض مثقفي الشرق تكاد تؤمن بأن الصهيونية والاشتراكية صنوان !

هناك من يرجع جذور الاشتراكية الصهيونية (وانتقالها بعد ذلك إلى فلسطين) إلى أوساط أولئك المهاجرين اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين من أوروبا الشرقية خصوصاً من روسيا وبولندا ، ذلك أنه كانت توجد في روسيا ، قبل الحرب العالمية الأولى ، أربعة أحزاب يهودية اشتراكية[٣] . هذه الأحزاب هي : ١ ـ العصبة اليهودية أو البون[٤] Bund ٢ ـ الحزب الصهيوني الاشتراكي ٣ ـ حركة عمال أو كادحي صهيون Toilers of Zion والمعروفة عادة باسم بوعالي زيون[٥] Polalei Zion ثم ٤ ـ حزب العمال اليهودي الاشتراكي . تلك الأحزاب عدا العصبة اليهودية أو البوند كانت جميعاً تعتنق الأيديولوجية الصهيونية لدرجة التشبع الكامل ، بينما ظلت البوند ـ في الحقيقة ـ مناوئة للصهيونية ، إذ تعتبرها بمثابة « قومية البورجوازية الصغيرة » ، وترى أن اليهود أينما عاشوا فهم يشكلون جماعة سكانية معينة ، لكنها لا يجوز لها بأي حال أن تتحدث باسم جميع اليهود[٦] .

أولاً : الاشتراكية والصهيونية : استمالة التزاوج :

هذه المجموعة من الأحزاب اليهودية السابق الاشارة إليها تسترت خلف اسم الاشتراكية ورفعت شعاراتها بينما ظل ولاؤها الأول والأخير للأيديولوجية الصهيونية بمحتواها العنصري والاستيطاني التوسعي (على حساب أراضي ومصالح شعوب أخرى) . لذلك فإن هذه الأحزاب هي نفسها التي مهدت الطريق لاسرائيل ـ فيما بعد ـ لكي تتغلغل داخل التنظيمات العمالية والاشتراكية منذ وقت مبكر ، فهي التي ساعدت مبكراً على تقديم إسرائيل إلى رابطة الدولية الاشتراكية حتى قبل قيام الرابطة بشكلها ووضعها الراهنين منذ عام ١٩٥١ ، حيث عبدت الطريق أمامها لتصير واحدة

من أهم الدول المؤسسة للرابطة ، عندما أعيد تشكيلها وأعلن عن قيامها رسمياً بموجب إعلان فرانكفورت لعام ١٩٥١ ، ممثلة في حزب العمل الاسرائيلي بزعامة دافيد بن جوريون .

هناك من حاول تقديم تأصيل لظاهرة ارتباط اليهود بالحركات الثورية والاشتراكية منذ أوائل القرن الحالي ارتباطاً قوياً لا بد وأن يدعو إلى التأمل . يذهب المفكر اليساري الاسرائيلي مكسيم غيلان Maxim Ghilan ـ مثلاً ـ إلى أن أهمية الدور الذي لعبه اليهودي في الانتفاضات الثورية في أوروبا الشرقية كان راجعاً إلى حد كبير إلى حقيقة أن الكثيرين منهم كانوا من العمال ، ذلك أن ظاهرة « اليهودي الغني » ـ فيما يرى غيلان ـ كانت أقل ظهوراً نسبياً في أوروبا الشرقية عنها في أوروبا الغربية ؛ ذلك أن كثيراً من اليهود في أوروبا الغربية كانوا ينتمون ـ بالفعل ـ إلى الطبقات الوسطية المستغلة (بكسر الغين) ، بينما كان كثير من اليهود في أوروبا الشرقية ، في نفس تلك الفترة الزمنية ـ ينتمون إلى الطبقات التي كانت أكثر خضوعاً للاستغلال من الناحية الاقتصادية ، « وغالباً ما كان ذلك بطريقة بربرية للغاية وبأسلوب قاس . . . »(٧) . على حد عبارته . لكنه لا يلبث أن يعود فيقرر بأنه رغم ذلك فإن كل اليهود قد عملوا في تلك الأوقات كجماعة واحدة وكشعب منفصل أو قوة منفصلة as a Separate people or element مكونين فيما بينهم « تناقضات طبقية داخلية ، ولكن أيضاً مع استمرار وجود مصالح مشتركة فيما بينهم . . »(٨) .

وعلى الرغم من أن غيلان قد حاول الاجتهاد لتقديم تفسير مقبول أو حل معقول لتلك المعادلة ذات الطرفين المتناقضين : الاشتراكية والصهيونية ، فإنه لم يفلح في مهمته هذه ، خاصة عندما يكون الأمر مرتبطاً بتفسير عدم الانسجام أو التجانس ـ من النواحي المنطقية والفكرية والفلسفية ـ بين قضية الاشتراكية من ناحية ، وظاهرة (وأيديولوجية) الصهيونية العنصرية الاستيطانية في فلسطين من ناحية أخرى . من هنا يلاحظ أن أفكاره في هذا الصدد قد جاءت أقرب إلى الغموض والخلط والفجاجة . تأمل قوله ـ مثلاً ـ بأن « . . . المعتقدات العتيقة من ناحية ، والاستغلال الطبقي العرقي الذي عاناه اليهود من ناحية أخرى ، قد سمحت معاً بظهور السمة الليبرالية للاشتراكية الصهيونية المقترنة برأسمالية المستوطن (بكسر الطاء) ليهود فلسطين . . . »(٩) .

(ولعل القارىء يلاحظ مدى الغموض والتضارب في عبارات غيلان : قارن

النص الأصلي لعباراته بالانجليزية كما جاءت في الحاشية رقم ٩ بالهامش) .

بغض النظر عما قد ذهب إليه غيلان الذي لم يستطع أن يتخلص نهائياً من صهيونيته ، فإننا نجد - من الناحية التاريخية - أن أفكار اليهود « الثوريين » الذين كانوا يأملون في القضاء على معاداة السامية أو اللاسامية عن طريق القضاء على جذورها القومية في أوروبا ، أي عن طريق ثورة اشتراكية ترمي إلى تشييد مجتمع جديد لا يعترف بالفوارق القومية ، بحيث لا يكون فيه بالتالي مكان للاسامية ، قد اصطدمت بشدة بمعارضة تيودور هرتزل وأتباعه . ذلك أن هؤلاء الداعين إلى الفكر الثوري بالمعنى المتقدم يعتبرون في نظر هرتزل وأتباعه إنما يدعون إلى انقاذ اليهود عن طريق تذويبهم ، أي عن طريق انقراض الشعب اليهودي ، وهو الأمر الذي كان مرفوضاً صهيونياً(١٠) .

من ثم ظلت حركة العصبة اليهودية (البوند) الممثلة لهذا الاتجاه إلى حد كبير ، وظل موقفها المعادي للصهيونية على ما هو عليه ، وبالتالي رفض الدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين (ثم إلى إسرائيل بعد قيامها) ، تماماً مثلما رفضت العنصرية الرأسمالية .

إزاء هذا الوضع المتعارض مع هوى ومصلحة الحركة الصهيونية العالمية من جانب هذا القطاع العمالي اليهودي ، اضطرت الصهيونية أن ترتدي بعض مسوح الاشتراكية ، لجذب الطبقة العاملة اليهودية خاصة في أوروبا الشرقية حيث نشأت ونشطت حركة العصبة اليهودية (البوند) المعروفة بعدائها للصهيونية .

يتحدث دافيد بن جوريون في كتابه الشهير : بن جوريون ينظر للوراء ، عن صعوبة إقناع أعضاء الحركات الثورية اليسارية اليهودية بالحل القومي / العنصري للمشكلة اليهودية الذي نادت به الحركة الصهيونية . من هنا فقد لجأت هذه الحركة إلى حيلة تغليف دعوتها ببعض المظاهر والسمات الاشتراكية من أجل الترغيب ومحاربة جاذبية وبريق الحركات الثورية اليسارية عند بعض أعضاء الطبقة العاملة اليهودية في أوروبا الشرقية . تفتق ذهن الحركة الصهيونية عن فكرة إقامة نظام المستعمرات الزراعية الجماعية أو المزارع الجماعية (الكيبوتزات والموشاف) التي بدأت في الانتشار على أرض فلسطين في مطلع القرن الحالي لكي تصير بمثابة قاعدة زراعية / عسكرية لغزو فلسطين من الداخل ، وإقامة دولة صهيونية فيها ، بعد طرد أهلها ، ثم لحماية الدولة

اليهودية بعد قيامها ، وكذلك ، لإضفاء طابع اشتراكي هو أقرب للغلاف منه إلى الجوهر[١١] .

قبل أن نتعرض لتفصيلات موضوع المزارع الجماعية اليهودية في فلسطين ، سوف نشير إلى تلك المحاولات المثمرة التي بذلتها الحركة الصهيونية في أوائل هذا القرن لزرع الصهاينة وسط الاشتراكيين تطبيقاً للمبدأ الصهيوني الذي اخترعته البوعالي زيون والقائل : الاشتراكيون وسط الصهاينة والصهاينة وسط الاشتراكيين ، من خلال تحليل العلاقة بين بوعالي زيون وحركة العمل الاسرائيلي .

ثانياً : حركة الاتحاد العالمي لعمال أو كادحي صهيون (بوعالي زيون) وعلاقتها بحركة العمل الاسرائيلي :

نشأت حركة البوعالي زيون ـ تاريخياً ـ في إطار ازدهار حركة الصهيونية العالمية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ورغم أنها قد ولدت أصلاً في شرق أوروبا بين الحركات العمالية اليهودية الصهيونية خاصة في منطقة غرب روسيا وبولندا وانتقلت مع المهاجرين اليهود من شرق أوروبا إلى فلسطين ، إلا أنها قد ترعرعت وازدهرت بشكل خاص في انجلترا . ومن هناك اتخذت نقطة انطلاق جديدة إلى معظم انحاء العالم الغربي .

تقدم الاتحاد العالمي لعمال صهيون أو بوعالي زيون بثلاثة طلبات إنتساب إلى الدولية الاشتراكية في المرحلة السابقة على عام ١٩١٤ وخاصة في الأعوام ١٩٠٧ و١٩٠٨ و١٩١١ ، بيد أن هذه الطلبات جميعاً قد رفضت من قبل الدولية التي وصف روادها الصهيونية بأنها « وليدة القومية وليست وليدة الاشتراكية »[١٢] .

غير أن دائرة المعارف اليهودية تلاحظ أنه مع نهاية القرن التاسع عشر أخذت تخف إلى حد كبير موجة العداء للسامية بين صفوف الحركة الاشتراكية في أوروبا الغربية ، وإن ظلت قوية في دول أوروبا الشرقية . وتضيف أن الدولية الاشتراكية ـ أثناء الحرب العالمية الأولى ـ قد غيرت من اتجاهها ازاء الشعب اليهودي ، وأضحت أكثر وداً تجاه القضية اليهودية ، إلى أن اعترفت ـ في عام ١٩١٩ ـ بأن اليهود قومية ، كما اعترفت بحقهم في « إقامة مركز قومي لهم في فلسطين » ، بل وأكثر من ذلك ، أعطى بعض الاعضاء البارزين في الدولية تأييدهم الأدبي للصهيونية ، فيما تذهب دائرة المعارف اليهودية[١٣] .

يعد هذا الذي حدث في إطار حركة الدولية الاشتراكية بالنسبة للحركة الصهيونية تحولاً تاريخياً خطيراً لأنه كان بمثابة تتويج للجهود الدؤوبة التي بذلتها حركة الصهيونية العالمية لاختراق تنظيم الدولية الاشتراكية ، أسفر هذا التحول أيضاً عن قبول كل من الاتحاد العالمي لعمال صهيون جنباً إلى جنب مع العصبة اليهودية (البوند) كعضوين في الدولية الاشتراكية .

وأنجزت بوعالي زيون ـ عن طريق فرعها البريطاني ـ نجاحاً ضخماً آخر لا يقل خطورة عن ذلك الذي حققته في صفوف الدولية الاشتراكية خلال نفس الفترة الزمنية تقريباً . فقد تمكنت من التوصل إلى الاختراق الكامل إلى قلب حزب العمال البريطاني ومعظم قياداته ، بحيث استطاعت تسييره ـ إنطلاقاً من ذلك ـ على مدى الخمسين عاماً التالية (على الأقل) خاصة فيما يتعلق بالشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، وفقاً ـ بطبيعة الحال ـ وما يتمشى مع المصلحة الصهيونية الهادفة إلى إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين على حساب شعبها الأصلي ، بل وضد المصلحة البريطانية ذاتها ، في كثير من الأحيان .

كتب بير بوروخوف Ber Boro chov (الذي تعده الحركة الصهيونية واحداً من بين أبرز أولئك المنظرين الأيديولوجيين لحركة العمل الصهيوني) ، في ١٢ مارس ١٩٠٩ مقالاً عن « العامل اليهودي Der Yiddisher Arbeiter » ملاحظاً بأن حركة بوعالي زيون في بريطانيا إنما يجب النظر إليها باعتبارها « ظاهرة فريدة في نوعها في إطار الحركة العالمية لعمال صهيون ، إذ أنها تتميز بخصائصها الذاتية » .

وأوضح بير بوروخوف أن فروع بوعالي زيون في بريطانيا كانت قد وجدت حتى قبل المؤتمر الصهيوني العالمي السادس في عام ١٩٠٣ ، وأن أغلبية الاشتراكيين الصهاينة » تمركزوا في لندن وليدز . إن أولئك ـ فيما ذهب بير بوروخوف ـ لم يعتبروا أنفسهم القوى التقدمية لليهودية فحسب ، ولكنهم اعتبروا أنفسهم أيضاً « رأس الحربة في كل غرب آسيا » (الشرق الأوسط) ، وأعدوا برنامجاً من أجل مستقبل البنيان الاجتماعي والاقتصادي لاسرائيل ، كان الهدف منه أن كل شخص يجب أن يعطي حسب قدراته ويأخذ حسب حاجته . . . . »[١٤] .

ولعل هذه الفترة الأخيرة تكشف مدى الارتباط العضوي المبكر بين حركة بوعالي زيون وحركة الصهيونية العالمية في توجهها نحو فلسطين والشرق الاوسط ، لتنفيذ

مخططات الاستيطان الصهيوني وإقامة الدولة اليهودية ، حتى قبل صدور وعد بلفور بوقت طويل ، ويمكن القول ـ ما دام الحال كذلك ـ أن حركة بوعالي زيون كانت الواجهة الاشتراكية أو القناع الاشتراكي الذي تسترت خلفه الصهيونية العالمية منذ أوائل هذا القرن .

فلقد دعت بوعالي زيون البريطانية ـ في ربيع ١٩٠٦ ـ إلى مؤتمرها الوطني الأول الذي انعقد في مانشستر حيث تقرر انشاء لجنة مركزية لكل فروع بوعالي زيون في بريطانيا . وفي ديسمبر ١٩٠٦ في أعقاب الهجرة اليهودية الجماعية من روسيا وبناء على طلب فروع بوعالي زيون في الولايات المتحدة والنمسا وروسيا ، دعت إلى عقد المؤتمر الوطني الثاني في ليفربول ، وهو الذي سمي بالمؤتمر التأسيسي لحركة بوعالي زيون في بريطانيا حيث تبنى المؤتمر « **سياسة اشتراكية صهيونية راديكالية** » على حد ما جاء في الكتاب اليهودي السنوي لعام ١٩٦٧ . في ذلك المؤتمر وقف المنظر الايديولوجي الصهيوني المعروف ناخمان سيكرين Nachman Sykrin ليعلن بأن مهمة البوعالي زيون لم تكن سوى العمل على « **جعل الصهاينة وسط الاشتراكيين والاشتراكيين وسط الصهاينة** » ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وضع أتباع بوعالي زيون إطاراً للعمل روعي فيه أن يكون برنامجاً موجزاً بسبب ضيق الوقت أمامهم .

إنطلاقاً من الهدف السابق تضمن نشاط بوعالي زيون منذ عام ١٩٠٦ وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، العمل من أجل نشر الصهيونية . واشتركت بوعالي زيون مع الفيدرالية الصهيونية الانجليزية في القيام بإتصالات مكثفة مع حزب العمال البريطاني والاتحادات العمالية اليهودية وغير اليهودية والدوائر العمالية الأخرى ، والعمل على محاربة الفكر الأيديولوجي لحركة العمل اليهودي من اتباع العصبة اليهودية (البوند) ، وضد الفوضويين[١٥] ، أي ضد كل من حاول معارضة مبادىء الصهيونية السياسية والايديولوجية وضد نشر تلك المبادىء حتى من اليهود أنفسهم .

يحدثنا جورجي في الكتاب السنوي الصهيوني عن دور بوعالي زيون في التمهيد لاصدار وعد بلفور ، إذ يشير إلى قيام هذه الحركة بتعميق الاتصالات المكثفة مع حزب العمال البريطاني في عامي ١٩١٦ و١٩١٧ بحيث أثمرت تلك الاتصالات عن قيام حزب العمال البريطاني بتوزيع مذكرة عن أهداف الحرب تضمنت فقرة واضحة عن الحقوق اليهودية في عالم ما بعد الحرب العظمى الأولى . كان ذلك قبل ثلاثة شهور

فقط من إعلان وعد بلفور في الثاني من نوفمبر ١٩١٧ ، « الذي فتح عصراً جديداً للصهيونية » ، على حد تعبير جورجي .

وفي ديسمبر ١٩١٧ عقد حزب العمال البريطاني بالاشتراك مع الاتحادات العمالية البريطانية ـ في القاعة المركزية بـ« وستمنستر » مؤتمراً خاصاً تمت فيه الموافقة على مذكرة أهداف الحرب ـ السابق الاشارة إليها ـ متضمنة الفقرة المتعلقة بحقوق اليهود .

وفي فبراير ١٩١٨ لم تلبث حركة بوعالي زيون أن نجحت في أن تجعل مؤتمر الاحزاب الاشتراكية والعمالية في دول الحلفاء يتبنى تلك المذكرة الخاصة بأهداف الحرب بما في ذلك فقرة حقوق اليهود ، بطبيعة الحال .

وهكذا كان من بين نتائج الاتصالات المكثفة بين بوعالي زيون وحزب العمال البريطاني ، بل ولعل من بين أهم تلك النتائج جميعاً ، وتطبيقاً لمبدأ « صهاينة وسط الاشتراكيين واشتراكيين وسط الصهاينة » الذي تبناه أتباع بوعالي زيون في مؤتمرهم التأسيسي ، كما سلفت الاشارة ، أن أعلن في سبتمبر ١٩٢٠ ـ رسمياً ـ عن انضمام حركة بوعالي زيون البريطانية إلى حزب العمال البريطاني ، ومنذ ذلك الوقت ، أخذت هذه الحركة تشارك مشاركة رسمية وفعلية في عمل ونشاط الحزب ، بعد أن أعلنت قبولها لمبادئه ومثله القائمة على الاشتراكية الديمقراطية .

في نفس ذلك العام (١٩٢٠) بعثت حركة بوعالي زيون بأول وفد يمثلها إلى المؤتمر السنوي لحزب العمال البريطاني ، « وهو الوفد الذي قدم نموذجاً للحديث عن توصيات بشأن الشرق الاوسط . . »[١٦] . من وجهة النظر الصهيونية المحضة ، بطبيعة الحال .

خلال فترة العشرينات اشترك ضيوف عماليون صهيونيون من فلسطين في نشاط بوعالي زيون . من بين أولئك شخصيات لعبت ـ فيما بعد ـ أدوارا رئيسية في سياسة الدولة اليهودية بعد قيامها من أمثال موشيه شاريت (أول وزير خارجية اسرائيلي) ، وجولدا مائير (رئيسية الوزراء الاسرائيلية السابقة) ، ومثل شلومو كابلانسكر Shlomo Kaplansky وبيرل كاتز نلسون Berl Katzenlson وكلها شخصيات لمعت بعد ذلك في محافل السياسة الداخلية والخارجية لدولة اسرائيل .

وفي نفس ذلك العام (١٩٢٠) أيضاً افتتح في لندن المكتب السياسي لأحود عولامي أو بوعالي زيون العالمية (واسمها الرسمي بالانجليزية : Ihud Olami- World Poale Zion) كحلقة من حلقات الانتشار العالمي لتلك الحركة الصهيونية .

شهدت الأعوام ما بين ١٩٢٠ ، و١٩٢٦ وما بين ١٩٢٨ و١٩٣١ ومن ١٩٣٢ إلى عام ١٩٣٨ فترات نشاط مكثف قامت في أثنائها بوعالي زيون البريطانية بالدور السياسي الرئيسي في النشاط الصهيوني العالمي .

قبيل الحرب العظمى الثانية أعيد تشكيل اللجنة السياسية لعمال فلسطين تحت رئاسة بيرل لوكر Berl Locleer وكان من بين اعضائها د. ليفنبرج Dr Levenberg وموشيه روسيتي Moshe Rosetti وبرويدو Broido ونات جاكسون Nat Jackson إذ نشطت هذه اللجنة بعد الحرب بالنسبة لما يتعلق بالصعوبات التي أثيرت أمام فلسطين اليهودية (هكذا بالأصل) خلال فترة (إرنست) بيفن . . »[١٧] .

وفي عام ١٩٤١ وقع بيرل لوكر ود. ليفنبرج اتفاقية انضمام بوعالي زيون إلى الفيدرالية الصهيونية الانجليزية التي أكدت على التعاون الوثيق «فيما يتعلق بالجوانب البناءة للعمل الصهيوني في كل مجالات النشاط »[١٨] .

وعقب قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨ برز الأعضاء القياديون من حزب حركة بوعالي زيون الذين كانوا قد هاجروا إلى فلسطين على مسرح السياسة الاسرائيلية (ومن بينهم موشيه روسيتي الذي شغل منصب كاتب الكنيست الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، ونات جاكسون Nat Jackson الذي أصبح فيما بعد سفيراً لاسرائيل لدى النرويج في عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ .

كانت منظمة بوعالي زيون قد ساعدت - في الاربعينات - على انشاء منظمة « النساء الرائدات في بريطانيا العظمى » ، والتي أصبحت فيما يشير الكتاب السنوي الصهيوني - «فريدةً بين التنظيمات النسائية اليهودية في عملها السياسي من أجل اسرائيل ، حيث قامت باتصالات واسعة من خلال زوجات مشاهير أعضاء البرلمان البريطاني من اليهود والصهاينة من أمثال م. ميكاردو M.Mikardo وأورباخ Orbach وسيلفرمان Silverman وغيرهم[١٩] .

أما منظمة شباب بوعالي زيون فقد قامت هي الأخرى بدور نشط في عمليات تهجير أعضائها إلى اسرائيل . وبعد عام من حملة اسرائيل على سيناء ، أي في عام

١٩٥٧ قامت بوعالي زيون بانشاء « منظمة أصدقاء إسرائيل العماليين » خلال المؤتمر السنوي لحزب العمال البريطاني المنعقد في ذلك العام في بريتون (بانجلترا) ، إذ تشكل هذا الجهاز من شخصيات عمالية يهودية وغير يهودية لها نفوذها من بين أعضاء البرلمان وزعماء آخرين في المجالات السياسية والمدنية[٢٠] .

هذه الحقائق المستقاة من مصادر يهودية صهيونية ، ذات أهمية بالغة لادراك المدى الذي وصلت إليه قوة جماعة الضبط الصهيوني والاسرائيلي داخل حزب العمال البريطاني من زمن بعيد ، وقدرتها على التأثير في اتجاه المصلحة الاسرائيلية والصهيونية ، سواء كان الحزب في الحكم أو في المعارضة . وقد رأينا موقع حركة بوعالي زيون في هذا الصدد .

ومن هنا لم يكن مستغرباً أنه في مارس ١٩٦٦ عندما احتفلت البوعالي زيون بمرور ستين عاما على قيامها في بريطانيا ، أن يرسل رئيس وزراء بريطانيا وزعيم حزب العمال البريطاني ـ وقتذاك ـ هارولد ويلسون ببرقية تهنئة حارة يشيد فيها بالمركز المتميز الذي أصبحت تشغله البوعالي زيون في حركة العمل في كل من بريطانيا واسرائيل ، تماماً مثلما فعل ليفي أشكول زعيم حزب العمل الاسرائيلي ورئيس وزراء اسرائيل في ذلك الوقت . وينوه ويلسون في برقيته بذلك « العام المتميز لمنظمة متميزة كان اسهامها محل اعتبار في حركة الديمقراطية الاجتماعية البريطانية سواء من حيث الاشخاص أو الأفكار »[٢١] . ولم ينس أشكول ـ بدوره ـ في برقيته أن يعترف بفضل البوعالي زيون البريطانية على اسرائيل من حيث « أن الأفكار والمثل المتجسدة في بوعالي زيون قد تركت تأثيرها الذي يستحيل إنكاره في كل مرحلة من مراحل إقامة دولتنا التي حققها روادنا . . »[٢٢] . إن أشكول بذلك ـ وفي ضوء التحليل السابق لدور بوعالي زيون في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وفي ضوء العلاقة العضوية مع حركة العمل الاسرائيلي ، لم يقصد مجرد تقديم عبارات مديح وثناء تقتضيها المجاملة في مثل تلك المناسبة ، وإنما قد أقر بحقيقة موضوعية ثابتة في هذا المضمار .

ثالثاً : الكيبوتز الاسرائيلي كجوهر لفكرة العمل الصهيوني Labour- Zionism أو الاشتراكية الصهيونية : أين الحقيقة ؟

إن كلمة كيبوتز Kibbutz هي مفرد للكلمة العبرية « كيبوتزيم » وتعني : جماعة[٢٣] .

يلاحظ أن قادة حركة العمل الصهيوني ثم قادة حركة العمل الاسرائيلي بعد قيام الدولة اليهودية ، قد ركزوا ـ وهم يقدمون حركة العمل الصهيوني في فلسطين إلى العالم الخارجي ، وخاصة إلى التنظيمات والحركات العمالية والاشتراكية العالمية وفي مقدمتها رابطة الدولية الاشتراكية ، على ابراز التعاونيات والمزارع الجماعية اليهودية مثل الكيبوتز والموشاف Moshav في محاولة ترمي إلى إخفاء صورة الطابع الاشتراكي على الدولة اليهودية .

أما الكيبوتز فقد أطلقت عليه جولدا مائير زعيمة حزب العمل الاسرائيلي (الماباي) ورئيسة وزراء اسرائيل السابقة ، إسم « الكوميون الاشتراكي » ، في حين أوضحت أن الموشاف هو « القرية التعاونية »[٢٤] .

ويهمنا هنا التركيز على تجربة الكيبوتز لأنه قد احتل مكانة خاصة ونال اهتماماً وتركيزاً كبيرين لدى فلاسفة ومنظري الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين ثم في إسرائيل ، في سعيهم نحو رسم صورة ذلك المجتمع الاشتراكي الديمقراطي في الدولة اليهودية حتى قبل قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨ .

فالكيبوتز عبارة عن مستعمرة زراعية في المقام الأول ، وصناعية إلى حد ما ، تقوم على مساحة من الأرض تتراوح بين من ٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ فدان ، يقطنها عدد من الأسر يتراوح عددها عادة بين مائة ومائة وخمسين عائلة . بدأت التجربة ـ في مراحلها الأولى ـ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مع بداية تكثيف نشاط حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، إذ أقيم أول كيبوتز يهودي في داجانيا Degania ، ثم أخذ المستوطنون الصهيونيون في التوسع في إقامة الكيبوتزات بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم بعد قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨[٢٥] .

يعتبر الكيبوتز وحدة اقتصادية ـ اجتماعية للانتاج والحياة الاجتماعية في اسرائيل . ومر الكيبوتز ـ كتجربة ـ بعدد من المراحل والتطورات المختلفة إلى أن وصل إلى شكله الراهن .

قدر انتاج الكيبوتزات الاسرائيلية في عام ١٩٥٧ ـ مثلاً ـ بحوالي ٣٠٪ من الناتج الزراعي الاجمالي العام في اسرائيل ، إضافة إلى ٥٪ من الناتج الصناعي الاسرائيلي . وفي عام ١٩٥٨ ـ مثلاً ـ بلغت نسبة ممثلي سكان الكيبوتزات في الكنيست (البرلمان)

الاسرائيلي حوالي ٢٥٪ من مجموع مقاعده ، وهؤلاء يمثلون بعض الأحزاب العمالية الاسرائيلية في نفس الوقت .

وترجع أهمية الكيبوتز في الحياة العامة الاسرائيلية ـ فيما يذهب الكاتب الاسرائيلي يوسف شاتيل ـ إلى عوامل الدفاع والنشاط الثقافي إلى حد معقول[٢٦] .

ومن يقرأ لمعظم الكتاب والفلاسفة الاسرائيليين والصهيونيين عن الكيبوتز يلمس بوضوح مدى تمجيدهم لهذه التجربة باعتبارها تجربة فريدة من حيث تطبيق الاشتراكية والديمقراطية والعدالة والمساواة ، إلى آخر صفات المجتمع الاشتراكي الديمقراطي المثالي[٢٧] .

فالنظرية الفلسفية لتجربة الكيبوتز قد وجدت تعبيرها الأكثر وضوحاً عند واحد من أشهر الفلاسفة اليهود هو مارتن بوبر Martin Buber ، في مقالة كتبها في كتاب : طريقة جديدة في الحياة[٢٨] ، فقد كتب مارتن بوبر تحت عنوان : « تجربة لم تفشل» مستعرضاً تداعي البنيان الاجتماعي في مرحلة الرأسمالية المتقدمة وعجز النظم الاشتراكية (في مرحلة رأسمالية الدولة) عن بناء روابط اجتماعية تشمل جميع مرافق الحياة المعاصرة . وجد بوبر الحل لهذه المشكلة في النظام التعاوني الكامل ، الذي حاولت بعض الجماعات الاشتراكية تطبيقه في أوروبا وأمريكا خلال المائة والخمسين سنة الماضية ، لكن هذه المحاولات قد باءت بالفشل عدا تجربه واحدة . ويرى بوبر أن ، هناك تجربة جادة واحدة لخلق المجتمع التعاوني الكامل حتى الآن هي تجربة القرى الجماعية اليهودية (الكيبوتزات) في فلسطين (ص١٣٥ من مارتن بوبر) ، إذ يعزو بوبر أسباب عدم فشل تجربة المستعمرات الجماعية في اسرائيل إلى سببين رئيسين : أما الأول فيكمن في تأثر مؤسسة الكيبوتز بظروف ولادتها والأموال السائدة في فلسطين ملاءمتها للحاجات التي أوجدت من أجلها ، أما الثاني فهو العامل الايديولوجي أو المثالي أيضاً (ص١٣٦ ـ ١٣٧ من مارتن بوبر) وغايته خلق الانسان الجديد والمجتمع الجديد .

وفي الحالتين يبدو الحافز الصهيوني وراء الكيبوتز غاية في الوضوح ، متمثلاً في هدفي الاستيطان اليهودي وتشريب النشء اليهودي بالعقيدة المذهبية للصهيونية السياسية كما يراها آباء الصهيونية وروادها. فالكيبوتز في النظرية والتطبيق الصهيونيين هو

وحدة دفاعية بالمعنى العسكري مثلما هو وحدة انتاجية ووحدة اقتصادية إجتماعَية في إطار ثقافي معين .

ورغم أن الكتاب الاسرائيليين (ورجال السياسة فيها) فضلاً عن بعض الكتاب الصهيونيين خارجها يؤكدون على أن الكيبوتز تجربة مستقلة بذاتها من حيث فرادتها وذاتيتها المميزة عما سبقها أو عاصرها أو لحقها من تجارب مشابهة ، فإن واقع الحال يدل بوضوح على أن تجربة الكيبوتز في النظرية والتطبيق لا يمكن أن تخرج عن أنها خليط من الأفكار والمبادىء التعاونية التي وضعت الاشتراكية المثالية (الخيالية) بذورها حينما اقترنت بأسماء مثل أوين وفورييه وبلانكي من ناحية ، وفكرة التعاونية الجماعية السوفييتية أو الكولخوز (Kolkhoz) ، من ناحية ثانية ، فضلاً عن فكرة الكوميون (Commune) التي طبقتها الثورة الشيوعية في الصين الشعبية بعد عام ١٩٤٩ على نطاق واسع من ناحية ثالثة ، إضافة إلى بعض الملامح والمواصفات الخاصة ـ بطبيعة الحال ـ التي ارتبطت بظروف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ثم إلى اسرائيل بعد قيامها ، من أبرزها الجوانب العسكرية القائمة على عمليات التلقين المذهبي المكثف لاعضاء الكيبوتز حتى يستوعبوا العقيدة الصهيونية، ويصير ولاؤهم الأول والأخير لها وللدولة اليهودية . بعبارة أخرى يصير الكيبوتز ـ والحال كذلك ـ معسكراً دفاعياً ومذهبياً في آن واحد يستهدف غسل مخ الأعضاء الجدد المنضمين إليه وجعلهم يتخلصون مما يكون ما زال عالقاً بوجدانهم من عاطفة نحو أوطانهم السابقة التي جاءوا منها إلى « أرض الميعاد »(!!) ، وإعدادهم الاعداد الصهيوني المطلوب ليكون كل واحد منهم مواطناً صالحاً ـ بالمفهوم الصهيوني ـ في الدولة اليهودية .

وحتى أكثر المتحمسين لفكرة الكيبوتز اليهودي حينما حاول تمجيد التجربة لم يستطع أن ينكر أن التجربة اسرائيلية ، وهي نتاج اسرائيلي قح ، ولذلك فهي غير قابلة للتصدير إلى الخارج ، على حد ما جاء في مقالة الكاتب الاسرائيلي يوسف شاتيل ، المشار إليها آنفاً .

ثم إن الكيبوتز ـ مثلما عبر أحد أولئك المتحمسين للدفاع عن تجربته ـ لم يستطع أن يخفي أنها بمثابة « تجربة للشيوعية في أنبوبةاختبار في إطار مجتمع اقتصادي رأسمالي مختلط . . »[٢٩] .

وبغض النظر عن الترويج الدعائي لصالح تجربة الكيبوتزات اليهودية ، من حيث

كل ما قد قيل عن فرادتها وتميزها في مختلف أشكالها وتطوراتها ، فإن الفكرة الأساسية لم تخرج عن مفهوم أو مضمون فكرة توظيف هذه المستعمرات من أجل تحقيق عدد من الأهداف الصهيونية المرسومة مسبقاً .

يمكن إيجاز أهم هذه الأهداف في النقاط التالية :

أ ـ استيعاب المهاجرين اليهود الجدد وربطهم بالأرض والبيئة الجديدة « في أرض الميعاد بالقرب من صهيون » ، حسب مقولات الدعوى الصهيونية ، لوضع حد للشتات اليهودي (أو الدياسبورا) ، بغض النظر عن تشتيت أهل البلاد الأصليين من الفلسطينيين في دياسبورا من نوع جديد أكثر قسوة من تلك التي عاناها اليهود ، رغم ما قد يقال بعكس ذلك من قبل أجهزة الدعاية الاسرائيلية والصهيونية .

ب ـ العمل على خلق الاندماج السكاني والاجتماعي المفتقد بين جماعات اليهود المهاجرين الجدد الذين استقدمتهم الحركة الصهيونية إلى فلسطين من شتى بقاع الدنيا ، بحيث تصير حياة المستعمرة الجماعية أو الكيبوتز آداة وبوتقة لصهرهم في إطار العقيدة الصهيونية وتعليمهم اللغة العبرية لتحل محل الخيط غير المتجانس من لغاتهم الأصلية التي جاءوا بها معهم إلى هذه الأرض الجديدة بالنسبة لهم . ومن ثم تصبح العبرية التي يتعلمونها في برامج مكثفة في الكيبوتزات وسيلة ربط بين اليهود من مختلف الجنسيات شرقاً وغرباً .

حـ ـ يصير الكيبوتز بمثابة معسكر بالمعنى الأيديولوجي حيث تقوم الصهيونية فيه بعملية التلقين المذهبي للأعضاء الجدد من خلال عمليات الاقناع والايحاء التي قد تصل إلى حد غسيل المخ للبعض (إذا لزم الأمر) ، من أجل خلق المواطن الصهيوني الجديد الملتزم بالعقيدة الصهيونية قلباً وقالباً .

د ـ خلق طبقة عاملة يهودية جديدة لم تتعود من قبل على أداء مثل هذا النوع من الخدمة أو أن تعيش مثل هذا الأسلوب من أساليب الحياة العمالية في إطار زراعي صناعي .

و ـ محاولة تحقيق فكرة اشتراكية العمل الصهيوني Labour- Zionism على الطبيعة وبالكيفية التي تراها الحركة الصهيونية ، لتغليف أسلوب الحياة في المستوطنات اليهودية بالغلاف الاشتراكي .

ز ـ اعداد أعضاء الكيبوتز وتدريبهم على نوع من الحياة العسكرية شبه الاسبرطية بحيث يغدو كل كيبوتز وحدة عسكرية قائمة بذاتها ، تمثل خط هجوم وحصن دفاع في نفس الوقت في أرض ما زال أصحابها الأصليون يطالبون استردادها .

ورغم كل ما يقال عن مزايا تجربة الكيبوتزات من حيث مطابقتها للأفكار والمبادىء الاشتراكية ، وعن حرية الانضمام أو الانفصال عن الكيبوتز لأي عضو من أعضائه ، وعن الديمقراطية الداخلية المطبقة فيه من حيث اتخاذ القرار المتعلق بشؤون الكيبوتز من قبل كل أعضائه في ديمقراطية شبه مباشرة ، وعن العدالة والمساواة بين أعضائه وابنائهم من حيث التنشئة والتربية والتعليم ، إلى آخر ذلك من السمات الايجابية التي يقول بها أنصار الكيبوتز ، إلا أن كل ذلك لا يمنع ابراز حقيقة أساسية وهي أن الكيبوتز لم يكن سوى أداة أو وسيلة بيد الحركة الصهيونية لتحقيق هدف الاستيطان اليهودي في فلسطين وتحويلها بهذه الطريقة إلى دولة يهودية تحقق أحلام معتنقي الحركة الصهيونية وروادها الأول .

والخلاصة : أن الكيبوتز الذي تفاخر به إسرائيل والصهيونية باعتباره تجربة ناجحة للتطبيق الاشتراكي الديمقراطي ، هو في التحليل الموضوعي النهائي ليس سوى أسلوب اشتراكي تعاوني للحياة على الطريقة الصهيونية ، وسط نظام إقتصادي وإجتماعي رأسمالي مختلط ، في إطار من الأيديولوجية الصهيونية . وهو يمثل في النهاية محاولة للتوفيق والتزاوج بين نقيضين: الاشتراكية والصهيونية ، فهل يلتقي الضدان ؟!

الحواشي

(١) انظر في تفصيل ذلك :
Bruno Kreisky, **L'Autriche entre L'Est et L'Ouest** (Paris: Editions Stock, 1979), pp.79-90.

(٢) **Ibid**, p.88.

(٣) **انظر** : ليلى القاضي ، **المستدروت** (بيروت : مركز الأبحاث الفلسطينية ، ١٩٦٧) ، ص٨٥ .

(٤) وهي التي كان يطلق عليها أيضاً « اتحاد عموم العمال اليهود لليتوانيا وبولندا وروسيا » ، إذ ظهرت إلى حيز الوجود عام ١٨٩٧ ، وضمت بصفة أساسية الحرفيين اليهود وغيرهم من العناصر العمالية

شبه البروليتارية اليهودية في الأجزاء الغربية من روسيا . من المعروف أن لينين اتخذ من هذه الحركة موقفاً معارضاً واعتاد أن يشير إلى اتباعها Bundists على أنهم من أتباع حركة الديموقراطية الاجتماعية ، على ما هو معروف تاريخياً وفلسفياً عن موقف الماركسية ـ اللينينية من رفض قوي عنيف لهذا التيار الاشتراكي باعتباره تياراً « تحريفياً رجعياً » من وجهة النظر تلك .

لمزيد من التفصيل في هذه النقطة راجع :

Roman Brodshy, **The Truth About Zionism** (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1974),p.11.

(٥) كان التزام هذه الحركة بالعقيدة الصهيونية أقوى من أي التزام آخر ، وهي التي أصبحت تشكل ـ فيما بعد ـ حزب العمل الاسرائيلي بالمعنى العمالي النقابي Syndicalist وسوف نعرض في موضع لاحق من هذه الدراسة بشيء من التفصيل للدور الخطير الذي لعبته هذه الحركة في إطار التزييف السياسي لتكريس علاقة سفاحية بين الاشتراكية والصهيونية .

(٦) راجع : B.Kreisky, **L'Autriche entre L'Est et L'Onest, op. cit,** pp.83-84.

(٧) **أنظر** , Maxim Ghilan, **How Israel Lost Its Soul** (England: Penguin Books Lte, 1974) p.24

(٨) Maxim Ghilan, **Ibid.**

(٩) **Ibid, and it reds:** «...Archaic belief on one hand, and Cruel class - and - race exploitation threy had suffered on the other, gave rise to the liberal brand of settler- Capitalism Cum- Zionist- Socialism of the Jews of Palestine».

(١٠) د. فايز صايغ ، **الدبلوماسية الصهيونية** (بيروت : مركز الأبحاث الفلسطينية ، ١٩٦٧) ، ص٤٥ .

(١١) راجع في ذلك : **عبد الوهاب الكيالي ، الكيبوتز أو المزارع الجماعية في إسرائيل** (بيروت : مركز الأبحاث الفلسطينية ، ١٩٦٦) ، ص١٠٤ وما بعدها .

(١٢) دافيد واتكنز ، « حزب العمال البريطاني وقضية فلسطين » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤٧ (تموز / يوليو ١٩٧٥) ، ص١٨١ .

(١٣) **The Standard Jewish Encyclopaedia.** (New York: Doubleday, Inc., 1966), pp.1734-35.

(١٤) راجع في ذلك : P.S. Gourgey, «Sixty Years of British Poale Zion» **in** : Rabbi Dr. Joseph Litvin (ed.), **Zionist Year Book,** September 1966- September 1967 (London: The Zionist Federation of G.Britain and N.Ereland, 1967), pp.352-55.

(١٥) **Zionist Year Book, Ibid. See also:** Heigh Harris (ed.), **The Jewish Year Book** (London: Jewish Chronicle Pablications, 1967), p.63.

(١٦) **Zionist Year Book, op. cit,** p.354.

(١٧) **Ibid**

(١٨) **Ibid.**

(١٩) **Ibid.**

(٢٠) **Ibid.**

(٢١) **Ibid**, p.352.

(٢٢) **Ibid.**

(٢٣) عبد الوهاب كيالي ، **الكيبوتز أو المزارع الجماعية في اسرائيل** ، م.س.ذ ، ص٢٤ .

(٢٤) Golda Meir, «Independent Israel», **In: Israel 25 Years** (Jerusalem: Information Division, Israel Ministry for Foreign Affairs, 1973), p.7.

(٢٥) Yosef Shatil, «Kibbuts in Israel», **New Outlook,** Vol.1, No.12 (July- August 1958), p.28.

(٢٦) **Ibid,** pp.28-29.

(٢٧) انظر في هذا مثلاً :

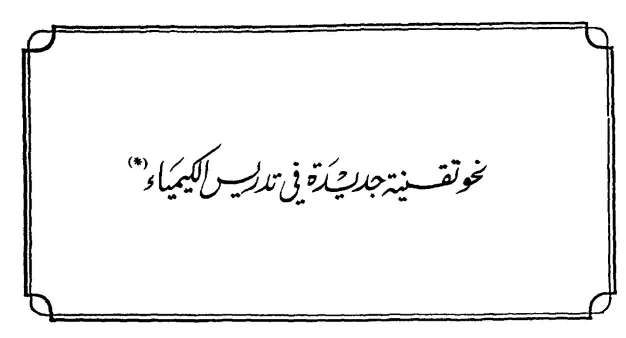
Joseph Shatil, «The Economic Efficiency of the Kibbutz», **New Outlook,** Vol.9, No.7 (82) (September 1966), pp.32-39.

Eliyahu Kanovsky, **«The Economy of the Israeli Kibbutz** (Cambridge: Harvard Middle Eastern Monograph Series, Harvard University Press, 1966).

(٢٨) هذا الكتاب عنوانه : A New Way of Life; The Collective Settlement of Israel وهو لمجموعة من الكتاب صدر في لندن عن «شيندلر وجولب» بالتعاون مع الجمعية الانجليزية ـ الاسرائيلية ، نقلاً عن : عبد الوهاب كيالي ، **الكيبوتز أو المزارع الجماعية في اسرائيل** ، م.س.ذ. ، ص١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٢٩) راجع : Yosef Shatil, «Kibbutz in Israel» **Op. cit,** p.34.


الفهرست
كشّاف الدوريّات العربيّة
أول مشروع توثيقي لفهرسة الدوريات العربية
كشّاف شامل بأسماء المؤلفين وآخر بالموضوعات
أداة ضرورية لكل باحث وصانع قرار
تعتمدها أكثر من ٥٠ جامعة ومؤسسة وهيئة علمية في العالم
العنوان
كورنيش المزرعة - بناية ريفييرا سنتر
الطابق السابع - ص. ب. : ١٤/٥٩٦٨
تلفون : ٣٠٢٨٤ - ٣٠٨٣٨٨ بيروت - لبنان
Mazra'a Street - Riviera Center Bldg.
7 th Floor — P. O. Box : 14/5968
Tel. 303484, 308388. Beirut. Lebanon



د. عبد الله الفرا(**)

يكاد يتفق المدرسون سواء في المرحلة الثانوية أو الجامعية على أن هناك صعوبة بينة في إيصال مفاهيم الكيمياء الفراغية وما يتبعها من عمليات حركية مثل الانعكاس Reflection ، الدوران Rotation ، والانقلاب Inversion للجزيئات الكيميائية إلى طلابهم . . وحتى عند استخدام الرسوم التخطيطية Diagrams لايضاح تلك العمليات ، فإن الطلاب عادة ما يكونون غير قادرين على إدراك أو معرفة تلك الأشكال التخطيطية بصورة واضحة . . ذلك لأن تلك الرسوم والتي تمثل مفاهيم مجردة Abstracted Concepts تكون عادة ثنائية البعد Two Dimensional في حين أن التركيب الحقيقي الفراغي لتلك الجزئيات غالباً ما يكون ذا ثلاثة أبعاد أي طول وعرض وعمق . . فمن عدة دراسات اجريت في أمريكا بواسطة Shepard and Metzler عام ١٩٧١ وفي بريطانيا بواسطة Cleary (1975) ، ثم -Nicholson (1976) وNicholson and Seddon (1977) وفي نيجيريا بواسطة Eniaiyeju (1981) وفي الباكستان والبرتغال بواسطة Seddon, Tariq and Veiga (1982) ، تبين أن هناك نسبة عالية من الطلاب في مختلف بقاع العالم لا يحسنون قراءة تلك الأشكال فعلى سبيل المثال تبين أن حوالي ٣٠٪ ، ٤٥٪ ، ٥٠٪ من الطلاب الانجليز (١٦ـ ١٧ عاماً) عاجزون عن معرفة العمق

(*) اجري هذا البحث في بريطانيا اثناء وجود الباحث هناك في صيف ١٩٨٢ .

(**) المدرس بمعهد التربية للمعلمين ـ الكويت.

والحركة في الرسوم التخطيطية والتي ترسم لتمثيل حركة الدوران ، الانقلاب والانعكاس على التوالي . . أما في نيجيريا والباكستان فحدّث ولا حرج : (أكثر من ٧٥٪ راسبون) .

أما في الكويت فلقد قام الباحث عام ١٩٨١ ببناء اختبارات تقيس مدى معرفة الطلاب للرسوم التخطيطية ثنائية البعد والتي ترسم لتمثل عمليات الانعكاس والدوران والانقلاب لبعض الجزيئات الكيميائية البسيطة حيث يكون الجزيء مكوناً من ذرة مركزية واحدة متصلة بذرات أخرى عن طريق الروابط الكمياثية Chemical Bonds ورغم أن العينة المختارة عشوائياً كانت شاملة لمجموعة كبيرة من المختبرين (طلاب من المرحلة الثانوية في الكويت ـ من جامعة الكويت ـ طلاب من معهد التكنولوجيا ثم من مدرسي العلوم في بعض ثانويات الكويت)حيث كان العدد الكلي لهذه العينة ٤٠٢ فلقد وجد أن النسبة العامة لاجتياز هذه الاختبارات كانت منخفضة ، (نسبة النجاح في اختبار الدوران كانت ٢٨٪ فقط) وبالطبع فإن هذه النسبة الضئيلة تعكس مدى قصور الطلاب هنا وعلى كافة المستويات في إدراك ومعرفة مثل هذه الأشكال . فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن معظم مفاهيم الكيمياء الفراغية وكذا عمليات التماثل Symmetry Operations في الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا وبعض العلوم الأخرى ترتبط أساساً بما يسمى بالقدرة المكانية Spatial Ability فإن ضعف الطالب في تصور العلاقات المكانية Spatial Relations الموجودة في الرسم سوف تحرم الطالب من التخصص في المجالات العلمية التي تتعامل مباشرة مع هذه القدرة مثل هندسة الطيران ، الهندسة الفراغية ، الكيمياء الفراغية . ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلاً يخضع رجال الطيران لاختبارات دقيقة تقيس مثل هذه القدرات المكانية (جيلفورد ١٩٥١) كذلك ونتيجة لعدم استطاعة الطلاب التخصص في مثل هذه الفروع العلمية أصبحنا حالياً في بلادنا العربية عموماً نعاني عجزاً واضحاً في المدرسين والمحاضرين المؤهلين لتدريس مثل هذه الفروع . . . وبالتالي خلت كتبنا العلمية على المستوى الجامعي من دراسات جادة في مجالات الكيمياء الفراغية مثلاً وكل ما نجده هو فصل من كتاب أو اشارة عابرة في مثل هذه المواضيع .

وبناء على ما سبق فإن تدريب الطلاب على هذه القدرة سيحل جزءاً كبيراً من المشكلة وبالتالي تلك التعقيدات التي تصاحبها ويتهيأ طالبنا للتقدم نحو مجالات العلوم

المختلفة وهو واثق الخطى . ولهذا فلقد ابتدع المؤلف برامج علاجية الهدف منها تحسين مستوى اداء الطلاب لمثل هذه العمليات الحركية . وفي هذا المقال سيسلط الضوء على برامج علاجية أعدت لتدريب الطلاب على أجزاء عملية الانعكاس كعملية عقلية وذلك باستخدام جهاز اسقاط (عرض) ضوئي جديد واسمه Lap Dissolve Projecto (L.D.P) أو ما يمكن تسميته بجهاز عرض الذوبان التدريجي للشرائح شكل (١) . وبذلك فإن البحث سيحاول الاجابة عن هذه الاسئلة :

١ ـ هل تعتبر طريقة التدريس باستخدام هذا الجهاز (L.D.P) طريقة فعالة في تحسين مستوى الطلاب في إدراك ومعرفة عملية الانعكاس Reflection Operation التي تجري على الجزئيات الكيميائية المختلفة .

٢ ـ إذا كان بالامكان عن طريق الجهاز المستخدم تغير مدة عرض الشريحة (Interval Time) وكذا زمن ذوبانها (Dissolve Time) في شريحة أخرى . فهل تغيير المدد لهذين العاملين (مدة العرض ـ مدة الذوبان) سيؤثر على عملية التعلم أم لا ؟

٣ ـ ما هو أفضل زمن تفاعل Reaction Time يمكن الحصول عليه لاستجابة الطلاب لمثير يمثل حركة انعكاسية عقلية Mental Raflection .

الطريقة :

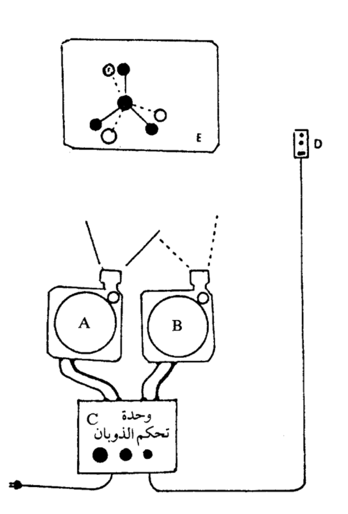
لمعالجة الطلاب أعد المؤلف تسعة برامج علاجية لتدريس الطلاب الطريقة الصحيحة التي بواسطتها يمكن تصور عقلياً عملية الانعكاس التي تجري على الجزئيات الكيميائية ، وكان الهدف من تنويع هذه البرامج هو المقارنة بين درجات فاعليتها ونظراً لأن جميع هذه البرامج اعتمدت أساساً على تقنية يطلق عليها اسم Lap Dissolve Projector (L.D.P) والذي سبق وترجمناه على أنه جهاز عرض الذوبان التدريجي للشرائح ونظراً لأن هذه التقنية دخلت حديثاً في عمليتي التعليم والتعلم فإنه قد يكون من المناسب أن نلقي بعض الضوء على تركيب وبعض خصائص هذا الجهاز . يتركب هذا الجهاز (شكل ٢) من جهازي، إسقاط Projectors شرائح مقاس ٣٥مم (الوحدة A والوحدة B في الشكل) يتصلان مع بعضهما بواسطة وحدة تحكم في الاذابة (C) .

A,B وحدتي عرض شرائح .

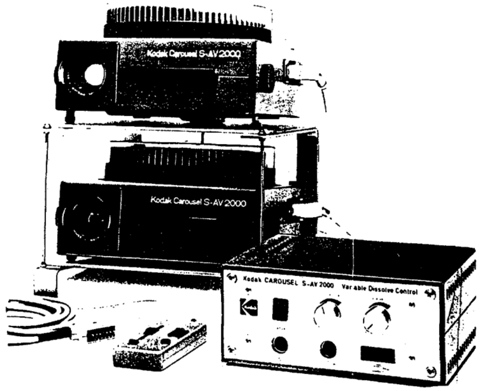
C وحدة تحكم الذوبان

D وحدة تحكم عن بعد

E الشاشة



شكل رقم (٢)



شكل (١) جهاز عرض الذوبان التدريجي للشرائح L.D.P.

والتي يمكن أن تعمل أوتوماتيكياً أو يدوياً عن طريق Dissolve Control Unit وحدة تحكم عن بعد (Remote Control (D توصل بها . وتحتوي وحدة التحكم C على مفاتيح خاصة يمكن بواسطتها التحكم في مدة أو فترة (Interval) عرض الشريحة على الشاشة . كذلك يوجد مفاتيح اخرى يستطاع بواسطتها التحكم في المدة التي في خلالها يمكن للصورة المعروضة أن تختفي تدريجياً من على الشاشة لتظهر تدريجياً الصورة التالية أي يمكن التحكم في المدة التي تذوب (Dissolve) فيها الصورة الأولى في الصورة الثانية (بعد أن تمر بلحظة تتراكب فيها الصورتان على بعضهما البعض) . ويتم هذا كله مع بقاء شدّة استضاءة الشاشة ثابتة طيلة الوقت أي لا يحدث اظلام للشاشة عند تغيير الشرائح كما هو الحال في اجهزة الاسقاط العادية أو التقليدية . ولاستمرارية إضاءة الشاشة أهمية خاصة في مجال عملية التعلم إذ أن الطالب المشاهد لا ينقطع ولا يتشتت فكره كما يحدث عادة نتيجة للحظات خلو الشاشة من الصورة والتي تصاحب تبديل الشريحة في أجهزة الاسقاط التقليدية ومن هنا يكون تفكيره متصلاً وتركيزه على المادة المعروضة مستمراً . كذلك عن طريق خاصتي الاستمرارية والذوبان اللتين يتيحهماالجهاز يمكن لمستخدم الجهاز من عرض سلسلة متعاقبة من الصور مرتبة حسب عامل معين وبالتالي يستطيع المشاهد أن يقارن بين صورتين متلاحقتين ويلحظ الفرق بينهما خصوصاً عندما تبدأ الصورة الثانية بالتراكب على الصورة الأولى قبل اختفائها (الصورة الأولى) تماماً . وهذا مناسب عندما يراد إظهار حركة جسم ما من نقطة لأخرى كما هو الحال مثلاً عندما يراد ايضاح حركة الدوران لجسم أدير حول محور ما فأصبح عند النقطة أ ثم استمر في دورانه فأصبح عند النقطة ب ثم حـ وهكذا وبذلك إذا ما أحسن المستخدم اختيار سرعة العرض (زمن الفترة) وسرعة الذوبان (زمن الذوبان) فإنه يستطيع أن يضيف عنصراً جديداً في إثارة المشاهد ألا وهو عنصر الحركة إذ يمكن نتيجة لذلك من أن يوهم المشاهد بأنه يشاهد الجسم وهو في حركة مستمرة تماما مثل الأفلام السينمائية المتحركة .

بعد هذا الوصف الموجز للجهاز ومميزاته نستطيع أن نصف البرامج العلاجية المستخدمة .

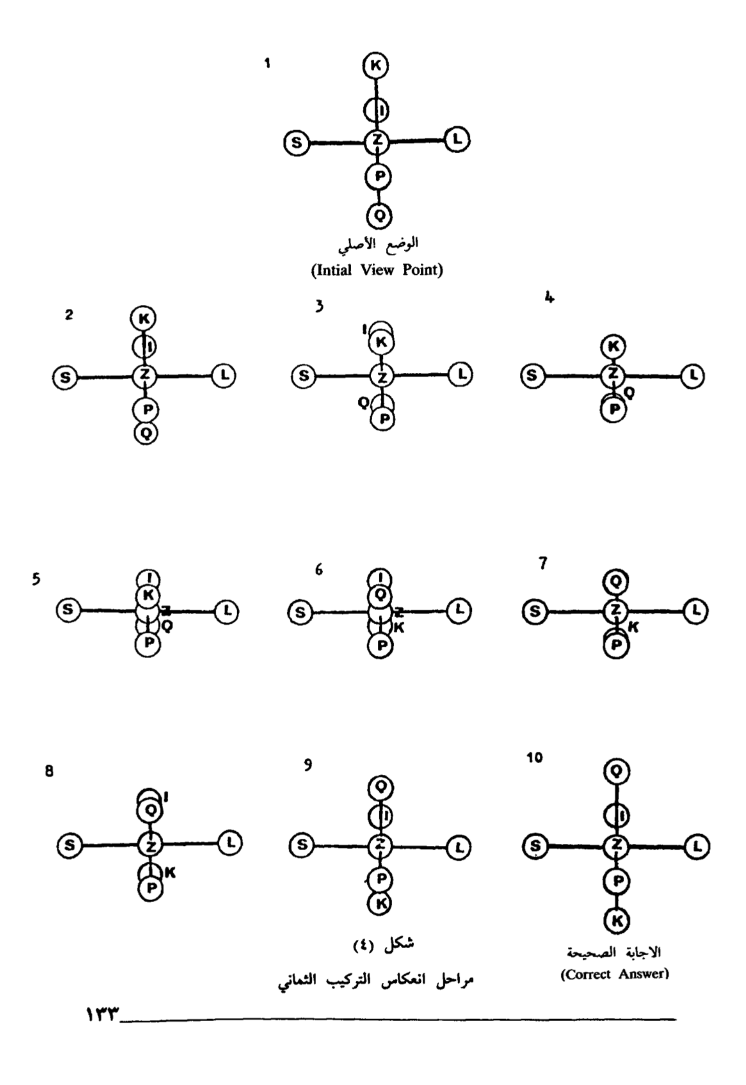
تسعة برامج علاجية للانعكاس :

باستخدام الكمبيوتر وببرنامج خاص أعده المؤلف مطوراً عن برنامج HX88

الذي وضعه Adamson and Cole(*) وعدله فيما بعد Lee ، ثم رسم ١٨٠ شكلاً تخطيطياً لتمثيل مراحل عملية الانعكاس لعشرة تراكيب (Structures) أساسية للجزئيات الكيميائية المختلفة (شكل (٣) بين بعض هذه التراكيب) وذلك في المستويات الكرتيزية المتعامدة الثلاثة س ص ، ص ع ، س ع وبذلك اختفى كل تركيب بعشرة رسوم تمثل عشر مراحل نظرية مفترضة للانعكاس وتبدأ هذه المراحل برسم التركيب كما يبدو عندما ينظر إليه من نقطة معينة View point ثم تتوالى هذه المراحل لتبين تسلسل وهمي لعملية الانعكاس حتى تصل في المرحلة العاشرة والأخيرة إلى صورة ذلك التركيب بعد انعكاسه في أحد المستويات الثلاثة السابقة (شكل ٤ يبين العشر مراحل الانعكاسية لاحد التراكيب) . ولقد افترضت هذه المراحل العشر لتبين وبطريقة متواصلة كيف تحدث عملية الانعكاس (في واقع الأمر تحدث عملية الانعكاس في مرحلتين فقط هما أ ـ الجسم ب ـ صورته المنعكسة) . وقد كانت الفلسفة وراء هذه المراحل هو أن يتسنى للطالب وبطريقة تمثيلية معرفة الخطوات البينية وكيفية حدوث حركة الانعكاس الخطية .

شكل (٣) أمثلة لبعض التراكيب الكيميائية التي استخدمت في الدراسة .

(*) انظر المراجع رقم (١) ورقم (١١) .



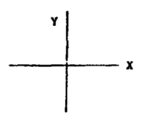
شكل (٤)

مراحل انعكاس التركيب الثماني

بعد الحصول على جميع هذه الرسوم صورت بواسطة كاميرا عادية إلى شرائح ٣٥مم وقد روعي أن تكون جميع رسوم هذه الشرائح متحدة المركز Registered بمعنى أنه لو وضعت جميع الشرائح فوق بعضها البعض فإن مراكز جميع الجزئيات المرسومة سوف تكون منطبقة تماماً وهذا شرط اساسي لاستخدام جهاز العرض السابق وصفه والذي عن طريقه امكن الحصول على تسعة برامج علاجية كل منها مكون من نفس العدد من الرسوم أو الأشكال ولكن اختلفت فقط في زمن عرض الشريحة على الشاشة (زمن الفترة) كذا زمن الذوبان والجدول التالي يوضح هذه الأزمان .

مدة الذوبان بالثانية	مدة الفترة بالثانية		
	٥	٧,٥	١٠
٣	٣ + ٥	٣ + ٧,٥	٣ + ١٠
٤	٤ + ٥	٤ + ٧,٥	٤ + ٧,٥
٥	٥ + ٥	٥ + ٧,٥	٥ + ١٠

وأخيراً سجل كل برنامج على حده بواسطة كاميرا تلفزيونية على شريط فيديو خاص وبذلك أمكن اضافة تعليمات ارشادية صوتية للطلاب اتاحت لهم فرصة التعلم الذاتي المبرمج Self Instructional Programme وكذلك احتوى كل برنامج على سؤال كتب على شريحة طلب من الطالب الاجابة عليه بعد مشاهدة المراحل الست الأولى من عملية الانعكاس التي اجريت على كل تركيب واعطى لذلك فترة من ٨ـ١٥ ثانية كزمن للاجابة حين تكون الشاشة في هذه الفترة خالية من أية تعليمات أو رسوم . كذلك رافق عرض كل برنامج كتيب احتوى على تعليمات ارشادية وكذلك على نص السؤال المطلوب الاجابة عنه والبدائل المختلفة المطلوب اختيار البديل الصحيح منها . (شكل ٥ يوضح بعض هذه الاسئلة) . بالاضافة إلى ذلك رسم في أعلى كل صفحة من هذا الكتيب شكل يوضح المحاور الكرتزية الثلاثة س ، ص ، ع ليسهل الرجوع إليها . . . وفي الحقيقة فإن هذه المحاور قد رسمت أيضاً على شرائح منفصلة عرضت على شريحة مباشرة قبل عرض المرحلة الأولى من عملية انعكاس أي تركيب .



شكل (٥) بعض الاسئلة التي استخدمت في قياس الانعكاس

ملاحظة : يمكن ترجمة السؤال رقم (١) (أول سؤال في الصفحة) كما يلي :
إذا عكس التركيب البنائي الممثل بالشكل رقم١ :
فأي من الاشكال من ٢ـ٥ سوف يمثل ذلك التركيب بعد اجراء عملية الانعكاس في المستوى XZ ؟

التجربة وطريقة اجرائها :

للاجابة على الاسئلة التي سبق ذكرها في مقدمة المقال أجريت هذه التجربة .

اختير عشوائياً مائة وثمانية طلاب وطالبات من إحدى المدارس الشاملة[1] Coprehensive (في مستوى المدارس الثانوية هنا) من مدينة نورش NORWICH في منطقة نورفلك ببريطانيا حيث كان متوسط أعمارهم ١٥سنة. وكان جميع هؤلاء الطلاب يدرسون إحدى مواد العلوم كمادة أساسية إذ أن بعضهم كان يدرس الكيمياء بينما مجموعة اخرى تدرس الاحياء .

وبعد ذلك قسم هؤلاء الطلاب عشوائياً إلى تسع مجموعات تجريبية Expenmental groups متساوية العدد حيث جعلت كل مجموعة ٩ طلاب بالاضافة إلى مجموعة عاشرة أطلق عليها المجموعة الضابطة Control group (عددها ١٥ طالباً)[2] .

قسمت البرامج التسعة عشوائياً على المجموعات التجريبية بواقع برنامج واحد لكل مجموعة تجريبية بينما لم تأخذ المجموعة الضابطة أي برنامج . جمعت كل مجموعة في مكان منفصل ثم سمح لها بمشاهدة البرنامج الخاص بها ولقد استغرق عرض كل برنامج من ٣٧ دقيقة كما هو الحال في أقل فترة عرض وأقل فترة ذوبان (٥+٣ ثانية) إلى ٦٠ دقيقة (١٠+٥ ثانية) . وبعد انتهاء المعالجة لجميع المجموعات اعطى جميع الطلاب بما فيهم المجموعة الضابطة اختبار الانعكاس Reflection Test وهو اختبار يقيس درجة معرفة الطلاب لعملية الانعكاس وبعبارة أخرى يقيس مدى قدرتهم على تصور الشكل التخطيطي الصحيح الذي يجب رسمه لتمثل عملية الانعكاس التي يفترض أنها أجريت على تركيب كيميائي معين في مستوى معين .

(شكل ٥ أيضاً يمثل أحد الأسئلة التي وردت في هذا الاختبار) .

عند البدء في عقد الاختبار وزعت كتيبات خاصة لترافق عملية الاختبار . . في الصفحة الأولى من هذه الكتيبات وضعت ملاحظات ارشادية لطريقة السير في الاختبار ثم حوت الصفحات التالية ثلاثين سؤالاً من نوع اختيار من متعدد Multiple Choice

---

(١) اخذ الطلبة من مدرسة Blyth Jax School .

(٢) تغيب عن الامتحان النهائي ١٢ طالباً وطالبة من المجموعات كلها .

وضعت لتسأل الطالب عن الصورة الانعكاسية الصحيحة التي ستبدو إذا ما عكس أحد عشر تركيباً فراغياً كيميائياً في أحد المستويات الكرتيزية الثلاثة . وفي أعلى كل صفحة رسمت المحاور الكرتيزية الثلاثة وذلك لامكانية الرجوع لاتجاه أي محور أو مستوى ورد ذكره في نص السؤال . وعلى العموم فإن كتيب الاختيار قد بنى على نمط الكتيب الذي وزع مع البرامج العلاجية .

لم يكن هناك وقت محدد للاجابة ولكن معظم الطلاب أجابوا في مدة أقل من ساعة . بعد الحصول على بطاقات الاجابة وتصحيحها حسبت درجة النجاح على أساس أن فرصة النجاح بالتخمين لأي طالب كانت أقل من ١٪ وذلك بتطبيق نظرية الاحتمالات الخاصة بالتوزيع الثنائي (Binomail Expansion Seigel, S. 1956) .

النتائج :

يبين جدول رقم (١) متوسط الدرجات (x) Mean of The Scores والانحراف المعياري (S.D) Standard Deviation لدرجات الطلاب في جميع المجموعات ومنه يتضح أن متوسط درجة الطلاب في جميع المجموعات التجريبية أكبر منها في المجموعة الضابطة . كما أن ثبات قيمة الانحراف المعياري (تقريباً) تشير إلى تجانس العينة .

للحكم على إذا ما كانت الفروق بين المتوسطات للمجموعات المختلفة ذات دلالة احصائية (Significant) أم لا استخدمت طريقة تحليل التباين ذات الخلايا المتساوية مع وجود مجموعة ضابطة وذلك بعد التأكد من تحقق شروط استخدام هذا النوع من التحليل الاحصائي .

Two way analysis of variance (3×3 ANOUA) with a single control group (Winer 1971 pp.468)

أنظر جدول (٢) . حيث أن المتغيرين هما مدة الذوبان وفترة العرض ومن الجدول المكتوب في صفحة ١٠ يتضح أنه يوجد ثلاثة مستويات تحت كل عامل .

جدول (١)
متوسط درجات المجموعات التجريبية (ه=٩)
والمجموعة الضابطة (ن = ١٥) في اختبار الانعكاس

المجموعة	مدة الذوبان	مدة الفترة	المتوسط x(*)	الانحراف المعياري
١	٣	٥,٠	١٦,٤٤	٦,٠٢
٢	٣	٧,٥	١٣,١١	٦,٢٠
٣	٣	١٠,٠	١٧,٣٣	٦,٢٩
٤	٤	٥,٠	١٦,٠٠	٦,٢٨
٥	٤	٧,٥	٩,٢٠	٦,٤٧
٦	٤	١٠,٠	١٥,٥٥	٦,٢٠
٧	٥	٥,٠	١٤,٤٠	٦,٥٠
٨	٥	٧,٥	٧,٤٤	٦,١٩
٩	٥	١٠,٠	١٣,١١	٦,٢٩
١٠	-	-	٧,٠٦	٤,٠٤

(*) الدرجة الكاملة ٣٠ .

جدول (٢)
نتائج تحليل التباين لمجموعات تجريبية متساوية العدد مع وجود
مجموعة ضابطة 2way Analysis of Variance (3×3)

أصل التباين	المربعات S.S	درجات الحرية df	متوسط المربعات M.S	قيمة F	الاحتمالية P
بين الخلايا	١٣٦٤,٩٤	٩	-	-	-
المجموعة الضابطة×كل المجموعات	٥٤٥,٢٥	١	٥٤٥,٢٥	١٥,٠٣	<٥٥١
العامل الأول (مدة الذوبان)	٢١٢,٠٨	٢	١٠٦,٠٤	٢,٩٢	غير دالة (n.s)
العامل الثاني (مدة الفترة)	٥٥٦,٧٥	٢	٢٧٨,٨٧	٧,٦٨٧	<٠٥١
التداخل بين العاملين	٣٩,٨٥	٤	٩,٦٩	٢٧٤	غير دالة (n.s)
خلال المجموعة الواحدة	٣١٢٠,٢٢	٨٦	٣٦,٢٨	-	-

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي :

١ ـ هناك فرق احصائي يبين متوسط الدرجات للمجموعة الضابطة وبين نظيره

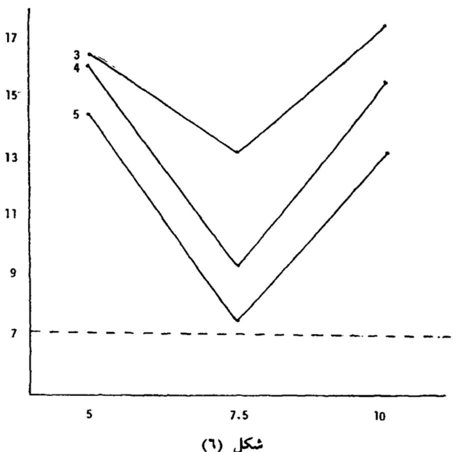
في جميع المجموعات التجريبية مجتمعة مما يدل على الفعالية الايجابية لطريقة التدريس ونجاحها باستخدام هذا الجهاز .

٢ ـ عندما تتغير مدّة العرض (Interval) من ٥ ، ٧,٥ ، ١٠ ثانية فإن ذلك يؤثر على مدى معرفة الطلاب للصورة المعروضة .

٣ ـ تحت ظروف التجربة لا يوجد تأثير إحصائي ($p>0.05$) لتغير زمن الذوبان Dissolve (٣، ٢، ٥ ثانية) على مدى معرفة الطلاب للصورة المعروضة .

٤ ـ لا يوجد أي تداخل Interaction بين العاملين السابقين (مدة العرض ـ زمن الذوبان) بمعنى أن كلا منهما يعمل مستقلاً عن الآخر .

٥ ـ لبيان أي من البرامج كان فعالاً على وجه التحديد أجرى اختبار Dunnetts to Test حيث تمت فيه المقارنة بين متوسط درجات الطلاب في كل مجموعة تجريبية على حدة وبين المجموعة الضابطة حيث اتضح أن متوسط درجات الطلاب في المجموعات التي شاهدت الصور لفترة زمنية مقدارها خمس أو عشر ثوان كانت أعلى من متوسط درجات الطلاب في المجموعات التي شاهدت تلك الصور لمدة سبع ثوان ونصف (شكل ٦) ويمكن تفسير ذلك بأنه عندما كان الطالب يشاهد الشريحة لمدة خمس ثوان فإن ذهنه يكون نشطاً ومركزاً باستمرار على الشاشة . . ولكن إذا ما زادت فترة العرض عن ذلك (٧,٥ ثانية مثلاً) حصل بعض التشتت وعدم التركيز نتيجة لبعض الاجهاد فاذا ما عاد التلميذ مرة اخرى للشاشة ليركز من جديد وجد أن الصورة قد اختفت وحل محلها صورة اخرى فزادت حيرته . أما في حالة مدة العرض عشر ثوان فإن الطالب العائد ذهنياً إلى الشاشة بعد فترة التشتت تلك سيجد أن الصورة لا زالت أمامه وهنا تتعزز استجابته للصورة المعروضة ويتأملها ملياً . هذا وقد يظن أن فترة الخمس ثوان الأولى غير كافية للتحقق والحكم على طبيعة الصورة ولكن ابحاث Shepard and Metzter (1971) و Just and Carpenter (1976) في دراسة حول هذه النقطة قد أوضحت أن الطالب يأخذ حوالي ست ثوان للتعرف على الصورة المعروضة والتي تمثل مراحل مختلفة من الدوران .



شكل (٦)
العلاقة بين فترات العرض ومتوسط الدرجات

الخلاصة :

في هذه المقالة تطرق البحث إلى طريقة مقترحة لتدريس بعض العمليات الحركية في الكيمياء الفراغية (الانعكاس) وذلك باستخدام تقنية جديدة . ولقد أوضحت الدراسة ما يلي :

١ ـ اثبتت الدراسة أن فكرة استخدام جهاز L.D.P في تعليم الطلاب لطريقة تصور عملية الانعكاس من خلال الرسوم التخطيطية كانت فكرة ناجحة اثبتتها النتائج العملية .

٢ ـ إذا تغيرت مدة عرض الشريحة في المدى من خمس إلى عشر ثوان فإنه يتبع ذلك اختلاف في مدى تصور الطلاب لعملية الانعكاس وبالتالي مدى قدرتهم على اجرائها عقلياً . بينما لا يتغير مقدار هذا التصور إذا ما تغير زمن الذوبان للشريحة من ثلاث إلى خمس ثوان .

٣ ـ يعتبر الزمن الناشيء من خمس ثوان كزمن عرض ، ثلاث ثوان كزمن ذوبان هو أفضل زمن تفاعل عند طلاب العينة التي اجرى عليها هذا البحث .

٤ ـ تعتبر كل من فترة زمن العرض وفترة زمن الذوبان عاملين مستقلين ولا يؤثر احدهما على نتيجة العامل الآخر .

المراجع

1- Adamson, P.G. and Cole, P.J. (1969)
A Simple method for drawing molecules using plotter.
Acta Cryst. A 25 (535- 539)

2- Clark, N.G. (1977)
The Shapes of organic molecules
London, Jeha murray.

3- Cleary, J.J. (1975)
Visualization of rodation of models and diagrams of chemical structures.
Unpublished M. Se thesis, University of East Anglia U.K.

4- El Farra, A.O. (1982)
The Understanding of stereochemistry operations Unpublished Ph. P. thesis, University of East Anglia U.K.

5- Eniaiyeju, P.A. (1981).
Understanding the diagremmatic representation of rotatio in molecular structures.
Unpublished Ph. D. thesis, University of East Anglia U.K.

6- Glass- G.V. and stanley, J.C. (1970)
Statistical methods in education and psychology.
Englewood Cliffs, Prentice Hall.

7-Guilford, J.P., Michael, W.B. Zimmerman, W.S. (1951).
An investigation of two hypotheses regarding the nature of the sprtial relations and visualization factors. Educ. and Psych. Measurement, 10, 187- 213.

8- Gunstone, F. D. (1975)
Guide book to stereochemistry
University of St. Andrew Scotland, Longman.

9- Just, M.A. and Carpenter, P.A. (1976).

Eye fixations and cognitive processes. Cognitive Psychol. 8, (441- 480).

10- Kattle, S.F.A. (1977).

Coordination compouncls. Studies in modern chemistry Nelson.

11- Lee, J. (1970)
Programme HX 88 molecular drawing.
Longhborough University X-Ray.

12- Nicholson, J.R. (1976)
Pictorial shape perception
Unpublished Ph. D. thesis University of East Anglia U.K.

13- Nicholson and Seddon (1977)
The Understanding of Pictorial spatial relationships by Nigerian Secondary School Students. J. Cross Cultural Psychol, 8 (381- 400).

14- Seddon, Riaz Tariq and Dos Sautos Veiga (1982)
The Visualization of spatial transformation in diagrams of molecular structures. (In press) Journal of Science Education.

15- Siegel, S. (1956).
Non parametric statistics for behavioural Sciences
McGraw-Hill books group Inc. N.Y. St Louis etc.

16- Shepard, R.N. and Metzier (1971).
Mental rotation of three-dimension objects.
Science 1971 (701- 703).

17- Winer, B.J. (1971).
Statistical principmes in experimental design.
McGraw Hill Books Co.

الميزات البنائية للأسرة النووية الاردنية
(دراسة استطلاعية)

د. مجد الدين خيري(*)

على الرغم من وجود عدد لا بأس به من الدراسات الامبيريقية حول الأسرة العربية بشكل عام[1] فإن الأسرة الاردنية لم تدرس بشكل ملحوظ بعد . فهناك ندرة واضحة في الدراسات العلمية حول الاسرة الاردنية . أما بالنسبة للنمط النووي أو الزواجي «Nuclear or Conjugal Family» على وجه الخصوص فيبدو أن الدراسات العلمية لم تبدأ بعد .

وفي الواقع ، فإن مفهوم الاسرة النووية أو الزواجية نفسه لم يصبح مألوفاً بعد بالنسبة لفئات واسعة من ابناء المجتمع الاردني .

وذلك على الرغم من أن هناك تحولاً واسعاً في الاسرة الاردنية من النمط الممتد إلى النمط النووي . وهذا التحول الواسع هو جزء ولا شك من التحول البنائي في الاسرة العربية بشكل عام[2] . والبيانات العلمية حول هذا التحول في الاسرة الاردنية تأتي غالباً من الدراسات على القطاع الريفي من المجتمع الاردني اكثر مما تأتي من دراسات على القطاع الحضري . وهذه البيانات توضح التحول البنائي في الاسرة الاردنية من النمط الممتد إلى النمط النووي أو الزواجي الحديث . إذ يوضح أحد

(*) قسم الاجتماع ـ الجامعة الأردنية .

المسوح الحديثة على عدد من القرى الاردنية في منطقة علان القريبة من عمان العاصمة على أن غالبية الأسر المدروسة أو ٦٢٪ منها هي أسر زواجية تقتصر على الزوج والزوجة وابنائهما غير المتزوجين . بينما لا تشكل الأسر المركبة أو الممتدة إلا ١٩,٢٪ من الاسر المدروسة فقط[٣] . وفي دراسة أخرى على قرية كفر الما بالقرب من عجلون ، وجد انطون أن ١٩٪ فقط من الأسر المدروسة هي من النوع الابوي الممتد . بينما وجد أن ٣٩٪ من الأسر هي من النوع النووي البسيط (الزوج والزوجة والأطفال يعيشون تحت سقف واحد) ، وأن ٢٤٪ هي أسر نووية في مرحلة متقدمة حيث ترك الابناء والبنات المتزوجون المنزل ولم يبق غير الأب والأم والأطفال الصغار[٤] .

والمسح الاحصائي الواسع النطاق الذي أجري بين الأعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، والذي شمل عدداً كبيراً من المدن والقرى الأردنية بما فيها عمان العاصمة والزرقاء وإربد والكرك ومعان والطفيلة يدعم أيضاً النتائج الواردة أعلاه . وحيث أن جزءاً كبيراً من العينة اختير من عمان العاصمة فإن نتائج هذا المسح الاحصائي يمكن أن تعمم على المجتمع الأردني ككل بما فيه من قطاعات حضرية ، شبه حضرية ، وريفية .

وتوضح نتائج هذا المسح الاحصائي أن الأسرة النووية هي النمط الاسري السائد في المجتمع الاردني بجميع قطاعاته . ففي القطاع الحضري يشكل هذا النمط ٧٥٪ من الأسر ، كما يشكل ما يزيد عن ٦٢٪ من الأسر في القطاع شبه الحضري . أما في القطاع الريفي فيشكل ما يزيد عن ٦٩٪ . والفروق الحضرية ـ الريفية ليست ذات دلالة احصائية . بينما لا يشكل النمط الممتد إلا ١٨,٣٪ ، ١٩,٣٪ ، و٢٠٪ بالنسبة للقطاعات الحضرية ، شبه الحضرية ، والريفية على التوالي[٥] .

ومن الملاحظ أن نفس العوامل التي لعبت دوراً في تحول الأسرة في المجتمعات العربية الأخرى ، خاصة تلك التي تحدث عنها زيلدتش[٦] وهي لا تتعلق بالتصنيع أو التكنولوجيا كما يفترض عدد كبير من دارسي الأسرة العربية[٧] وإنما تتعلق بالشروط أو الظروف التي تضعف الأسس التي تقوم عليها الأسرة الممتدة سواء وجد التصنيع أم لم يوجد . ويبدو أن تحليل زيلدتش ينطبق إلى حد كبير على واقع التغير في الأسرة الأردنية التي لم تتعرض بعد لتأثيرات عمليات التصنيع الواسع . فنمو تقسيم العمل السريع الناتج عن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن أعطى للفرد مهنة

خاصة به تختلف عن تلك التي كانت لعائلته لفترة طويلة . كما أن انتشار التعليم على نطاق واسع فتح قنوات جديدة أمام الأفراد للحصول على المكانة الاجتماعية بشكل مستقل ، أي بالاعتماد على كفاءاتهم الذاتية دونما حاجة للاتكال على الأسرة الممتدة أو الأقارب بشكل عام .

ورغم أن بياناتنا الميدانية ، والمعروضة في الصفحات اللاحقة ، قد لا توضح تماماً العوامل التي أدت إلى نشوء وسيادة النمط النووي من البناء الأسري في مجتمع عربي لم يدخل مرحلة التصنيع الكثيف بعد ، إلا أنها تلقي بعض الضوء على أهمية كل من التعليم ، والاستقلال السكني عن اسرتي التوجيه » (Neclocal Residancy) « والاستقلال الاقتصادي في تدعيم نمط الحياة الذي تعيشه الأسر النووية المدروسة . ومن جهة أخرى ، فإن البعض يميل إلى النظر إلى نمط الأسرة كمتغير مستقل عند محاولة دراسة ظواهر مثل العلاقات الاسرية ، الخصوبة ، والمساواة بين الرجل والمرأة[٨] .

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن جوود ، أحد أشهر دارسي الأسرة النووية ، في تحليله للعلاقة ما بين الأسرة النووية ومتطلبات المجتمع البيروقراطي ـ الحضري الحديث يركز على التناغم الواضح القائم ما بين الأسرة النووية ، ومتطلبات هذا المجتمع . وبشكل أدق فإن تحليل جوود يوضح التناغم ما بين المميزات البنائية للأسرة النووية وبخاصّة ما يتعلق بالحجم ، درجة التعليم ، والسكن المستقل وبين قيام المجتمع الحضري الحديث على الحراك المهني والجغرافي وتأكيده على التدريب طويل الأمد بالنسبة للأفراد[٩] .

ويهدف البحث الحالي إلى توضيح المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية ـ النمط الأسري السائد في المجتمع . وتتعلق هذه المميزات بجوانب مثل درجة التعليم ، المهنة والدخل الاقتصادي . بالاضافة إلى جوانب تتعلق بحجم الأسرة ، مكان سكنها ، صلة القربى بين الزوجين ، اقامة الأقارب مع الأسرة ، والتماسك الداخلي للأسرة . وتحقيق مثل هذه الأهداف يسد نقصاً واضحاً في معرفتنا حول الأسرة النووية في الأردن كما أن ذلك يفتح الطريق للمزيد من الدراسات حول الموضوع بحيث تسد ثغرات اخرى في المكتبة العربية .

مصدر البيانات :

استقيت البيانات الواردة في هذه الدراسة من مقابلات وافية اجريت مع عينة غرضية مؤلفة من (٢٧٤) اسرة نووية موزعة على اغلب مناطق عمان السكنية ، هذا وقد تمت مقابلة ارباب الأسر النووية الذكور بحضور زوجاتهم في اغلب الأحيان . وقد روعي في اختيار العينة شمولها على اعمار متباينة وعلى مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة .

والبيانات المستخدمة لأغراض هذه الدراسة هي جزء من المسح الاجتماعي الواسع الذي قام به الباحث حول الأسرة النووية الأردنية وانماط علاقاتها مع الأقارب في مدينة عمان(*) . وقد جمعت هذه البيانات في صيف عام ١٩٨٢ .

درجة التعليم ، المهنة ومستوى الدخل :

ففيما يتعلق بالمستوى التعليمي للأسر النووية المدروسة فإنه يتميز بارتفاع ملحوظ ليس فقط بالنسبة للزوج وانما بالنسبة للزوجة ايضاً . وتكاد الأمية أن تختفي بين الأسر المدروسة رغم انها بالنسبة للأردن ككل بلغت عام ١٩٧٦ (٢٩,٣ ٪) ، اما في مدينة عمان فقد بلغت (١٧,٨ ٪) للذكور ، و (٣٦,٤ ٪) للاناث[١٠] . ونظرة إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (١) ترينا أن نسبة الأمية بين الأزواج في الأسر النووية المدروسة لا تزيد عن ٢,١ ٪ فقط ، اما بين الاناث فرغم انها ترتفع قليلاً إلى ٧,٣ ٪ الا انها تبقى اقل كثيراً من النسبة الوطنية بالنسبة لمدينة عمان . ومن ناحية ثانية فإن نتائجنا توضح أن عدداً كبيراً من الأزواج والزوجات يحملون شهادة جامعية . كما أن هناك عدداً لا بأس به ممن انهوا دراساتهم العليا . إذ يوضح الجدول أن ٥٠,٤ ٪ من الأزواج بالاضافة إلى ٣٤ ٪ من الزوجات قد حصلوا على تعليم جامعي .

ورغم ارتفاع درجة التعليم بالنسبة للأسر المدروسة ككل فإن هناك تفاوتاً واضحاً احياناً لمصلحة الأزواج . فبالنسبة للتعليم الجامعي نجد أن ما يزيد عن ٢٩ ٪ من الأزواج يحملون شهادة جامعية بينما لا نجد سوى ١٠,٥ ٪ من الزوجات يحملن مثل

(*) تم القيام بهذا المسح بتمويل من الجامعة الأردنية . ويود الباحث هنا أن يتقدم بالشكر لعمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية لهذا الدعم المالي . كما يود ايضاً أن يتقدم بالشكر إلى الباحثين والباحثات ذوي التدريب العالي الذين ساهموا في عملية جمع البيانات .

جدول رقم (١)

المستوى التعليمي للأسر النووية المدروسة في مدينة عمان .

المستوى التعليمي	الزوج		الزوجة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
لا يقرأ أو يكتب	٦	٢,١ ٪	٢٠	٧,٣ ٪
ابتدائي	٢٩	١٠,٥ ٪	٤٨	١٧,٥ ٪
اعدادي	٢٨	١٠,٢ ٪	٥٧	٢٠,٨ ٪
ثانوي	٧٠	٢٥,٥ ٪	٧٥	٢٧,٧ ٪
جامعي متوسط	٣٥	١٢,٧ ٪	٣٦	١٣,١ ٪
جامعي	٨٠	٢٩,٢ ٪	٢٩	١٠,٥ ٪
دراسات عليا	٢٣	٨,٤ ٪	٤	١,٤ ٪
غير ذلك	١	٠,٠٣ ٪	-	-
بدون جواب	٢	٠,٠٦ ٪	٥	١,٨ ٪
المجموع	٢٧٤	١٠٠ ٪	٢٧٤	١٠٠ ٪

هذه الشهادة . بالاضافة إلى ذلك فإن ما يزيد عن ٨ ٪ من الأزواج يحملون شهادة جامعية ثانية بينما تنخفض النسبة إلى ١,٤ ٪ فقط . وتكاد النسبة تتشابه بالنسبة للشهادة الجامعية المتوسطة .

ولكن ورغم درجة التعليم المرتفعة التي تتمتع بها هذه الأسر فإننا يجب أن نبقى بعيداً عن التوصل إلى استنتاج عن أن الأسرة النووية الأردنية هي اسرة الجامعيين . إذ يوضح الجدول ايضاً أن ما يزيد عن ٤٥ ٪ من الأزواج لا يزيد مستوى تعليمهم عن المستوى الثانوي . وهي نسبة ملحوظة حقاً . كما أن ما يزيد عن ٦٤ ٪ من الزوجات لم يصلن إلا إلى الشهادة الثانوية . وبالتالي ، فمن الواضح أن النمط الأسري النووي نمط فيه الكثير من الجاذبية ليس فقط للجامعيين وانما ايضاً للفئات الأخرى الأقل تعليماً في المجتمع . وهذا يدل بشكل غير مباشر على أن هناك عوامل أخرى غير التعليم تعمل على زيادة انتشار الأسرة النووية في المجتمع . وقد تتعلق هذه العوامل

بطبيعة البناء الأسري الممتد نفسه وما يولده من عمليات اجتماعية قد تعمل على جعل البناء الأسري النووي اكثر راحة للأفراد . هذا وقد عبر احد افراد العينة . وهو موظف في الثلاثينات ، ومن مستوى تعليمي - اقتصادي متوسط ، عن ذلك بقوله « لقد عشنا في البداية مع والديّ ، ولكن من الصعب التوفيق . فلكل جيل طريقته في التفكير » .

ومن هنا فلا غرابة أن نرى بالتالي أن اكبر نسبة من الأزواج في هذه الأسر المدروسة يعملون في مهن حرة لا تحتاج إلى درجة تعليم عالية رغم أنها تدر دخلاً مرتفعاً نسبياً إلى مرتفع جداً . وهذه المهن تشمل التجارة بشتى انواعها ، والتعهدات ، والمقاولات . وتبلغ نسبة العاملين في هذه المهن ، كما يوضح الجدول رقم (٢) ، ٢٣,٧ ٪ . ولكن وفي نفس الوقت ، فإن درجة التعليم المرتفعة التي تتمتع بها

جدول رقم (٢)

توزيع الأزواج في الأسر المدروسة حسب مهنهم

المهنة	العدد	النسبة المئوية
مهن حرة (تجارة ، تعهدات ، مقاولات)	٦٥	٪ ٢٣,٧
المهن الكتابية (وظائف حكومية ، اعمال المكاتب ، السكرتاريا) .	٥٦	٪ ٢٠,٤
مهن فنية متخصصة (مدرسو جامعات محامون ، اطباء ، مهندسون ، صيادلة)	٥٤	٪ ١٩,٧
المهن التدريسية (دون المستوى الجامعي) .	٢٠	٪ ٧,٣
مهن صناعية	٢٠	٪ ٧,٣
الادارة العليا (وكلاء وزارة ، مدراء شركات)	١٠	٪ ٣,٦
مهن مصرفية وبنكية	١٠	٪ ٣,٦
مهن عسكرية	٧	٪ ٢,٥
متقاعدون	٥	٪ ١,٦
مهن سياسية (وزير)	٢	٪ ٠,٧
اخرى (ملاك ، مزارع	١٢	٪٤,٣
بدون عمل	٥	٪ ١,٦
بدون جواب	٨	٪ ٢,٧
المجموع	٢٧٤	٪ ١٠٠

مجموعة من الأسر المدروسة ساعدت على فتح المجال امام الأزواج للدخول في مهن تدر دخلاً عالياً ايضاً . فهناك ما يزيد عن ١٩ ٪ من الأزواج يعملون في مهن فنية متخصصة مثل التدريس الجامعي ، الطب ، المحاماة ، الهندسة ، والصيدلة . وهي مهن تحتاج بالطبع إلى شهادات جامعية عالية وتدر دخلاً مرتفعاً نسبياً .

اما بقية الأزواج من افراد العينة فيتوزعون على مهن عديدة اخرى . بعضها يرتبط بدخل عال وبعضها لا يرتبط ، ومن هذه المهن : المهن السياسية (٠,٧ ٪) ، الادارة العليا (٣,٦ ٪) ، المهن المصرفية والبنكية (٣,٦ ٪) ، والملاكون والمزارعون (٤,٣ ٪) ، مهن عسكرية (٢,٥ ٪) . مهن صناعية (٧,٣ ٪) .

وما يمكن ملاحظته في هذا المجال ايضاً وجود نسبة ملحوظة من الزوجات العاملات بأجر خارج المنزل في الأسر المدروسة . وتبلغ نسبة هؤلاء الزوجات ٢٧,٧ ٪ من مجموع الزوجات . وهي نسبة مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالمجتمع ككل . اذ لم تزد نسبة الاناث العاملات من مجموع الاناث في سن العمل عام ١٩٧٢ عن ٣,٥ ٪[١١] . وقد يعود ذلك إلى درجة التعليم المرتفعة نسبياً التي تتمتع بها الأسر النووية المدروسة خاصة ما يتعلق بدرجة تعليم الأزواج التي غالباً ما تزيد من درجة التسامح والديمقراطية لديهم بالاضافة إلى الرغبة المشتركة بين الزوجين في توفير اقصى راحة مادية ممكنة للأسرة ككل خاصة للأطفال . وربما يعود ذلك ايضاً إلى طبيعة بناء السلطة في الأسرة النووية اذ غالباً ما كان الباحث يلمس أن الزوجات في الأسر المدروسة يقمن بدور فعّال في المشاركة في اتخاذ القرارات وفي التخطيط لواقع ومستقبل الأسرة ككل . وهذه الملاحظة ولا شك تلتقي مع الاتفاق العام في الأدبيات حول المشاركة الملحوظة للزوجة والأبناء في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بهم وبالأسرة كلما ارتفع مستوى التعليم لكل من الزوج والزوجة[١٢] .

ولكن الملاحظ أن نمط العمالة بالنسبة للزوجات في هذه الأسر لا يختلف كثيراً عن نمط العمالة بالنسبة للمرأة الأردنية ككل . فالبيانات المنشورة حول انماط عمالة المرأة الأردنية توضح تركزها في مهن معينة ينظر اليها احياناً على أنها امتداد ، بشكل او بآخر ، للدور التقليدي للمرأة كأم وربة بيت . ومن هذه المهن : التدريس في المدارس ، السكرتارية ، الطباعة ، والخياطة . كما توضح هذه البيانات قلة عدد العاملات في المهن الرجالية «مثل الطب ، والهندسة ، والتجارة . . . الخ»[١٣] .

وبياناتنا المعروضة في الجدول رقم (٣) توضح انماط العمالة بالنسبة للزوجات في الأسر المدروسة . وتوضح هذه البيانات أن الغالبية العظمى من الزوجات ٣٦,٨ ٪ يعملن في مهنة التدريس ، ويليهن في ذلك العاملات في وظائف حكومية مختلفة ، وتصل نسبتهن إلى ١٥,٨ ٪ . ثم العاملات في الشركات والبنوك ، وتصل نسبتهن إلى ٩,٣ ٪ . بينما لا تزيد نسبة العاملات في التدريس الجامعي عن ٢,٣ ٪ ، وفي الطب عن ١,٦ ٪ ، وفي الصيدلة عن ١,٦ ٪ ايضاً .

جدول رقم (٣)

توزيع الزوجات العاملات في الأسر المدروسة حسب مهنهن

المهنة	العدد	النسبة المئوية
مدرسة	٢٨	٣٦,٨ ٪
موظفة حكومية	١٢	١٥,٨ ٪
موظفة في شركة أو بنك	٨	٩,٣ ٪
طابعة	٥	٥,٨ ٪
سكرتيرة	٤	٤,٦ ٪
خياطة في البيت	٤	٤,٦ ٪
مختبرات ومهن فنية	٢	٢,٣ ٪
ممرضة	٢	٢,٣ ٪
محاضرة جامعية	٢	٢,٣ ٪
طبيبة اسنان	١	١,٦ ٪
صيدلانية	١	١,٦ ٪
مهن اخرى (بائعة في محلات تجارية ، خادمة)	٦	٦,٩ ٪
	٧٦	١٠٠ ٪
ربة بيت	١٩٨	٧٢,٢ ٪
	٢٧٤	

ومن الصعب في الواقع تفسير تركّز هؤلاء الزوجات في مهنة معينة مثل التدريس اذ أن ذلك يقع خارج نطاق البيانات الحالية . ولكن يبدو ، خاصة من خلال عدد من

المقابلات التي اجراها الباحث بنفسه مع عدد من الأسر المدروسة ، أن هذه المهنة لا تتطلب الكثير من الوقت أو الجهد وبالتالي فهي تيسر على الزوجة القيام بمهام اسرتها اكثر من وظائف اخرى . فبعض الوظائف في البنوك أو القطاع الخاص مثلاً تتطلب دواماً كاملاً من الثامنة صباحاً وحتى الثانية ظهراً . واحياناً حتى الخامسة مساء . مما يضع قيداً قوياً على قدرة الزوجة على القيام بمسؤولياتها الأسرية بشكل مرضٍ . اذ أن ذلك قد يضع عليها ضغطاً جسدياً ونفسياً كبيراً قد لا تستطيع احتماله لفترة طويلة . اما مهنة التدريس ، خاصة في ظل نظام الفترتين الذي تعمل به اغلب المدارس في مدينة عمان ، فإن الزوجة تنهي متطلبات وظيفتها بشكل مرضٍ فيما لا يزيد عن ثلاث إلى اربع ساعات يومياً فقط مما يترك لها الوقت الكافي للاهتمام بشؤون اسرتها على اكمل وجه .

إن درجة التعليم المرتفعة نسبياً وطبيعة المهن التي تميز الأسر المدروسة ، وهي مهن تدر دخلاً مرتفعاً نسبياً كما رأينا ، بالاضافة إلى وجود نسبة لا بأس بها من الزوجات اللائي يعملن خارج المنزل يجعل من الأسر المدروسة أسراً مرتفعة الدخل نسبياً . والجدول رقم (٤) يوضح هذه النقطة تماماً . إذ أن قلة قليلة من الأسر المدروسة لا تزيد عن ١٤,٦ ٪ فقط تحصل على دخل منخفض لا يزيد عن ١٥٠

جدول رقم (٤)

دخل الأسرة الكلي

المبلغ	(الدخل)	العدد	النسبة المئوية
٠٠ -	١٥٠	٤٠	١٤,٦ ٪
١٥١ -	٣٠٠	٧٧	٢٨,٠ ٪
٣٠١ -	٤٥٠	٥٧	٢٠,٨ ٪
٤٥١ -	٦٠٠	٣٤	١٢,٤ ٪
٦٠١ -	٨٠٠	١٧	٦,٢ ٪
٨٠١ -	١٠٠٠	١٦	٥,٨ ٪
١٠٠١ -	فما فوق	٣٠	١٠,٩ ٪
بدون جواب		٣	١,١ ٪
المجموع		٢٧٤	١٠٠ ٪

ديناراً اردنياً شهرياً ، أو ١٨٠٠ دينار في السنة . وهذه الأسر غالباً ما توجد في المناطق السكنية متدنية الدخل في مدينة عمان مثل جبال النصر أو النظيف . كما أن هناك ما نسبته ٢٨ ٪ من الأسر تتمتع بدخل متوسط متدني لا يزيد عن ٣٠٠ دينار اردني شهرياً . اما بقية الأسر فقد ذكرت ٢٠ ٪ منها انها تتمتع بدخل يتراوح ما بين ٣٠١ - ٤٥٠ ديناراً اردنياً شهرياً . وهو دخل يمكن اعتباره متوسطاً إلى متوسط مرتفع . كما أننا نجد أن ما يزيد عن ٢٤ ٪ من الأسر تتمتع بدخل يتراوح بين ٤٥١ - ١٠٠٠ دينار أردني شهرياً ، وهو دخل مرتفع ولا شك . اضف إلى ذلك أن هناك ما يزيد عن ١٠ ٪ من الأسر تتمتع بدخل شهري يزيد عن ١٠٠٠ دينار اردني شهرياً ، ويصل لدى عدد من هذه الأسر إلى (٦٠٠٠) دينار اردني شهرياً ، وهو دخل مرتفع جداً . ومن الملاحظات الشخصية للباحث فإن مثل هذا الدخل المرتفع جداً غالباً ما كان يذكر من قبل اسر المتعهدين ، الملاكين ، والمقاولين على التوالي .

وبشكل عام فإن هذا الدخل المرتفع نسبياً الذي يميز الأسر المدروسة(*) يأتي بشكل رئيسي من عمل الزوج . فالزوج لا يزال هو المصدر الرئيسي لدخل الأسرة . اذ يوضح الجدول رقم (٥) حول مصادر الدخل أن ٥٣,٢ ٪ من الأسر تحصل على دخلها السنوي من عمل الزوج فقط . ومع ذلك فإن هناك ما يزيد عن ٤٦ ٪ من الأسر تحصل على دخل اضافي أو اكثر غير عمل الزوج . وهذا ولا شك من العوامل التي ترفع من الدخل الكلي للأسرة . ومن بين هذه المصادر الأخرى للدخل فإن عمل الزوجة يحتل مركز الصدارة . إذ ذكرت ٥٩ ٪ من الأسر التي لها دخل اضافي أن هذا الدخل يأتي من عمل الزوجة . كما ذكرت ١٣ ٪ من الأسر المدروسة أن أجور العقارات تشكل مصدراً اضافياً للدخل . وذكرت ما يزيد عن ٢ ٪ من الأسر أن أجور الأراضي تشكل المصدر الاضافي للدخل .

هذا كما ذكرت نسبة محدودة من الأسر أن مساهمة الأبناء العاملين والذين لا

(*) توضح البيانات الاحصائية المتوفرة أن متوسط دخل الفرد السنوي في الأردن كان عام ١٩٧٨ (٢٨٠) ديناراً اردنياً . ولكنتا لا نملك بيانات اكثر حداثة سواء عن دخول الأفراد أو عن دخول الأسر الأردنية بشكل عام . للمزيد من البيانات حول الدخل القومي ومتوسط دخل الأفراد في الأردن ، انظر :
Department of Statistics, National Accounts in Jordan, 1952- 1976, Amman, 1978.

جدول رقم (٥)

مصادر اخرى للدخل غير عمل الزوج

مصادر الدخل	العدد	النسبة المئوية
اجور عقارات	١٨	٪١٣,٩
مساهمة الأبناء الذين يعملون في الأردن	١٣	٪١٠,١
تحويلات الأبناء الذين يعملون خارج الأردن	٧	٪٥,٤
مساعدة من الأقارب (اخ المتزوج ، ام الزوج) .	٥	٪٣,٨
عمل اضافي	٤	٪٣,١
تقاعد	٣	٪٢,٣
اجور أراضٍ	٣	٪٢,٣
عمل الزوجة	٧٦	٪٥٩,٠
	١٢٩	٪١٠٠
الدخل من مهنة الزوج فقط	١٤٥	٪٥٣,٠
	٢٧٤	

يزالون يقيمون مع الأسرة تشكل مصدراً اضافياً للدخل . وسنعود لهذه القضية بالتفصيل فيما بعد وعند مناقشتنا للتماسك الداخلي في الأسر النووية المدروسة .

حجم الأسرة :

تميل الأسر النووية المدروسة إلى أن تكون متوسطة إلى كبيرة الحجم . فقد ذكر ما يزيد عن ٥٢ ٪ من الأسر المدروسة أن عدد ابنائها لا يزيد عن اربعة ، كما يوضح الجدول رقم (٦) . ولكن البيانات المعروضة في هذا الجدول توضح ايضاً أن ٣٣ ٪ من الأسر المدروسة يتراوح عدد ابنائها بين ٥ ـ ٨ ، وهو عدد كبير ولا شك . اضف إلى ذلك أن ما يزيد عن ٨ ٪ من هذه الأسر قد ذكرت أن عدد الأبناء فيها يزيد عن ٩ . وهو عدد كبير جداً سواء بالمقاييس العربية أو المقاييس الدولية .

وهذه النتائج ليست غير متوقعة تماماً ، رغم المستوى التعليمي والاقتصادي المرتفع نسبياً الذي تتمتع به الأسر المدروسة ، ورغم كون هذه الأسر من النمط البنائي النووي وليس الممتد . إذ غالباً ما يرتبط كبر حجم الأسرة في اذهان الكثيرين بالنمط

جدول رقم (٦)

عدد الأبناء في الأسرة

	العدد	النسبة المئوية
١ ـ ٢	٦٢	٪ ٢٢,٦
٣ ـ ٤	٨٢	٪ ٣٠,٢
٥ ـ ٨	٩١	٪ ٣٣,٢
٩ ـ فما فوق	٢٤	٪ ٨,٨
ب[illegible]طفال	١٤	٪ ٥,٢
	٢٧٤	٪ ١٠٠

الممتد اكثر مما يرتبط بالنمط النووي . ونتائج المسح الاجتماعي الواسع النطاق الذي قام به كل من شجاع الأسد وعاطف خليفة تبدو غير متوقعة ايضاً . فهي تغير بعضاً من توقعات الكثيرين حول الأسرة الأردنية بنمطيها النووي والممتد خاصة فيما يتعلق بالخصوبة . فنتائج هذا المسح توضح أن متوسط عدد المواليد الأحياء في الأسر النووية في الأردن (للزوجات من ٢٥ ـ ٤٩) في عام ١٩٧٢ كان اكثر قليلاً من ذلك الخاص بالأسر الممتدة الأردنية . فقد بلغ هذا المتوسط في الأسر النووية ٥,٣٨ بينما لم يزد في الأسر الممتدة عن ٥,١٢ فقط . كما أن متوسط عدد الأطفال على قيد الحياة في عام ١٩٧٦ وصل إلى ٥,٠٧ في الأسر النووية بينما لم يصل الا إلى ٤,٧١ في الأسر الممتدة[١٤] . وربما يعود ذلك إلى انتشار الرعاية الصحية الحكومية والخاصة بالنسبة لكل من الأم والطفل في كل من الريف والمدن .

أما بالنسبة للعدد المثالي للأطفال في الأسرة فهو متقارب بشكل كبير بالنسبة لكل من الأسرة النووية والأسرة الممتدة . فقد ذكرت ٤٦,٨ ٪ من الأسر النووية و٤٨ ٪ من الأسر الممتدة أن عدد الأطفال المثالي هو من ٦ ـ ٨ اطفال . كما ذكرت ٤٢,٣ ٪ من الأسر النووية و٤٢,٧ ٪ من الأسر الممتدة أن هذا العدد المرغوب هو من ٣ ـ ٥ اطفال . ولم تذكر سوى ٨,٣ ٪ من الأسر النووية و ٦,٤ ٪ من الأسر الممتدة أن هذا العدد المرغوب يقل عن طفلين[١٥] .

من الواضح اذن أن كون الأسرة من النمط النووي وليس الممتد لا ينتج فروقاً

ذات دلالة فيما يتعلق بالحجم . ولكن ماذا عن المستوى الاقتصادي والتعليمي . إن نتائجنا تشير بشكل غير مباشر إلى أن ذلك لا يؤدي إلى صغر حجم الأسرة ايضاً . كما أن البيانات التي حصلنا عليها من المجتمع الكويتي تدعم مثل هذا الاستنتاج . إذ أن كبر حجم الأسرة كان الميزة المشتركة لمختلف الفئات التعليمية والاقتصادية ، ويؤكد الثاقب[١٦] .

« وعلى صعيد مختلف وجد أن الأسر الكبيرة الحجم هي ظاهرة مميزة للفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية العليا ، والمتوسطة والدنيا . فأكثر من (٣٨ ٪) من الفئات للعائلات الاجتماعية ـ الاقتصادية الدنيا هي صغيرة ومؤلفة من ١ ـ ٥ اشخاص . وبالمقارنة فإن (٢٤ ٪) فقط من عائلات الفئة الاجتماعية ـ الاقتصادية العليا ، و (١٤ ٪) من الفئة الاجتماعية ـ الاقتصادية المتوسطة الدنيا هي أسر مكونة من ثمانية اشخاص أو اكثر بالمقارنة من (٥١ ٪) فقط في الفئة الدنيا » .

فالأسرة النووية الكويتية مثل الأسرة النووية الأردنية اذن تتميز بكبر الحجم ، وبالتحديد فإن نتائج الثاقب توضح أن ٧٠ ٪ من الأسر النواة الصرفة مؤلفة من ٦ ـ ١٢ فرداً[١٧] . وهو حجم كبير ولا شك يتجاوز قليلاً الحجم الغالب على الأسرة النووية الأردنية .

السكن المستقل عن اسرتي التوجيه :

ترتبط الأسرة النووية في الكتابات السوسيولوجية عادة بالاتجاه نحو ما يسمى بالسكن المستقل «Neolocal» عن كل من اسرتي التوجيه : اسرة الزوجة واسرة الزوج . وهذا ينطبق على الأسر النووية الأردنية المدروسة . فغالبية هذه الأسر تسكن بعيدا عن اسرتي التوجيه . والجدول رقم (٧) يوضح أن ٥٢,٥ ٪ من الأسر المدروسة تسكن في جبل آخر غير الجبل الذي يسكن فيه والدي الزوج . كما أن ١١,٢ ٪ من الأسر ذكرت أن والدي الزوج يسكنان خارج عمان . اضف إلى ذلك أن ٢٢,٦ ٪ من الأسر ذكرت أن والدي الزوج يقيمان في نفس الجبل الذي تقيم فيه الأسرة . ولكن لم تذكر سوى نسبة قليلة بلغت ١٠٪ من الأسر أنها تقيم مع والدي الزوج إما في نفس العمارة أو التجمع السكني وإما في نفس الحي .

اما بالنسبة للبعد أو القرب من والدي الزوجة فلم تذكر سوى ٧ ٪ من الأسر

جدول رقم (٧)

البعد المكاني عن اسرتي التوجيه

(مكان اقامة اسرتي التوجيه)

اسرة التوجيه	في نفس العمارة		في نفس الجبل		في جبل آخر		خارج عمان		غير ذلك (مهاجرون متوفون)		بدون جواب		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
والدا الزوج	٣١	٪١١,١	٥٢	٪١٩,١	١٤٤	٪٥٢,٥	٣٠	٪١١,١	٩	٪٣,٦	٨	٪٢,٩	٢٧٤	٪١٠٠
والدا الزوجة	٢٣	٪٨,٤	٧٥	٪٢٧,٤	١٣٨	٪٥٠,٤	٢٠	٪٧,٣	٨	٪٢,٩	١٠	٪٣,٦	٢٧٤	٪١٠٠

المدروسة انها تقيم معهما في نفس العمارة أو التجمع السكني . اما بقية الأسر فقد ذكرت انها تقيم بعيداً عن مكان سكن والدي الزوجة . وبالتالي تبقى هذه الأسر بعيدة عن تأثير المعيار الاجتماعي الناتج عن القرب المكاني بين الوحدات الاجتماعية واثر ذلك على العلاقات الاجتماعية لكل وحدة .

الزواج القرابي واقامة الأقارب مع الأسرة :

من اكثر انماط الزواج وضوحاً بين اسر العينة النمط العشوائي الحر . ولكن هناك انماطاً زواجية اخرى من اهمها نمط زواج بنت العم ، وهو نمط ينتشر في عدد من المجتمعات العربية خاصة في القطاعات الريفية . وقد ذكرت نسبة ملحوظة (٢٠,١ ٪) من الأزواج انهم متزوجون لبنات اعمامهم . وفي التحليلات السوسيو- انتروبولوجية الكلاسيكية غالباً ما يؤكد على الوظيفة الاقتصادية لهذا النمط من الزواج . اذ أن هذا النمط يعمل على المحافظة على الثروة والملكية الخاصة بالجماعة القرابية وضمان عدم تسربها إلى خارج هذه الجماعة[١٨] . ولكن هناك تفسيرات اخرى تحظى بدرجة كبيرة من الاهتمام ايضاً تركز على الوظيفة البنائية لهذا النمط . اذ يؤكد أنطون في دراسته على قرية كفر الما الأردنية أن هذا النمط الزواجي الموجود في القرية بشكل ملحوظ يعمل على تكثيف الروابط القرابية بين وحدات النسق القرابي[١٩] . كما يقدم خوري تفسيراً يقوم على فكرة الدور الاجتماعي . فزواج ابن العم بابنة العم لا يخلق توتراً في العلاقات التي تنشأ بعد الزواج سواء بين الزوجين أو بين الأسرتين اذ يستمر الجميع بالقيام بنفس الأدوار السابقة المألوفة للجميع .

ولكن بينما تصدق هذه التفسيرات على هذا النمط بشكل عام ، فإن الباحث غالباً ما كان يلمس من خلال احاديثه المتعمقة مع بعض الأزواج المتزوجين من بنات اعمامهم أن هناك عوامل اخرى في الواقع لعبت دوراً في هذا الزواج . وهي عوامل تختلف عن العوامل الاقتصادية أو البنائية المذكورة سابقاً . ويبدو أن هذه العوامل تشير إلى أن ابنة العم عادة ما تكون متوفرة ومتاحة «Available» اكثر من غيرها . وهذه الاتاحة غالباً ما تتأثر بظروف العلاقات القرابية المتنوعة التي تسمح للشاب الاختلاط ببنت عمه والتعرف عليها ، بينما الظروف في المجتمع ككل لا تسمح لهذا الشاب التعرف والاختلاط بفتاة اخرى بسهولة . ومن جهة أخرى ، فإن مثل هذه الظروف غالباً ما تعفي الشاب من السير في اجراءات التعارف تمهيداً للزواج مع الفتاة ناهيك

باجراءات التعارف المعقدة بين الأسرتين وما يلي ذلك من خطبة او انسحاب . والزواج ببنت العم ، كما شعر الباحث اكثر من مرة ، كان يعفي الشاب من المرور بكل هذه الخطوات والمراسيم المعقدة .

ومن جهة اخرى فإن المعايير الاجتماعية السائدة تسوغ موقف الشاب من التقرب من ابنة عمه كما تعطي شرعية لرغبته بالارتباط بها . بل أن هذه المعايير تحبذ مثل هذا الارتباط بشكل واضح لدى فئات واسعة من المجتمع . ومن جهة اخرى فإن هناك معياراً آخر ينتشر بقوة بين بعض الفئات في المجتمع ، خاصة الأقل تعليماً ، ويدور هذا المعيار حول فكرة « السترة » . فالزواج احياناً ينظر إليه على أنه سترة بالنسبة للفتاة وبالنسبة للشاب إلى حد ما . و«معيار السترة» هذا رغم أنه ينطبق على فئات متعددة يرتبط بها الفرد إلا أنه ينطبق بشكل خاص على اقارب هذا الفرد . وبالتالي فإن الزواج باحدى الأقارب ينظر إليه احياناً على أنه سترة لها . وقد عبّر احد الأزواج المبحوثين ، وهو متزوج من ابنة عمه ، عن هذا الموقف بقوله : « بنت عمي وأنا أولى بسترتها » .

ويبدو أن نفس هذا التفسير يصدق ايضاً على انماط الزواج القرابية الأخرى مثل نمط الزواج من بنت الخال او ابنة الخالة ، أو الزواج من داخل العيلة . ولكن مثل هذه الأنماط ليست منتشرة بشكل واضح بين الأسر المدروسة . وتبقى الغالبية العظمى من الأسر المدروسة (٦٦,٤ ٪) ، كما يوضح الجدول رقم (٨) ، قائمة على الزواج

جدول رقم (٨)

صلة القرابة بين الزوجين في الأسر المدروسة

	العدد	النسبة المئوية
لا يوجد قرابة	١٨٢	٦٦,٤ ٪
بنت العم	٥٥	٢٠,١ ٪
بنت الخال	١٤	٥,٢ ٪
بنت الخالة	١٣	٥,٠ ٪
من العيلة	٧	٢,٥ ٪
بدون جواب	٣	١,٢ ٪
	٢٧٤	١٠٠ ٪

العشوائي الحر . وهو نمط زواجي يقوم على الاختيار الحر للزوج والزوجة دون تدخل كبير من الأهل في اغلب الأحيان . ويتناسب مثل هذا النمط في الواقع مع طبيعة الأسرة النووية وتركيزها على الاستقلال الاقتصادي وعلى المشاركة بين الزوجين وعلى احترام فردية كل منهما .

ومعيار « السترة » هذا له تأثير آخر على بنية الأسرة النووية المدروسة . ويتعلق هذا التأثير باقامة الأقارب مع الأسرة مضيفين بذلك ادواراً جديدة وعلاقات جديدة إلى بنية هذه الأسرة فقد ذكرت ١٧,٥ ٪ من الأسر المدروسة أن هناك اقارب يقيمون مع الأسرة . كما يوضح الجدول رقم (٩) . والنتائج الامبيريقية من مجتمعات عربية اخرى تورد وجود مثل هذا النمط ايضاً . ففي ضواحي بيروت وجد خوري أن ما نسبته ١٢ ٪ من الأسر النووية يقيم معها اقارب ، غالبا الأم[٢٠] . كما وجد الثاقب أن هناك اكثرية ملحوظة من الكويتيين تتراوح بين ٨٥ - ٩٠ ٪ ممن يؤيدون اقامة الأرامل مع ابنائهن المتزوجين[٢١] .

جدول رقم (٩)

اقامة الأقارب مع الأسرة

	العدد	النسبة المئوية
ام الزوج	٢٤	٥٠ ٪
اخ الزوج	٦	١٢,٥ ٪
اخت الزوج	٤	٨,٣ ٪
ام الزوج + اخ الزوج	٤	٨,٣ ٪
اب الزوج	٣	٦,٢ ٪
ام الزوجة	٢	٤,٢ ٪
اخت الزوجة غير ذلك (البنت	٢	٤,٢ ٪
الأرملة بنت الأخ)	٢	٤,٢ ٪
	٤٨	١٠٠ ٪
لا يوجد اقارب	٢٢٦	٨٢,٥ ٪
	٢٧٤	

ونمط اقامة الأقارب بين الأسر النووية المدروسة يتشابه مع هذا النمط في مجتمعات عربية اخرى ، والميزة البارزة فيه هو وضوح العلاقة القوية بين الابن المتزوج والأم . فقد ذكرت ٥٠ ٪ من الأسر التي يقيم معها اقارب أن أم الزوج تقيم معهم . وفي الواقع ، فإن العلاقة بين الابن المتزوج والأم في المجتمع العربي تبقى قوية جداً بغض النظر عن المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي ، أو الفروق الريفية الحضرية . فالابن غالباً ما ينظر اليه من قبْل الام على أنه دعامة اقتصادية واجتماعية خاصة عند وفاة الأب . كما أن الابن غالبا ما يستجيب بتقديم ما يستطيع عليه من الرعاية الاجتماعية لوالدته بما في ذلك السكن معه ومع زوجته استجابة ليس فقط لمعيار « السترة » وانما استجابة لقيم دينية عميقة الجذور في نفسه تتعلق باجلال ورعاية الأم .

وهناك ايضاً اثر للعوامل الاقتصادية في جعل الأسرة تقوم بوظيفة الرعاية الاجتماعية هذه للأم. ففي عدد من الحالات المدروسة لم تكن الأم تملك دخلاً خاصاً بها كما أنها لم تكن تملك من التعليم والتدريب ما يؤهلها للحصول على دخل خاص بها . وعلى العكس من ذلك نجد الأب ، بعد وفاة زوجته ، غالباً ما يرفض الانتقال للسكن مع ولده المتزوج . فهو من جهة غالبا ما يحصل على راتب تقاعدي أو على بعض مصادر الدخل الأخرى التي تكفيه العوز والحاجة . اضف إلى ذلك أن معيار « السترة » ينطبق على الذكور عموماً بشكل اضعف كثيراً من انطباقه على الاناث. والواقع فإن المعايير الاجتماعية غالبا ما تتوقع من الأب خاصة بعد أن يصبح جدا أن يقدم لحفيده الهدايا وبعض المساعدات المناسبة التي تحيط هذا الحفيد بالرعاية والاهتمام ، كما يتوقع منه أن يساعد ابنه المتزوج عند الحاجة وليس أن يتلقى المساعدة من هذا الابن . وبالتالي لا نجد غرابة أن نرى أن ٦,٢ ٪ فقط من الأسر التي يقيم معها اقارب ذكرت أن المقيم معها هو اب الزوج .

كما نجد أن عدد الأسر التي ذكرت اقامة الاخوة معها لم يزد عن ١٢,٥ ٪ فقط . المعيار الاجتماعي بالنسبة للاخوة يتطلب منهم أن يستقلوا اقتصادياً بأنفسهم وأن يكفوا حاجاتهم بأنفسهم . وقد اشار عدد من الأسر التي يقيم معها اخوة الزوج أن مثل هذه الاقامة هي اقامة مؤقتة إلى حين يتم للأخ تأمين عمل مناسب أو مكان سكن مناسب . كما لم تذكر سوى ٨,٥ ٪ من الأسر المدروسة التي يقيم معها اقارب أن الأقارب

المقيمين هم الأخوات . فأمر رعاية الأخت ، التي غالبا ما تكون متزوجة ، تقع على زوجها وليس على اخيها . وهذا ما يفسر لنا انخفاض نسبة هؤلاء الأقارب من بين الأقارب المقيمين مع الأسر المدروسة . ونفس هذا التفسير يوضح اسباب انخفاض نسبة الأقارب الآخرين كالأعمام أو الخالات سواء من ناحية الزوج أو الزوجة المقيمين مع الأسر المدروسة .

حل الخلافات الزوجية والتماسك الأسريّ :

على عكس بعض الاعتقادات الشائعة إلى حد ما والتي تتعلق بعدم تماسك الأسرة النووية فإن الأسر المدروسة تبدو متماسكة تماما . ويزودنا البحث الحالي بنوعين من البيانات لتدعيم ذلك . فهناك بيانات معروضة في الجدول رقم (١٠) وهي تتعلق بانماط حل الخلافات الزوجية . كما أن هناك بيانات اخرى معروضة في الجدول رقم (٥) وهي تتعلق بمساهمة الابناء العاملين الذين لم يتزوجوا بعد ولا زالوا يعيشون مع الأسرة بميزانية الأسرة ككل .

وتوضح البيانات حول الخلافات الزوجية قلة هذه الخلافات وعدم جديتها بحيث أن نسبة ضئيلة منها تستلزم تدخل آخرين من خارج نطاق الأسرة النووية نفسها لحلها .

جدول رقم (١٠)

انماط حل الخلافات الزوجية في الأسر المدروسة

	العدد	النسبة المئوية
لا يحدث خلافات	٧٦	٪ ٢٧,٧
الزوجان انفسهما	١٥٦	٪ ٥٧,٠
والدا الزوج	١٠	٪ ٣,٦
اخوة الزوج	٨	٪ ٢,٥
اقارب الزوج الآخرون	٤	٪ ١,٤
والدا الزوجة	٣	٪ ١,٢
اقارب الزوجة الآخرون	٦	٪ ٢,٢
بدون جواب	١٠	٪ ٣,٦
المجموع	٢٧٤	٪ ١٠٠

فقد ذكرت ٢٧,٢ ٪ من الأسر المدروسة عدم وجود خلافات زوجية عادة ، كما ذكرت غالبية الأسر أو ٥٧ ٪ أن الأسرة نفسها ، خاصة الزوج والزوجة ، تقوم بحل خلافاتها بنفسها ودون حاجة إلى تدخل خارجي . هذا ولم تزد نسبة الأسر التي ذكرت انها تحتاج لمثل هذا التدخل لحل الخلافات عن ١٤ ٪ فقط . مما يعكس ، كما قلنا ، عدم وجود خلافات جدّية عادة بين الزوجين في هذه الأسر .

وهناك دليل آخر على التماسك الداخلي في هذه الأسر خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الابن أو الأبناء العاملين والوالدين . وإذا اخذنا معيار مساهمة الأبناء في دخل الأسرة كمقياس للتماسك الداخلي فإننا يمكن أن نقول أن هذه الأسر النووية المدروسة متماسكة داخلياً . يدلنا على ذلك ، كما يوضح الجدول رقم (٥) ، أن هناك نسبة ملحوظة من الأبناء الذين وصلوا إلى سن العمل ، ولم يستقلوا بعد في بيوت خاصة بهم ، في الدخل الكلي للأسرة . فقد ذكر ما يزيد عن ١٠ ٪ من الأسر المدروسة أن من المصادر الأخرى المساعدة لدخلها مساهمة الأبناء الذين يعملون في الأردن خاصة في مدينة عمان . كما ذكر ما يزيد عن ٥ ٪ من الأسر المدروسة أن من المصادر المساعدة لدخلها تحويلات الأبناء الذين يعملون في الخارج ، خاصة في دول الخليج وفي الكويت والسعودية .

وبياناتنا ، على كل حال ، لا توضح لنا عدد الأسر التي تحتوي ابناءً حاصلين على مهن وأعمال وبالتالي لا نستطيع أن نتوصل إلى صورة واضحة حول مدى مساهمة الأبناء العاملين في الدخل الكلي لأسرهم . إذ أن ذلك يستدعي الوصول إلى مقارنة المساهمين من الأبناء مع غير المساهمين ، إن وجدوا . ولكن وبشكل عام يمكن القول أن المعيار الاجتماعي السائد في المجتمع الأردني ، بما فيه القطاع الحضري ، والقاضي بأن يقف الابن إلى جانب اسرته وأن يقدم جزءاً من راتبه لأهله طالما أنه يعيش بينهم معيار قويٌ وملزم . ومثل هذا المعيار ينطبق على الابنة العاملة ايضاً . وغالبا ما يخفت تأثير هذا المعيار عند زواج الابن أو الابنة والاستقلال في بيت خاص .

الخلاصة والخاتمة :

هدف البحث الحالي إلى توضيح المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية . وهذا النمط هو النمط الأسري السائد في المجتمع الأردني . وقد اوضحت نتائجنا أن الأسر النووية الأردنية المدروسة تتميز بالخصائص البنائية التالية : ـ

١ ـ مستوى تعليمي ـ اقتصادي مرتفع نسبياً .
٢ ـ حجم متوسط إلى مرتفع .
٣ ـ السكن المستقل عن اسرتي التوجيه .
٤ ـ شيوع الزواج القرابي واقامة الأقارب مع الأسرة .
٥ ـ التماسك الداخلي .

هذا ، ويبدو أن هذه الخصائص تتناسب وطبيعة المجتمع الحضري الأردني الحديث خاصة ما يتعلق بتركيزه على الحراك المهني والجغرافي وتأكيده على أهمية التدريب طويل الأمد للأفراد بما يتناسب وتحقيق اهداف التنمية في هذا المجتمع . فالأسرة النووية من خلال سكنها المستقل تحظى بالوقت الكافي للاهتمام بشؤونها الخاصة . كما أنها من خلال المستوى التعليمي ـ الاقتصادي المرتفع نسبياً للزوجين تستطيع أن توفر للأبناء فرصة الحصول على تدريب طويل الأمد في مؤسسات تعليمية متخصصة . اضف إلى ذلك أن خاصية التماسك الداخلي للأسرة النووية الأردنية لا شك وأنها توفر لأفراد الأسرة الاشباع العاطفي الكافي لهم لتحمل تعقيدات المجتمع البيروقراطي ـ الحضري الحديث . كما أنها توفر لهم التدعيم الكافي للعمل على تحقيق المزيد من التقدم المهني .

هذا وقد اشار جوود إلى مثل هذه العلاقات التساندية بين الأسرة النووية والمجتمع الحديث في عدد من المجتمعات في العالم . ورغم أن جوود تعرض في تحليله المطول حول التناغم ما بين الأسرة النووية والمجتمع البيروقراطي الحديث لأغلب هذه المميزات البنائية الا أنه لم يتعرض لميزة بنائية يبدو أنها خاصة بالأسرة النووية الأردنية والعربية بشكل عام . وهذه الميزة البنائية تسمح للأسرة النووية الأردنية أن تقوم بالرعاية الاجتماعية للأقارب ، خاصة كبار السن . ومثل هذه الوظيفة يفتقر اليها المجتمع الحضري العربي في اغلب المجتمعات العربية .

الحواشي

---

(١) انظر على سبيل المثال :
حطب ، زهير ، تطور بني الأسرة العربية ، ط ٢ بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠ .

الثاقب ، فهد ، « حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ - ٢ : ص ص ٨١ - ٩٠ . الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧٦ . وانظر ايضاً :

Drothro, Edwin Terry, and Lutfy Najib Diab, Changing Family Patterns in the Arab East. Beirut: American University of Beirut, 1974.

(٢) توضح نتائج الأبحاث أن هناك اتجاهاً عاماً في المجتمعات العربية نحو سيادة النمط النووي من الأسرة ، كما توضح ايضاً أن نسبة قليلة فقط من الأسر العربية هي من النمط التقليدي الممتد . للاستزادة حول هذا التحول البنائي في الأسرة العربية ، راجع :

قريطم ، عبد الهادي وآخرون ، « الأسرة السعودية : الدور والتغير واثرهما في اتخاذ القرارات » ، الرياض : جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحوث والتنمية ، ١٩٨١ ، ص ١٩ .

الثاقب ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .

Khuri, Fuad I., From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut. Chicago: Chicago University Press, 1975, Table 14, P. 110.

(٣) المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) ، الدراسة الاستطلاعية الشاملة لتقدير حاجات المجتمع المحلي في منطقتي علّان والكريمة ، ايلول ١٩٨٠ ، ص ٩٢ .

(٤) Antoun, Richard, Arab Village: A Social Structural Study of a Jordanian Peasant Community. Indiana: Indiana University Press, 1972, P. 50- 52.

(٥) El- Asad, Shuja', and Atef M. Khalifa, Family Structure in Relation to Fertility in Jordan, 1977, P. 43.

(٦) Zelditch, Morris, «Cross- Cultural Analysis of Family Structure,» In H. T. Christensen (ed.), Handbook of Marriage and the Family, Chicago: Rand McNally and Co., 1964: 469.

(٧) انظر مثلاً : حطب ، سبق ذكره ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٠ ؛ والحسن ، احسان محمد ، التصنيع وتغير المجتمع ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ . ص ص ١٠٩ - ١١٦ .

ولكن اشهر من اخذ هذا الموقف هو جوود ، انظر :

Goode, William, World Revolution and Family Patterns, New York: The Free Press, 1970: 10-18.

(٨) بالنسبة للعلاقة بين النمط الأسري والخصوبة ، انظر مثلاً :

El- Asad and Khalifa, Op cit. PP. 91- 95.

وبالنسبة للعلاقة بين النمط الأسري والمساواة بين الجنسين : انظر مثلاً :

Goode, Ibid., PP. 10- 18.

(٩) Goode, William. J., Ibid., PP. 10- 18.

(١٠) دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة المتعددة الأهداف للأسرة ، ١٩٧٦ . عمان ، ١٩٧٧ ، جدول ب ، ص ٧ .

(١١) United Nations, Demographic Yearbook, 1972, tables, 48.

(١٢) انظر مثلاً :

Prothro and Diab, 1974, OP Cit., P. 30- 31; and P. 131.

وانظر : عمر ، معن خليل ، « انماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل » ، مجلة كلية الأداب والعلوم الانسانية ، فاس ، العدد ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢٠٩ - ٢٢٩ .

(١٣) المملكة الأردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة ، الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٨٠ ، عمان ، ص ص ١٦٦ - ١٦٨ .

ايضاً : دائرة المطبوعات والنشر ، المرأة الأردنية ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص ٧٠ .

(١٤) El-Asad and Khalifa, Op Cit., PP, 74- 96.

(١٥) Asad and Khalifa, Ibid., Table 32, P. 105.

(١٦) الثاقب ، سبق ذكره ، ص ص ٨٣ - ٨٤ .

(١٧) الثاقب ، نفس المصدر ، ص ٨٥ .

(١٨) ابو زيد ، احمد ، البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ج ٢ ، ط ٢ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٧ ، ص ٣٥ .

(١٩) Antoun, P. Cit., PP. 139- 142.

(٢٠) Khuri, Op Cit., P. 50

(٢١) الثاقب ، سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

المراجع

المراجع العربية

أبو زيد ، احمد : ١٩٦٧ - البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ج ٢ ، ط ٢ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الثاقب ، فهد : ١٩٧٦ - « حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية » - . مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ - ٢ : ٨١ - ٩٠ . الكويت : جامعة الكويت .

الحسن ، احسان محمد : ١٩٨١ - التصنيع وتغير المجتمع . بغداد : دار الرشيد للنشر . المملكة الأردنية الهاشمية .

وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) ، : ١٩٨٠ - الدراسة الاستطلاعية الشاملة لتقدير حاجات المجتمع المحلي في منطقة علّان والكرّيمة . عمان .

دائرة الاحصاءات العامة : ١٩٨٠ - الكتاب الاحصائي السنوي . عمان .

دائرة المطبوعات والنشر : ١٩٧٩ - المرأة الأردنية . عمان .

دائرة الاحصاءات العامة : ١٩٧٧ - الدراسة المتعددة الأهداف للأسرة ، ١٩٧٦ . عمان .

حطب ، زهير : ١٩٨٠ ـ تطور بنى الأسرة العربية ، ط ٢ . بيروت : معهد الانماء العربي .

عمر ، معن خليل : ١٩٧٩ ـ « انماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل » . مجلة كلية الأداب والعلوم الانسانية ، العدد ٢ : ٢٠٩ ـ ٢٢٩ . فاس .

قريطم ، عبد الهادي وآخرون : ١٩٨١ ـ الأسرة السعودية : الدور والتغير واثرهما في اتخاذ القرارات . جامعة الملك عبد العزيز : مركز البحوث والتنمية .

المراجع الانجليزية

Antoun, Richard: 1972- Arab Village: A Social Structural Study of a Jordanian Peasant Community. Indiana: Indiana University Press.

El- Asad, Shuja' and Atef M. Khalifa: 1977- Family Structure in Relation to Fertility in Jordan. Amman.

Hashemite Kingdom of Jordan

Department of Statistics: 1978- National Accounts in Jordan, 1952- 1976. Amman.

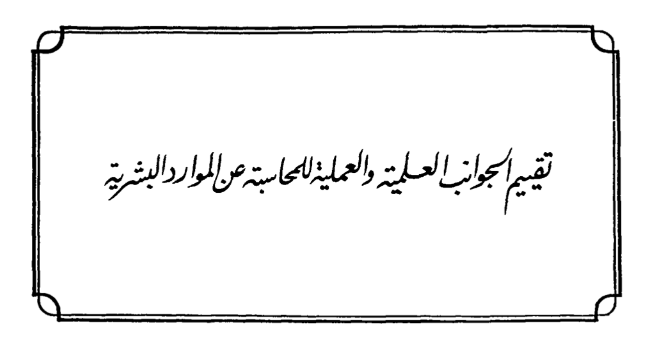
Goode, William J.: 1970- World Revolution and Family Patterns. New York: The Free Press.

Khuri, Fuad I.: 1975- From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut. Chicago: Chicago University Press.

Prothro, Edwin Terry and Lutfy Najib Diab.: 1974- Changing Fatterns in the Arab East. Beirut: American University of Beirut.

United Nations: 1972- Demographic Yearbook. UN.

Zelditch, Morris: 1964- «Cross- Cultural Analysis of Family Structure». In H. T. Christensen (ed.), Handbook of Marriage and the Family. Chicago: Rand Mc Nally and Co.



د. الغريب محمد بيومي(*)

١ - مقدمة :

A major area of future research is the need to assess the reliability and validity of models and methods developed by measuring the original and replacement cost of human resources

At present there is no publishod work in this area[1]

ظهر في الآونة الأخيرة عدد كبير من الكتابات المحاسبية تحت اسم « المحاسبة عن الموارد البشرية » Human Resource Accounting . وتتفق تلك الكتابات في الاستناد إلى الحيثية التالية : -

« إن الموارد البشرية تفوق في أهميتها أي من الأصول المادية الأخرى التي يمتلكها المشروع ، ومن تلك الأهمية تنبع ضرورة توفير معلومات عن الموارد البشرية وذلك لضمان حسن استخدامها ، ونظراً لأن النظام المحاسبي حالياً لا يقوم بالامداد بمعلومات عن الموارد البشرية - الأمر الذي يعد نقصاً أساسياً لا يمكن السماح باستمراره - فإنه من الضروري تطوير الوظيفة المحاسبية بحيث يتسنى الامداد بمعلومات عن الموارد البشرية » .

(*) قسم المحاسبة جامعة الكويت .

وقد دفع اليقين بتلك الحيثية البعض إلى اعتبار المحاسبة عن الموارد البشرية مجالاً علمياً جديداً أو أنها تطور المستقبل لعلم المحاسبة[٢] .

غير أن تلك الدراسات لم تتفق بشأن : ماهية وحدود المحاسبة عن الموارد البشرية وطبيعة وحدود المعلومات الضروري توافرها وكيفية إعداد وتقديم تلك المعلومات .

ويهدف هذا البحث إلى تقييم الأسس العلمية والملاءمة العملية لاتجاه ومقترحات (أو مشروعات ونماذج) المحاسبة عن الموارد البشرية . ورغم أنّ أيّاً من تلك الدراسات لم تخل من إبراز أهمية اتجاه المحاسبة عن الموارد البشرية فإن الدراسة الحالية تنحو نحواً مغايراً لذلك الاتجاه . ويمكن إيجاز وجهة نظر هذه الدراسة فيما يلي : -

إن الموارد البشرية حقيقة هي أهم عناصر العملية الانتاجية لأي مشروع ، بل إنه لا يمكن المغالاة في أهميتها بالنسبة لأي نشاط إنساني سواء في مجالات الانتاج المادي أو مجال الخدمات أو حتى النشاط الاداري .

ورغم ذلك :

فإن إتجاه المحاسبة عن الموارد البشرية - كما يستدل عليه من غالبية الكتابات الحالية - يفتقر إلى بعض مقومات السلامة العلمية والملاءمة العملية .

إن المحاسبة (أو المعلومات) عن الموارد البشرية ليست غاية في حد ذاتها ، إن هي إلا وسيلة إلى غاية ، ومن ثم فإن التسليم بأهمية الموارد البشرية وأهمية توفير معلومات عنها لا يعني أن أية معلومات تكون بالضرورة مفيدة ، كما أن شرط المنفعة أو الفائدة لمعلومات معينة لا يكفي لتبرير الامداد بتلك المعلومات . ولتوضيح هذه النقطة فاننا نبدأ هذه الدراسة بمحاولة تحديد إطار اتخاذ قرار الامداد بالمعلومات بصفة عامة ثم نطبق هذا الاطار على المعلومات عن الموارد البشرية التي يمثل الامداد بها الهدف النهائي لمقترحات نظم المحاسبة عن الموارد البشرية .

٢ - إطار قرار الامداد بالمعلومات :

يمكن تمييز فئتين من المعلومات :

(أ) **معلومات أولية مباشرة :** وهذه تكون وليدة الظواهر والأحداث الخارجية

بشكل مباشر ودون الاستناد إلى مفاهيم ذهنية من صنع الإنسان ومن أمثلة تلك المعلومات : حجم المبيعات ، حجم المخزون السلعي ، حجم الانتاج ، درجات الحرارة ، عدد ساعات العمل ، قياسات الابعاد المادية .... الخ .

(ب) **معلومات مشتقة غير مباشرة** : وهذه لا يمكن تسجيلها أو الحصول عليها مباشرة من البيئة الخارجية ، بل تستند إلى مفاهيم وتعريفات ذهنية من صنع الانسان تحدد طبيعة وماهية تلك المعلومات .. أي أن التحديد والتكييف البشري يفصل بين المعلومات وبين الظواهر والأحداث التي تتعلق بها تلك المعلومات ، ومن أمثلة تلك المعلومات : مقدار الدخل ، أرقام الكفاية الانتاجية ، نتائج تقييم الآداء .

والمقصود بقرار الامداد بالمعلومات هو اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير تلك المعلومات وما يرتبط بذلك من تضحية (أو تكلفة) سواء كانت التضحية في شكل انفاق فعلي أو مكاسب ضائعة أو تضحية بالوقت أو المجهود الذهني . ولكي يمكن تبرير اتخاذ قرار الامداد بالمعلومات على أساس منطقي يجب الوفاء بعدد من المتطلبات وهي بالتسلسل التالي :

أولاً : السلامة المنطقية :

والمقصود بهذا الشرط أن تكون المعلومات التي يجري الامداد بها هي فعلاً المعلومات المطلوبة[٣] أو التي يتخذ القرار بشأنها . ولقد يبدو أن توافر هذا الشرط إنما هو أمر بديهي وأنه يتوافر لكافة المعلومات . إن التوافر التلقائي لهذا الشرط يتحقق فقط بالنسبة للنوع الأول من المعلومات ، حيث يقتصر دور الانسان على مجرد التسجيل ، وكل ما يمكن للقائم بالتسجيل أن يتحكم فيه هو دقة القياس ، وهذه تختلف عن السلامة المنطقية . فلا شك أن هناك فارقاً كبيراً بين القول أن قياساً ما غير دقيق والقول بأن ذلك القياس خطأ ، وهذا الفارق يتمثل في أن « عدم دقة القياس » تنصرف فقط إلى إختيار وسيلة القياس ودقة تطبيقها على الشيء موضوع القياس . أما صفة كون القياس « خطأ » فهي تنصرف إلى تحديد ماهية الشيء موضوع القياس ومدخل أو أسلوب القياس من الناحية النظرية . كما أن دقة القياس تتحدد بالنظر إلى استخدام معين . فما يمكن اعتباره قياساً غير دقيق بالنسبة لغرض ما قد يعتبر مقبولاً وكافياً بالنسبة لغرض آخر . أما القياس الخطأ فإنه يكون غير مقبول كلية وفي حد ذاته وبغض النظر

عن الغرض من القياس أو وسيلة القياس وكيفية تطبيقها لأنه يكون قياساً لشيء ما آخر خلاف الشيء المراد قياسه أصلاً .

أما بالنسبة للنوع الثاني من المعلومات فإن السلامة المنطقية لا تتوافر تلقائياً لكافة المعلومات ، فكثيراً ما يجري الامداد بمعلومات لا تتوافر لها السلامة المنطقية والدليل على ذلك توافر عدد من القياسات المختلفة لذات المفهوم أو الحدث أو الظاهرة كما هو الحال بالنسبة للدخل والانتاجية ونتائج التقويم عموماً، وبالطبع لا يمكن منطقياً التسليم بصحتها جميعاً في آن واحد(٤) .

ولقد يقفز البعض إلى نتيجة مؤداها أن اشتراطنا السلامة المنطقية لاتخاذ قرار الامداد بالمعلومات ، وأن اعتبار تعدد واختلاف القياسات للمفهوم الواحد دليل على خطأ بعضها ، يتضمن أن المعلومات التي يقوم النظام المحاسبي بالامداد بها حالياً عن الدخل والانتاجية وتقويم الأصول لا ينبغي الامداد بها . رغم أن الاستنتاج سليم في حد ذاته فإن هذا لا يتضمن بالضرورة التوقف عن الامداد بتلك المعلومات . ولعل هذا التناقض الظاهري يمكن إزالته من خلال التحليل التالي : ـ

١ ـ هناك بعض المفاهيم الاقتصادية والادارية التي يكتنف قياسها كمياً درجات متفاوتة من الصعوبة التي قد تصل إلى الاستحالة العملية إما بسبب عدم وضوح المفاهيم أو عدم الاتفاق عليها ، أو بسبب عوامل لا يمكن التحكم فيها مثل عامل ديناميكية الزمن . فمرور الزمن وتغير الظروف المحيطة قد يحولان بعض القياسات من كونها قياسات سليمة في لحظة معينة إلى قياسات غير سليمة إذا حكم عليها في وقت لاحق وظروف مختلفة . فالمفهوم الذهني عامل ثابت ومستقل بينما الأحداث والقياسات التي ترتبط بذلك المفهوم قد تجري في ظل تغيرات الزمن والظروف ومن ثم يتعذر الربط الدقيق والمستمر بين المفهوم والقياس ومن ثم يفقد القياس السلامة المنطقية بالنسبة للمفهوم .

٢ ـ هناك حاجة أساسية لمعلومات كمية عن تلك المفاهيم التي من الصعب توفير قياس كمي لها ، ولذلك :

٣ ـ يجري قياس بعض المتغيرات أو المفاهيم الأخرى التي يسهل قياسها عمليا واعتبارها بدائل للمفاهيم الأصلية ، وهكذا يكون لدينا نوعان من المفاهيم والقياسات :

(أ) مفاهيم أصلية ذات قياسات أصلية من الصعب الوصول إليها .

(ب) مفاهيم بديلة يمكن الوصول إلى قياسات عملية لها ونطلق عليها اصطلاح القياسات البديلة .

٤ ـ يجري الربط أو الاقران بين المفاهيم الأصلية وبين القياسات البديلة ، وهكذا تنتفي السلامة المنطقية بسبب عدم سلامة عملية الربط هذه .

وهذا هو مصدر الخطأ في بعض المعلومات التي يقوم النظام المحاسبي حالياً بالامداد بها . أي أن بعض المعلومات يفتقر ظاهرياً للسلامة المنطقية ليس بسبب خطأ في المعلومات ذاتها بل بسبب التسمية الخطأ لتلك المعلومات ومثال ذلك إطلاق لفظ « التكلفة » ـ وهو لغوياً ومنطقياً يتضمن كل التكلفة ـ على بعض أجزاء وصور التكلفة(٥) . ورغم أهمية دقة المسميات والمدلولات فإن عدم دقتها لا يحول دون اتخاذ قرار الامداد بالمعلومات .

ثانياً : الضرورة العملية :

يستلزم قرار الامداد بالمعلومات ـ بالاضافة إلى شرط السلامة المنطقية ـ أن تكون المعلومات ضرورية لتحقيق هدف معين ، وتتضمن ضرورة المعلومات :

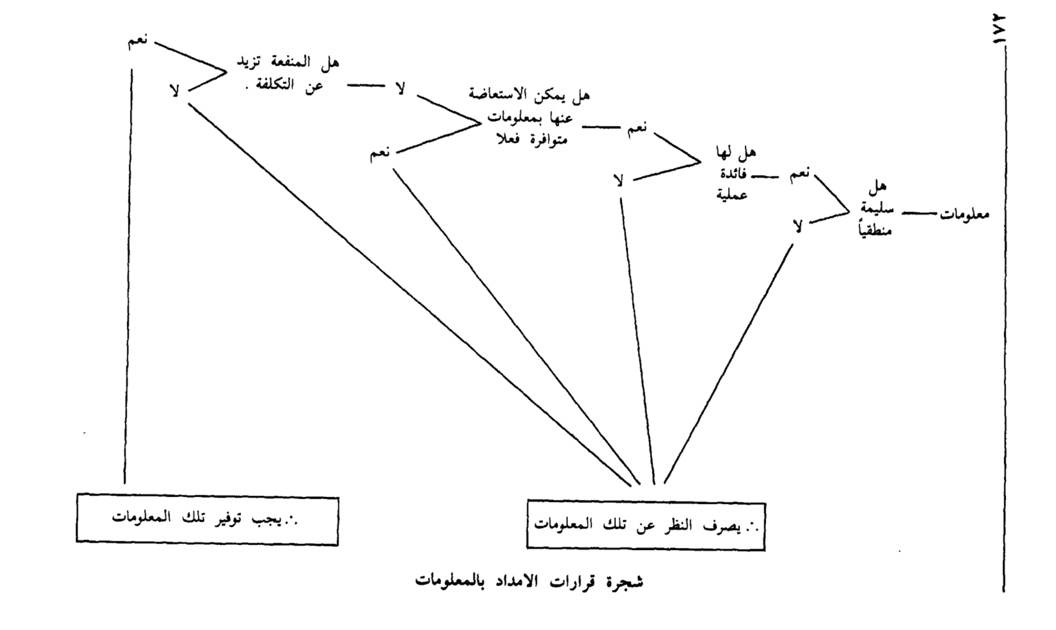
(أ) أن تكون المعلومات مفيدة في تحقيق الغرض المعين .

(ب) ألا يكون هناك بديل موجود فعلاً لتلك المعلومات ، وتنبع أهمية هذا الشرط من أن هناك بعض المعلومات التي تتوفر لها السلامة المنطقية بل والترجيح والفائدة من الناحية النظرية ، غير أنه يمكن تحقيق الهدف منها باستخدام معلومات أخرى بديلة موجودة فعلاً إما بحالتها كما هي أو بعد تعديلات طفيفة نسبياً .

ثالثاً : الجدوى الاقتصادية :

بالاضافة إلى شرطي السلامة المنطقية والضرورة العملية يجب أن تفوق المنفعة المتوقعة من استخدام المعلومات تكلفة الحصول عليها وإذا كان للمعلومات موضوع القرار بدائل فعلية أو محتملة فيجب الموازنة بين تلك البدائل واختيار المعلومات ذات العائد الصافي الأكبر .

ويمكن تمثيل الاطار السابق لقرار الامداد بالمعلومات بشجرة القرارات الآتية .



شجرة قرارات الامداد بالمعلومات

٣ ـ ماهية المحاسبة عن الموارد البشرية :

ليس هناك تحديد واضح للمقصود بهذا الاصطلاح إذ تعددت تعريفات المحاسبة عن الموارد البشرية وتفاوتت فيما بينها من حيث درجة التحديد وكذلك من حيث المضمون . ويتوقف تقييم إتجاه المحاسبة عن الموارد البشرية على المضمون المقصود بذلك الاقتراح . وعلى سبيل المثال نسوق التعريفات التالية :

1- «Human Resource Accounting (HRA) is defined by the committee as: the process of identifying and measuring data about human resources and communicating this information to interested parties... the purpose of HRA is to improve the quality of financial decisions made both internally and externally»(6).

2- ..... Its is the assessment of the condition of human resources within an organiation and the measurement of the change in their condition through time.. It is the process of providing ingofmation about individuals and groups within an organization to decision makers»)7)

3- «HRA is a term to describe a variety of proposals that seek to report and emphasize the importance of human resources in company's earning process and total assets(8).

4- ...HRA involves the concepts of human resources as assets, determines invested costs and related cost expiration, and in some instances estimates and provides surveillance over economic value of the human organization(9).

من الطبيعي أنه لا يمكن إدارة واستمرار عمليات المشروع بدون توافر معلومات عن الموارد البشرية ، كما أنه في نفس الوقت لا يمكن تصور أن ممارسة وإدارة الأنشطة الاقتصادية في الماضي كانت تجري بدون توافر تلك المعلومات . إن المعلومات عن الموارد البشرية (بصفة عامة) ليست وليدة تلك الكتابات التي تندرج تحت عنوان « المحاسبة عن الموارد البشرية » والتي تسللت إلى الفكر المحاسبي خلال العقدين الأخيرين ـ إن المعلومات عن الموارد البشرية قديمة قدم النشاط الانساني

ذاته ، هذا مع اختلاف وتطور طبيعة المعلومات مع اختلاف وتطور الاحتياجات وكذلك الامكانات العملية لتشغيل وتجهيز المعلومات ، الأمر الذي لا يقتصر فقط على المعلومات عن الموارد البشرية بل يسري على كافة أنواع المعلومات .

بعبارة أخرى . . إن الاتجاه الفكري المعبر عنه باصطلاح « المحاسبة عن الموارد البشرية » طبقاً للمفهومين الأول والثاني لا يمكن إنكاره أو الاعتراض عليه .

أما التعريف الثالث فإنه يخلو من أية دلالة موضوعية ، ومن ثم لا يتسنى قبوله أو رفضه . إذ أن تعريف مجال علمي أو إتجاه فكري معين بأنه يتكون من الكتابات في ذلك المجال بغض النظر عما تتضمنه تلك الكتابات لا يتضمن أية إفادة حقيقية .

أما التعريف الأخير فهو أكثر التعريفات تحديداً ومن ثم يمكن اعتباره الأساس في إتجاه المحاسبة عن الموارد البشرية ، ولذلك فإنه حول هذا التعريف سوف تدور الدراسة الحالية . ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مقترحات محددة وهي :

١ ـ اعتبار الموارد البشرية أصلاً بالمفهوم المحاسبي التقليدي .

٢ ـ تحديد تكلفة الموارد البشرية وتوزيع تلك التكلفة على عدد من الفترات .

٣ ـ تقدير وتسجيل قيمة الموارد البشرية .

وحيث أن تقييم اقتراح ما (أو اتجاه أو شيء ما) يجري بالرجوع إلى هدف مرغوب فيه أو غاية مستهدفة فإن دراستنا سوف تبدأ بتحديد وتفصيل الغاية أو الغايات المستهدفة من مشروعات أو نماذج المحاسبة عن الموارد البشرية ، وتحديد مدى مشروعية تلك الغايات ، ثم يلي ذلك دراسة بعض مشروعات المحاسبة عن الموارد البشرية من حيث مدى فعاليتها في تحقيق تلك الغايات في ضوء إطار قرار الامداد بالمعلومات وذلك من خلال المقترحات الثلاثة التي يتضمنها التعريف السابق .

٤ ـ غاية (أو أهداف) المحاسبة عن الموارد البشرية :

إن هناك إجماعاً على أن الغاية النهائية من المحاسبة عن الموارد البشرية ، كما هو الحال بالنسبة لكافة فروع المحاسبة ، هو توفير معلومات معينة تمكن الادارة من حسن استخدام الموارد البشرية المتاحة ، ومن الطبيعي افتراض أن مقترحات المحاسبة

عن الموارد البشرية تفترض ضمناً أن تلك المعلومات لا تتوافر حالياً وأنه لا يمكن توافرها بغير تلك المقترحات . ولقد تعددت وتنوعت المعلومات التي تعتقد تلك المقترحات بأنها ضرورية لتحقيق حسن استخدام الموارد البشرية غير أنه يمكن إيجازها بأنها معلومات ضرورية لاستخدامات معينة وترشيد عدد من القرارات . ولعل من أهم تلك القرارات والاستخدامات التي وردت بتلك المقترحات ما يلي(١٠) :

١ ـ تحديد أثر برامج خفض التكاليف وأثرها على الانتاجية ومعدل دوران العمل .

٢ ـ تخصيص الموارد البشرية على الاستخدامات البديلة . وهذا يتطلب تحديد العائد من استخدام العامل في مختلف المناصب .

٣ ـ تحديد التكلفة الحقيقية لتنمية واحلال القوى العاملة ، سواء باضافة موارد بشرية جديدة أو تطوير الموارد الموجودة فعلاً .

٤ ـ تحديد العائد الذي يحصل عليه المشروع من رأس المال البشري وتقييم قرارات الاستثمار في القوى العاملة ، وذلك بمقارنة التكلفة بالمنفعة لمختلف البدائل .

٥ ـ تحديد وحساب عدد من المعدلات والنسب المالية مثل :

ـ معدل رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري ، وهذا يحدد كثافة العمل في المشروع .

ـ معدل رأس المال البشري العلمي إلى رأس المال البشري الكلي ، وهذا يحدد مدى المهارة .

٦ ـ تحديد تغيرات هيكل القوى العاملة بفعل عوامل مثل تغير توزيع أعمار المستخدمين وأثر ذلك على المقدرة الايرادية ومعدلات النمو .

٧ ـ تحديد الفرق بين القيمة العامة والقيمة الخاصة للموارد البشرية ، حيث تتحدد القيمة العامة بمتوسط الأجور في الصناعة بينما تتحدد القيمة الخاصة بهيكل الأجور في المشروع .

٥ ـ الموارد البشرية كأصل بالمفهوم المحاسبي :

يرى البعض أن :

« إطلاق لفظ الأصول البشرية على مجموعة الموارد البشرية التي تعمل في منشأة معينة لا يشوبه نقص من ناحية التعريف العلمي للأصول »[١١] .

غير أننا إذا حاولنا تطبيق خصائص الأصول بالمفهوم العلمي على الموارد البشرية للاحظناقدراً كبيراً من الاختلاف وعدم الانطباق . . فرغم أنه نادرا ما تجمع الكتابات المحاسبية على شيء فإن هناك شبه إجماع على خصائص أو مقومات « الأصل » بالمفهوم المحاسبي والذي يقضي بتوافر شرطين أساسيين :

١ ـ حق الملكية : أي أن يكون الشيء مملوكاً للشخصية أو الوحدة المحاسبية التي تعد الحسابات من وجهة نظرها .

٢ ـ الخدمات والمنافع المستقبلة : أي أن ينطوي الشيء على خدمات ومنافع يتوقع أن تستفيد منها الوحدة المحاسبية في المستقبل .

وفيما يلي نتناول مناقشة مدى توافر هذين الشرطين في الموارد البشرية من وجهة نظر الوحدة التنظيمية :

(أ) حق الملكية :

ينطوي حق الملكية وهو مفهوم قانوني بدوره على حقين آخرين : (أ) حق التصرف في الشيء ، (ب) حق الاستخدام المطلق بمعنى ألا يتوقف هذا الحق على شروط يفرضها الغير في المستقبل سواء كانت تلك الشروط تتعلق بالرضا أو بالوفاء بمقابل أو حتى بتقييد كيفية وحرية الاستخدام[١٢] .

وفي حين نجد أن شروط الملكية تسري على كافة عناصر الأصول التقليدية التي تتضمنها القوائم المالية المتعارف عليها فإنها تنتفي كلية بالنسبة للموارد البشرية . فليس للمشروع حق التصرف (بالبيع أو التنازل أو التأجير) في الموارد البشرية ، ولا يخل بذلك تلك الحالات القليلة التي ترتبط فيها حرية تنقل الأفراد بقيود تعاقدية وتعويضات مالية كما هو الحال بالنسبة لبعض الأندية الرياضية .

وكذلك الحال بالنسبة لحق الاستخدام فهو أيضاً غير متوافر بصفة مطلقة بالنسبة للموارد البشرية . ففي الغالبية العظمى من الحالات ليس هناك ما يكفل قانوناً حق استخدام الموارد البشرية في المستقبل، إذ أنه قانوناً وعملا لا يمكن اجبار الفرد على تأدية عمل ما ، حتى العقود التي قد تبرم مع بعض الأفراد لضمان العمل لمدة معينة فهي لا تكفل ضمان حصول المشروع على خدمة وعمل الفرد ، كل ما تضمنه هو الوفاء ببعض الشروط الجزائية أو التعويضات . ولعل الاعتراف بهذه الحقيقة هو الأساس في أن الأجر (أو الثمن) يأتي في غالبية الحالات بعد الوفاء بالخدمة أو العمل وليس قبل ذلك وهذا بعكس الحال بالنسبة لمقابل الحقوق الأخرى مثل : ثمن السلعة أو قيمة ايجار العقارات .

كما أنه من الناحية القانونية فإن الحق لا يتولد إلا بعد الوفاء بالمقابل ، ونظراً لأن الشركة لا تقوم بدفع الأجر مقدماً فإنه ليس لها الحق القانوني في الاستفادة من العمل في المستقبل . وفي الحالات الاستثنائية التي يدفع فيها الأجر مقدماً فإنه يدفع لفترة معينة وتظهر تلك القيمة ضمن المدفوعات المقدمة في جانب الأصول دون امكانية منطقية لاعتبار تلك المدفوعات ممثلة لقيمة الفرد لمدة معينة .

(ب) الخدمات والمنافع المستقبلة :

رغم أن هناك منافع وخدمات متوقعة من الموارد البشرية في المستقبل فإن العلاقة بين الخدمات المستقبلة والأجر تحول دون التطبيق المنطقي لاصطلاح « الأصل » على الموارد البشرية . فكل الأصول تمثل أرصدة مدينة أو مبالغ مدفوعة مقدماً عن الخدمات والمنافع التي سوف تستخدم في المستقبل ، وهذا يتضمن أنه لن يكون هناك مقابل في المستقبل لاستخدام تلك الخدمات . وبعبارة أخرى فإن « الأصل » في جوهره ما هو إلا المقابل المدفوع مقدماً عن الخدمات التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا . . وحيث أنه في حالة الموارد البشرية ليس هناك مقابل مدفوع مقدماً فإنه لا يستقيم اعتبار الموارد البشرية « أصلاً » بالمفهوم المحاسبي المتعارف عليه ، وبالاضافة إلى ذلك فإنه ليس هناك ضرورة عملية تقتضي تطبيق مفهوم « الأصل » على الموارد البشرية . . . إن تطبيق مفهوم « الأصل » على بعض المفردات ليس أمراً اختيارياً بل إنه ضرورة عملية نتجت عن عدم التوافق الزمني بين حدوث التكلفة والاستفادة بمقابل تلك التكلفة ، أي السلع والخدمات . ولذلك نجد من ضمن مرادفات لفظ « الأصل » اصطلاحات

« أرصدة » مرحلة من فترة إلى أخرى ، تكلفة غير مستهلكة «Unexpired Costs» ، أي أن عدم وجود المقابل المقدم الذي يرحل من فترة لأخرى ، أو عدم وجود تكلفة فعلية يتضمن عدم وجود ما يقضتي استخدام مفهوم « الأصل » لمعالجته محاسبياً .

وهكذا نرى أن الخصائص الرئيسية « للأصل » بالمفهوم المحاسبي لا تتوافر بالنسبة للموارد البشرية . غير أن البعض يحاول التحايل على شرط ملكية الخدمات والمنافع المستقبلة بمحاولة المقارنة بين الموارد البشرية وبين معالجة حقوق الايجار والتعاقدات طويلة الأجل Long term leases[١٣] وذلك من حيث إمكانية الاظهار في قائمة المركز المالي . إلا أنه ليس هناك أساس للمقارنة بين المفردتين إذ تتوافر الكفالة القانونية لحق الاستخدام بالنسبة لحقوق الايجارات والتعاقدات طويلة الأجل وذلك بمقتضى العقد ودون أن يتوقف تحقق الاستخدام على الطرف الآخر ، أي أن حق الاستخدام هو حق قانوني مطلق . وهذا ما لا يتوافر بالنسة للموارد البشرية .

٦ ـ التكلفة كأساس للمحاسبة عن الموارد البشرية :

هناك ثلاثة مفاهيم للتكلفة تضمنتها مقترحات المحاسبة عن الموارد البشرية ، وهي التكلفة التاريخية ، التكلفة الاستبدالية ، تكلفة الفرصة البديلة[١٤] .

(٦-١) التكلفة التاريخية :

يناظر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للمحاسبة عن الموارد البشرية استخدامها بالنسبة للأصول الأخرى . ويتضمن هذا الأسلوب بالنسبة للموارد البشرية[١٥] :

١ ـ تسجيل الانفاق الاستثماري على الموارد البشرية باعتباره انفاقا رأسمالياً وليس نفقات إيرادية جارية .

٢ ـ تسجيل الهلاك الدوري العادي الذي يحل بتلك الاستثمارات من خلال اجراءات مناسبة للمحاسبة عن اهلاك ذلك البند الرأسمالي .

٣ ـ تسجيل الهلاك غير العادي بسبب عوامل التقادم في المعلومات والمهارات أو الخسائر الناتجة عن المعدلات غير العادية لترك العمل .

٤ ـ توفير معلومات عن ذلك البند (الموارد البشرية) إلى الأطراف التي تهمها تلك المعلومات .

(٦-٢) التكلفة الاستبدالية :

يقترح البعض[١٦] استخدام تكلفة استبدال الموارد البشرية كبديل للتكلفة التاريخية ، وفي بعض الأحيان كمكمل لها . ويعرّف تقرير الجمعية الامريكية للمحاسبة التكلفة الاستبدالية بأنها :

تكلفة إحلال الموارد البشرية للمشروع ، ويدخل ضمن تلك التكاليف تكلفة الاختيار والتعيين وتدريب العاملين إلى المستوى الجاري للكفاءة[١٧] .

ويرتبط بهذا المفهوم « القيمة الاستبدالية » وهي تتضمن بالاضافة إلى تكلفة الاستبدال تكلفة الفرصة بمفهوم الايرادات الضائعة خلال فترة الاستبدال[١٨] .

(٦-٣) تكلفة الفرصة البديلة :

يقترح البعض[١٩] استخدام قيمة مناظرة لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة ، وهي عبارة عن أسعار عطاءات تنافسية افتراضية بين مديري أقسام (أو مراكز الاستثمار في) المشروع . ونظراً لأن العمالة النادرة فقط هي التي يكون لها أسعار مزايدة بين الأقسام فإن العمالة العادية التي يمكن تأجيرها بسهولة من الخارج لا تعتبر ضمن أصول المشروع طبقاً لهذا المفهوم .

إن اكثر هذه المفاهيم رسوخاً وقبولاً بين مقترحات المحاسبة عن الموارد البشرية هو ذلك الخاص بالتكلفة التاريخية بسبب السهولة والموضوعية النسبية اللتين يتمتع بهما التمثيل الكمي لهذا المفهوم ، كما أنه يتمشى مع الأسلوب التقليدي للمحاسبة عن الأصول الأخرى . ويجري إظهار أرصدة التكلفة للموارد البشرية في قائمة المركز المالي إنطلاقاً من إحدى وجهتي نظر أو منطلقين :

(أ) **المنطلق الأول** : وهو الحاجة إلى رسملة بعض عناصر الانفاق على الموارد البشرية وهي تلك التي تمثل مبالغ كبيرة لا تتمتع بخاصية دورية الانفاق وأن العائد المتوقع منها يمتد إلى عدة فترات في المستقبل . بعبارة أخرى التخلي عن العرف

القاضي باعتبار كافة عناصر الانفاق على الموارد البشرية نفقات إيرادية جارية إلى وجوب التمييز بين عناصر الانفاق وتصنيفها إلى ايرادية ورأسمالية وذلك تحقيقاً لمبدأ عدالة الربط بين الايرادات والنفقات وسلامة قياس الدخل في الفترات المتعاقبة[٢٠] .

وفي حدود هذا المنطلق فإن ظهور أرصدة للموارد البشرية في القوائم المالية لا يعد تجديداً أو خروجاً عن المبادىء المحاسبية التقليدية ، كما أنه اجراء منطقي يقتضيه القياس السليم للدخل الدوري ، ومن ثم فلا اعتراض على ظهور أرصدة للموارد البشرية في قائمة المركز المالي وذلك فقط على سبيل ترحيل بعض عناصر الانفاق إلى الفترات التالية أسوة بما هو متبع في شأن المصروفات الايرادية المؤجلة أو تكاليف الابحاث والتجارب أو مصاريف التأسيس وتعامل نفس المعاملة سواء من حيث الاظهار في قائمة المركز المالي أو من حيث اهلاكها على عدد فترات مناسب ، وأخيراً أن يتم الافصاح عن طبيعة الرصيد وماهيته ، كأن يظهر الرصيد بعنوان : « تكاليف اختيار وتدريب » لا أن يظهر كتكلفة أو قيمة الموارد البشرية .

(ب) **المنطلق الثاني** : وهو الرغبة في إظهار الموارد البشرية كأصل مماثل للأصول الملموسة الأخرى واتخاذ أرصدة الانفاق الفعلي (أو إحدى صور التكلفة) كتعبير عن تكلفة أو قيمة ذلك الأصل . ولعل هذا المنطلق يمثل جوهر التحديد المتمثل في إتجاه المحاسبة عن الموارد البشرية . وهذا هو ما نعترض عليه لافتقاره لكل من معيار السلامة المنطقية ومعيار الضرورة أو الفائدة العملية :

فمن الناحية العلمية : فقد أوضحنا أنه ليس ثمة أصل بالمفهوم المحاسبي لكي نبحث في مشكلة تقويمه وإظهاره بقائمة المركز المالي .

أما من الناحية العلمية : فليس هناك فائدة حقيقية لمثل تلك الأرقام ، حتى وإن وجدت لها بعض الاستخدامات الخاصة أو أثرت على بعض القرارات بشكل ما أو آخر بصفتها مجرد أرقام . وهنا يجب التأكيد على أن الاعتراض والمناقشة ينصبان فقط على إظهار أصل بعنوان « الموارد البشرية » في قائمة المركز المالي[٢١] . ولا يمتد الاعتراض إلى أهمية بل وضرورة توافر معلومات عن التكاليف الفعلية للموارد البشرية وأهميتها للعديد من الاستخدامات الادارية ، كما يجب إبراز حقيقية أن تلك المعلومات متوافرة فعلاً في السجلات المحاسبية وأنه يمكن الحصول عليها مباشرة وبسهولة عند الحاجة إليها . وللتدليل على عدم جدوى إظهار الموارد البشرية كأصل

في قائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية سوف نبحث العلاقة بين أرقام التكلفة التاريخية وبين الاستخدامات واحتياجات المعلومات السابق الاشارة إليها وذلك للاجابة عن التساؤلات :

- هل تلك الاحتياجات والاستخدامات ضرورية ؟ وإذا كانت كذلك .

- فهل إظهار أرصدة للموارد البشرية في قائمة المركز المالي باعتبارها أصلاً يعد ضرورياً للوفاء بتلك الاحتياجات ؟

وتجتاز المعلومات (بصفة عامة) اختبار الضرورة والفائدة العملية فقط إذا كانت الاجابة على كلا السؤالين بالايجاب .

الاستخدام الأول : تحديد أثر برامج خفض التكلفة على الانتاجية ومعدل دوران العمل .

ليس هناك علاقة بين أرصدة التكلفة التاريخية لأصول قائمة المركز المالي وبين أي من : نشأة الحاجة إلى برامج خفض التكلفة ، معدل دوران العمل - ليس ذلك فقط . . بل إنه ليس ثمة علاقة بين كل من برامج خفض التكلفة ومعدل دوران العمل وبين اضافة مفردة جديدة إلى أصول قائمة المركز المالي باسم الموارد البشرية وسواء كانت بالتكلفة أو القيمة الاقتصادية أو بأي قيمة أخرى . فالحاجة إلى خفض التكلفة تنشأ من مقارنة التكاليف أو صافي الأرباح بأرقام أو مقاييس مُستهدفة سواء كانت أرقام تكاليف معيارية أو معدلات أداء داخلية أو خارجية . كما أن المسؤول عن برامج خفض التكلفة لا يستند إلى أرقام قائمة المركز المالي . . . ليس ذلك فحسب ، بل إنه ليمكن أن يكون هناك آثار عكسية لأسلوب رسملة بعض عناصر تكاليف الموارد البشرية على برامج خفض التكلفة حيث أن رسملة بعض عناصر التكاليف يتضمن عدم تحميلها إلى قائمة الدخل ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وتضخم جانب الأصول ومن ثم يؤدي إلى تحسين صورة كل من القدرة الايرادية وقائمة المركز المالي ، وهذا يؤدي بدوره إلى تأخر نشأة الحاجة إلى برامج خفض التكلفة أما العلاقة بين رسملة تكاليف الموارد البشرية ومعدل دوران العمل فإنها يمكن أن تؤدي إلى انطباعات خاطئة ، وعلى احسن الفروض فإنه لا يمكن الاستفادة من أرقام الأصول في الاستدلال على معدل دوران العمل ، ومن ثم يمكن اعتبار تلك العلاقة حجة ضد رسملة تكاليف

الموارد البشرية . إذ أن وجود رصيد للموارد البشرية في قائمة المركز المالي قد يخلق انطباعاً حسناً عن المشروع ، وهذا من الناحية الظاهرية وبالنسبة لعامة المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية . وكلما زاد حجم هذا الرصيد كلما زاد تفضيل المستخدم الخارجي للمشروع . ويتأيد هذا الاستنتاج بنتائج احدى الدراسات الميدانية والتي خلصت إلى أن المستثمر الخارجي يزيد من استثماراته في الشركات التي تظهر الموارد البشرية ضمن أصولها[٢٢] . ولكن مم يتكون رصيد الموارد البشرية في قائمة المركز المالي ؟ إنه يتكون من تكاليف البحث عن العمالة والاختيار والتدريب والتأهيل . . . الخ . ولكن تلك التكاليف تزداد بزيادة معدل دوران العمل ، ففي كل مرة يترك العامل أو الاداري عمله يتحتم احلاله بآخر الأمر الذي يستلزم تكاليف إضافية للاختيار والتدريب . وعلى ذلك فإن رصيد الموارد البشرية يتأثر بصفة طردية بمعدل دوران العمل . ولا شك أن زيادة معدل دوران العمل أمر غير مرغوب فيه ، فمن ناحية له آثاره السيئة على الانتاجية والكفاءة بصفة عامة ، كما أنه ينبىء عن أمور وظروف إدارية وتنظيمية غير حسنة وبعبارة أخرى فإن الرقم الذي قد ينظر إليه البعض بأنه مؤشر إلى أحوال حسنة قد يكون في واقع الأمر دليلاً على أحوال سيئة . وليس هناك أخطر من أن تقود المعلومات مستخدميها إلى نقيض حقائق الأمور ، وهذا هو ما يمكن ـ بالنسبة لمعدل دوران العمل ـ أن تؤدي إليه أرصدة تكاليف الموارد البشرية في قوائم المركز المالي .

الاستخدام الثاني : تخصيص الموارد البشرية :

إن تخصيص الموارد البشرية على الاستخدامات البديلة يعتمد على تقدير العائد من استخدام تلك الموارد في مختلف تلك البدائل . ولا علاقة لرصيد تكلفة الموارد البشرية في قائمة المركز المالي بتلك المعلومات . ومن ثم فإن أسلوب رسملة تكاليف الموارد البشرية وإظهارها كأحد الأصول لا يساهم في قليل أو كثير في تسهيل أو ترشيد تخصيص الموارد البشرية .

الاستخدام الثالث : اتخاذ قرارات تنمية وإحلال الموارد البشرية :

يستند اتخاذ قرار إحلال القوى العاملة على المعلومات عن : العائد من العمالة الحالية ، العائد المتوقع من العمالة الجديدة ، تكلفة الاحلال ، ومن البديهي أن

التكاليف المرسملة والظاهرة في قائمة المركز المالي ليس لها علاقة بعائد العمالة الحالية أو العمال الجديدة . أما العلاقة التي قد تبدو بين رصيد التكلفة الظاهرة في قائمة المركز المالي وبين تكلفة الاحلال فإنها علاقة ظاهرية فقط ولا يجوز أن يستند إليها قرار الإحلال، فبينما رصيد التكلفة يمثل تكلفة تاريخية في فترات ماضية فإن قرار الاحلال يستند إلى التكلفة المستقبلة والتي قد تختلف كلية عن التكلفة التاريخية . ويجري تقدير التكاليف المستقبلة مع الاسترشاد بالتكاليف التاريخية للاختبار والتدريب . وهذه المعلومات موجودة فعلاً في السجلات المحاسبية بغض النظر عن ظهور أو عدم ظهور رصيد للموارد البشرية في فئة المركز المالي . وهكذا فإن هذا الرصيد لا يمثل معلومات ضرورية أو حتى مفيدة في اتخاذ قرار إحلال الموارد البشرية . وكذلك الحال بالنسبة لتكلفة تدعيم القوى العاملة وتطويرها لتحمل مسؤ وليات جديدة .

الاستخدام الرابع : تحديد العائد على رأس المال البشري :

إن المقصود بذلك الاستخدام غير واضح ، فإذا كان المقصود هو تخصيص الربح المحقق بين مختلف الأصول ثم حساب معدل الربح من الموارد البشرية إلى قيمة رأس المال البشري ، فإن قيمة أو أهمية تلك المعلومات من الناحية العملية لا تكاد تذكر . فغالباً ما يهتم متخذ القرار سواء الداخلي أو الخارجي بمعدل العائد على رأس المال المستثمر دون ما اهتمام بحساب معدلات العائد على مختلف الأصول . كما أنه من الناحية الأخرى لا تمثل التكلفة المرسملة في قائمة المركز المالي كامل قيمة الانفاق على الموارد البشرية ، كما أنها لا تمثل قيمة الموارد البشرية كأصل ، ومن ثم فإن نسبة الربح إلى التكاليف المرسملة تفتقر إلى كل من المضمون النظري والجدوى العملية . وحتى إذا كان ولا بد من ذلك فإن البيانات عن تكاليف الموارد البشرية متوافرة في السجلات ويمكن حساب كافة المعدلات المطلوبة ، وفي حدود هذا الغرض لا ضرورة أو جدوى من إظهار تلك التكاليف كرصيد ضمن أصول قائمة المركز المالي .

الاستخدام الخامس : تحديد معدلات كثافة العمل ومعدل رأس المال البشري العلمي :

ليس هناك أهمية لتلك المعلومات في حد ذاتها ، فالعبرة في النهاية هي بالقدرة

الايرادية للمشروع ككل ، كما أن أرصدة التكلفة التاريخية لبعض جوانب الانفاق على الموارد البشرية لا تفيد في الوصول إلى تلك المعدلات . ومن ناحية أخرى فإن هذه المعدلات قد تكون أكثر دلالة إذ استندت إلى أرقام الأجور بحيث يحتسب معدل كثافة العمل بنسبة رقم الأجور إلى رقم التكلفة الكلية ، كما يحتسب معدل رأس المال البشري العلمي بنسبة أجور الفئات العلمية إلى إجمالي الأجور . وأخيراً ، كما هو الحال بالنسبة لكافة الاستخدامات الأخرى ، فإن أية تحليلات أو معدلات أو نسب تعتمد على التكاليف التاريخية يمكن إجراؤها بالرجوع إلى السجلات والدفاتر المحاسبية دون أدنى ضرورة لأن يظهر جزء من تلك التكاليف ضمن أرصدة أصول قائمة المركز المالي .

الاستخدام السادس : تحديد تغيرات هيكل القوى العاملة وأثرها على المقدرة الايرادية ومعدلات النمو :

على الرغم من الجاذبية الظاهرية لتلك المعلومات فإنه لمن الصعب تحديد جدواها العملية على مستوى المشروع ، حتى وإن كان هناك بعض الفائدة العملية لتلك المعلومات فإن منفعتها لا تعادل تكلفة الحصول عليها . كما أن تغيرات هيكل القوى العاملة تنتج (وتتحدد) بعوامل الاعمار والتخصصات العلمية والمهارات الفنية والأحوال الاجتماعية ، وهذه جميعها عوامل نوعية لا يمكن ربطها مباشرة بالمقاييس المالية بشكل ما يمكن معه الاعتماد على المعلومات الناتجة . وحتى إذا أمكن تحديد التغيرات في هيكل القوى العاملة فإن علاقتها بالمقدرة الايرادية للمشروع لا يتسنى تحديدها إلا بتحديد المقدرة الايرادية لمختلف تصنيفات القوى العاملة ولا نرى في ذلك إلا درباً من التزيد والرفاهية التي لا تستقيم مع مقاييس الرشد الاقتصادي ، سواء بسبب عدم إمكانية الاعتماد على المعلومات التي لا تعدو أن تكون مجرد تخمينات واجتهادات شخصية بحتة[٢٣] أو بسبب عامل تكلفة الحصول على المعلومات إذا ما قورنت بمنفعتها والتي لا تكاد تذكر .

الاستخدام السابع : تحديد القيمة العامة والقيمة الخاصة للموارد البشرية :

من الواضح أنه ليس هناك علاقة بين أرصدة التكلفة التاريخية للانفاق على الموارد البشرية التي تظهر بقائمة المركز المالي وبين مفهوم القيمة . أما عن جدوى

تلك المعلومات ومدى إمكانية الاعتماد عليها فسوف نتناوله عند مناقشة نماذج القيمة للمحاسبة عن الموارد البشرية .

وهكذا يتضح لنا أن أسلوب التكلفة التاريخية للمحاسبة عن الموارد البشرية بالاضافة إلى افتقاره إلى معيار السلامة المنطقية فإنه يفتقر إلى معيار الجدوى العملية وذلك لعدم ضرورته للوفاء باحتياجات المعلومات التي يمكن تبريرها اقتصادياً . ولعل رأينا بعـدم الجدوى العملية لاسلوب التكلفة للمحاسبة عن الموارد البشرية يتدعم بالفقرة التالية :

The major problem for implementing a cost based human resource accounting system may be one of cost justification since it is difficult, if not impossible to cost justify any human resource accounting effort, without some experimentation based on **faith and conviction»**[24].

وإن أبرز دليل عملي على عـدم جدوى المحاسبة عن الموارد البشرية على أساس التكلفة التاريخية هو أن التطبيق العملي لهذا الأسلوب في شركة Barry لم يستمر لأكثر من عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤[٢٥] ، ومن الطبيعي افتراض أنه لو كان هناك ما يدعم سلامة وجدوى ذلك التطبيق لما توقفت ممارسته عملياً .

٧ ـ مدخل القيمة للمحاسبة عن الموارد البشرية :

(٧ـ١) مفهوم القيمة الاقتصادية لرأس المال البشري :

تستند مقترحات مدخل القيمة للمحاسبة عن الموارد البشرية إلى تعريف قيمة الأصل بالمفهوم الاقتصادي . وعلى الرغم من بعض الخلاف حول تعريف القيمة الاقتصادية فإن غالبية كتاب المحاسبة عن الموارد البشرية يتفقون على تعريف قيمة الموارد البشرية بأنها القيمة الحالية للايرادات المتوقعة والتي يمكن ارجاعها للموارد البشرية[٢٦] . ونظراً لأن مدخل القيمة يفوق مدخل التكلفة من الناحية النظرية البحتة للمحاسبة عن الأصول عموماً فلقد تعددت واختلفت مقترحات المحاسبة عن الموارد البشرية على أساس القيمة بالمفهوم الاقتصادي . غير أنها جميعاً تشترك مع مدخل التكلفة في افتقارها إلى أحد جوانب السلامة المنطقية ألا وهو الخاص بعدم انطباق مفهوم الأصل بالمنظور المحاسبي على الموارد البشرية . وبالاضافة إلى ذلك فهناك جوانب أخرى

لعدم السلامة المنطقية والافتقار إلى الجدوى العملية والتي تنفرد بها كل من تلك المقترحات . ونظراً لأن المجال لا يتسع للدراسة التفصيلية لكافة تلك المقترحات فإننا سوف نتناول في الصفحات التالية بعضاً منها فقط وعلى سبيل المثال لتوضيح مدى افتقار إتجاه المحاسبة عن الموارد البشرية على أساس مدخل القيمة لبعض مقومات القبول النهائي والتي تتضمن السلامة المنطقية والجدوى العملية .

(٧-٢) نموذج Lev and Schwartz لقياس قيمة رأس المال البشري[٢٧] .

يستند هذا النموذج إلى المفهوم الاقتصادي لقيمة رأس المال بصفة عامة ، وهي عبارة عن القيمة الحالية للايرادات المستقبلة ، ويتمثل هذا النموذج في الصيغة التالية :

$$E(V_y^*) = \sum_{t=y}^{T} (pr\ (t+1) \sum_{I=Y}^{t} \frac{Ii^*}{(I+r)^{t-y}}$$

وذلك حيث أن :

$E(V_y^*)$ = القيمة المتوقعة لرأس المال الممثل في الفرد .

y = عمر الفرد الحالي .

T = سن اعتزال العمل .

$Pr(t)$ = الاحتمال الشرطي للوفاة في سنة معينة .

(t) = y...T أي من السنوات فيما بين عمر الفرد الحالي حتى سن اعتزال العمل .

Ii^* = تقدير للايرادات السنوية المستقبلة التي يحصل عليها الفرد حتى سن التقاعد The person's annual earnings up to retirement

r = معدل الخصم الخاص بالفرد A discount ratio specific to the person

إذا نظرنا إلى هذا النموذج في ضوء الهدف الذي حدده كاتباً المقال ألا وهو توفير مقياس عملي لقيمة رأس المال البشري والتغيرات التي تطرأ عليه فإنه يعن لنا ابداء الملاحظات التالية :

١ ـ يستند النموذج إلى القيمة الحالية للايرادات المتوقع أن يحصل عليها الفرد خلال الفترة المتبقية من حياته العملية . وتتمثل تلك الايرادات أساساً في الأجر الشامل

الذي يحصل عليه من المشروع . وهذا الاجر يمثل التكلفة التي سوف تدفعها الشركة في المستقبل . ولا شك أن التكلفة التي تضحي بها الشركة في سبيل الحصول على أصل أو خدمة ما تختلف من حيث المفهوم والمقدار عن قيمة الأصل أو قيمة الخدمة بالنسبة لها وذلك على الأقل من زاوية المفهوم الاقتصادي لكل من التكلفة أو القيمة . فالتكلفة تمثل التضحية بينما القيمة تمثل العائد ومن ثم فإن النموذج المقترح لا يمت بصلة إلى المفهوم الاقتصادي لرأس المال البشري .

٢ ـ إذا تجاوزنا عن النقطة السابقة ، فإنه في ظل النموذج تتساوى قيمة الأفراد بالنسبة للمشروع لمجرد تساوي أجورهم وأعمارهم ولا مجال في ظل النموذج لاختلاف القيمة بسبب اختلاف عوامل مثل : الكفاءة الانتاجية ، مستوى الولاء للمشروع بالرغم من :

«...the lack of a direct relationship between salary and an employee's value to the firm.

Personnel receiving the same salary rarely contribute the same value to the firm»(28).

٣ ـ في ظل النموذج يمكن أن تتساوى قيمة مدير عمره ٥٠ سنة مثلاً وهو رئيس لأحد الأقسام مع قيمة عامل صغير السن (٢٠ سنة مثلاً) رغم اختلاف الأجر واختلاف الندرة والكفاءة ومن ثم الأهمية النسبية لكل منهما . . ويبدو أن هذا أيضاً لا يمكن قبوله نظرياً أو عملياً .

٤ ـ مع بقاء حجم القوى العاملة على حالها فإن قيمتها بالنسبة للمشروع في ظل هذا النموذج تتناقص من سنة إلى أخرى دون أدنى ارتباط بأرقام أخرى مثل الربحية أو الانتاجية أو الاعباء المحملة لقائمة الدخل . . . وتلك هي الأرقام التي عادة ما تنعكس عليها التغيرات في قمة الأصول . . بل على العكس من ذلك . . من المفروض أن تزيد قيمة الفرد بالنسبة للمشروع من سنة لأخرى بسبب ما يفترض من زيادة الكفاءة نتيجة المهارات التخصصية المكتسبة من التدريب وممارسة العمل وكذلك بسبب زيادة الارتباط بالمشروع والولاء له .

من النقاط السابقة يتضح لنا أن الأرقام الناتجة عن ذلك النموذج لا تعدو كونها مجرد أرقام لا علاقة لها البته بقيمة الموارد البشرية للمشروع المعين سواء من حيث

المفهوم النظري أو واقع التطبيق العملي ، هذا فضلاً عن اعتماد النموذج على عنصر التقدير الشخصي لدرجة تكاد تقوض أسس امكانية الاعتماد على الأرقام الناتجة من النموذج . هذا من ناحية السلامة المنطقية للنموذج ، أما جدواه العملية فيمكن تقييمها من خلال تحديد العلاقة بين النموذج وبين الوفاء باحتياجات المعلومات . ولقد ركز كاتبا المقال على الاستخدامات الثلاثة الأخيرة باعتبارها تمثل المساهمة الايجابية للنموذج في الوفاء باحتياجات الادارة للمعلومات . وقبل مناقشة هذه الاستخدامات ينبغي الاشارة إلى أن الأرقام الناتجة من النموذج لا تفيد أي من الاستخدامات الأربعة الأولى ، إذ يعتمد بعضها على العائد المتحصل عليه من استخدام العامل ، وهذا يختلف كلية عن القيمة الحالية للأجور المستقبلة ، كما يعتمد البعض الآخر على تكلفة إحلال واستبدال القوى العاملة وهذه التكلفة تتجاوز القيمة الحالية للأجور المستقبلة إذ أنها تتضمن بالاضافة إلى الأجور تكاليف الاختيار والتدريب ، وهذه التكاليف الأخيرة ليس لها مكان في النموذج المقترح . ونوالي فيما يلي مناقشة الاستخدامات الثلاثة الأخيرة :

أ ـ **تحديد المعدلات والنسب المالية** : رأس المال البشري إلى رأس المال الكلي ، رأس المال البشري العلمي إلى رأس المال البشري الكلي .

سبق أن أوضحنا أنه ليس هناك أهمية عملية لتلك المعلومات بذاتها ، هذا بالاضافة إلى أن المعدلات المشار إليها أعلاه أكثر تعلقاً بالأجل القصير منها بالاجل الطويل الذي يمتد إلى عشرات السنين . فعندما نتحدث عن كثافة العمل عادة ما ينصرف الذهن إلى فترة معينة ، ومن ثم يجب أن يعتمد المعدل على أرقام تتعلق بنفس الفترة لا بأرقام تمتد إلى عشرات السنين في المستقبل . ولذلك إذا وجد ما يبرر إعداد تلك المعدلات على مستوى المشروع ، وهذا ما نشك فيه ، فلعله يكون من الأفضل إعدادها بالاستناد إلى أرقام الأجور في كل سنة بدلاً من القيم الحالية للأجور خلال فترات مقبلة . فالقيمة الاجمالية الناتجة عن النموذج تتكون من عدد من المفردات تختلف فيما بينها من حيث البعد الزمني وتفتقر إلى دلالة محددة سواء من حيث الانفاق الفعلي أو من حيث القدرة الايرادية كما لا توجد خصائص مشتركة بين هذا الرقم وبين الأرقام الأخرى التي تنسب إليها ، هذا بعكس الحال فيما إذا نسبت الأجور إلى عناصر التكلفة الأخرى ، إذ يشترك الرقمان (أي رقم الأجور ورقم التكلفة) في خاصية كونهما عناصر تكلفة فعلية وارتباطهما بفترة زمنية محددة وبالتالي يمكن انشاء علاقات بينهما وبين كل

ما يرتبط بتلك الفترة من أرقام ذات أهمية معينة مثل أرقام الانتاجية والربحية .

(ب) تحديد تغيرات هيكل القوى العاملة وأثرها على المقدرة الايرادية : إن هذه المعلومات لا تفي بمتطلبات الجدوى الاقتصادية حتى وإن توافر لها بعض القبول الأولى ،

فأولاً : ليست هناك أهمية حقيقية للمعلومات عن العلاقة بين تغيرات أعمار ومؤهلات القوى العاملة وبين المقدرة الايرادية أو معدلات النمو ، فالعبرة في النهاية هي بالانجازات الفعلية النهائية ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن القوى العاملة تتصف بثبات نسبي فإن مجال القرارات يتمثل أساساً في ترشيد استخدام الطاقة البشرية الموجودة ، ومن ثم فإن تلك التغيرات لا تمثل عوامل مناسبة أو ضرورية لاتخاذ القرارات الادارية . فمثلاً : أن تغييرات أعمار العاملين أمر لا يمكن تجنبه ولكن في نفس الوقت لا يتسنى تبيين ما قد يتطلبه هذا العامل من قرارات إدارية ، وكذلك الحال بالنسبة لأية تغييرات أخرى يمكن التفكير فيها مثل تغييرات الاحوال الاجتماعية .

وثانياً : حتى ولو افترضنا وجود أهمية أو قيمة لتلك المعلومات فإنها تعتمد على بيانات عن الأعمار والأحوال الاجتماعية والمؤهلات وعلاقة كل ذلك بالايرادات المحققة ومعدلات النمو . . وكل هذه المعلومات لا تعتمد على النموذج المقترح ، إذ أنه يمكن اجراء التحليلات اللازمة دون الاستعانة بالنموذج المقترح . . ليس ذلك فحسب . . بل إن القيمة الناتجة من النموذج والتي تختلف من سنة لأخرى لا تنبىء بذاتها عن التغيرات في هيكل القوى العاملة . وأخيراً إذا قارنا تكلفة اجراء تلك التحليلات اللازمة للحصول على تلك المعلومات بالمنفعة الافتراضية لتلك المعلومات والتي لا تكاد تذكر فإنه قلما يمكن تبرير قرار الامداد بتلك المعلومات إقتصادياً .

(جـ) تحديد الفرق بين القيمة العامة والقيمة الخاصة للموارد البشرية : تتحدد القيمة العامة للموارد البشرية طبقاً للمقال موضوع المناقشة بتطبيق النموذج على المتوسط العام للأجور في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة ، في حين أن القيمة الخاصة تتحدد بتطبيق النموذج على هيكل الأجور الخاص بالمشروع . ولكن ما هي أهمية المعلومات عن الفرق بين هاتين القيمتين ؟ وما هو مضمونها الحقيقي وفائدتها العملية ؟ فماذا إذا تبين أن الشركة تدفع متوسط أجور أعلى أو أقل من المستوى العام للصناعة ؟ وهل هذه تعتبر معلومات جديدة بالنسبة للشركة ؟ إن إدارة أي مشروع ،

حتى في أبسط صورها تعلم مسبقاً المستوى العام للأجور في الصناعة المعينة التي تنتمي إليها ولا يشترط لتوافر تلك المعلومات مستوى خاص من الرشد الاداري ، وفي ضوء تلك المعلومات تقرر الادارة مستوى الأجور الخاص بها ومن ثم فلا تنشأ الحاجة إلى ذات المعلومات بعد ذلك ، وحتى إذا ظهرت الحاجة إلى تلك المعلومات بعد ذلك فلا حاجة إلى إستخدام مثل ذلك النموذج المقترح . وهكذا فإنه يتعذر قبول أن :

«the difference between the general and specific values of human capital is another source of valuable information for management and analyst...... the difference.... between the two, therefore indicates the level of the firm's wage scale relative to the industry's average. Specifically if the industry wide wage averages are taken as standard, this difference indicates to what extant the firm's wage scale is above, on a par with, or below the standard»[29].

(٣-٧) نموذج Flamholtz[٣٠] للتقويم على أساس عائد الخدمات المحتملة .

يستند هذا النموذج إلى حساب القيمة الحالية لعائد الخدمات التي يتوقع أن تحصل عليها المؤسسة من خدمات العاملين مع الأخذ في الحسبان احتمالات تنقل الفرد فيما بين المراكز المختلفة في المشروع وكذلك احتمالات ترك العمل ويتمثل النموذج في الصيغة التالية :

$$E(RV) \sum_{t=1}^{n} \left[\sum_{i=1}^{m} \frac{R_i \; P\;(R_i)}{(1+r)^t} \right]$$

حيث أن :

E(RV) = القيمة المتوقعة القابلة للتحقيق .

Ri = القيمة التي تحصل عليها المؤسسة من الفرد في كل من المراكز (i's) التي يشغلها .

P(Ri) = احتمال أن يشغل الفرد المركز .

m = الفترة الزمنية ، t= 1...n

t = حالة (أو مركز) الاستقالة من المشروع .

r = معدل فائدة مناسب .

ويتطلب تطبيق هذا النموذج :

- تحديد مختلف المراكز (أو المناصب التي يتوقع أن يتقلدها الفرد) .
- تحديد قيمة كل من تلك المراكز بالنسبة للمشروع .

Determine the value of each state to the organization

- تحديد فترة بقاء الفرد في المشروع .
- تحديد احتمالات وتوقيت تقلد الفرد لكل من تلك المراكز في المستقبل .

ويرى كل من : Brummet & Bikki and Lau[٣١] أنه من الناحية النظرية يتميز هذا النموذج بأنه أخذ في الحسبان احتمالات ترقي أو تنقل الفرد عبر المراكز المختلفة في المشروع . غير أن أولئك الكتاب يتفقون على أن الجدوى العملية للنموذج محدودة لأن تقديرات احتمالات تقلد الفرد لكل من مراكز المشروع وتقديرات قيمة كل من المراكز بالنسبة للمشروع تعتمد كلية على التقدير الشخصي البحت ، الأمر الذي يقلل من امكانية الاعتماد عليها . وكذلك يأخذ بعضهم على النموذج تجاهله لتكلفة الموارد البشرية[٣٢] .

وفي مجال محاولة تطبيق النموذج يرى Flamholtz أن قيمة الخدمات بالنسبة للمشروع يمكن تقديرها من خلال تقدير أرقام وسيطة أخرى Surrogates وقد استخدم تكلفة إحلال الفرد بآخر يقوم بتأدية نفس الخدمات كتقريب لقيمة تلك الخدمات بالنسبة للمشروع . وهذا ينفي عن النموذج صفة كونه نموذجاً لتحديد قيمة الموارد البشرية ، لأن ناك اختلافاً أساسياً بين كل من مفهوم التكلفة بكافة صورها وبين مفهوم القيمة . فالتكلفة تمثل ما يدفعه المشروع أو هي تدفق خارج ، أما القيمة فتعبر عن المنفعة التي يحصل عليها المشروع من ذلك الأصل ومن ثم لا يمكن نظرياً استخدام أيهما كتقريب للآخر[٣٣] . ومن الناحية العملية إذا تساوت القيمة (أو المنفعة) مع التكلفة فليس هناك مبرر اقتصادي لاقتناء الأصل. وهكذا فإنه إذا كان النموذج يعتمد على أحد أشكال التكلفة فإنه يندرج إذاً ضمن مجموعة مداخل التكلفة ومن ثم يشترك معها في جوانب القصور السابق بيانها سواء من حيث السلامة المنطقية أو الجدوى العملية ، بل ويتميز عنها بقدر إضافي من صعوبة التطبيق وزيادة التكلفة الناتجة عن تعدد عملية تقدير الاحتمالات والقيم أو التكاليف بالنسبة للفرد الواحد وذلك بعدد المراكز المتوقع أن يتقلدها . ودون أن يرتبط هذا القدر الاضافي بمنفعة حقيقية تتمثل في الامداد

بمعلومات ضرورية يمكن الاعتماد عليها وتفي بمعيار الجدوى الاقتصادي . وحول الجدوى العملية والاقتصادية يرى Jaggi & Lau أن :

«This model falls short of a practical value... probabilities will have to be determined for each individual occupying various service states, and these probabilities will have to be determined for all employees for (n) periods of time on an individual basis... It will be a termendously expensive way to measure the value of human resources?. Furthermore: it will be most difficult to predict career movements or the exit probabilities on the individual basis... Even if the probabilities of career movements and early exit from the firm can be determined, the inherent statistical vriance of this stochastic model would deprive it of any usefulness to decision makers»(34).

وأخيراً أنه لمن الجدير بالذكر أنه يمكن الاستناد إلى مقال آخر لنفس المؤلف Flamholtz لتقديم دليل إضافي على عدم ملاءمة النموذج موضوع المناقشة الحالية والنماذج الأخرى التي سبقت مناقشتها . فتحت عنوان « نحو نظرية لقيمة الموارد البشرية » حاول Flamholtz(٣٥) تحديد العوامل الرئيسية التي تحدد قيمة الفرد بالنسبة للمشروع . ورغم أن عملية حصر تلك العوامل لم تكن شاملة وجرت بصفة إجمالية(٣٦) ، فلقد تضمنت المجموعة التي قدمها : عوامل شخصية ذاتية ، عوامل تنظيمية وإدارية ، وعوامل نفسية وسلوكية ، وعلى ذلك فإن قيمة الفرد لا يمكن قياسها بمجرد صيغة رياضية تطبق على تكلفة الاحلال(٣٧) ، أو الأجور المستقبلة ، أو تكلفة انشاء القوى العاملة والمحافظة عليها كما هو الحال في النماذج الأخرى السابق مناقشتها .

(٧-٤) نموذج Bikki & Lau(٣٨)

يرى المؤلفان أو أوجه النقص في نماذج Lev & Flamholtz ترجع أساساً إلى إجراء عملية القياس على أساس فردي ، أي تحديد قيمة لكل شخص على حدة . وفي محاولة منهما لتلاقي أوجه النقص تلك اقترحا اجراء عملية التقديم على أساس جماعي ، أي تحديد قيمة لمجموعة متجانسة من الاشخاص ، وذلك استنادا إلى المناظرة بين التنبؤ باحتمالات التنقل أو الترقي بين مختلف المراكز أو احتمالات مغادرة

المشروع وبين التنبؤ باحتمالات الحوادث في قطاع شركات التأمين ، إذ تكون درجة الثقة في التنبؤ بحادث ما بالنسبة لمجموعة كبيرة أكبر من تلك التي يتمتع بها التنبؤ بنفس الحادث بالنسبة لفرد واحد . ويقوم اقتراح المؤلفين على التنبؤ باحتمالات الترقي أو التنقل بين المراكز المختلفة واحتمالات مغادرة المشروع بالنسبة لمجموعة من العاملين . ويهدف النموذج المقترح في النهاية إلى تحديد قيمة مجموعة من الأفراد كوحدة واحدة . ويعرض المؤلفان مثالاً رقمياً بالاعتماد إلى المدخلات الأولية التالية ، والتي يفترض وجودها قبل تشغيل النموذج :

- المراكز الادارية Ranks .
- عدد أفراد المجموعة التي تنتمي إلى كل مركز .
- احتمال ترقي أفراد المجموعة من مركز ما إلى المراكز العليا في كل من الفترات ويفترض النموذج أن احتمالات الترقي واحد بالنسبة لكل أفراد المجموعة .
- القيمة الاقتصادية (V) لفرد ما في مركز ما (i) ويرمز لها بالرمز (Vi) .
- المدى الزمني الذي يحتسب خلاله قيمة الموارد البشرية .

ويتمثل المخرج النهائي للنموذج في قياس كمي للقيمة الاقتصادية لمجموعة الأفراد .

رغم سلامة فكرة التمييز بين التنبؤ بحادث فردي وبين التنبؤ بنفس الحادث بالنسبة لمجموعة من حيث درجة الثقة وإمكانية الاعتماد على البيانات[٣٩] فإن هناك عدداً من النقاط التي تنتقص من فعالية النموذج سواء من حيث السلامة المنطقية أو من حيث الجدوى العملية والاقتصادية ، غير أنه يكفينا إثارة النقطتين التاليتين :

أولاً : يفترض النموذج وجود تقدير لقيمة الفرد الواحد في كل من المراكز لمدة سنة واحدة ، وهذا هو جوهر مشكلة تقييم الموارد البشرية . وليس هناك أساس مقبول لتوافر مثل هذا التقدير بشكل يمكن الاعتماد عليه . ولعل تسليم المقترحات الأخرى للمحاسبة عن الموارد البشرية ـ والسابق التعرض لها ـ باستحالة تقدير تلك القيمة كان هو الدافع لالتجاء تلك المقترحات إلى أرقام أخرى وسيطة Surrogates مثل تكاليف الحصول على الموارد البشرية ، أو تكاليف استبدالها أو الأجور التي تحصل عليها القوى العاملة . بعبارة أخرى فإن واحداً على الأقل من المدخلات الأساسية للنموذج

يستحيل توفيره بشكل ما يمكن الاعتماد عليه ، وهذا في حد ذاته يقلل من قيمة مخرجات النموذج .

ثانياً : بالاضافة إلى مشكلة المدخلات فإن المخرج الأساسي للنموذج (أي القيمة الاقتصادية لمجموعة من العاملين) قليل الجدوى من الناحية العملية وذلك لأسباب عديدة منها :

(أ) من حيث المبدأ لا يمكن القول بأن الأفراد الذين يشغلون نفس المركز يتساوون من حيث قيمتهم الاقتصادية بالنسبة للمشروع وبغض النظر عن الكفاءة والعمر أو الانتاجية والخبرات السابقة والولاء للمشروع والقيم الاخلاقية والعوامل السلوكية والبيئية الأخرى .

(ب) إن رقم القيمة الاجمالية لمجموعة من الأفراد قليل الأهمية بالنسبة للقرارات الادارية المتعلقة بالقوى العاملة في مشروع قائم ومستمر لأن غالبية هذه القرارات ترتبط بالمستوى الفردي أكثر من ارتباطها بمجموع العاملين ككل .

خاتمـــة

في ضوء إطار مقترح لمحددات ومعايير اتخاذ قرار الامداد بمعلومات معينة استعرضنا في الصفحات السابقة بالتقييم عدداً من الدراسات والمقترحات كممثل لاتجاه المحاسبة عن الموارد البشرية ، وخلصنا إلى أن هذا الاتجاه ـ كما تعرضه غالبية الكتابات السائدة ـ يفتقر إلى بعض جوانب معياري السلامة المنطقية والجدوى العملية إلا أن هذه النتيجة لا تتعارض مع تسليمنا المطلق باهمية الموارد البشرية وضرورة توفير المعلومات التي تكفل الاستخدام الامثل لتلك الموارد بل وأهمية المحاسبة عن الموارد البشرية ، ولكن محاسبة بمضمون يختلف عن ذلك المتضمن في تلك المقترحات . فلقد تركزت هذه الأخيرة حول ضرورة وكيفية اظهار رقم ما في قائمة المركز المالي بعنوان « الموارد البشرية » كما لو أن المحاسبة عن الموارد البشرية قد تحددت نطاقاً ومضموناً بهذا الرقم ، وكما لو أن الاحتياجات الادارية للمعلومات عن الموارد البشرية قد انحصرت في هذا الرقم . وهذا هو موطن الاختلاف في الرأي بين تلك المقترحات والدراسة الحالية ، وأن منهج تلك الدراسات ليتعارض مع التوصيات القديمة والحديثة والدعوة المستمرة في مجال الفكر المحاسبي بأن نطاق المعلومات المحاسبية لا يجوز

أن يكون محصوراً في نطاق المعلومات المالية أو مقيداً بحدود القوائم المحاسبية التقليدية (أي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) .

ولعل الابعاد التي امتدت اليها فروع محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية وسلوكياتها تعد أبرز مظاهر تحرر الوظيفة المحاسبية والمعلومات التي تتولد عنها من قيود القياس المالي والقوائم المالية التقليدية .

إن المحاسبة عن الموارد البشرية التي نعتقد بضرورتها تتجاوز حدود تقدير قيمة للموارد البشرية ضمن أصول المركز المالي . بل أنها قد لا تهتم كثيراً بمثل هذه القيمة لما يكتنف الوصول إليها من :

ـ اعتماد كلي على التقدير الشخصي الذي قد يصل إلى درجة التخمين الأمر الذي يقلل من امكانية الاعتماد عليها .

ـ التكلفة (في شكل وقت ومجهود) المستنفذة في عملية التقدير .

ـ عدم ملاءمة الرقم الناتج من عملية التقدير لكثير من الاستخدامات الادارية .
إن اجراءات أو نظام المحاسبة عن الموارد البشرية التي يمكن أن يكون لها جدوى أو فعالية من الناحية العملية ، ومن ثم تكتسب شكلاً من أشكال الضرورة أو التبرير من الناحية الاقتصادية تخرج عن نطاق المحاسبة «Accounting» بالمفهوم التقليدي الضيق ويتسع ليشمل المساءلة أو الحساب «Accountability» عن استخدام الموارد البشرية . ومثل هذا النظام ـ بالمفهوم الأخير يستند إلى تكامل عدد من الأساليب والاجراءات التي تتوافر حالياً لدى العلوم الادارية المختلفة وقبل ظهور ذلك الاتجاه المسمى بـ« المحاسبة عن الموارد البشرية » .

إن نظام المحاسبة عن الموارد البشرية يجب أن يهدف إلى توفير المعلومات التي تساهم في وضع الموارد البشرية في أفضل استخداماتها . ولتحقيق ذلك فإن النظام يجب أن يتضمن :

١ ـ تصنيف القوى العاملة إلى فئات نوعية طبقاً لطبيعة الأعمال التي تناسب قدراتهم .

٢ ـ تحديد وحدات قياس العمل البشري من مختلف الفئات .

٣ ـ قياس الطاقة الانتاجية للقوى العاملة ليس فقط باستخدام أعداد العمال أو ساعات العمل ، بل وأيضاً باستخدام وحدات انجاز معينة من مختلف الانشطة والأعمال . مع ملاحظة أنه قد يكون هناك أكثر من قياس واحد لطاقة نفس الفرد أو مجموعة من الأفراد ، كما هو الحال إذا كان في مقدور الفرد أو الجماعة أداء عدة أعمال مختلفة . وهذه الخطوة تستلزم اجراء دراسات الزمن والحركة ووضع معايير للعمل البشري بالنسبة لمختلف الأعمال . ومن ثم فإنها تحقق غرضين في نفس الوقت ألا وهما تحديد الطاقة الانتاجية المتاحة وتحديد معدلات الأداء التي يجب استخدامها في تقييم الأداء ووضع نظم الحوافز .

٤ ـ توصيف الأعمال والمهام التي تنطوي عليها عمليات المشروع وقياس مستلزماتها من مختلف فئات العمل كمياً . وتنصرف هذه الخطوة على الأعمال والمهام الحالية التي يعمل فيها الأفراد فعلاً وكذلك الأعمال والمهام البديلة التي يمكن نقلهم إليها .

٥ ـ تحديد تكلفة انجاز الوحدة الواحدة من كل نشاط أو عمل . ويجب أن يستند قياس التكلفة إلى مفاهيم التكلفة المناسبة لاتخاذ القرارات مثل : التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة ، تكلفة الفرصة البديلة ، أي دون التقيد بمفاهيم التكلفة النقدية والتاريخية .

٦ ـ تحديد التكلفة الكلية لانجاز مختلف الأعمال والمهام .

٧ ـ تحديد الايراد المتولد من أداء تلك الأعمال والمهام ، وبالنسبة للأعمال والمهام التي ليس لها ايرادات مباشرة يمكن اجراء تقييم تفضيلي نسبي للمنافع المتولدة عنها . وهذا يختلف عن تقدير قيم رقمية محددة . إذ يكفي تقرير أفضلية عملية (أ) على عملية (ب) ، أو تقرير ما إذا كانت قيمة المنافع تزيد أو تقل عن رقم معين دون ما ضرورة لتحديد رقم محدد .

٨ ـ تحديد العائد الصافي الناتج (أو المقدر افتراضاً) عن كل من تلك الأعمال .

٩ ـ تخصيص الطاقة الانتاجية للقوى العاملة على الأعمال التي تحقق أكبر عائد

صافٍ ، والعمل (أو المهمة) الذي لا يحقق عائداً صافياً لا يجوز إنجازه ، كما أنه إذا لم يوجد في نطاق الوحدة مهمة أو عملية تحقق عائداً صافياً من استخدام قدر معين من القوى العاملة كان معنى ذلك وجوب محاولة تخفيض الطاقة الانتاجية المتاحة وذلك في إطار الأسس العلمية لاتخاذ قرار الاستغناء ، أي الموازنة بين الوفر الحالي في التكاليف والاعباء التي يمكن أن تظهر في المستقبل والبحث عن بديل آخر ، والتفكير في بديل آخر لقرار الاستغناء والذي قد يتمثل في محاولة تطوير قدرات القوى العاملة بحيث تتضح أمامها فرص أخرى .

١٠ ـ في نهاية فترات دورية يجب قياس الانجازات الفعلية وتقييم أداء القوى العاملة باستخدام معايير الاداء السابق وضعها في الخطوة رقم (٣) وبحث الفروق إذا وجدت سواء موجبة أو سالبة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتدعيم أسباب الفروق الايجابية (الصالحة) وتلافي أسباب الفروق السالبة .

١١ ـ وبغض النظر عن نتيجة تقييم الأداء الفعلي فإنه يجب دائماً التفكير في البدائل التي تكون قد استجدت ويمكن استخدام الطاقة الانتاجية للقوى العاملة فيها . وبعبارة أخرى ضرورة طرح السؤال : أليس من الأفضل تحويل القوى العاملة المستخدمة في الأعمال الحالية إلى مجالات عمل أخرى ؟ وذلك لأن اختلاف الظروف بمرور الزمن يمكن أن يؤدي إلى ظهور بدائل جديدة أكثر نفعاً ، وحتى بدون ظهور بدائل جديدة فإن مرور الزمن قد يؤدي إلى تغيير مراكز الافضلية النسبية بين ذات البدائل التي كانت موجودة سابقاً ، ومن ثم يتطلب الأمر إعادة صنع القرار في نهاية فترات دورية ووضع الموارد البشرية المتاحة في أفضل استخداماتها في ضوء الظروف المستجدة .

من الخطوات السابقة تمثل الخطوتان الاخيرتان جوهر عملية المتابعة وتقييم الأداء ، والتي إذا ما تضافرت مع خطة علمية أو قرار رشيد ، والذي يستند إلى الخطوات التسعة الأولى ، نتج لدينا جوهر نظام المحاسبة عن الموارد البشرية « والذي لا نقصد به عملية المحاسبة » «Accounting» بالمفهوم الضيق المحصور في إطار مفاهيم الأصول والخصوم والقوائم المالية والقياس النقدي، بل نقصد به إطاراً متكاملاً للحساب والمساءلة (أي Accountability) عن الموارد البشرية بهدف الاهتداء إلى وتحقيق الاستخدام الأمثل لأهم وأجل الموارد الاقتصادية ألا وهو الانسان .

الحواشي

(١) AAA «Committee Report on Human Resource Accounting» The Accounting Review Supplement 1973 P.180.

(٢) د. إبراهيم محمد السباعي « المحاسبة عن الأصول البشرية كأداة لتطوير بيانات المحاسبة الادارية وأثرها على تكلفة العمل الانساني في المشروع »مجلة « المحاسبة والادارة والتأمين » كلية التجارة ـ جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥ .

(٣) التركيز هنا على مجرد كون المعلومات مطلوبة بواسطة مستخدم معين وبغض النظر عما إذا كانت المعلومات المطلوبة ملائمة للاستخدام المعين .

(٤) قد يرد على ذلك بالعبارة الشهيرة « قياسات مختلفة لأغراض مختلفة » وهذه الحجة قد تناولها الباحث بالتفصيل في بحث سابق بعنوان : « المشروعية العلمية والعملية لتعدد البدائل المحاسبية ومعايير الاختيار بينها » مجلة « التكاليف » ، الجمعية العربية للتكاليف ـ القاهرة ، مايو سنة ١٩٨٢ ، ص٥٥ ـ ٨٤ .

(٥) راجع بحث « المشروعية العلمية والعملية لتعدد البدائل المحاسبية . . . . » مرجع سابق .

(٦) «Committee Reporte on Human Resourse Accounting» The Accounting Review, Supplement 1973 p.169.

(٧) Brummet, R. Lee, «Human Resource Assounting» Form: Hand Book of Modern Accounting Theory «Edited by: Sidney Davidson & Roman L. Weil, McGrew- Hill Book company, 2nd. ed., 1977 ch37 p.2.

(٨) Ibid.

(٩) Ibid.

(١٠) See for example

- Lev, Baruch and Aba Schwartz, «On the Use of The Economic Concept of Human Capital In Financial Statement.» The Accounting Review, January 1971 pp.107-108.
- Brummet, R. Lee & Eric G. Flamholtz and William C.Pyle, «HRA :A Tool to Increase Managerial Effectiveness.» Form: «Readings In Cost Accounting, Budgeting and Control. Edited by: William Thomas, South Western Publishing company, 1973, p.438.

د. إبراهيم محمد السباعي . . . مرجع سابق .

(١١) د. إبراهيم محمد السباعي . . . مرجع سابق .

(١٢) وهذا طبعاً باستثناء الحدود والقواعد التي يضعها القانون العام مثل : عدم الاضرار بمصالح وحقوق الآخرين أو الاضرار بالمصالح والمنافع العامة .

(١٣) Lev, Baruch & Aba Schwartz, «On the Use...» op. cit. pp.109-110

(١٤) AAA, Committee Report... 1973 Op. cit. pp.171-173.

(١٥) Brummet, R. Lee...., Form: Hand book.... op. cit. p.37-6.

(١٦) AAA «Committee Report.... 1973, op. cit, p.172.

(١٧) Ibid p.72.

(١٨) Brummet, R. lee & Eric G Flamholtz.... op.cit. p.438.

(١٩) Hekimian, James S. and Jones, Curtis H. «Put people on your Balance Sheet» as cited by, AAA... 1973 op. cit, p.173.

(٢٠) See for example: Brummet & Flamholtz.. op. cit. p.442.

(٢١) ولا يتعارض هذا مع الموافقة السابقة على إظهار أرصدة تتعلق ببعض الانشطة الخاصة بالموارد البشرية بعنوان مثل : « تكاليف الاختيار والتدريب » قائمة المركز المالي على سبيل التأجيل أو الترحيل من فترة إلى أخرى . فلا شك أن هناك فارقاً بين : تكلفة عملية خاصة بالموارد البشرية ، وبين تكلفة أو قيمة الموارد البشرية ذاتها .

(٢٢) Hendricks: James A. «The Impact of HRA on Stock Investment Decisions: An Empirical Study». Accounting Review, April 1976 pp.292-305.

(٢٣) حتى وإن بدت غير ذلك باستنادها إلى أساليب التحليل الكمي .

(٢٤) Brummet, R. Lee... Form Handbook... op. cit. p.37-25.

(٢٥) Ibid p.37-10.

(٢٦) AAA, «Committee Report... op. cit p.174.

(٢٧) Lev, Baruch & Schwartz... op. cit. pp.103-111.

(٢٨) Gilbert, Michael H. «The Asset Value of the Human Organization». Management Accounting July 1970. pp.25-28. Form. «Topics in Managerial Accounting» Edited by. L.S. Rosen, McGraw- Hill Ryerson Limited. 1974, p.297.

(٢٩) Lev & Schwartz... op. cit. p. 108.

(٣٠) - Flamholtz, Eric G.,«The theory and measurement of an Individual's value to an organization.» Ph.D. Dissertation, University of Michigan, 1969, as cited by: R.Lee
Brummet «Human Resource Accounting» Form: Handbook........ op. cit. p.37-14, and,
- Flamholtz, Eric G. «Amodel for Human Resource Valuation: A stochastic proces with service Rewards» The Accounting Review, April 1971. pp. 253-267.

(٣١) Brummet lee........ Hand book.... op. cit. p. 37-14 & and
- Bikki, Jaggi & hon - Shiang Lau «Toward A Model for Human Resource Valuation» The Accounting Review, April 1974 pp.321-329.

(٣٢) Lee, Brummet ...... Hand book.... op. cit. op.cit. p.37-41.

(٣٣) لتفصيل ألعلاقة والاختلاف بين مفاهيم وقياسات كل من « التكلفة » و« القيمة راجع :
- Bayoumy, E.M. «systems Approach to the Evaluation and Development of the Role of «Accounting» in the Information Function.» Ph. D. thesis, Southapton University, England, 1977, pp. 288-299.

(٣٤) Bikki, Jaggi, ... op. cit. p.322.

(٣٥) Falmholtz, Eric G, «Toward A Theory of Human Resource Value in Formal Organizations» The Accounting Review, Oct. 1972.

(٣٦) لتفصيل تلك العوامل أنظر مقالة .

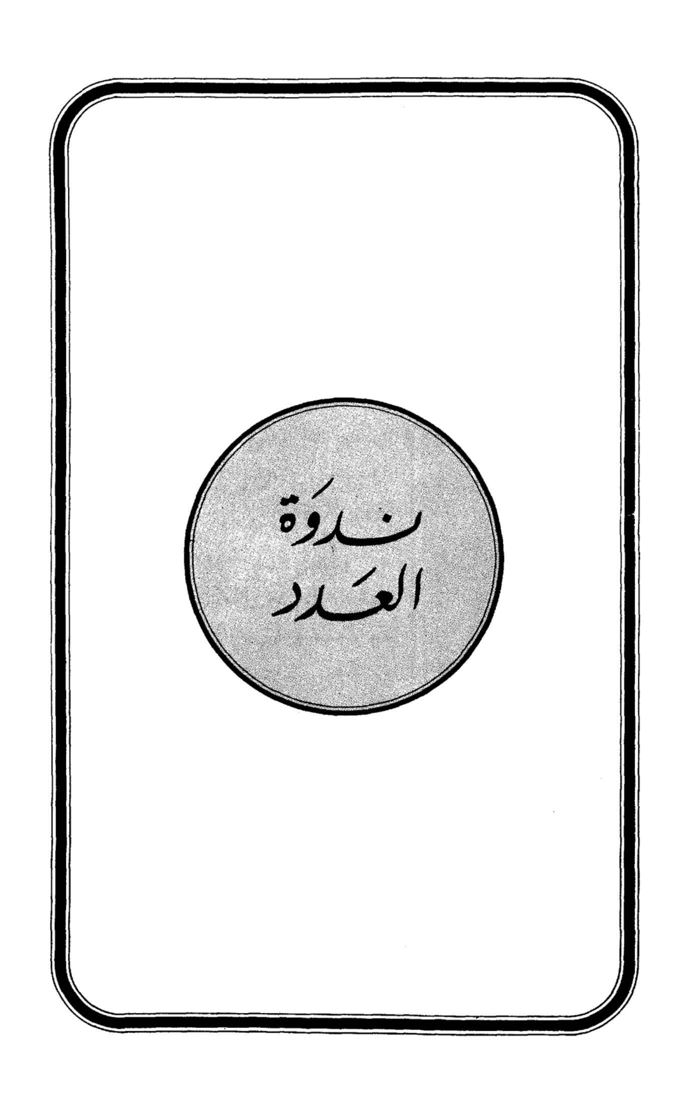
Ogan, Pekin, «A Human Resource Value Model For Professional Service Organization» The Accounting Review, April, 1976.

حيث بلغ عدد المتغيرات التي تتحكم في قيمة الفرد (طبقاً لتلك المقال) ٢٨ متغيراً أساسياً أولياً ، ١٦ متغيراً مشتقاً من المتغيرات الأولية .

(٣٧) وبغض النظر عن الاختلاف حول ماهيتها وكيفية تحديدها .

(٣٨) Bikki, Jaggi and hon- Shiang lau..... op. cit. pp.321-329.

(٣٩) وهذا من حيث الفكرة المجردة وبغض النظر عن الاختلاف في طبيعة الأحداث التي يجري التنبؤ بها الأمر الذي قد يفقد الفكرة مضمونها العملي ، إذ أن هناك من الأحداث ما هو شخصي بطبيعته ، ومن ثم لا يمكن الاستعاضة عن التنبؤ بالحدث بالنسبة لشخص ما باجراء التنبؤ بنفس الحدث بالنسبة لمجموعة ما .


ندوة
العدد

ندوة العدد

استمراراً في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية نتابع في هذا العدد نشر الندوات ، المختلفة في حقول العلوم الاجتماعية .

وتناقش ندوة هذا العدد موضوع الشخصية العربية والتحدي الحضاري . وقد نظم الندوة وحررها الدكتور / سمير نعيم من قسم الاجتماع بجامعة الكويت ، واشترك فيها كل من :

١ ـ الدكتور خلدون النقيب من قسم الاجتماع بجامعة الكويت .

٢ ـ الدكتور إبراهيم عثمان من قسم الاجتماع بجامعة الكويت .

٣ ـ الدكتور فريد صقرى من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .

الشخصية العربية والتحدي الحضاري

تنظيم وتحرير : د. سمير نعيم(*)

● **د. سمير**

أرحب بكم وأشكركم على استجابتكم للدعوة للمشاركة في هذه الندوة التي تعقدها مجلة العلوم الاجتماعية حول موضوع الشخصية العربية والتحدي الحضاري .

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من حقيقة أن أمتنا العربية تواجه الآن أخطر تحديات تاريخها الحديث حيث تواجه بتصعيد كيفي للهجمات الامبريالية والصهيونية الشرسة التي تستهدف إتمام عملية ابتلاعها في وعاء التبعية للغرب وتقويض دعائم ومقومات حضارتها العريقة . وفي سبيل تحقيق ذلك لا تتوانى الدوائر الامبريالية والصهيونية عن استخدام كافة الأساليب المتاحة والمبتكرة، المادية والمعنوية . ومن أخطر الأساليب المعنوية المستخدمة العلوم الاجتماعية التي دأبت على تصوير ضعف وتخلف الأمة العربية على أنه نتاج لسمات شخصية أساسية عند العرب بهدف تزييف وعي الجماهير العربية وإخفاء حقيقة الغزو والاستغلال الامبريالي وتكريس حالة التبعية والاستسلام للغرب . مثال ذلك ما شاع في كتابات علماء الانتروبولوجيا والاجتماع الغربيين ، من أمثال رافائيل باتاي في كتابه العقل العربي ، عن أن الشخصية العربية تتسم بسمات

(*) استاذ علم الاجتماع بجامعتي عين شمس والكويت

كثيرة تتعارض مع التحديث أو مع التقدم حسب مفهومه كاللامبالاة والتواكلية والميل إلى إجترار الماضي واحتقار العمل اليدوي والانفصام بين القول والعمل والانفعال ؛ إلى غير ذلك من الصفات. كما أن كثيراً من الكتابات العربية تتبع للأسف نفس الأسلوب فتعدد الكثير من الخصائص التي يتصف بها العرب والتي تجعلهم غير قادرين على مواجهة التحديات التي يفرضها العصر . والمشكلة أن هذه الصفات نفسها تشيع في أذهان العامة بفعل وسائل الاعلام المختلفة وبفعل تأثير العلوم الاجتماعية ، هذا الموضوع اخترنا أن نطرحه على بساط البحث من كافة جوانبه بحيث نثير مجموعة من التساؤلات بطريقة علمية ونحاول الاجابة عليها إجابة منهجية وإجابة نقدية . من هذه التساؤلات : هل هناك ما يمكن أن نسميه بالشخصية العربية عموماً ؟ وهل هناك ما يمكن أن نسميه بالشخصية القومية ؟ هل هناك شخصية عربية وشخصية امريكية وشخصية يابانية إلى آخر هذه المسميات ؟ وإذا كانت هناك مثل هذه الشخصية أو مثل هذه السمات العامة المشتركة بين أقوام من البشر فكيف تنشأ ، وهل هي أبدية ؟ ما مسبباتها وما أساس تكوينها؟ هل هذا الأساس بويولوجي أم حضاري ام تاريخي ؟ هل نستطيع أن نتحدث عن شخصية عربية واحدة أم نتحدث عن شخصيات عربية أو عن أنماط من الشخصية توجد في الوطن العربي ؟ هل هناك محاولات لخلق شخصية عربية أو سمات عامة مشتركة بين كل العرب بحيث تؤدي إلى خلق انماط سلوكية تحقق أهدافاً معينة ؟ أيضاً من هذه الاسئلة ما دور الفرد والشخص العربي في مواجهة التحدي الحضاري الذي يفرضه علينا ذلك العصر ؟ هل يمكن أن تلعب خصائص أو سمات شخصية ما سواء كانت موجودة بالفعل أو يمكن أن نخلقها دوراً في هذا التحدي الحضاري ؟ تلك اسئلة نطرحها في ندوتنا هذه للنقاش . قد لا نستطيع تقديم إجابات لكل هذه الاسئلة ولكنها يمكن أن تساعدنا على معالجة موضوعنا من زواياه المختلفة .

● د. خلدون

ذكر د. سمير أن هناك عنصرين أساسيين في النقاش: الشخصية العربية والتحدي الحضاري . فإذا بدأنا بموضوع الشخصية العربية فموضوع الشخصية القومية ليس من الموضوعات الجديدة ، بل طرق في البحوث وطرق في كثير من الكتابات لكن طريقة طرح مفهوم الشخصية القومية يغلب عليه المعالجة الصحفية إذ أن الشخصية القومية كمفهوم ليس له مدلول أو وجود مادي ليس هناك اعتبارات عملية

وأهم هذه الاعتبارات العملية في طرح مفهوم الشخصية القومية هو أنه وسيلة لاختزال كثير من المعلومات أي كثير من السمات المشتركة العامة وهناك فائدة في اختزال هذه المعلومات ، مثلاً : للمقارنة بين حضارتين مختلفتين إنما الشخصية القومية قد يراد بها « الهوية القومية » أي كأن نسأل : هل هناك شخصية عربية تجمع على أرض مشتركة ردود الأفعال أي الاستجابات لمؤثرات خارجية بطرق مشتركة في التفكير ولمجموعة من الاتجاهات والقيم التي تميز العربي عن غيره . ففائدة مفهوم الشخصية القومية هي في الحقيقة للمقارنة وفي اختزال المعلومات . فبهذا المعنى فقط يكون لمفهوم الشخصية فائدة بطبيعة الحال هناك طرق يساء فيها إستعمال مفهوم الشخصية العربية وهو التعميم المتعسف الذي يجعل مفهوم الشخصية القومية كأنه قالب يلائم جميع الناس بل إذا قيل أن من سمات العربي كما ذكر د. سمير في حالة باتاي أنه يكره العمل اليدوي أو يتنزه عن العمل اليدوي أو إنه انفعالي إلى آخره .

كأن هناك قالبا يلائم جميع العرب وهذا فيه شيء من التعسف .ليس المقصود بالسمات المشتركة هو هذا النوع من التعميم إنما هناك طرق نستدل بها على وجود هذه الأرضية المشتركة في التعبير والاستجابة . ففي هذه الحدود اعتقد يكون للشخصية القومية وهي الشخصية العربية فائدة ، يبقى العنصر الآخر وهو التحدي الحضاري نمسك عن الحديث حوله الآن إلى أن نعود له فيما بعد .

●د. سمير :

أعتقد أنه يجب أن نبدأ بتقديم تعريف للشخصية . يمكننا القول أن الشخصية بوجه عام وحتى على المستوى الفردي تضم مجموعة من المكونات محصلتها النهائية هي السلوك من هذه المكونات مكونات عقلية عامة ، مثل نوعية التفكير واسلوبه ومنهجه ومضمونه ، وأيضاً القدرات العقلية الخاصة المختلفة ، مثل القدرات الفنية أو الموسيقية أو الرياضية أو الميكانيكية ومن هذه المكونات الجانب الوجداني أو الجانب الانفعالي ، الذي يشمل أنواع الانفعالات المختلفة والاستجابة في المواقف الانفعالية وأيضاً الجانب الأخلاقي أو الجانب القيمي بوجه عام ، الذي يضم القيم ومحددات السلوك والاتجاهات . ومحصلة كل هذه الجوانب في تفاعلها سوياً هو السلوك الفعلي الذي نلاحظه والذي قد يكون سلوكاً عدوانياً أو سلوكاً إنسحابياً أو سلوكاً إستسلامياً أو سلوكاً نضالياً . . الخ . هذا على مستوى الفرد أما على مستوى المجتمع فقد ذكر د.

خلدون أن هناك خصائص عقلية وإنفعالية ووجدانية وبالتالي سلوكية يمكن أن نجدها شائعة بين عدد كبير من أفراد قوم ما وتتخذ شكل النمط الذي يميزهم عن غيرهم من الأقوام ، طبعاً أعتقد أن د. خلدون يتفق معي بأنه على الرغم من ذلك فإن هناك سمات عامة مشتركة في الشخصية الانسانية عموماً ، على الرغم من اختلاف القوميات والمجتمعات بوجه عام ولكن هناك جوانب معينة يمكن أن تجعلنا نتعرف على نمط أو آخر من أنماط الشخصية التي يمكن أن توجد لدى الجماعة القومية بصفة عامة . والسؤال الآن كيف تتكون هذه السمات الشخصية المشتركة بين الناس في مجتمع معين ؟

د. إبراهيم :

هناك عوامل ومتغيرات كثيرة تدخل في البناء الشخصي ، منها الفردي وغالبها إجتماعي ثقافي ، والشخصية هي نتيجة تفاعل هذه المستويات المختلفة . لذلك من السهل أن نتحدث عن نمط شخصية في المجتمعات البسيطة التركيب لتجانس البناء الاجتماعي والثقافي ، أما في المجتمعات الحديثة حيث درجة عالية من نقسيم العمل ، وحيث تعقد البناء الأجتماعي من حيث تباين الفئات والطبقات ، والذي ينعكس على التباين الثقافي ، فيخرج ما يسمى بالثقافات الفرعية - كل هذا يؤدي إلى تباين أنماط الشخصية . هذا التباين والتعقيد البنائي يجعل من الصعب التحدث عن شخصية قومية او وطنية كواقع . ولكن رغم هذا فإنني اتفق مع الدكتور خلدون في إمكانية التحدث عن نموذج مثالي للشخصية القومية . ويمثل هذا النموذج السمات العامة المشتركة بين أعضاء المجتمع والتي تميزهم لتباين في ظروفهم وثقافتهم عن غيرهم من المجتمعات . فيمكن القول إن لكل ثقافة مهما اتسعت ومهما تعقدت خصوصية ، وإن هذه الخصوصية التي تضيق الآن بتطور الاتصال ، تؤدي في نظري إلى إمكانية التحدث عن شخصية قومية أو بالأحرى بعض السمات المميزة ، الخاضعة للتغير بتغير الظروف المحيطة بأعضاء المجتمع . مثل هذا النموذج للشخصية هو تجريد وبناء مثالي يختزل الواقع ويتجاوز كثيراً من خصوصياته ، إلا أنه يمكن مقارنته بالعام المشترك من الإطار الثقافي وبالتالي ما يتولد عنه من سمات شخصية ، وهذه مشكلة علمية عامة عند التعميم .

د. سمير

هذا مزيد من بلورة تعريف مفهوم الشخصية العربية وأعتقد بأن د. فريد صقري لديه ما يضيفه أيضاً إلى هذا التعريف .

د. فريد

عندما نتكلم عن الشخصية العربية القومية علينا أيضاً أن نتساءل عن هدف مقدم المقولة من استخدامه لهذا المفهوم إذ أنه كثيراً ما تستعمل بعض المفاهيم وخاصة في الاجتماع السياسي أو علم النفس الاجتماعي في سبيل غايات أقل ما يقال عنها إنها بعيدة عن الغايات العلمية . والتستر وراء العلم في سبيل هذه الغايات كثيراً ما يؤدي إلى تحوير للعلم . ويصدق هذا الكلام بنوع خاص على الكاتب الذي ذكرته ، باتاي ، وكتابه المسمى **العقل العربي**، والذي نال شعبية في أوساط معينة . فهو ينتمي إلى الأوساط الصهيونية في الولايات المتحدة . وهدفه الرئيسي لرسمه لهذا « العقل العربي » هو تحديد العدو الذي بنظره يشمل كل العرب مهما تعددت جنسياتهم ، والذي يجب على الحركة الصهيونية وحلفاؤها أن يواجهوه . وهذه الصورة الكاريكاتورية التي يقدمها تصور العرب وكأنهم شعب خاص ومختلف عن بقية شعوب العالم تماماً مثل اليهود الذين هم أيضاً شعب خاص . إلّا أن العرب ، حسب هذه الصورة ، لا يملكون سوى الصفات السلبية . ونحن لا يهمنا هنا أن نقف موقفاً دفاعياً ، أو ننكر وجود بعض السلبيات التي يذكرها ذلك الكاتب ، فهي بدون شك موجودة على الأقل لدى بعض الفئات في المجتمعات العربية ، ولكن علينا أن نتساءل حول صحتها العلمية إذ أن نفس تلك الصفات ليست مقتصرة على العرب بل قد تكون منتشرة بين فئات عديدة من كل الأمم .

فعندما نتكلم عن الشخصية الانسانية ، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن هنالك عوامل متعددة لا يمكن حصرها تعمل على تكوين تلك الشخصية عبر كل حياة الانسان . لا يمكن أن ننكر أنه في المجتمع الصغير البسيط ، بالرغم من الاختلافات المتعددة بين شخصية وأخرى ، يمكننا أن نكتشف بعض الصفات المشتركة بين الأكثرية من الأفراد ، وذلك لأنهم كانوا قد تعرضوا لبعض التأثيرات المتشابهة في بيئتهم. ولكن كيف يمكننا أن نعمم مقولة كهذه على المجتمعات العربية كلها من الخليج إلى المحيط؟ فالشعوب العربية تواجه مؤثرات بيئية عديدة ومختلفة عن بعضها البعض . فهنالك مثلاً عدة أنظمة سياسية لكل واحد منها طبيعة ومصالح خاصة وكل واحد منها يحاول أن يبث أيديولوجية سياسية خاصة . فالتنشئة الاجتماعية والسياسية في السعودية مثلاً تختلف عما هي عليه في سوريا ولبنان . وتختلف في مصر عما هي عليه

في ليبيا أو الجزائر ، وهكذا . ثم إن ضمن كل دولة من هذه الدول بيئات مختلفة جغرافياً وإجتماعياً تنتج كل منها شخصية ذات مميزات خاصة . هنالك مثلاً أهل الريف وأهل المدينة ، البدو والحضر ، الفئات المتعلمة والفئات الأمية أو نصف الأمية . هنالك الطوائف المتعددة ، القبائل المتعددة ، المدن والقرى المتعددة . هنالك الطبقات المتعددة ذات المصالح المتناقضة . هنالك المهن والحرف ومراكز المسؤولية المختلفة وكل منها يعطي صبغة خاصة على صاحبها . توجد الفئات المعزولة عن العالم الخارجي ذات الأفق المحدود والمعتقدات والتقاليد المتحجرة ، وتلك التي تتعرض للكثير من المؤثرات الخارجية مما يعطيها ليونة في تمسكها بالتقاليد الموروثة ، الخ . أذكر كل هذا لأبين ذلك التبسيط الذي تحويه مقولة « الشخصية القومية » وبعدها عن العلمية . فالمقولة لا تتفحص كل مكونات الشخصية وتدرس تأثيراتها بشكل علمي . بل تفترض إن التسمية الشائعة الموروثة ، مثل كلمة « عرب » مثلاً تسدي بحد ذاتها صفات عامة مشتركة على كل من أعطوا هذا الاسم .

ليس هذا فقط ، بل إن مفهوم الشخصية القومية هذا هو مفهوم ستاتيكي لا تاريخي بمعنى إنه يأخذ صفات إنسانية معينة تميزت بها فترة تاريخية خاصة لشعب ما ، وقد ترجع هذه الفترة مئات أو آلاف السنين إلى الوراء . ثم تؤخذ هذه الصفات ، والتي قد تكون خرافية من أساسها ، وتعطي لشعب ما وكأنها جمدت فيهم إلى الأبد بالرغم من كل التغييرات التي حدثت لذلك الشعب عبر التاريخ ، إما من ناحية نمط الانتاج ، أو الحركات الدينية والسياسية ، أو التطور التكنولوجي ، أو حتى الانتقال من بيئة جغرافية إلى أخرى مختلفة عنها تماماً . مثلاً إذا رجعنا إلى « باتاي » فهو يدعي إن العرب لديهم احتقار للعمل اليدوي ، وهذه صفة من صفات الشخصية العربية المميزة بالنسبة له ، وهذه الصفة ترجع للبداوة في ما قبل وبعد الاسلام ، ذلك لأن البدو كانوا دائماً يكرهون العمل الزراعي ويحتقرونه . وهذا تعميم سخيف إذ أن احتقار العمل اليدوي وتجنّبه لدى العرب محصور في بعض الطبقات العليا . ولو أن العرب تجنبوا العمل اليدوي فعلاً فكيف أمكنهم البقاء في تلك البيئات الجغرافية القاسية التي عاشوا فيها ؟ وإذا احتقر البدو الزراعة في البادية ، والتي لا تصلح أساساً للزراعة ، فهل هذا يعني انهم لم يقوموا بالكثير من الأعمال اليدوية الأخرى ؟ ثم إنه إذا كانت البداوة هي الصفة التي تحجرت في العرب ، فكيف حدث أن احتقار العمل اليدوي متمكن بنوع

خاص لدى تلك الشرائح الاجتماعية العليا المتمدنة والتي هي أبعد ما يكون عن البداوة ؟

كل هذا لا يعني نكران وجود أية صفات يشارك بها مجموعات كبيرة من الشعب العربي ، بل يعني نكران وجود تلك الشخصية الخيالية المسماة بالشخصية العربية أو العقل العربي . مثلاً ، يشارك كل العرب باستعمالهم اللغة العربية الواحدة ، وهذه صفة مشتركة هامة ، ذلك أن مصطلحات اللغة ومنهجية تعبيرها لا بد أن تؤثر نوعاً ما على منهجية التفكير والتصرف . ولكن لا يمكن الاعتماد حتى على مؤشر كهذا طالما إننا نجد تعدد اللهجات والفروقات الكبيرة بين اللغات الدارجة العربية وطرق تعبيرها . يمكننا أيضاً أن نأخذ الدين الاسلامي الذي يدين به الأكثرية الساحقة من الشعب العربي كصفة مشتركة عامة ، ولكن هنا أيضاً لا يمكننا أن نتجاهل تعدد الطوائف الدينية وتعدد التفاسير للنصوص والشرائع ، والدرجات المختلفة في التدين ومقدار التشدد أو التراخي في ممارسات الشعائر الدينية . وحتى لو تجاهلنا كل هذه الأمور ، فكيف يمكننا أن نتوقف عند حدود القومية العربية ، طالما أن هنالك من المسلمين من غير العرب أكثر بكثير مما لدى العرب ؟

الخلاصة من كل ما قلته هو انه بالرغم من إمكانية وجود بعض الصفات المشتركة لدى أعداد كبيرة من العرب فهي من ناحية قد لا تكون محصورة بهم فقط ، ومن ناحية أخرى قد تكون محصورة في فئات خاصة منهم فقط . من الصعب إذا وضع اليد على صفات سلوكية واضحة تميز قومية معينة مع التسليم بامكانية وجودها في حالات خاصة .

وإن أكثر ما يطرحه أمثال باتاي عن العرب هي صفات التخلف والتي يشارك فيها كل شعوب العالم الثالث ، أي إنه يخلط بين علامات التخلف التي تعبر عن حالة شعب ، أي شعب في مرحلة معينة من التطور وبين علامات تميز قومية خاصة . وقد يكون من المثمر أكثر بالنسبة لنا لو تكلمنا عن التخلف الاجتماعي الذي يعاني منه الشعب العربي وكيف يمكن التغلب عليه بدلاً من التكلم عن هذه الشخصية العربية الخرافية ، وكأنها هي التي تواجه التحديات .

● د. سمير :

من المؤكد أن الشخصية العربية كما يرسمها باتاي شخصية خرافية كما يقول د. فريد ، وقد سبق أن فندت كل إدعاءاته في مقال نشر بمجلة الشرق الاوسط باللغة الانجليزية وفعل د. فريد نفس الشيء في مقال له نشر بمجلة العلوم الاجتماعية . ومن المؤكد أيضاً أن هذه الشخصية الخرافية ليست هي المقصودة بمواجهة التحديات ولكن من الذي سيواجهها ؟ ومن الذي سيواجه التخلف الاجتماعي ؟ أليس هو الإنسان العربي ذاته ؟ إن سؤالنا الآن يجب أن يكون : ما خصائص هذا الإنسان العربي ؟ وما خصائص واقعه الحالي وكيف يمكن تغيير هذه الخصائص وتجاوز هذا الواقع وما هي الصورة المعيارية التي نقيس عليها هذا الواقع ؟

إن المعلومات التي تزودنا بها مختلف العلوم الاجتماعية تجعلنا نؤكد أولاً على أن الشخصية نتاجاً تاريخياً اجتماعياً وأنها نتاج لعمليات التربية والتنشئة الاجتماعية ولأسلوب ونمط الحياة بوجه عام . كما أننا نؤكد على أن الشخصية بصفة عامة هي كيان دينامي وليس استاتيكياً، وأن ما تتضمنه من سمات يتغير وفقاً لتغير الواقع الاجتماعي الذي توجد فيه ، وبالتالي فإننا نتوقع سيادة نمط ما من الشخصية في فترة تاريخية معينة لدى طبقة إجتماعية محددة . وهذه من البديهيات . ومما لا شك فيه أنه إذا وجدت عوامل عامة مشتركة في الظروف المعيشية الفعلية وفي نمط الحياة وأسلوبه وفي طريقة التربية وفي القيم الشائعة فإن من شأن ذلك خلق خصائص أو سمات شخصية مشتركة . بالطبع ستكون هناك فروق فردية بين أبناء الطبقة الواحدة ولكن هناك فرقاً بين الفروق الفردية في الشخصية وبين وجود سمات عامة مشتركة بفعل ظروف معينة . فإذا نظرنا إلى المجتمعات الطبقية مثلاً ونأخذ مثالاً لها المجتمعات العنصرية مثل مجتمع جنوب أفريقيا أو مجتمعات العبودية في السابق حيث كان الناس ينقسمون إلى طبقة العبيد وطبقة السادة على الرغم من معيشتهم في نفس المجتمع فإننا نجد أن الظروف العامة المشتركة التي عاش في ظلها العبيد ، في الولايات المتحدة الامريكية مثلاً منذ بدايتها ، قد خلقت سمات نفسية عامة مشتركة بين العبيد تميزهم عن السادة أو أصحاب العبيد . هذه السمات قد يكون من بينها مثلاً الخضوع أو الاستكانة لكنها أيضاً قد يقابلها سمة أخرى هي سمة التمرد وسمة الثورة ، بمعنى أن نفس الظروف يمكن أن تخلق سمتين متناقضتين في آن واحد يكتب لاحداهما السيادة في وقت ما ثم قد

يكتب للأخرى السيادة في وقت آخر وبالتالي فإن معالجتنا للشخصية العربية لا بد وأن تبدأ على هذا الأساس . هل هناك خصائص عامة مشتركة للوجود الاجتماعي بأبعاده المختلفة في الأقطار العربية ؟ وما هي انعكاسات هذا الوجود على الوعي الاجتماعي وبصفة خاصة على التكوين النفسي الاجتماعي للمواطنين العرب ؟

إن موضوع الشخصية العربية يمكن أن يعالج بطريقتين : إما أن نبدأ بمحاولة ايجاد الخصائص النفسية المشتركة عند العرب ثم نبحث عن أسبابها المشتركة في الواقع الاجتماعي أو أن نبدأ بالخصائص المشتركة في الواقع الاجتماعي ثم نرى كيف تنعكس على الخصائص المشتركة في الشخصية إذاً نستطيع أن نضع السؤال بهذه الكيفية لكي نجعل الحوار يسير في اتجاه تراكمي . هل هناك في العالم العربي على الرغم من الاختلافات التي نشاهدها جميعاً ظروف عامة مشتركة يعيش في ظلها جميع الناس بحيث تخلق سمات مشتركة وإذا لم تكن هناك هذه السمات أو الخصائص المشتركة في الواقع المعاش بالفعل فهل الاختلافات التي توجد بين الظروف الفعلية أو الواقع المعاش للطبقات الاجتماعية المختلفة وللفئات المختلفة للأقطار المختلفة تنجم عنها خصائص تختلف اختلافاً جوهرياً من مجموعات عربية إلى مجموعات عربية أخرى ؟

● د. إبراهيم :

إذا سمحتم لي فانني أرى أن للوراثة أثرها في البناء الشخصي ولكن على المستوى الفردي فقط ، والخطأ أن نخرج بهذه العلاقة إلى أي مستوى جماعي أو مجتمعي أو عرقي . فقد تلعب مستويات الاستعدادات على المستوى الفردي دوراً في البناء الشخصي من حيث قدرة الانسان على فهم أو تمثل عناصر الثقافة ، وتبقى هذه العلاقة صحيحة على المستوى الفردي فقط ، وقد تكون من عناصر التباين داخل المجتمع الواحد ، إلا أن أثرها في التباين محدود ، واعتقد أن الشخصية هي في غالبها نتيجة الظروف الاجتماعية الثقافية وتغيراتها . واعتقد هنا أن هناك ما يمكن أن نسميه بالثوابت الاجتماعية الثقافية ، والتي كان لها أثر بالغ ولا يزال في البناء الشخصي للانسان العربي . أول هذه المؤثرات في نظري هو الفكر الديني ، وبشكل خاص كما يفهمه الناس وكما ينعكس هذا الفهم على اتجاهات الأفراد وبالتالي على سلوكهم . فكثير من قيمنا ومعاييرنا وبالتالي اتجاهاتنا تقوم أساساً على هذا الفكر .

فالنظرة العالمية للانسان دون الاهتمام أو التمييز القائم على أساس اللون أو العرق التي تغلب على نظرتنا للآخرين جاءت من الفكر الديني . كما جاء من خلال سوء الفهم الديني قيمٌ أخرى كالتواكل أو سلطة النص . والعلاقة هنا ليست في اتجاه واحد بل تبادلي . أما التيار **الثاني** الذي ظل سارياً واختلط في بعضه مع التيار الديني ، فهو من مرحلة ما قبل الاسلام وما ارتبط بها من قيم واطر اجتماعية وخاصة الاطار القبلي . وقد ظل هذان العاملان في صراع احياناً ، وفي تداخل أحياناً يشكلان رافدين ثقافيين اجتماعيين اساسيين يؤثران وينعكسان على الشخصية العربية . يضاف عامل **ثالث** هام جاء نتيجة الاتصال بالامم والشعوب الأخرى أو بثقافاتها وقد برز أثر هذا العامل ابان الدولة العباسية ثم في زمن الدولة العثمانية ثم بشكل واضح في العصر الحديث نتيجة اللقاء بالغرب . لقد أدى التفاعل والصراع بين هذه العوامل إلى ايجاد ضياع في اطر الانتماء مما انعكس على نوع من الشعور بالضياع على الانسان العربي الحديث . زاد من ذلك ازدواجية في المؤسسات وخاصة التربوية ، ووضوح التقسيم الطبقي والطائفي احياناً ، ناهيك عن الانقسامات السياسية ، ورغم هذا كله ولوجود محاولات اصلاحية ، أو قيام قيادات عربية نرى أنه لا يزال يوجد مشارب مشتركة ولعلنا الآن لولا العقبات السياسية كنا في طريقنا ونجحنا في ايجاد الاطار المرجعي الحضاري الملائم والخاص بنا . فعوامل توحيد الشخصية لا تزال موجودة من خلال ما اسميته بالثوابت ، أو النظم والمؤسسات التي تتغير تغيراً تدريجياً وبطيئاً . فلا تزال هذه جميعها تشكل خلفية اجتماعية ثقافية مشتركة لابناء الشعب العربي عامة .

● د. سمير :

أعتقد أن رأي د. إبراهيم يمثل إتجاهاً فكرياً في ميدان العلوم الاجتماعية وهو إتجاه يتعرض بالطبع للجدل وللنقد من جانب تيارات فكرية أخرى فتفسير الخصائص المشتركة في الشخصية القومية على أساس بعدي التراث الديني من جهة والتراث الحضاري من جهة أخرى يقودنا بالفعل كما قال د. إبراهيم عثمان إلى التسليم بفكرة الثوابت في الشخصية أو في تكوين الشخصية القومية . هناك رأي آخر يرى أن الشخصية هي كيان ديناميكي قابل للتغيير باستمرار وللتعديل إضافة إلى أن التراث الديني أو التراث الحضاري لم يكن في الواقع موحداً بهذه الكيفية التي نتخيله بها ، فعلى الرغم من أن الأسس السماوية للدين الاسلامي واحدة إلا أننا نعلم أنها قد

اتخذت في التعبير وفي التفسير أشكالاً متباينة عبر التاريخ العربي هذا بالاضافة إلى أن تأثير العوامل الخاصة بمرحلة ما قبل الاسلام قد اختلفت باختلاف الظروف التاريخية التي مرت بها الأمة العربية بوجه عام .

● د. فريد :

لدي بعض التحفظ على ما قاله د. إبراهيم حول الناحية التاريخية في تكوين الشخصية العربية . لا أعتقد مثلاً انه يمكننا أن نتكلم عن دولة عربية واحدة في التاريخ بقيت لمدة طويلة لدرجة إن تأثيرها بقي لحد الآن . فالدولة العربية الاسلامية كانت دوماً في تغير مستمر وكان يحدث فيها انفصالات وانشقاقات ، ودول تتولد من دول وتنفصل عن الدولة الأساسية وتتصارع معها . فالدولة العربية الاسلامية كانت امبراطورية أكثر منها دولة موحدة بالمعنى الحديث . وهذه الامبراطورية كانت تمتد وتتوسع أحياناً ثم تتقلص أحياناً أخرى ، تترابط أجزاؤ ها أحياناً ثم تتشرذم أحياناً أخرى . وفوق هذا كان العرب يحكمون في بعض العهود والأماكن ، وغير العرب يحكمون في عهود وأماكن أخرى . لا يمكننا إذاً أن نتكلم عن شخصية عربية ذات سمات خاصة كنتاج لدولة عربية إسلامية واحدة بعد كل التغيرات والتقلبات التي حصلت وما زالت تحصل عبر التاريخ إلى أن نصل إلى العصر الحديث حيث تعرض العرب للاستعمار الغربي من بريطاني وفرنسي وايطالي وغيره ، وننتهي اليوم إلى هذا العدد الهائل من الدول والدويلات العربية وكلها واقع تحت سيطرة ما يمكن أن نسميه الاستعمار الجديد ، والذي لا بد أن يترك أيضاً أثره على تكوين شخصية الأفراد ضمن هذه الدول .

أما من ناحية الحياة القبلية سواء قبل الاسلام أو بعده فهذه لا بد أن تكون قد تركت أثرها . ولكن التنظيم القبلي ليس مقصوراً على العرب إذ أنه التنظيم الطبيعي الذي مرت به كل الشعوب . وهذا النوع من التنظيم المرتكز على القرابة له أسباب مادية بيئية تستدعي وجوده في حالة مرحلة بدائية للمجتمع الانساني . فالفرد يحتاج إلى الجماعة في صراعه في سبيل البقاء . وهذا صراع ضد عناصر الطبيعة وضد العناصر البشرية الأخرى التي تنافس في سبيل الحصول على الموارد الطبيعية النادرة والضرورية لحياة الانسان . والروح القبلية تساعد على التعاون والصراع كقوة واحدة ضد كل الأخطار . وفي حياة البادية يصبح التنظيم القبلي ضرورة لدرجة إنه يقرر الفصل بين الحياة والموت . وفي التاريخ العربي كانت القبلية تخف كلما زالت الحاجة لها في

سبيل البقاء أي كلما زاد التمدين وبقي الاستقرار والازدهار لمدة طويلة .

وإذا كانت القبلية قد تركت أثرها على العرب فإن آثارها تتفاوت كثيراً بين فئة عربية وأخرى بالنسبة لبعد كل منها عن النمط القبلي من الحياة إن بالزمان إما المكان . ولا بد للتعليق بهذا الخصوص إننا كثيراً ما نمزج بين التعصب للقبيلة والتعصب لمجموعات أخرى ونصفهما وكأنهما ظاهرة واحدة . الطائفية في لبنان مثلاً شبيهة بالقبلية من عدة وجوه ولكنها في الواقع ليست قبلية ولا ترجع لحياة البداوة بل ترجع لمرحلة الأقطاع حيث استخدم الأقطاعيون التعصب الديني وقووه في سبيل مصالحهم ، تماما كما يغذي هذه الرواسب اليوم الأقطاب السياسيون اللبنانيون في سبيل بقائهم .

النقطة التي يجب أن نشدد عليها هنا هي أن تأثير القبلية ليست ظاهرة فريدة خاصة بالعرب ، بل هي موجودة لدى كل الشعوب التي لم تخولها ظروفها الابتعاد عن البيئة التي تتطلب نمط المعيشة القبلية .

● **د. إبراهيم**

في الواقع لا بد لي من تفسير مصطلح الثوابت ولا يعني هنا عدم التغير بل بطء درجة التغير قياساً مع غيره ، كما هو الحال في بعض النظم كالنظام الأسري مثلاً . وأعود إلى القول بأنني اعتقد أن للفكر الديني أثراً بالغاً في حياتنا، ولكن تأثرنا وفهمنا له كفئات اجتماعية تختلف في واقعها الاقتصادي الاجتماعي مختلف . كما لا ازال اعتقد أن العوامل التي ذكرتها كمؤثرات تاريخية في صراعها أو انسجامها هي مؤثرات لا يمكن اهمالها إلى جانب عوامل ذكرها الزملاء طبعاً وخاصة البناء الاجتماعي وتقسيماته .

● **د. خلدون :**

أنا أعتقد أن أغلب حديثي سيدور حول ما أثاره د. إبراهيم ود. فريد والمقدمة الجيدة للدكتور سمير . أعتقد أن ما ذكره د. فريد يمكن أن يوضع في قالب آخر ـ أنا لا أعيد صياغة كلامه ـ إنما أعتقد أن هناك معادلة تستطيع أن تجمع بين ما ذكر إلى حد الآن . أولاً من الناحية المبدئية متفق أنه ليس هناك شخصية خرافية تسمى بالشخصية العربية أي ليس هناك « إنسان عربي » كما هو متداول في الكتابات الصحفية . هناك

سمات مشتركة وهذه السمات المشتركة تميز المواطن العربي في أي مكان من الناحية الحضارية عن شخص في حضارة أخرى . هذه الحدود العلمية التي بإمكاننا أن نستعمل فيها هذا المفهوم وهو ما ذكره د. سمير . في الدراسات التي تجري عادة في علم النفس الاجتماعي تتناول هذا الجانب بالذات وليس الجوانب الغيبية . الأمر الآخر ، وهو المهم ، أن مفهوم السمات المشتركة تبرز ويبرز التوحد معها عندما تواجه هذه الحضارة بتحدٍّ في مختلف الفترات التاريخية التي تمر بها ، كما حدث مثلاً في الحروب الصليبية . وكان فعلاً واحداً من أهم التحديات وبرز مقابله مفهوم الهوية والتوحد معه . والهوية في النهاية محصلة السمات المشتركة التي نتكلم عنها ، وهذا بطبيعة الحال حصل في اليابان والصين وأوروبا في الفترات السابقة على نشوء الدولة القومية . ففي أوروبا مثلاً ، مثلت الثورة الصناعية تحدياً بعيد المدى . وكذا في أمريكا اللاتينية بشكل خاص . فإذن الهوية والتحدي هما في الحقيقة ما يظهر السمات المشتركة ويبرزها كموضوع قابل للبحث . نأتي هنا إلى موضوع الثوابت واعتقد أن الصياغة ربما تكون بحد ذاتها تدعو إلى التساؤل . ليس هناك ثوابت بالمعنى الذي أنا أفهمه إنما هناك استمرارية حضارية . هناك استمرارية حضارية وهناك انقطاع بنائي . الانقطاع البنائي ولد قوالب وانماطا سلوكية في الحضارات المختلفة . الانقطاع البنائي يؤدي إلى تكون نمط حضاري جديد إنما هناك استمرارية حضارية وهذا في تقديري يتفق مع ما يذكره د. إبراهيم فيما يتعلق بالثوابت . والاستمرارية الحضارية تتأثر بالعوامل البيئية والاجتماعية على الدوام . وأعيد للأذهان مشروع ليرنر في المجتمع التقليدي وتبشيره بنهاية المجتمع التقليدي . هذا الكلام كان في بداية الستينات عندما ظهر في علم الاجتماع الغربي الاعتقاد بأن الاتجاه العام هو نحو إحتواء المجتمعات التقليدية تحت تأثير التصنيع والتحضير وزيادة معدلات التواصل الاجتماعي . ثم نعود في أوائل السبعينات إلى نفس الموضوع في ندوة يقودها ايزنشتات حول قابلية المجتمع التقليدي النمطي على التكيف وعلى الاستمرار وكان حصيلة هذه الندوة مفهوم « ما بعد المجتمع التقليدي » Post-Traditional . عندما نتكلم عن الاستمرارية الحضارية لا نعني الثبات بالمعنى التقليدي وإنما القابلية على التكيف وهي قابلية ديناميكية . فبعض الانماط الحضارية كالعادات والتقاليد ، أقصد عادات في التفكير والتعامل تمتلك هذا النوع من القابلية على التكيف .

إن موضوع السمات المشتركة وتأثير العوامل البيئية فيها وتأثير الاستمرارية

الحضارية الحقيقية تقدم لنا موضوعاً في منتهى التعقيد ومنتهى التشعب ، خاصة وأنه ليست تحت أيدينا الآن دراسة ميدانية حول هذا الموضوع . ليست هناك دراسة ميدانية واحدة عن هذا الموضوع . هناك بعض المحاولات تحت تأثير لويس كامل في مصر في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ونشرت بعض الدراسات عن الفكر الغيبي عن الرسائل إلى الأولياء وإلى آخره في مصر . عندما نتكلم عن هذا الكل المعقد المركب الذي هو الكل الحضاري . أعتقد أن هناك بعض السمات المشتركة يجب أن تدرس بعناية . إن هناك خصائص مشتركة بين الشخصية العربية والشخصية في المجتمعات المتخلفة ولكن هناك أيضا أمورا استثنائية اثرت بدون شك في تركيب الشخصية العربية. لنأخذ مثلا ما ذكره الدكتور إبراهيم عن السلطة الاستثنائية للدين وللدولة ولأولي الأمر . أنا متأكد أن هذا النوع من التسلط موجود في المجتمعات التقليدية والمتخلفة بوجه عام . ولكن هل له خصائص إستثنائية خصائص مميزة في البيئة العربية ؟ مثلاً في البيئة الصينية نجد أن لأولي الأمر وكبار السن تأثيرهم كما أن علاقات القوة لها طابع استثنائي أيضاً . ولكن هناك بالضرورة فرقا بين التسلطية في الصين وفي البلاد العربية .

وأنا أرى أنه عندما تدرس التسلطية في المجتمعات العربية دراسة ميدانية فإنه سوف يبرز وضعها الاستثنائي الذي يميزها عن التسلطية في المجتمعات التقليدية الأخرى . نقطة أخرى أود إضافتها هي أن الثقافة الشعبية أحد أهم الروافد التي تبين هذه الملامح المشتركة أو السمات المشتركة للشخصية العربية . إنني واحد من الناس الذين يجدون سعادة في متابعة كتابات زميل لنا هو محمد رجب النجار في الثقافة الشعبية وله دراسات في هذا المجال في منتهى الطرافة ومنتهى الجدة والابتكار والقيم والعادات كمحصلات للسلوك هذه تتغير من جيل إلى جيل تتغير تحت تأثير عوامل بيئية كثيرة لم تدرس . الدين الشعبي من الروافد ومن المؤثرات الاستثنائية للشخصية العربية لم تدرس ، الدين الشعبي هنا غير الدين الرسمي . اعتقد أن كثيراً من أنماط السلوك الموجود في الدين الشعبي تتعدى الإسلام بآلاف السنين . والآن هنا نجد استمرارية حضارية اتصلت آلاف السنين ليس لها مقابل تاريخي إلا ربما في الصين أو الهند إن عمر أوروبا أقصر بكثير من الحضارات التي نحن نعيش فيها ، الحضارات الشرقية. هل هناك تأثير تراكمي على بروز هذه السمات المشتركة؟ بطبيعة الحال التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية التي تطرق لها د. سمير أيضاً لم تدرس دراسة كافية . ثم هناك أخيراً موضوع القبلية أو الطائفية ، ليس بالمعنى التاريخي الذي نتكلم عنه ، إنما

بالمعنى الأوسع. القرابات والعلاقة القرابية كون هذه موجودة في مجتمع عربي وموجودة في كل المجتمعات بشكل خاص في سمات مشتركة بين المجتمعات المتخلفة أو التقليدية، فيما يتعلق بسيادة القرابة والعلاقات القرابية مثلاً لأن لها وظائف كامنة في البيئة ، وظائف تنظيمية ، وعندما تتخذ القرابة والعلاقات القرابية شكلاً طائفياً أو شكلاً قبلياً أو أشكالاً سياسية هنا يبرز التعقيد . لكن اعتقد أن الموضوع لا يمكن أن يحسم بالنقاش فقط إنما يجب أن يحسم بالدراسة الميدانية .

● د. سمير

إن حديث د. خلدون النقيب يثير في الواقع تساؤلات كثيرة جداً ويفتح مجالاً واسعاً للحوار. أول ما يثيره في ذهني أنه يجب أن نفرق بين شيئين حين نتحدث عن الشخصية العربية : ان نفرق بين السمات الموضوعية للشخصية العربية من جانب والسمات الذاتية للشخصية العربية . وأعني بالسمات الذاتية تلك السمات التي تنسب للشخصية سواء من قبل الخارج أو الداخل . فقد ذكر د. خلدون حين تحدث عن تبلور الشخصية العربية ان هذا حدث في مجال التحدي أساساً . وذكر كمثال الحروب الصليبية التي نجد لها الآن صورة معاصرة في الصراع بين العرب وبين الامبريالية بوجه عام . وفي كل من الحالتين ، أي الحروب الصليبية والصراع مع الامبريالية الحديثة ، كانت هناك سمات تنسب للشخصية العربية من جانب الصليبيين أو من جانب الامبرياليين وسمات أخرى تنسب لنفس الشخصية من قبل العرب أنفسهم وكلا النوعين من السمات الذاتية أو المنسوبة يهدف إلى التأثير على معنويات أطراف الصراع سلباً أو إيجاباً ، وقد لا يمت بصلة للسمات الموضوعية أو قد يمثل مبالغة شديدة في بعضها واعتقد أنكم تتفقون معي أن مناقشة السمات الذاتية أو التي تنسب للشخصية العربية سواء من قبل العرب أو من قبل اعداء العرب ليست هي مجال حديثنا الآن ، ويجب علينا أن نناقش السمات الموضوعية للشخصية العربية . ولكي نفعل ذلك أرى أنه يجب أن نبدأ بمحاولة التعرف على الخصائص المشتركة للوجود الاجتماعي العربي لكي نستشف منها الظروف الموضوعية التي يمكن أن تنجم عنها سمات شخصية موضوعية مشتركة في الشخصية العربية . إن أهم الخصائص الموضوعية التي تربط بين أقطار العالم العربي في مرحلته التاريخية الحاضرة وقوع أقطاره فريسة للاستعمار بأشكاله التقليدية والحديثة . والاستعمار يعني القهر والاستلاب في آن واحد ، الاستلاب والقهر

بمعنى اخضاع الأمة العربية جميعها من المحيط إلى الخليج لارادة خارجية . هذا القهر وهذا الاستلاب لم يكونا فقط على المستوى الخارجي بمعنى أن العرب تعرضوا للقهر من الخارج والاستلاب فقط من الخارج لكنه أيضاً كان لا بد أن يرتبط بقهر واستلاب على المستوى الداخلي بمعنى أن هناك فئات اجتماعية تعاونت أو استفادت من هذا الموقف العام اشتركت في عملية استلاب وقهر الجماهير العربية بصفة عامة . إذا كنا متفقين على أن هذا هو أهم ما يميز التاريخ العربي الحديث بالاضافة إلى مقاومة القهر والاستلاب الذي تمثل في الثورات الشعبية والوطنية فلا بد وأن نتساءل عما خلقه هذا الموقف من سمات عامة مشتركة بين العرب الذين تعرضوا جميعاً إلى هذا الموقف . من المعروف تماماً أن موقف القهر والاستلاب يولد عند الإنسان ردود أفعال متنوعة . وتتخذ ردود الأفعال هذه اشكالاً مختلفة باختلاف الظروف التاريخية لكل مجموعة من البشر أو لكل شعب من الشعوب، وبالتالي أنا هنا اتوقع أن يكون هناك خصائص مشتركة بين الأمة العربية أو بين الشعب العربي وبين غيره من الشعوب التي تعرضت لمثل هذا الموقف ، ولكنني أتوقع أيضاً أن تكون هناك اختلافات في صور ردود الفعل لموقفي القهر والاستلاب بين الشعب العربي وغيره من الشعوب الأخرى في بلدان العالم الثالث . ترى كيف تلونت ردود الأفعال لموقفي القهر والاستلاب في الوطن العربي بالظروف التاريخية التي مرّت بها هذه الأمة ؟ وما هي الخصائص المميزة لرد الفعل أمام هذا الموقف . وما الخصائص السيكولوجية التي خلقها لدى مختلف الطبقات ؟

● **د. فريد**

اني اوافق مع ما قدمتموه بخصوص هذه السمات المشتركة خاصة أنكم قد ربطتموها بالمتغيرات المادية من اقتصادية واجتماعية وسياسية. لكنني أريد أن أعقب على هذا أن هذه السمات المشتركة التي ذكرتموها لحد الآن أجدها موجودة في كل المجتمعات التي نسميها العالم الثالث خاصة عندما نذكر مسألة الاستعمار القديم أو الجديد وعملية القهر التي استخدمت على كل هذه الشعوب تقريباً . هنالك سمات خاصة تتولد لدى الشعوب المقهورة على أمرها مهما كانت قوميتها ، وسيكون من المفيد أكثر في سبيل التحليل العلمي لو تكلمنا عن تكوين شخصية العبد الذليلة مثلاً ، أو عن عقلية المغلوب بالنسبة للغالب ، كما فعل ابن خلدون مثلاً عندما تكلم

عن تقليد المغلوب للغالب في كل شيء حتى في زيه وطباعه لأن المغلوب يعتقد إن الغالب متفوق في كل شيء وليس فقط في قوته العسكرية . هذه سمات إنسانية عامة وليست مقتصرة على قومية دون أخرى . بالإجمال يمكن القول إن رد الفعل الانساني لعملية الاحتلال والاستعمار والقهر على يد قوى خارجية هي متماثلة مبدئياً على وجه العموم ، وسنتمكن من فهم وضع العلاقة بين الغالب والمغلوب إذا ما درسنا علاقات القوى المادية لهذا الوضع أكثر بكثير من دراستنا للشخصية القومية لكل من الغالب والمغلوب .

من ناحية ثانية ، لقد أثار اهتمامي ما طرحه الدكتور خلدون حول استخدام الدين كأيديولوجية سياسية . هذه أيضاً سمة إنسانية عامة ، والتاريخ الأوروبي مشبع بها تماماً مثل تاريخ الشعوب الشرقية . فالمعتقدات الدينية كانت المحرك الأيديولوجي في الحروب الصليبية وفي حركة الأصلاح وفي الحرب الأهلية في انكلترا القرن السابع عشر ، وفي الحروب الاستعمارية في أميركا اللاتينية ، وحتى في الموجات الاستعمارية الأخيرة في بلدان آسيا وأفريقيا . الحقيقة إن الأيديولوجية السياسية العلمانية هي حديثة العهد في التاريخ الغربي ، وحتى الآن قد تأخذ بعض الحركات السياسية الأوروبية صبغة دينية في العديد من الحالات عند اللزوم . والحركة الصهيونية ليست بعيدة عنا في هذا الخصوص .

فالمرحلة التطورية التاريخية لشعب ما والوضع الذي يجد فيه نفسه هي عوامل أقوى بكثير في هكذا حالات من الخصوصيات القومية لذلك الشعب .

هذا لا يعني أننا ننكر الاختلافات التفصيلية المتعددة من ناحية المحتوى الديني نفسه . فالدين الأسلامي مثلاً يختلف عن الدين المسيحي في أنه من المفروض في مبادئه الأساسية انه دين ودولة في نفس الوقت ، وانه يحوي منظومة كبيرة من الشرائع الاجتماعية ومبادىء لطبيعة الدولة يفترض فيها أن تكون صالحة لكل زمان ومكان . وهذه السمات الدينية المرتبطة أكثر بمسائل الدنيا تعطي الدين الاسلامي ارتباطاً بالأمور الدنيوية ، وخاصة السياسية ؛ أقوى بكثير منه في الديانة المسيحية . وهذه خاصية تعطي الدين الاسلامي صلابة أكثر في البقاء . . . هذا إذا بقي التفكير الديني سائداً على غيره من مناهج الفكر في المجتمعات الاسلامية .

ففي هذه المرحلة التاريخية من تاريخ الشعوب العربية ، ما زال التفكير الديني

هو التفكير السائد ، فإذاً لا بد أن تأخذ أية إيديولوجية سياسية تستخدم لتعبئة الجماهير صبغة دينية على الأقل حتى تصبح مقبولة لديهم . ولكن هنا أيضاً تلك السمات المميزة للأيديولوجية السياسية الاسلامية تصدق على كل الشعوب المعتنقة للاسلام ، وليست خاصية الشعب العربي وحده . وكما إن هنالك أنظمة عربية تدعي انها تحكم بمبادىء الاسلام ، هنالك أيضاً الدولة الايرانية والدولة الباكستانية تدعي نفس الأدعاء ، وهكذا الحركة الافغانية المناوئة للنظام القائم والوجود السوفييتي .

● د. خلدون :

هل ينطبق ذلك على الشعب الهندي ؟

د. فريد صقري : مبدئياً نعم . لهذا قلت إن ظاهرة استخدام أية معتقدات راسخة ومنها الدينية كأيديولوجية سياسية هي ظاهرة إنسانية طبيعية وليست مقتصرة على قومية معينة . ولكن ، في بعض الحالات ، عندما تكون ظروف تاريخية قد ولدت قومية تشمل ديانات عديدة ، كالهند مثلاً ، ففي هذه الحالة يصبح استعمال المعتقدات الدينية ذا فعالية سلبية على الحركة السياسية التي تحاول توحيد الحركة . هنا تصبح القيادة السياسية مجبرة على إيجاد عناصر أخرى في سبيل جمع الكلمة ، أو ، على الأقل ، إيجاد عناصر مشتركة بين المعتقدات الدينية المختلفة . وهذا ما حدث في حركة تحرير الهند من الاستعمار البريطاني . ولكن لا يجب أن ننسى إن إنفصال الباكستان عن الهند قام على أسس أيديولوجية دينية .

● د. خلدون :

السؤال هنا هل يمكن أن نسمي هذا سمة خاصة بالشعب العربي أو هل هي من سمات الشخصية العربية التي نتكلم عنها ؟

● د. فريد :

كما قلت سابقاً ، هذه سمة إنسانية تشارك فيها كل الشعوب ومنها الشعب العربي ، وكل يشارك بالنسبة للمرحلة التاريخية التطورية التي يمر فيها .

● د. سمير :

دعني أقول شيئاً فيما يتعلق بهذه النقطة مما لا شك فيه أننا لو نظرنا إلى أي سمة من سمات الشخصية على انفراد لوجدنا كثيراً من الشعوب يشتركون فيها . ولكن هناك من يرون أن ما يميز شخصية قومية ما هو ذلك النسق في النهاية الذي يتكون من مجموعة هذه السمات مع بعضها البعض وكيفية تفاعل كل منها مع الأخرى حتى تعطينا في النهاية محصلة مختلفة . فما رأي د. فريد في ذلك ؟

● د. فريد :

هذه فكرة منطقية وممتازة من الناحية النظرية البحتة . ولكن من الناحية الواقعية ليس هذا ما يحصل في تحليل الشخصية القومية . مثلاً عندما يتكلمون عن الشخصية العربية لا يأخذون تلك المحصلة النظرية المجردة ويدرسونها كمجموعة مركبة من كذا وكذا أجزاء من كل سمة من السمات المختلفة بل يقولون مثلاً إن العرب لا يهتمون بقيمة الوقت ، العرب يشمئزون من العمل اليدوي ، العرب لا يملكون المقدرة على الخلق والابداع ، وهكذا . وما أقوله هو إن هذا كلها سمات من سمات التخلف وليست سمات يختص بها العرب دون سواهم .

ونحن من ناحيتنا كعرب نستطيع أن ننهض بمجتمعاتنا لو درسنا كل سمة من هذه السمات على حدة ، وخاصة السلبية منها ، وجربنا أن ننظر إليها نظرة تاريخية مادية موضوعية لنعرف مسبباتها والظروف التي أدت إليها ، بدلاً من أن نأخذها وكأن مجموعها جزء لا يتجزأ من شخصيتنا وكياننا الطبيعي .

لنأخذ السمة الأخيرة التي ذكرتها مثلاً وهي إن العقل العربي لا يملك المقدرة على الخلق والابداع . هنا قد يكون من المفيد أن نكتشف أن المدارس التقليدية في البلاد العربية والاسلامية أصبحت في قرون التخلف والانحطاط تركز على التعليم الديني فقط إلى أن أصبحت غاية التعليم القصوى هي حفظ القرآن الكريم لا أكثر ولا أقل . وهذا الوضع ترك أثره حتى الآن على وسائل التعليم حتى في مؤسسات التعليم الحديثة في هذه البلاد . ففي هذه المؤسسات ، مع أن التعليم تطور نسبياً من نواح عديدة ولم يعد مركزا فقط على الدراسة الدينية ، فالرواسب من الماضي ما زالت موجودة ، وما نلاحظه هو ان وسائل التعليم ترتكز على تطوير الذاكرة دون

المقدرات العقلية الأخرى . والكتب ، أو الكلمات المطبوعة ، مهما كان نوعها ، تدرس وكأنها كتب مقدسة يجب حفظها دون أي تساؤلات وكأنها الكلام المنزل . وهذا الأسلوب التلقيني في التعليم لا يطور المقدرة على الخلق والابداع ، ولا يشجع ، لا بل يقتل التطوير العقلي الفردي والطاقة على حل المشاكل بشكل خلاق ومبتكر . وكم تهدر من الطاقات البشرية كنتيجة لهذه الممارسة . وبهذا الخصوص علي أن أؤكد ان هذا ليس خطأ التعاليم الاسلامية التي أوصت وشجعت على طلب العلم واتباع المنهج العقلاني في التفكير ، بل إن ما نشكو منه الآن هو من رواسب قرون الانحطاط في التاريخ الاسلامي . هذه نقطة تهمنا من ناحية مواجهة التحدي الحضاري إذ أن المدرسة هي من أهم المؤسسات التي بامكانها ، ولو بالتدريج ، المساعدة على التخلص من هذه الرواسب السلبية . والمهم هو أن نأخذ كل سمة على حدة وندرس أسباب تكوينها كسمة تخلف حتى نحاول إصلاحها . ولا يمكننا أن نأخذ محصلة الخلطة كلها لكل السمات بنفس الوقت ونحاول معالجتها .

● د. إبراهيم :

فقط نقطة تعليق على ما تقدم به د. فريد خاصة بمسألة التعليم ، فلم يكن التعليم الاسلامي في الفترات التاريخية المختلفة كما ذكر وإنما حدث الجمود الفكري والعلمي بعد سقوط بغداد ، حيث تحولت وظيفة المؤسسات التعليمية في غالبها إلى المحافظة على التراث ، وكان ذلك طبعاً على حساب الابداع ، وهذا يثبت في ذاته العلاقة العضوية بين الظروف التاريخية والثقافة وبالتالي بالبناء الشخصي للانسان .

وسأعود الآن إلى ما تقدم به الدكتور سمير وخاصة مسألتي القهر والاستلاب . لقد سبق وقيل إن الاستجابة لمثل هذه الظروف يمكن أن تتضمن بذور الثورة والعمل على البناء والتحرر ، كما يمكن أن تتضمن بذور الاستسلام والتقوقع والشعور بالعجز أيضاً ، ويتوقف تغلب أحد الجانبين في غالبه على البنية الداخلية للمجتمع نفسه . ويمكن أن يكون هذا مدخلاً للنظر فيما ولدّته الظروف الداخلية للمجتمعات العربية من استجابات سلبية لمحاولات القهر والاستلاب هذه . وقد سعت هذه ، من خلال تحالف القوى الخارجية والفئات الداخلية الفوقية ، إلى سلخ الانسان العربي عن حضارته وأصوله الحضارية ، وبالتالي تمييع انتمائه وهويته ، بما فرضته من أوضاع اقتصادية وحجر فكري ومنع للحريات الفكرية والتجمعية ـ كل ذلك أدى إلى هدم

الانسان العربي وابعاده حتى عن المشاركة فيما يخصه . لقد ساعد على نجاح هذا عوامل اقتصادية سياسية اجتماعية منها نوعية النظم العربية الحاكمة التي كانت دائماً بعيدة عن إرادة الشعب ، لا تمثل الارادة العامة للأمة . وتتعارض مصالحها مع عـامة شعوبها ، فوجد الغرب منفذاً من خلالهم لفرض التخلف ، ونشر القيم والاتجاهات المرتبطة بحالة التخلف وتعميقها ، في الوقت الذي حرموا على الشعب العربي كل فرصة للبناء والتحرر . إن مثل هذا الوضع الداخلي جعل من الممكن نجاح السياسة الامبريالية في محاولة بناء إنسان عربي غير مبالٍ بالأمور العامة ، ومع هذا فإن حركات التحرر والانتفاضات الشعبية العربية تبشر بأن هناك فسحة لقلب الوضع لصالح العربي .

● **د. سمير**

استمراراً لحديث د. إبراهيم الذي القى الضوء على أساس الكثير من الخصائص أو السمات العامة للشخصية العربية أود أن أقول أنه مع ظهور موقف القهر والاستلاب ظهر تناقض بين جانبين في آن واحد : تناقض بين القوة القاهرة المستلبة والقوة المقهورة المستلبة . هذا التناقض خلق فور ظهوره تناقضاً في السمات أو بمعنى آخر خلق سمات متناقضة في آن واحد ، خلق سمة الاستسلام للقاهر والشعور بالعجز وانعدام الحيلة أمامه ، ولكنه في نفس الوقت خلق سمة التمرد وإمكانية التحرر من القوة القاهرة . لقد ولدت السمتان في نفس الوقت والصراع أو إن شئنا التحدي الحضاري بوجه عام الذي يوجد هو تحـدٍّ بين تقوية أو سيادة إحدى السمتين على الأخرى . القاهر يريد أن يغلب سمة الاستسلام كرد فعل للقهر والمقهور وخاصة أصحاب الأيديولوجية التقدمية أو المقاومة للقهر يحاول أن ينمي ويقوي سمة التمرد والثورة على القهر ولكن منظـرو القهر ، إذا استخدمنا هذا التعبير ، يحاولون دائماً تفسير السمات التي خلقها القهر على أنها سبب في أو هي من قبيل الاستعداد لقبول القهر لدى المقهور وليست نتيجة لموقف القهر ذاته . الموقف العلمي لمنظري المقهورين أو المستضعفين يحاول أن يضع الامور في نصابها بحيث يفسر السمات التي نجمت عن القهر بعملية القهر وديناميته ذاتها وبالتالي نجد هنا أن وصف المنظرين الامبرياليين للشخصية العربية صحيح في بعض اجزائه وخاطىء في مجمله أو في استنتاجاته

العامة . ومما لا شك فيه أن بعضا من تلك السمات التي وصفها رافائيل باتاي ومن ينحو نحوه من المنظرين الامبرياليين أو المنظرين العرب أحياناً المتأثرين بهذا الاتجاه العام توجد في بعض القطاعات فعلاً . فالشعور بالنقص أو الدونية مثلاً أو القدرية والهروب إلى الماضي وتراثه المجيد والسطحية وحب التظاهر والتفاخر بالنسب والقبلية إلى غير ذلك ، هذه السمات لا شك موجودة ولكنها ليست هي وليدة ذاتها وليست سمة فوقية أزلية موجودة عند العرب . ولكن في نفس الوقت أمام كل هذه السمات نجد أدلة كما قال د. إبراهيم على عكسها ونقيضها في آن واحد . لقد خلق موقف القهر بالضرورة شعوراً بالنقص والدونية لدى كل مقهوري العالم عندما يقارنون أنفسهم بالقاهر ، وترتب على ذلك في معظم الأحوال عملية تقمص أو توحد للقاهر ومحاولة تقليده وأشد الأدلة إفحاماً على ذلك اليهود أنفسهم لقد رأينا كيف أن تعرضهم خلال التاريخ الأوروبي الطويل للقهر والاستلاب قد نجم عنه توحدهم مع النازيين أنفسهم بحيث أن ما نراه الآن من سلوك لديهم ليس سوى توحد كامل مع القاهر ، توحد كامل مع المعتدي بحيث أصبحوا صورة اخرى منه ، هذا التوحد قد ينجح احياناً وقد لا ينجح في أحيان أخرى ولكنه يكون دائماً تعبيراً عن النقص أو الدونية وهو تعبير مرضي تماماً ولكنه يجد من يغذيه ويدعمه من القوى الامبريالية . نجد أيضاً الشعور بالعار لأن القهر في حد ذاته لا بد أن يولد هذا الشعور بالعجز وبالتالي الشعور بالعار الذي يحاول المقهور أن يغطيه عن طريق أما نسب ذلك العار كله إلى قسم منه ، وهذا ما يفعله الرجال في البلادالعربية بحيث تصبح المرأة دائماً هي مصدر عار الرجل بد لاً من نفسه . أو بعبارة أخرى نقوم هنا بعملية اسقاط شعورنا بالعار على قسم ما من المجتمع مثل ما تفعل مثلاً القطة حين تتخلص من كل الحشرات التي بها في قطعة من شعرها ثم تتركه بعيداً . وقد عالج الزميل مصطفى حجازي ردود الفعل هذه بعمق نادر في كتابه التخلف الاجتماعي . أما ميل العرب إلى الهروب إلى الماضي والتغني بالتراث المجيد فهو نوع من الاغتراب عن الحاضر كذلك يتم اللجوء إلى الدين وإلى الأفكار القدرية والميتافيزيقية كتبرير للعجز . إلا أن هذه الخصائص كلها كما قلت يوجد نقيضها في نفس الوقت فهناك من يعود إلى الماضي لكي يستخلص منه مصادر القوة ويحاول أن يخلصه من شوائبه ويحاول أن يرسم طريقاً موضوعياً للتغلب على ذلك الموقف الانهزامي أو الموقف المهزوم وهناك أيضاً من يلجأ إلى الدين لكي يستمد منه القوة في مواجهة القاهر كما أثبتت لنا تجربة النضال الثوري الجزائري . وفي مقابل ذلك يحاول

القاهر ، الخارجي أو الداخلي ، استخدام الدين لخلق سمة الاستسلام والتواكلية عند المقهور بالاضافة إلى ذلك فإن هذه المظاهر أو تلك السمات جميعاً تجد تعبيرات لها تختلف باختلاف الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد فردود الفعل هذه تعبر عن نفسها عند المرأة بشكل يختلف عنه عند الرجل ، تعبر عن نفسها لدى العامل الزراعي بشكل يختلف عنه عن العامل الصناعي ، وفي المدينة تعبر عن نفسها عند الموظف وعند العامل بشكل يختلف عنه عند الحاكم . هناك إذاً سمات عامة مشتركة لكل فئة أو لكل مجموعة من المجتمع بفعل ظروف معيشتها ردود أفعالها المميزة لها والتي تستحق بالفعل منا دراسات ميدانية كثيرة . السؤال الذي يجب أن نطرحه هنا هو : كيف يمكن إذا قبلنا فكرة التناقض الأساسي بين القاهر والمقهور أن نسخر العلوم الاجتماعية التي ننتمي إليها لكي تلعب دوراً في ذلك التحدي الحضاري بحيث تدعم سمات الشخصية النضالية ضد كافة أشكال القمع مما يؤدي في النهاية إلى تحرر الانسان العربي وتحقيق النهضة العربية ؟

● د. فريد :

هنا ندخل في مشكلة التحدي والتي هي على ما أعتقد الهدف الرئيسي لمناقشتنا هذه . في البداية سأحاول الاجابة على السؤال الذي طرحه د. سمير حول ما يمكن للعلوم الاجتماعية أن تفعله في هذا الخصوص . دور العلوم الاجتماعية مثل دور العلوم الأخرى هو فهم وشرح وتفسير الظواهر الطبيعية ، وفي هذه الحالة ظواهر سلوك البشر في علاقتهم مع البيئة الطبيعية ومع بعضهم البعض . ففي طريق اكتشاف واستخدام مفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية ونشرها يمكننا زيادة الوعي والمعرفة لفهم مجتمعاتنا وطبيعة علاقاتها بالمجتمعات الأخرى . فالمجتمعات الانسانية ، حتى المتقدمة منها ، ما زالت تتخبط من ناحية إيجاد التنظيم العقلاني العادل لتوزيع الموارد والقيم الاجتماعية في سبيل خلق الاستقرار والسعادة والطمأنينة لدى أكبر عدد ممكن من الأفراد . الخطوة الأولى في سبيل تحقيق حياة إجتماعية أفضل هي فهم طبيعة العلاقات الانسانية بشكل موضوعي ، وهذا يأتي عن طريق تطوير العلوم الاجتماعية . فالعلوم الاجتماعية مثلاً يمكنها أن تساعدنا على فهم هذا الذي سميناه التحدي الحضاري . أولاً أود أن أعبر عن اعتراضي لهذه التسمية التقليدية من الناحية العلمية ، لأنني أعتقد انها تسمية مضللة وقد تؤدي إلى سوء فهم لطبيعة هذا التحدي . فعندما نتكلم عن

تحدٍّ حضاري غربي ، نعطي فكرة مغلوطة وكأن الذي يهدد الشعوب العاجزة هو نوع من الثقافة أو الحضارة أو المعتقدات المجردة ذات الفعالية الفائقة تتغلب وتسيطر على حضارة أخرى وتضعفها ، وعن طريق إضعافها تضعف شعوبها وتسيطر عليهم . الحقيقة إن هذه فكرة مثالية مقلوبة عن صورة الواقع . الشعوب لا تسيطر على بعضها البعض عن طريق تفوق حضاراتها بل عن طريق تفوق قوتها المادية . فالحضارة تصبح قوة فقط إذا ما شملنا هذه القوة بمعناها . فالمعتقدات الأيديولوجية ، إن كانت ذات مضمون ديني أو علماني ، قد تساعد في سبيل توحيد الحركات السياسية عن طريق تبرير وجودها وتحديد الأهداف التي تسعى إليها ولكن إذا لم تتبلور هذه في شكل قوة مادية متفوقة لا يمكنها أن توجه أي تحد للمجتمعات الأخرى . وقد يكون من المفيد إذا علمنا أن فكرة التفوق الحضاري البحثي قد قام بنشرها بعض عقائديي الامبريالية أمثال ماكس فيبر مثلاً . فمقولة فيبر التي نالت الكثير من الدعاية والانتشار ترى إن هنالك عقلانية متفوقة تكمن في كنه الحضارة الغربية وفي كل السلوك والنشاط الغربي مهما كان نوعه ، وروح الرأسمالية أو روح النهضة العصرية ، كما سماها ، يمكن اكتشافها في المذهب الكالفيني البروتستنتي ، وهذه الروح لا يمكن اكتشافها في أي دين أو مذهب آخر . لا يمكن شرح أو إعطاء هذه المقولة حقها هنا ، لكن المقصود من ذكرها هو أنها تعطي الفكرة المغلوطة إن تفوق شعب على آخر يكمن في طبيعة حضارة وتراث معتقدات دينية معينة قد لا يكون لها أية علاقة بطبيعة الانجاز والقوة التي يصل إليها المجتمع المتفوق ، مثلاً ، حسب فيبر ، تؤدي المعتقدات اللاهوتية الكالفينية إلى الرأسمالية الحديثة ، أو إنها على الأقل عامل أساسي في إحداث ذلك ، مع إن إهتمامها الأول ليس خلق نظام اقتصادي معين ، بل خلاص الروح الأزلي . هنا يختلط علم الاجتماع بالميتافيزقا . ومن المؤسف له حقاً إن الكثيرين من المثقفين من بلدان العالم الثالث يأخذون هذه المقولة بكل جدية مع إنها ليست سوى نوع مما يمكن تسميته بالعنصرية الحضارية . وفكرة التفوق الحضاري هذه هي من نوع فكرة الشخصية القومية المجمدة . والتي كنا نتكلم عنها .

فالكثيرون من رجال الفكر العرب ما زالوا منذ عهد الأفغاني وعبده، ينقبون عن سر التقدم والتفوق الاجتماعي في طوايا المعتقدات الاسلامية ، وكأنهم يقولون : إذا كان تقدم الغرب يكمن في دينه ، فلماذا لا يكمن سر نهضة الشعوب الاسلامية في دينها ؟ الحقيقة إن سر تقدم الشعوب لا يكمن لا في الدين المسيحي ولا في الدين الاسلامي والأديان لها

دور أسمى من ذلك في تاريخ الشعوب وهي لم تنزل كعصا سحرية تخلق المعجزات . وها قد مضى أكثر من مئة سنة على عهد الأفغاني وما زالت الكثير من المواهب تفتش عن تلك العصا السحرية في الدين الاسلامي .

والمسلمون كان يجب أن يكونوا من أول المدركين لهذه الحقيقة ، فالحركة الاسلامية ، منذ نشأتها الأولى ، لم تعتمد على المعتقدات المجردة وممارسة الشعائر والطقوس في سبيل تفوقها حينذاك ، بل اعتمدت على القوة المادية . بالطبع لعبت تلك المعتقدات دوراً كبيراً في سبيل توحيد الصفوف ، وخلق الأهداف ، وتقوية الروح المعنوية، ولكن لو لم يعرف المؤمنون كيف يستعملون أسلحتهم ويحاربون لما استطاعوا أن ينجزوا ما أنجزوه . فالدين الاسلامي يمتاز من هذه الناحية . فهو يهتم بالدنيا تماما كما يهتم بالآخرة . والانجاز في هذه الدنيا يتطلب فهم قوانين الطبيعة والمجتمع فهما علميا متحرراً من الفكر الخرافي . فالتفوق الذي تتمتع به الشعوب المتقدمة اليوم لا يكمن في ثرائها الحضاري بل في تفوقها العلمي والتكنولوجي وفي تطور وسائل إنتاجها وصناعاتها ، وأيضاً في تطور قوى العنف والدمار لديها . فهي ، بكلام آخر تتمتع بتفوق قواها المادية . إلّا أنه يجب التنبيه إلى أن ركائز القوة اليوم أصبحت مختلفة عما كانت عليه في عصر المسلمين الذهبي . فأولئك الشجعان الذين حاربوا بالسيف أو بالقوس والنشاب لم يعودوا يستطيعون مواجهة أولئك الذين يحاربون بالصواريخ الموجهة بالرادار أو اللازر مهما كانت قوة إيمانهم .

وأولئك الذين يستوردون كل السلع التي يحتاجونها من خارج بلادهم لا يستطيعون مواجهة تحدي أولئك الذين يطورون الطائرات النفاثة والكومبيوتر . ولو تكلمنا عن مواجهة حضارات وشملنا هذه التكنولوجيا المتقدمة بمفهوم الحضارة فهذا يعني ان الشعوب التقليدية الغارقة في تراثها القديم وذكرى ماضيها العظيم ليس لها أي أمل في التغلب على أية تحديات . فهي وحضارتها مهزومة على أمرها إلى الأبد . وإذا ما أراد هؤلاء أن يصلحوا وضعهم هذا ، فطريقهم ليست في التنقيب في ثرائهم الحضاري هذا ، بل عن طريق تطوير المنهج العلمي والتكنولوجيا لدى شعوبهم . لا يوجد طريق قصير ومختصر ولا معادلة سرية سحرية لمواجهة التحديات أو التغلب على التبعية الخانقة .

أنا لا أقول إنه علينا نسيان التراث ودفنه . فالتراث له قيمته الفنية والأدبية ويجب

دراسته وتقديره ، تماما كما نقدر الأعمال الفنية في المتاحف . كما إنه يمكن استخدامه في سبيل التغلب على ذلك الشعور الجماعي بالنقص وإعادة الثقة بالنفس بعد مئات السنين من القمع والقهر والهزيمة . وهكذا تكون معرفة الماضي مفيدة كعلاج نفسي . أما الظن بأن التراث الحضاري بحد ذاته هو سلاح ضد تحديات الشعوب المتقدمة ، أو إن خطر تلك الشعوب يكمن في تأثير حضاراتها ، وإننا نحارب تلك الحضارة بحضارتنا التي هي أشد قوة منها فما هو سوى نوع مأساوي من السذاجة وخداع النفس .

● د. سمير :

أوافق تماماً على رأي د. فريد فيما يتعلق بنفيه لفكرة الصراع الحضاري أو التحدي الحضاري ففي رأيي أن هذه فكرة مثالية تماما وخيالية وليس هناك في الواقع صراع بين حضارات ولا يمكن أن تتصارع الحضارات بوصفها كيانات مجردة بأي شكل من الأشكال ولكن هناك صراع بين البشر أنفسهم أو بين قسمين من البشر فالحضارة الانسانية في رأيي هي حضارة واحدة . والذي يجب أن نفهمه نحن كعرب أن الحضارة التي توجد حالياً إنما هي نتاج لكل جهود البشر ، هي نتاج للحضارة المصرية القديمة وللحضارة الآشورية والبابلية وللحضارة الصينية وللحضارة الهندية وللحضارة الاسلامية العربية وللحضارة اليونانية ولكل الحضارات الاوروبية فيما بعد فهي مزيج من الكل . كل ما حدث أن هناك من سرقوا ثمار الحضارة ويريدون احتكارها ويريدون أن ينسبوا كل نتاج تقدم البشرية لأنفسهم . حتى تلك الحضارة الأوروبية الحديثة العلمية أسهم فيها العرب مع بقية شعوب العالم بجهدهم وبعرقهم وبإنتاجهم ، بنفطهم وبقطنهم بقمحهم وبكل ثرواتهم ، بل حتى بعقولهم وفكرهم من خلال هجرة العقول إلى الخارج ومن خلال الاسهامات التي ما زال يقدمها العرب حتى الآن . ففي رأيي أن فائدة العودة إلى التراث أو إلى الماضي إنما تتركز في تأكيد هذه الناحية . إن هذه الحضارة في النهاية هي نتاج وبلورة وتطوير لكل الحضارات السابقة وكان وما زال لنا دور فيها ومن حقنا أن نطالب بنصيبنا منها . إذن يتحول الصراع في واقع الأمر إلى صراع كما قلت بين القوى القاهرة والقوى المقهورة . والقوى العربية من القوى المقهورة . وداخل المنطقة العربية نفسها صراع بين القوى القاهرة العربية والقوى المقهورة العربية ويصبح أيضاً هناك صراع أيديولوجي بالضرورة قائم وموجود وبالذات ما يتعلق بالشخصية العربية . ونعود هنا إلى البعد الذاتي أو المنسوب في الشخصية

العربية . يحاول القاهرون أن ينسبوا للشخصية العربية سمات غير حقيقية أو يعمّمون من سمات فئة ما على العرب جميعاً . وعلى الأيديولوجية العربية أن تكشف هذا التزييف وأن تبرز وتدعم السمات الشخصية العربية الايجابية التي ترتبط بتحقيق الاستقلال وكسر طوق التبعية والتنمية الحقيقية بالاعتماد الجماعي العربي على الذات .

● د. خلدون النقيب :

أنا اعتقد أن فكرة البحث عن السمات المشتركة في الشخصية العربية شيء ممتاز لكنه يؤدي بنا إلى اختزال داخل اختزال. هناك بطبيعة الحال كثير من الأمور التي تتفرع عن فكرة القهر والاستلاب أو معادلة القهر والاستلاب أرجو أن لا تغيب عنا ، لكنها طريقة جيدة لاختزال كثير من التفاصيل وهنا أود أن أعود إلى ما ذكره د. فريد فيما يتعلق بالأشكال التاريخية للقهر والاستلاب الملاحظة الأولى التي ذكرها د. فريد وكرر ذكرها أن هذه موجودة في كل المجتمعات النامية وكل المجتمعات التقليدية أو المتخلفة وهذا شيء لا خلاف عليه . ربما يكون هذا خطوة أولى نحو الكشف عن القوانين أو الثوابت السلوكية ، لكن بدون شك هناك ردود أفعال متميزة تختلف باختلاف الحضارات وباختلاف البيئات بدرجة تقدم النظام الاقتصادي أو نضج النظام السياسي إلى آخره . أعود إلى الأشكال التاريخية للقهر والاستلاب وما أدت إلى نشره من قيم وإتجاهات ومعايير مختلفة ، هنا نشير إلى بعض الأمور بعجالة . أحد هذه الأمور أن القضية المذهبية في الدين الاسلامي كانت حسب نظر كثير من المؤرخين والمحللين أو من نظر المؤرخين التحليليين وليس المؤرخين التقليديين . كانت عبارة عن ردود فعل الأغلبية ضد قهر الأغلبية . فقد اتخذت ردود الأفعال هذه شكل الاختيار المذهبي ، أي اختيار مذهب آخر مغاير لمذهب الأقلية أو مذهب القاهر . على سبيل المثال اعتناق المذهب الشيعي في العراق أو في ايران . بعض المؤرخين التقليديين يقول إن هذا حصل تحت تأثير الصفويين . من الناحية التاريخية قد يكون هذا صحيحاً. **لماذا اعتنقت اغلبية الفلاحين في العراق المذهب الشيعي مقابل المذهب السني ، المذهب الاسلامي الرسمي المذهب القاهر ؟**

د. فريد قد يقال إن هذا يحصل في أوروبا ، البروتستانت . والبابتست مثلاً ، ظهرت هذه الحركات أيضاً تحت تأثير القهر والاستلاب ، ولكن في البيئة التي نتكلم

عنها ، هنا الذي اعتنق المذهب الشيعي فلاحو العراق ومن كان من البدو وهذا شيء استثنائي لاعتبارات كثيرة لا أود أن ندخل بها ، إنما نتكلم هنا عن الأشكال التاريخية . والعودة إلى الأشكال التاريخية هو لالقاء الضوء على الحاضر بمعنى الاستمرارية الحضارية ، بمعنى أن بعض الأشكال الحضارية تتكيف وتتطور بالمراحل التاريخية وفعل العوامل التاريخية . ومن السمات الأخرى للأشكال التاريخية المميزة تلك السمات الخاصة بالتحضر العربي ، لم يكن هناك في الفترات الأولى من الدولة العربية الاسلامية هذا الانعزال الذي نراه الآن بين الريف والمدينة . لم يكن هناك هذا الانعزال ولكن ابتدأ الانعزال بين الريف والمدينة عندما ظهر هذا القهر بشكل الاستعمار الداخلي ثم في الفترة العثمانية . وكان انعزال الريف هدفه منع القاهر أو الغازي من أن يدخل القرية . ولذلك هنا أيضاً أشير إلى الحوراني وغيره كثيرون ، ممن قالوا أن الحضارة الاسلامية العربية هي حضارة حضرية أساسها المدن .

● د. سمير :

هذا نموذج ممتاز حقيقة في تطبيقه القوانين العامة عن القهر والاستلاب على خصوصية الوطن العربي ذاته ، واعتقد أن هذا هو الطريق الذي يجب أن نسلكه أو يسلكه العلماء الاجتماعيون في تحليل الواقع العربي بصفة عامة .

● د. إبراهيم :

أود القول أنه إذا كانت الحضارة العربية جزءاً من الحضارة الانسانية ، فإنما يمكن أن تعطيه كل أمة للانسانية عامة يكون نتيجة لملكيتها خصوصية كمنظور خاص، أو أنه تهيأ لها من الظروف ما يتيح لها ذلك . وبالتالي فإن الرجوع إلى التراث ، لا كتقديس له ، إنما لضرورة الاستمرارية والبناء يصبح في نظري ضرورة . إن تراثنا الحضاري بحاجة إلى عودة علمية لنختار منه عناصر القوة والبناء. وهذا يجعل لنا هوية ومنظوراً حضارياً خاصاً ، لا بد من وضوحه لما لذلك من أثر على انتماء الفرد وهويته ، وهذا يجعل لامتنا دوراً في الحضارة الانسانية ، كأمة وليس كأفراد موزعين مشتتين . أما بالنسبة لدور العلم والعلوم الاجتماعية خاصة ، فكما ذكر الدكتور فريد لا بد من دراسة واقعنا ومعرفته على أسس علمية ، ثم لا بد للعلم والعلماء أن يوظفوا مع غيرهم في تغيير هذا الواقع ، واستبداله بواقع يحمل الظروف المناسبة من خلال المؤسسات

والتنظيم على جميع مستويات العلاقات الاجتماعية التي يعيشها الانسان العربي . كل ذلك على أسس هدفها بناء الانسان وتقنين هذه الظروف من أجل الاستمرارية من خلال تقنينها الدستوري الذي يجب أن يعكس مصالح وارادة الشعب . اننا بحاجة إلى بناء اقتصادي قومي يحررنا من التبعية ، وبحاجة إلى نماذج توزيع تقوم على عدالة اجتماعية وتكافؤ في الفرص ، ولا يمكن أن تتحقق مثل هذه النهضة الشاملة إلا في إطار قومي ، ومن خلال عمل شعبي منظم . إن المشاركة الشعبية في البناء والتغيير أساسية ضرورية لاعادة بناء الانسان العربي، وهذا يعيد له ثقته بقدرته، وامكاناته. فالتقوقع الحالي والاقليمية المتفشية ولدّت لدينا قيماً وإتجاهات تعرقل تحررنا من أوضاعنا . ولعل من الأشياء التي يمكن أن نسعى إليها هو اجراء تغيرات جذرية في مؤسساتنا وما تولد من مفاهيم ، وخاصة المؤسسات التي تؤثر في شخصية الفرد . إن ابعاد الانسان العربي عن المجابهة والمشاركة في تقرير مصيره قد أدى إلى صفات سلبية ، ولكن ثبت أن هذا الانسان نفسه إذا تهيأت له الفرص فإنه قادر على الاستجابات الفعالة والبطولية ، بقي أن توجد التنظيمات القومية التي تعمل على خلق هذه الظروف ويمكن أن نسعى إليها بتغيير المؤسسات وتغيير مفهوم المؤسسات وخاصة التي تؤثر في شخصية الفرد واعني بها هنا المؤسسات العلمية وخاصة العليا منها ثم العمل على تطوير وسائل الاتصال وخاصة التلفزيون والاذاعة بما لها علاقة بتوصيل فكر فئات معينة إلى الجمهور ومحاولة الدخول منها إلى بناء السمات الأساسية التي يمكن أن نبنيها في الانسان العربي كي تصبح لديه الاتجاهات الكفيلة بالاستجابة لهذه التحديات .

● د. فريد :

إنني أوافق مبدئياً مع الكثير مما قلته . وأعترف أنني قد أكون أهملت الناحية السياسية عندما شددت على تطوير العلم والتكنولوجيا ووسائل الانتاج . بالطبع كل هذا لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق التنظيم والقرار السياسيين . وفي حالة الشعوب العربية لا يمكن أن تحدث إنجازات ذات معنى طالما ان هذه الشعوب مشرذمة على هذا الشكل ومؤلفة من دول ودويلات في حالة نزاع مستمر مع بعضها البعض. فهذه الدول والدويلات الفقيرة أو الصغيرة لا يمكنها أن تقيم نظاماً إقتصادياً متكاملاً وقابلاً للحياة والنمو وهي متقوقعة على نفسها بهذا الشكل ، فهي كلها تحتاج إلى دمج مع

بعضها البعض لتكون كياناً متكاملاً في موارده البشرية والطبيعية .

ولكن لدي بعض التحفظ حول ما قلته عن الديمقراطية . هل يمكن فعلاً تطوير مجتمع وتقويته عن طريق شكل النظام السياسي ، خاصة إذا كان هذا النظام تقليداً لانظمة أخرى ذات قاعدة مختلفة عنه ؟ فكرة الديمقراطية هي مثل فكرة الحرية . لا تعطى بل تؤخذ . لا معنى لها إذا لم تكن سوى تقليد لشكليات سطحية ، ولا معنى لها إذا لم تكن سوى مجرد طقوس . وإذا كنت تتكلم عن الديمقراطية الليبرالية فهذه لم تتطور في الفراغ ، أو كنتيجة لارادة ملكية عليا . هذه تطورت بالتدريج عبر أجيال طويلة وبعد صراعات مريرة . وهي لم تنجح لحد الآن إلا في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، أي بعد أن تتولد في المجتمع قوى سياسية متعددة ترتكز على قوتها الاقتصادية ، تدخل في صراع مع الفئات الحاكمة التقليدية ، وتتنافس مع بعضها البعض إلى أن تصل في النهاية إلى نوع من التوازن . عندها تتطور قواعد اللعبة التي تتبعها الفئات المشاركة في الحكم في سبيل كبح جماح بعضها البعض بشكل لا يؤدي إلى انهيار النظام ككل . إذاً هذا النوع من النظام يلزمه الكثير من المتطلبات التي قد لا تكون موجودة في أكثر مجتمعات العالم الثالث . ومن هذه المتطلبات وجود الوعي عن طريق التعليم الشامل بين المواطنين . وإذا عرفنا إلى أي مدى يمكن خداع الجماهير حتى في المجتمعات المتطورة ، فانني أخاف أن تقليد شكل ديمقراطي في مجتمعات ليست على استعداد لها قد لا يكون سوى مجرد تطبيع وتخليد للتخلف والتقاليد البالية تحت سيطرة ديكتاتورية مغلقة . هذا لا يعني إنني لا أفضل نظاماً ديمقراطياً صحيحاً ، ولا أنتقد الكفاح في سبيل الحصول على المشاركة في الحكم لفئات شعبية ذات قاعدة واسعة . ولكن الذي أنتقده هو تلك النظرة الطوباوية للديموقراطية ، والتطلع نحوها وكأنها الدواء الشافي لكل الأمراض ، أو إنها مفتاح القوة التي ستستطيع الوقوف في وجه كل التحديات . كما انني لا أعتقد بأسطورة حكمة الجماهير الفطرية ، وكأنها تعرف ما تريد في سبيل الصالح العام ، وتعرف كيف تحصل على ما تريد .

إنني أوافق مع ما ذكرته فيما بعد حول تطوير المؤسسات والأساليب التعليمية وتوجيهها نحو المنهج العلمي الصحيح . قد يكون هذا التوجيه الخطوة الأولى المفضلة والتي يجب أن تصل إلى مستوى معين قبل الأمل بامكانية التوصل إلى نظام ديمقراطي صحيح .

● د. إبراهيم :

قلت إن بعد دراسة ومعرفة الواقع ، يجب أن يشارك المتعلم العربي كمواطن وخاصة أن يلعب دوراً كمواطن في ايجاد وخلق واقع جديد مثلاً من خلال التجمعات والتوعية والعمل مع الآخرين في المجتمع ، وأن تكون مشاركة شاملة فلا يكفي أن يعمل في ناحية معينة أو لفئة ، فالتغير عملية شاملة وعامة . وحتى الآن يعيش كثير من المتعلمين العرب في عزلة عن مشاكل مجتمعهم . فنحن بحاجة إلى تنظيمات تغير الواقع على مستوياته الأساسية والفوقية . وسنجد أن الانسان العربي سيملك ضمن الظروف الجديدة ، ومن خلال مشاركته في ايجادها من السمات ما يحقق انسانيته .

● د. سمير :

أعتقد أن مناقشة ما يمكن عمله بالنسبة للوطن العربي عموماً وللشخصية العربية بصفة خاصة تحتاج منا إلى ندوات وندوات ولكن إذا سمحتم لي أن أوجز المناقشة في عبارات قليلة فانني أقول ما نحتاجه في واقع الأمر هو تحويل الشخصية العربية من شخصية مغتربة إلى شخصية فاعلة تستطيع أن تغير من الواقع المقهور الذي تعيشه الجماهير العربية وأنه لا يمكن الفصل في واقع الأمر بين هاتين العمليتين : عملية تحويل الشخصية العربية إلى شخصية فاعلة على المستوى القطري والقومي وعلى المستوى العالمي وأيضاً عملية التحرر من القهر والاستلاب الخارجي والداخلي وتحقيق الاستقلال والتكامل أو الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية .

وفي الختام لا يسعني أيها الاخوة إلا أن أوجه لكم بالغ الشكر لتفضلكم بالحضور ومشاركتكم العلمية المثمرة في مناقشة هذا الموضوع الهام .

مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون دينارا

في الخارج
١٥ دولارا امريكيا - بالبريد الجوي

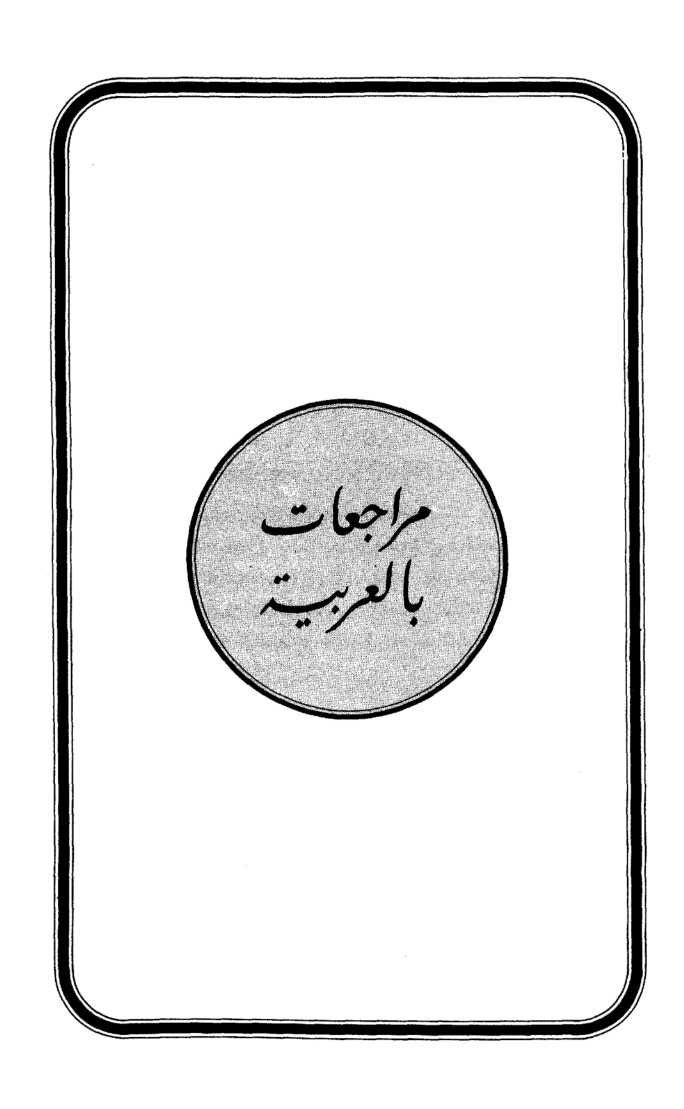
العنوان

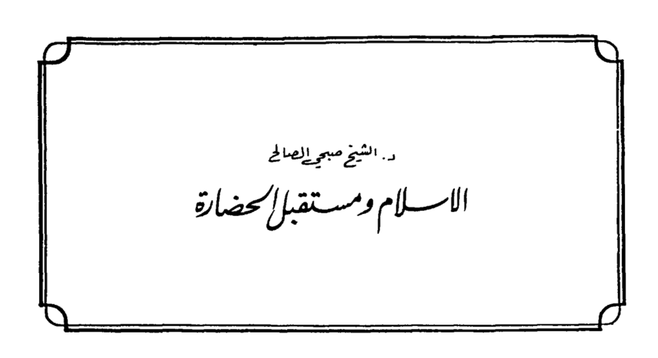
جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص. ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية :-

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير


مراجعات
بالعربية



مراجعة : د . محمد زهدي يكن*

الاسلام . . . ومستقبل الحضارة ، المولود الثامن عشر في سلسلة مؤلفات العلّامة الدكتور الشيخ صبحي الصالح ، وهو كسائر مؤلفات هذا العالم الجليل زاخر بالمعارف ، مملوء بالمعلومات ، طافح بالآراء والاجتهادات يظلله خط ايماني واضح يتصدى فيه إلى أزمة الانسان المعاصر وبخاصة المفكر المسلم في مواجهاته اليومية لمسارات الحضارات العالمية بصورة عامة والحضارة الغربية بوجهيها الليبرالي والماركسي بصورة خاصة .

وهذا الكتاب الجليل الذي يطل علينا مع بداية القرن الخامس عشر الهجري يذكرنا بأئمة النهضة الشرعية الاسلامية ودعواتهم التي جابت الارجاء الإسلامية وحركت في ابنائها الهمم وبعثت فيهم الثقة وزودتهم بمعين وافر من الآمال . فهو يشكل دفعاً جديداً في اتجاه العودة إلى الذات دونما خوف أو وجل والى اعتماد المعايير الاسلامية بأصالتها وصفائها وتوازنها . ويظهر بأسلوب واضح ورصين كيف يعالج الاسلام ازمات الانسان المعاصر وكيف يحرره منها .

ولا يكتفي الدكتور الصالح في كتابه هذا بالدعوة إلى استعادة المسلمين لما

(*) الاستاذ بكلية بيروت الجامعية ـ لبنان .

فقدوا من ملامح شخصيتهم الفريدة بالتنظيم والتدريج بل يتجاوز هذه الحدود ليحدد مستلزمات العودة إلى الذات وطرائق ذلك .

وفي هذا المجال يلفت الدكتور الصالح إلى ضرورة بدء المفكرين المسلمين في تحدي النماذج الدخيلة عليهم بدل أن تتحداهم ويؤكد أن التصدي لهذه النماذج هو التصدي الايجابي . فيدعو على سبيل المثال إلى ضرورة رفض المفكرين المسلمين تشكيل صورة عن ماضي المسلمين وتاريخهم وتراثهم بمشاركة خارجية لأن مشاركة خارجية لا يمكن أن يكون غرضها الأساسي سوى اقناع المسلمين بعجز فكرهم السلفي . ويدعو المسلمين إلى الاثبات لانفسهم أولاً قبل الاثبات للغرب أو للشرق أنهم قادرون على تطبيق الاسلام في العالم الاسلامي وانهم قادرون واقعياً وعملياً على هذا التطبيق . وعلى ذلك ، فهو يرى أنه لا بدّ للمفكر المسلم من ازالة حيرته ليتمكن من ازالة الحيرة في نفوس المسلمين تجاه التحديات المعاصرة وبخاصة في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع .

وزوال حيرة المفكر المسلم تتحقق في المجال السياسي إذا كفّ عن اعتبار نظام الخلافة شكل الحكم الوحيد في ظل الاسلام ، وإذا رفض اعتبار آراء المؤلفين في الأحكام السلطانية كالماوردي والفراء ، وبخاصة لجهة وحدة السلطة السياسية في الأمة الاسلامية ، آراء ثابتة لا يمكن تجاوزها أو تخطيها .

ويعلل ذلك في ضوء قناعته الايمانية مؤكداً أن الشريعة الاسلامية بما افترضت من أصول الحكم وقواعده سبقت احداث الاجيال المتعاقبة غير مغفلة في سبقها ذاك ما لعقلية كل جيل من أثر في وضع القواعد وتحديد الأصول . وكأنما آثر الاسلام بتركه صورة الحكم بسيطة لا تعقيد فيها أن يتنافس المسلمون في بناء مجتمعهم تبعاً لما يُصيبون من أسباب الحضارة والنماء .

وزوال حيرة المفكر الاسلامي في المجال الاقتصادي تتحقق بمبادرته إلى تطبيق النظم الاسلامية الاقتصادية لا يثنيه عن ذلك ولا يخيفه طوق الشبكة الرباوية التي تلف أرجاء العالم .

وزوال حيرته في الميدان الاجتماعي لا تكون إلا بتحديه لكل من يتحداه في الحريات العامة والحقوق . ويمكن أن يتم ذلك ، على سبيل المثال ، بتجديد صياغة

الأحكام الفقهية التي تحتوي على زمر وأنواع من حقوق الانسان وحرياته الطبيعية والأساسية ، دون المساس بروحها العامة ، وبمعالجة حقوق المرأة المسلمة التي يختفي جوهرها وراء عدد من التقاليد الخاضعة لأحكام بيئات المجتمعات الاسلامية المتنوعة أكثر من خضوعها لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء .

وبزوال الحيرة تتخذ مواجهة المفكر المسلم للتحديات المعاصرة مواجهة غير تبريرية أو وجلة ، بل خطاً صريحاً ونموذجاً واضحاً مرتكزاً إلى الوعي الاسلامي العميق الذي بدأ في السنوات الأخيرة يستوعب كل مجالات الحياة .

وقد عبّر الدكتور الصالح عن دعوته من خلال فصول الكتاب المتنوعة . فعالج في الفصل الأول مفهوم الحضارة . وعالج في الفصل الثاني موضوع القيم الروحية في عصر العلم والتكنولوجيا . وعالج في الفصل الثالث موضوع « قيم فوق مشارف الزّمان » ، وفي الفصل الرابع موضوع الضمير الديني وتواصل الأبعاد . وأما في الفصل الخامس فقد عالج ظاهرة العنف وقيمة السلام ، وفي الفصل السادس قيمة الزمان والحياة في الاسلام ، وفي السابع قيمة العدل الاقتصادي في الاسلام ، وفي الثامن موضوع عقود التأمين بين التشريع والتوجيه .

وعالج في الفصل التاسع موضوع غربة الروح أو ما سماه أيضاً « الاغتراب عن الذات » في مجتمع الاستهلاك ، وفي الفصل العاشر موضوع المرأة في الاسلام تحت عنوان « انسان . . . . قبل أن تكون انثى » ، وفي الفصل الحادي عشر موضوع تنظيم النسل ، وفي الفصل الثاني عشر موضوع الحريّة والحريّات في الاسلام وألحقه في الفصل الثالث عشر بموضوع الوجه الحضاري لأوضاع غير المسلمين في ظل الإسلام .

وأما في الفصول التسعة الباقية فتناول فيها على التوالي : الأسس المشتركة في المعتقدات بين الاسلام والمسيحية ، ومن نبعنا نهلوا ، والاسلام والعروبة ، ومنهجية التعريب وأثرها في وحدة الثقافة ، والاحساس بالخطر الواحد وأثره في وحدة الأمة ، والعلمانية مفهوم فلسفي أم ثورة فكرية ، والدعوة الاسلامية بين السكونية والحركية ، والماء وحضارة الانسان في التصوّر الاسلامي ، ومأساة الحضارة .

وختم الكتاب بموضوع تطلعات حضارية في مستهل القرن الخامس عشر

الهجري أكد فيه القول أن التحديات التي تواجه المسلمين هي تحديات حضارية تقضي بوقفة فكرية متنوعة الجوانب ، متعددة الرؤى ، تجدد الثقة بمقومات شخصيتنا الفريدة ، والقول أن الإسلام بمنهجيته التشريعية الدائمة التطور ، المستمرة في التجديد ، يستطيع اليوم أن يقدم للبشرية التائهة التي يتجاذبها المعسكران الشرقي والغربي صيغة اجتماعية وسطاً بين الحاجات المادية والقيم الروحية وينقذ العالم من مساوىء الافراط والتفريط .

وهذا العرض السريع لمواضيع الكتاب يظهر بوضوح سعة المباحث التي تناولها العلامة الدكتور الشيخ صبحي الصالح في كتابه الجليل « الاسلام . . . . ومستقبل الحضارة » الذي هو بحق موسوعة زاخرة بالآراء النيّرة والاجتهادات الملهمة التي لا بدّ وان يقف عندها كل قارىء وقفة اعجاب واعتزاز وفخر وتقدير .

د. محمد رجب النجار

حكاية الشطار والعيارين في التراث العربي

مراجعة : **يوسف عبد الله محمود**(*)

في حياة الأمم والشعوب فترات تاريخية قاسية ، يختل فيها الأمن ، ويستشري الفساد ، ويسود القهر الاجتماعي ، وتصادر أبسط الحقوق الطبيعية للانسان . . في مثل هذه الفترات المريرة من التاريخ الانساني ، تشتد التناقضات الاجتماعية والاقتصادية بين أبناء المجتمعات الانسانية ، فتبرز فئات معينة تلتهم قوت الفقراء والمتعبين من الناس ، واصلة مصالحها بمصالح الطبقة الحاكمة . . .

. . من هنا ندرك سر انطلاق شرارة كثير من الثورات الاجتماعية عبر عصور التاريخ المختلفة . . . ومهما اختلف المؤرخون في تسميتهم لهذه الثورات ، فإنها تظل مؤشراً حقيقياً على الصراع الاجتماعي الذي عانت وتعاني منه المجتمعات البشرية ، نتيجة امتلاك شرائح اجتماعية معينة للثروة الاقتصادية ، وحرمان أوسع القطاعات من منافعها . . .

وكما يحدث في مثل تلك الظروف ، فإن أساليب القهر الاجتماعي تمارس بحق هذه القطاعات الاجتماعية العريضة خشية أن تثور أو تتمرد . . وما أكثر الثورات الاجتماعية العادلة التي أجهضت ، وهي على وشك أن تؤتي أكلها ، بفعل قمع

(*) المدرس بوزارة التربية .

وارهاب السلطة السياسية . . . والمؤسف أن كثيراً من المؤرخين الذين كتبوا عن تلك الفترات ، أدانوا مثل هذه الثورات بدعوى أنها ثورات قام بها الغوغاء والخارجون عن القانون !! . .

ولكننا وقد تعرفنا اليوم مبادىء ومنطلقات تلك الثورات التي ظلمها هؤلاء المؤرخون ! لا يسعنا إلا أن ننحني إجلالاً لها لعدالة الأهداف التي ناضلت من أجلها . . .

. . . ولقد شهد تاريخنا العربي منذ العصر الجاهلي حركات شعبية ، عبّرت عن نفسها بالتمرد على قيم المجتمع الطبقي ، وبالخروج عن طاعة السلطة السياسية آنذاك ، لانها لم تنصف ذوي الحاجات من الناس . .

ونتساءل : ترى هل كان قادة تلك الحركات أناساً ـ كما صورهم عدد من المؤرخين الذين عاشوا في تلك العصور ـ بلا قيم أو مثل ؟ هل ثاروا طمعاً في احتواء السلطة السياسية أم أن ثورتهم جاءت تعبيراً عن نقمة شعبية ، تهدف إلى توظيف الثروات الاقتصادية توظيفاً مثمراً في مجتمع بلغ فيه التفاوت الطبقي درجة كبيرة ؟

الحق أن مثل تلك الثورات كانت ذات مبادىء اجتماعية وانسانية سامية . ـ وإذا كان الذين كتبوا التاريخ الرسمي لعصورهم أو للعصور التي سبقتهم قد غمطوا تلك الحركات الشعبية حقها لسبب أو لآخر ، فإن الوجدان الشعبي العربي قد احتفل بأبطال تلك الحركات ، وأناط بهم مسؤولية اجتماعية جليلة ، فرأينا هؤلاء الأبطال ينتصرون لحقوق المظلومين ، ينتزعونها من الاغنياء المتجبرين ، باذلين في سبيل ذلك الروح والدم . . . بل إن هذا الوجدان الشعبي راح يدير حول هؤلاء الابطال حكايات وقصصاً تدل على نبالة أهدافهم ، وكريم سجاياهم . . فهم ليسوا قطاع طرق أو لصوصاً ينهبون أموال الناس ، كما صوروا ، بل أفراداً أنبتتهم بيئة ذات تقاليد وقيم إنسانية ، عقدت لهم لواء الزعامة والبطولة للقضاء على الفساد والظلم الاجتماعي . . . .

وهكذا راح ادبنا الشعبي ينسج حول هؤلاء الأبطال من « الشطار والعيارين » ـ كما كانوا يسمون ـ حكايات شعبية رامزة ، يختار لها الحقب التاريخية التي استشري فيها الفساد أكثر من غيرها ، كما حرص على أن يجعل مسرح هذه الحكايات الحواضر العربية التي حفلت بألوان الحضارة المختلفة ، إيماناً منه بأن هذه الحواضر الغارقة في

الترف واللهو ، قد أدارت ظهرها للجماهير التي تشكو الفاقة . . .

ولقد التفت إلى هذا الجانب الوضّاء من تراثنا الشعبي الدكتور محمد رجب النجار في كتابه « حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي » الذي صدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت في سبتمبر ١٩٨١ . . . فراح هذا الكاتب « يلملم » ما كتبته المصادر الأدبية والتاريخية عن سيرة هؤلاء « الشطار » أو « العيارين » ـ كما كانوا يسمون ـ ثم يعكف على دراسة ما تجمع لديه من مادة ، محاولاً بمنهجية علمية القاء الضوء على أهداف تلك الحركات الشعبية ، وتأثيرها في المجتمع العربي آنذاك . . إلى جانب ما تركته من تأثير أيضاً على الأدب الشعبي . .

يضم الكتاب مدخلاً ، وأربعة فصول . . . في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن « الشطار والعيارين في التراث العربي » بعد أن جمع لمحات سريعة عن بدايات ظاهرة الشطارة والعيارة تلك الظاهرة التي ترتد إلى حركة شعبية ظهرت بين العامة متمردة على الدولة والمجتمع . . . .

. . ومن خلال هذا التتبع لتلك الظاهرة في التراث ، ندرك أن من كان يطلق عليهم اسم « الشطار » أو « العيارين » ليسوا لصوصاً تقليديين يجب أن يطالهم القانون ، بل ثواراً رافضين لواقعهم الاجتماعي والسياسي . . على أن المؤلف هنا يستدرك فيقول : (. . ولكن هذا لا يعني ـ أيضاً ـ ان كل الشطار والعيارين أبطال أو شرفاء ، أو أن جميع حركاتهم كانت انتفاضات ثورية واعية . . فذلك ما لم أقل به ، بل ما من انتفاضة شعبية إلا وقد اندس فيها كثير من المشبوهين . .) .

وهذا صحيح ، فثمة حركات مشبوهة كانت تندس بين جماعات العيارين وكان أصحابها « أدوات في يد السلطة » . . . . مثل هؤلاء لا يمكن عدهم من الشطار أو العيارين الشرفاء . . أما الفصل الثاني من الكتاب ، فقد تناول فيه المؤلف « الشطار والعيارين في التاريخ » . . . وهنا يحدثنا عن الجذور التاريخية والاجتماعية لتلك الطوائف الاجتماعية التي خرجت على القانون الرسمي لتعيد صياغة النظام الاجتماعي والاقتصادي صياغة محكمة . . . تلقانا في البداية جماعات « الصعاليك » التي ظهر نشاطها في العصر الجاهلي . . وكان هذا النشاط ـ كما يقول المؤلف ـ فردياً في جوهره ، في حين كان نشاط العيارين ، أو من سُموا « بالزعار » في العصور اللاحقة

جميعاً . . كذلك كانت بطولة الصعاليك فردية ، بينما اعتمدت حركة العيارين البطولة الجماعية . . . ومن المهم هنا أن نشير إلى أن هاتين الظاهرتين : «الصعلكة» في الجاهلية ، « والشطارة والعيارة » في العصر الاسلامي « تعكسان حلماً جماعياً من أحلام الفقراء في العدالة الاجتماعية والسياسية . . . حلماً تتلاشى معه تلك الهوة السحيقة والبغيضة التي تفصل بين أقلية تملك معظم الثروة ، وأغلبية ساحقة تقتات الفقر والحرمان . . .

يمضي المؤلف بعد ذلك في رصد تطور ظاهرة العيارة في العصر الاسلامي في أشهر الحواضر الاسلامية آنذاك . . فنرى اتباع هذه الحركة في العراق يسمون «بالعيارين والفتيان والشطار » وفي الشام يسمون « بالأحداث » . . بينما يطلق عليهم في مصر اسم « الحرافيش والزعر » . . ومهما اختلفت التسميات ، فإن الغايات السياسية والاقتصادية كانت واحدة . . من هنا تعرضت تلك الحركات لأقسى أنواع القمع والاضطهاد على أيدي الحكام والسلاطين الذين أدركوا خطرها على امتيازاتهم الطبقية ، فهبوا يقاومونها بالتعاون مع كبار التجار والملاك . .

وليس أدلّ على أن هـذه الحركات الثورية لم تنشأ طمعاً في الاطاحة بالأنظمة السياسية العربية الحاكمة من أنها كانت خلال الازمات العنيفة التي تتعرض لها الخلافة الاسلامية ، والسيادة العربية للاطماع الخارجية ، تقف إلى جانب الخليفة العربي المسلم ضد العناصر غير العربية الطامعة في السيادة السياسية . . وهناك شواهد كثيرة تؤيد ذلك ، فحين تقدم عضد الدولة البويهي في القرن الرابع الهجري نحو بغداد يريد احتلالها ، وضمها إلى فارس ، هب العيارون يدافعون ببسالة عنها بالرغم من أنهم لم يكونوا راضين عن السياسة الداخلية للخليفة العباسي . . وقبل ذلك ، وفي أثناء الفتنة بين الأمين والمأمون ، نراهم ينضمون إلى الخليفة الأمين في حربه ضد أخيه المأمون ، لأنه يمثل العنصر العربي الذي ينبغي أن تكون له السيادة على أرضه . . . . ما معنى هذا ؟ معناه أن تلك الحركات الثورية قامت فعلاً من أجل القضاء على الفوارق الطبقية التي ورثت الغنى لفئات محدودة من المجتمع في حين ورثت الفقر والهوان للغالبية من أبنائه . ويخطىء كل من يتهم قادة تلك الحركات بأنهم من الطامعين في تعكير صفو الأمن جنياً لمكاسب سياسية . . .

يتحدث المؤلف بعد ذلك ـ وفي الفصل الثالث من الكتاب ـ عن « حكايات

الشطار في الأدب الشعبي العربي » . . . وهي الحكايات التي احتلت مكانة متميزة في الأدب الشعبي الشفوي والمدون فيما يعرف باسم أدب الشطار والعيارين . . . ومن خلال تلك الحكايات والسير ، يعكس الوجدان الشعبي العربي رؤ يته للقضايا السياسية والاجتماعية . . وهي رؤ ية تتفق وطموح العيارين أو الشطار في تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي واقامة مجتمع جديد ، يوفر العدالة للجميع . . ففي حكايات « ألف ليلة وليلة » مثلاً نرى العيارين الشرفاء يصدرون في سلوكهم عن تكافل اجتماعي . . . كما أنهم حين يسرقون لا يسرقون لغاية السرقة . . . . وعلى الطرف الآخر من تلك الحكايات يلقانا لصوص حقيقيون لا يتعاطف معهم القاص الشعبي لخيانتهم وغدرهم.

يستعرض المؤلف بعد ذلك بعض السير والملاحم الشعبية العربية كسيرة « عنترة ابن شداد » و« سيرة حمزة العرب » و« سيرة الأميرة ذات الهمة » « وسيرة الظاهر بيبرس » و« سيرة علي الزيبق » وغيرها من السير التي احتفلت ببطولة الشطار الشرفاء « كعلي الزيبق » رمز البطولة الشعبية في أدب الشطار ، وغيره ممن توسلوا بالحيلة والدهاء في تحقيق أهدافهم الاجتماعية النبيلة .

أما الفصل الرابع والأخير من فصول الكتاب ، ففيه يدرس المؤلف « أدب الشطار العربي » دراسة فنية . . . والحق أن هذا الفصل أهم فصول الكتاب . . . . وفيه استعراض للسمات الأدبية التي تميز بها هذا الأدب ، ومن أبرزها : بساطة الحدث في بعض الحكايات ـ كحكايات جحا ـ أو تعقيده ، كما هو الحال ـ في قصص ألف ليلة وليلة . . . واستفادة هذا الأدب من الحياة اليومية الواقعية . . . فمغامرات الشطار مغامرات واقعية ، وإن توسلت احياناً ببعض الخوارق ، فذلك «لإضفاء عنصر الدعاية في بعض المواقف » أو لاثارة سخرية البطل من الشخصيات التي تتوسل بهذه الخوارق . . . .

وكشأن كل الدراسات العلمية التي لا تسلم من بعض المآخذ ، فإن هذه الدراسة بالرغم من تميزها يؤخذ عليها إفرادها فصلين لموضوع متشابه تقريباً ؛ إذ كان بامكان الفصل الأول الذي يتحدث عن « الشطار » في « التراث » أن يستوعب موضوع الفصل الثاني « الشطار » في « التاريخ » . . وفي تقديري أن إفراد هذين الفصلين للحديث عن الجذور التاريخية للشطار هو الذي أوقع المؤلف أحياناً في بعض الاستطراد ، فقد كان يكفي فصل واحد للقيام بهذه المهمة . . .



مجـــلـــة

التعاون الصناعي في الخليـــج العـــربي

تصـــدرهـــا

منظـــمة الخليـــج للاستشـــارات الصنـــاعيـــة

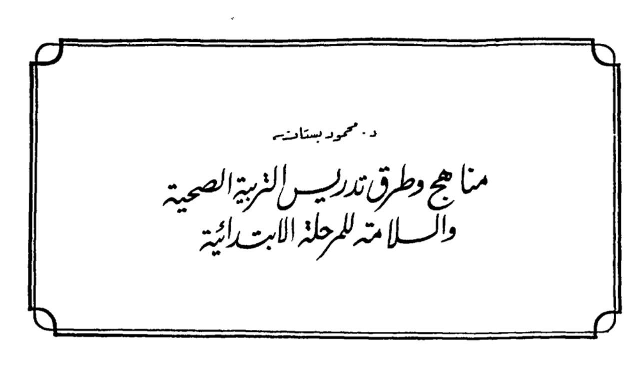
- تعني بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .
- تحتوى على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابته من تقارير ووثائق ومستخلصات واخبار ومؤتمرات .. الخ
- يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .
- تصـدر أربع مـرات سنويـا باللغتـين العربيـة والانجليزية .

توجـه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

منظـمة الخليـــج للاستشـارات الصناعيـــة

صندوق بريـــد : ٥١١٤

الـدوحـــة/ قطـــر



مراجعة : د. عبد الرزاق الجليلي(*)

يعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً ومفيداً في تدريس مادة التربية الصحية والسلامة في مرحلة الدراسة الابتدائية وذلك من حيث الموضوعات التي يتضمنها المنهج والأسلوب المتبع في تدريس هذه الموضوعات والتنظيم الداخلي لفصول الكتاب، وربط أهداف تدريس المادة بحاجات الطفل المتعلم وحياته اليومية والبيئة التي يعيش فيها وعادات المجتمع العربي الاسلامي وتقاليده وقيمه، هذا بالاضافة إلى التأكيد على أن مفهوم التربية الصحية لم يعد كما كان في الماضي يقتصر على تدريس أعراض الأمراض وطرق الوقاية منها بل اتسع ليشمل حياة الانسان من جميع جوانبها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والروحية.

وقد صمم الكتاب بطريقة فعالة تساعد المعلمين على تدريس مادة التربية باستخدام أسلوب التعرف على مشكلات الصحة والسلامة والتخطيط لحلها عن طريق المشاركة الفعّالة بين التلميذ والمعلم وتنويع الأنشطة التعليمية.

الكتاب مقسم إلى أربعة أقسام يسمي المؤلف كلاً منها باسم كتاب .. أي الكتاب الأول والكتاب الثاني، والكتاب الثالث والكتاب الرابع.

(*) الاستاذ بكلية التربية في جامعة الكويت.

وكل قسم (كتاب) مقسم إلى أبواب . وكل باب مقسم إما إلى فصول أو إلى موضوعات أو إلى ما يسمى بالمفاهيم وكل قسم أو كتاب مخصص لصف من صفوف المدرسة الابتدائية .

فالقسم الأول (الكتاب الأول) مخصص لطرق تدريس التربية الصحية والسلامة في الصف الأول الابتدائي ، ويتكون من ثلاثة أبواب . الباب الأول يضم تسعة فصول عن قواعد السلامة في المرور وفي المدرسة وفي المنزل وفي المخيمات والرحلات وفي الحافلة المدرسية وفي استخدام الدراجات الهوائية وأثناء الحريق . . . الخ . أما الباب الثاني فيتناول صحة الانسان وهو مقسم إلى شكل مفاهيم عددها أحد عشر مفهوماً . من هذه المفاهيم مثلاً : أسناننا لها دورها ووظائفها الحيوية في جسمنا ـ رعاية الأسنان تساعد على تجنب الآلام المبرحة . . . الخ . ويتناول الباب الثالث الغذاء والتمرينات الرياضية والراحة ويتضمن تدريس بعض المفاهيم الخاصة بالتغذية والرياضة واستخدام الأدوية والعقاقير الطبية .

أما الكتاب الثاني فمخصص لطرق تدريس التربية الصحية والسلامة في الصف الثاني الابتدائي ، وهو مقسم إلى ستة أبواب . الباب الأول يتناول قواعد السلامة بشكل أكثر تفصيلاً مما هي عليه في منهج الصف الأول . والباب الثاني يتضمن صحة الأسنان من حيث العناية بها وتنظيفها . والباب الثالث يتعلق بالغذاء والتغذية الصحية . أما الباب الرابع فيتناول جسم الانسان وكيفية حمايته من الأمراض . والباب الخامس يختص بالوعي الاستهلاكي للخدمات الصحية المتاحة . ثم الباب السادس وهو الأخير ويتناول النمو الاجتماعي والعاطفي والصداقة وأهميتها والنظافة والذوق .

ويختص الكتاب الثالث بطرق تدريس التربية الصحية والسلامة في الصف الثالث الابتدائي ويتناول منهج هذا الصف التأكيد وبتفصيل أكثر مما في الصفين السابقين على موضوعات صحة الأسنان والتغذية والحياة الأسرية .

والكتاب الرابع وهو الأخير يختص بطرق تدريس التربية الصحية والسلامة في الصف الرابع الابتدائي ويتناول موضوعات سلامة وصحة البيئة ، والسلامة والاسعافات الأولية ، وسلامة المرور والصحة الاجتماعية والعقلية والعلاقات الشخصية وجسم الانسان وكيفية المحافظة عليه .

وفي جميع هذه الأبواب والفصول أكدّ المؤلف على استخدام طريقة المفاهيم في تدريس موضوع التربية الصحية والسلامة . وهذه الطريقة تتفق مع الاتجاهات التربوية الحديثة في طرق التدريس وذلك لأن التأكيد على تدريس المفاهيم (الأفكار الكبرى) أي أساسيات العلم والمعرفة يساعد الطفل المتعلم على فهم عميق لطبيعة العلم وعلى زيادة قدرته في الوصول إلى معارف جديدة وربط الحقائق العلمية بعضها ببعض حيث يمكن عن طريق هذه المفاهيم أن يرى المتعلم وحدة المعرفة وتكاملها في المواد العلمية المختلفة .

كما يتضمن الكتاب بالنسبة لطريقة المفاهيم في تدريس التربية الصحية والسلامة التأكيد على اكتساب الطفل المتعلم للخبرات العلمية والعملية المتصلة بالتربية الصحية والسلامة وعلى ممارسة الأنشطة التعليمية المختلفة التي تساعد على استيعاب هذه المفاهيم وادراكها وعلى احداث تغيير مرغوب فيه في سلوك الطفل المتعلم .

ولا يقتصر الأمر في طريقة التدريس على ذلك لوحده بل تتناول طريقة التدريس هذه التأكيد على رسم الأهداف واستخدام أسلوب المناقشة والمشاركة والتعلم الذاتي عن طريق الممارسة والعمل والتأكيد أيضاً على استخدام كافة الوسائل التعليمية والحسية في عملية التدريس هذه ، وعلى تقويم نتائج التعلم .

وفي الصفحات الأخيرة من الكتاب نجد ملاحق تشتمل على مجموعة قوائم تتضمن الوسائل التعليمية المفيدة في تدريس التربية الصحية والسلامة من أفلام وملصقات ومجسمات ونشرات وغيرها من الوسائل التعليمية والحسية المفيدة .

ويتضمن الجزء الأخير من الكتاب عرضاً موجزاً للتربية الصحية في كل من دول منطقة الخليج . ثم يلي ذلك عرض وتحليل لمناهج التعليم الابتدائي في دولة الكويت من حيث علاقة تلك المناهج بالتربية الصحية . فيتناول القسم الأول مفاهيم التربية الصحية في مناهج مادة العلوم . ويتناول القسم الثاني من هذا العرض والتحليل مفاهيم التربية الصحية في مناهج مادة اللغة العربية .

ويختتم المؤلف كتابه هذا بخلاصة عن الخطوط العريضة لفلسفة تعليم الصحة في مدارس الكويت كما يراها هو بحيث تتلاءم مع نظام المقررات الذي بدأ تطبيقه بصورة تدريجية في مدارس الكويت .

ويلي هذه الخلاصة مجموعة الملاحق التي أشرنا إليها في بعض السطور السابقة .

وخلاصة القول أن هذا الكتاب يعد مرجعاً مهماً ومفيداً لمعلمي مرحلة الدراسة الابتدائية في تدريس التربية الصحية والسلامة .



التحرير :

12 ، نهج علي بومنجل – الجزائر

تليفون : 74 – 88 – 64

قيمة الاشتراك السنوى :

فى الجزائر : 20 د . ج

فى الخارج : ما يعادلها

الاشتراك للطلبة : 18 دينارا

المراسلات الخاصة بـ :

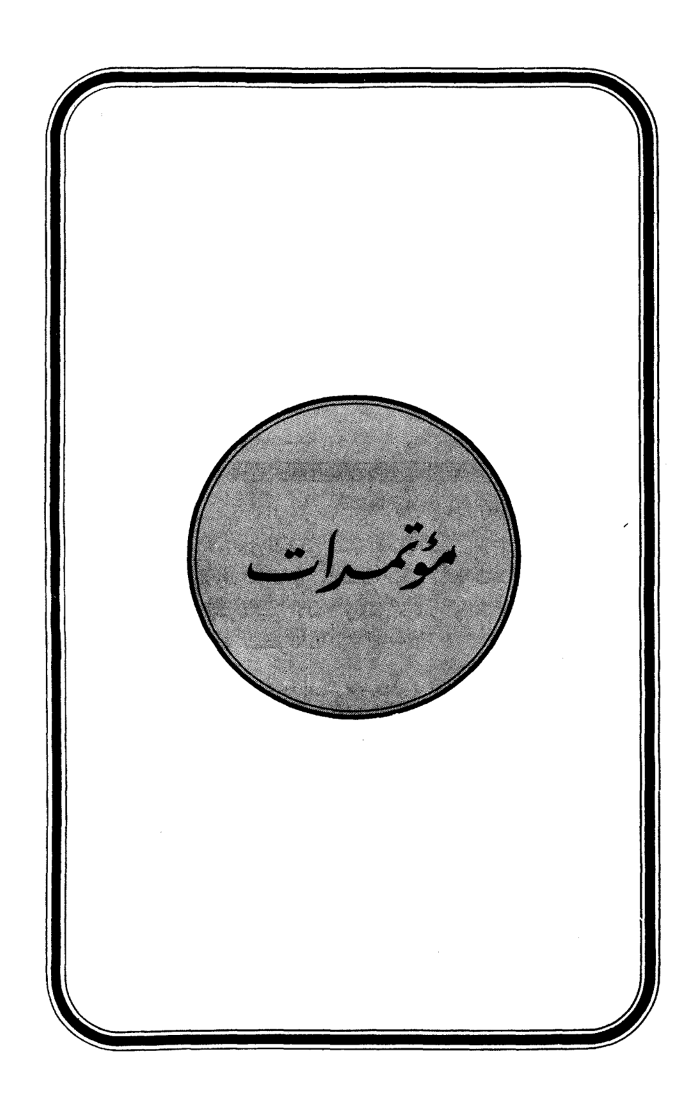
الاشتراكات
التوزيع

ساحة ابن باديس – الجزائر العاصمة

تليفون : 14 – 67 – 62

الحساب الجارى : 09 04 39

صندوق البريد : 93


مؤتمرات

ندوة الحوار العربي الأوروبي في الحقول العلمية والثقافية والسياسية

د. خيرية قاسمية(*)

نظم معهد التضامن الدولي في بون من ٢٠/٦ ـ ١٩٨٢/٧/١ ندوة ضمّت عدداً من الخبراء العرب والأوربيين لتدارس قضايا الحوار العربي الأوربي في الحقول العلمية والثقافية والسياسية ، وقد شارك في مناقشات الندوة ، بالاضافة إلى الاكاديميين[1] ، عدد من السياسيين والبرلمانيين الألمان وبعض موظفي « الجماعة الأوربية » المعروفة باسم « السوق الاوربية المشتركة »[2] .

وكان الهدف من عقد الندوة إدراك منظميها بأن تعزيز الحوار بين أجزاء المنطقتين العربية والاوربية هو شرط أساسي للحفاظ على السلم العالمي ، نظراً لأهمية المنطقتين في حقل السياسات الدولية والاقتصاد العالمي . والظروف الراهنة تحتم ضرورة التقارب بينهما ، فكلاهما يجهد للحفاظ على استقلاله السياسي ويبحث عن دور وموقع جديدين في عالمنا المعاصر . وقد طرحت ورقة العمل التي قدمها المعهد ساحة متنوعة من العلاقات بين أوروبا والوطن العربي تشمل جميع نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية ، التي تترك بصماتها على كلا الجانبين ، من أجل تحديد جوانبها الايجابية والسلبية والكشف عن الأشياء المشتركة والقضايا المتعارضة بهدف الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة تلك العلاقات وتعزيزها على أسس اكثر رسوخاً ووضوحاً ، ووضع

(*) قسم التاريخ بجامعة دمشق .

الاقتراحات العملية من أجل تنظيم صحيح وشامل للحوار العربي الأوروبي والاستمرار فيه .

وقبل التطرق إلى موضوعات الندوة وتقييم التجربة التي اسهمت بها في دفع الحوار الاوروبي تجدر الاشارة **إلى الخلفية التاريخية لموضوع الحوار العربي الأوروبي** وتحديد المرحلة التي قطعها حتى الآن[٣] :

برز الحوار كفكرة على مسرح السياسة الدولية في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ كاحدى النتائج الجانبية «لأزمة الطاقة» التي رافقت الحرب ، فقد أدركت دول «الجماعة الأوربية» الأبعاد السياسية للحرب وفداحة النتائج الاقتصادية لاستخدام سلاح البترول . وكان بديهياً لدى تلك الدول ان التحرك نحو المنطقة العربية لا بد أن يبدأ بقضية «الصراع العربي الاسرائيلي» . فأعلنت في بيان ٦ تشرين ثاني ١٩٧٣ عزمها القيام بدور سياسي واقتصادي على أساس المساعدة في البحث عن حل سياسي للصراع وفقاً لقرارات مجلس الأمن حول الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عند إقامة سلام عادل ودائم . وشمل البيان أيضاً الرغبة الأوروبية للاسهام في تنمية الوطن العربي وفتح حوار عربي أوروبي يؤدي إلى صياغة علاقات جديدة ومميزة بين المجموعتين العربية والأوروبية . وكان هذا أول موقف علني تتخذه دول «الجماعة الأوروبية» ازاء «قضية الشرق الاوسط» ، وهو بمثابة التخلي عن تجاهلها السابق لاهتمامات وتطلعات الوطن العربي بالقياس إلى حرصها الشديد على المصالح التي تربطها باسرائيل .

دعا هذا الموقف مؤتمر القمة العربي في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٧٣) إلى مبادلة «الجماعة الأوروبية» موقفها المتقدم نسبياً حول تحقيق السلام «في الشرق الاوسط» وتجاوب مع الدعوة لرعاية مصالح «الجماعة الأوروبية» في المنطقة العربية بالاعلان عن إنشاء حوار عربي أوروبي ، لأن أوروبا تربطها بالدول العربية عبر المتوسط علاقات حضارية ومصالح حيوية لا يمكن تنميتها إلا في نطاق تعاون قائم على الثقة والمصالح المتبادلة .

وانعقد في نطاق الحوار منذ أن أخذ شكله الرسمي (حزيران ١٩٧٥) وحتى تجمده عملياً في آذار ١٩٧٩[٤] ، ثلاثة إجتماعات للخبراء انبثق عنها سبع مجموعات عمل كلفت بدراسة كافة جوانب الحوار ، واربعة اجتماعات على مستوى اللجنة

العامة . وقد حددت أهداف الحوار في إقامة علاقات خاصة بين « الجماعة الأوروبية » والمجموعة العربية تشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية، وهو تعاون يعود بالفوائد على كليهما: فدول الجماعة تملك معارف غنية وخبرات وأسواقاً يحتاجها العرب للتنمية ، والعرب يملكون الموارد المالية والبشرية والاسواق والنفط ومصادر الثروة الطبيعية التي تحتاجها أوروبا لاستمرار تقدمها الاقتصادي . واعتقد الجانب العربي أن الدعوة للتعاون لا بد أن تسهم في حل شامل ينهي « الصراع العربي الاسرائيلي » ويحقق السلم العادل والدائم ، وتوقع أن تكون لاوروبا مصلحة كبيرة في انهاء الصراع وبشكل خاص من وجة نظر أمنية .

والحقيقة أنه رغم الجهود التي تولتها « الجماعة الاوروبية » والجامعة العربية في تنظيم الحوار والعمل لتعزيز وتوسيع العلاقة بين المجموعتين العربية والأوروبية والبحث في حقول واسعة من القضايا الواقعية التي تشغل الجانبين ، يمكن القول أن النتائج التي تحققت كانت ضئيلة ، فالطبيعة المعقدة والطموحة لأهداف الحوار خلقت مشاكل وسوء فهم . وسجل تباين أساسي في موقف الجانبين الأوروبي والعربي : ففي حين ركز الأول على الطابع الفني والاقتصادي ، ركز الآخر على الجانب السياسي للحوار الذي نشأ أساساً في إطار سياسي . وقد أوضحت وجهة النظر العربية أن أي تعاون مثمر بين الجانبين يفترض كشرط مسبق إقرار السلم والاستقرار في الشرق الاوسط ، وبالتالي على أوروبا أن تتولى مسؤوليتها باسهام نشط في البحث عن تسوية عادلة للصراع . ورغم أهمية المصالح الاقتصادية والسياسية والامنية الأوروبية في الوطن العربي فإن دول الجماعة الأوروبية لم تحاول تحمل مسؤولياتها في العمل على استقرار وتنمية تلك المنطقة .

وهكذا لم يحدث تقدم ملموس في الجانب السياسي وفقاً لما كان يتطلع إليه الجانب العربي كما لم يحدث تقدم في موضوع الاستثمارات وموضوع التجارة وموضوع نقل التكنولوجيا وفقاً لمصالح الجانب العربي ، وبالمقابل لم يجد الجانب الاوروبي في الحوار المجال لتحقيق التعاون النفطي والتعاون في ميدان الاستثمار . وبسبب فشل الجانبين في التوصل إلى تفاهم عام حول الأهمية النسبية لمختلف جوانب الحوار وابعـاده ، اخذت العديد من المشاكل والصعوبات تبرز على كافة المستويات .

وقد دفع تعثّر الحوار عدداً من المؤسسات الخاصة وشبه الرسمية ، إلى إيجاد

أشكال جديدة للحوار إدراكاً منها بضرورة التقارب العربي الأوروبي . ولتحقيق ذلك كان لا بد من توفر شرطين أساسيين : الأول ايجاد مستوى من الحوار يتيح فهما شاملاً لطبيعة العلاقات في جو من النقاش لا تقيده ضغوط الاقتصاد والسياسة ، على أن يمهد هذا الحوار إلى تحسين العلاقات على مستوى السياسة العملية . والشرط الثاني التخطيط لحوار طويل مستمر يقود الجانبين إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وبهذا الأسلوب وحده يمكن تحقيق تفاهم متبادل أكثر عمقاً .

هذه هي الخطوط الرئيسية التي حفزت « معهد التضامن الدولي » في بون إلى وضع مشروع لحوار يناقش الملامح الأساسية للعلاقات العربية الأوروبية على كافة المستويات الحضارية التاريخية والاجتماعية والسياسية ، ليس بهدف الكشف عن هذه العلاقات فقط بل لتحديد الجوانب المشتركة والمواقف المتعارضة فيها ، والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحديد شكل العلاقات في المرحلة الراهنة . ومع أن معظم الموضوعات التي طرحها المشروع بدت تقليدية ، وجرت معالجة بعضها في لقاءات سابقة داخل إطار الحوار أو خارجه ، إلا أن الجديد هو في طرحها معاً بنظرة شمولية من أجل البحث عن معوقات التقارب ورسم الخطوط لمرحلة جديدة في العلاقات العربية الأوروبية المستقبلية .

ويمكن الاكتفاء ببعض الملاحظات التي تعكس أهم الاتجاهات والأفكار حول الجوانب الرئيسية الثلاثة لموضوعات الندوة .

(أ) الجانب الحضاري التاريخي :

شغل هذا الجانب حيزاً كبيراً من أعمال الندوة لتنوع مظاهره وتشابك مراحله ، وكان المدخل له البحث في الجانب الروحي من العلاقات المتبادلة بين الأوروبيين والعرب بكل ما تحويه من معتقدات دينية وقيم اخلاقية وانعكاساتها على الحقول الدنيوية ، مع التركيز على التراث المشترك والدعوة إلى الفهم الشامل . ثم تناول المشاركون العلاقات العربية الأوروبية عبر المراحل التاريخية المختلفة وهي ذات وجهين : **وجه إيجابي** : بمعنى التفاعل الحضاري الذي هو قديم قدم التاريخ نفسه ، لعبت فيه المصالح الاقتصادية والاهتمامات الثقافية الدور الأول في إقامة علاقات عربية أوروبية مشتركة ، فكان البحر الأبيض المتوسط منذ القديم همزة الوصل الحضارية بين

أوروبا والوطن العربي ، وفي العصور العربية المزدهرة أصبح العرب يملكون ناصية الحضارة وأوروبا تنقل عنهم ، ثم انقلبت الآية في العصر الحديث نتيجة الشعور بالحاجة إلى الاصلاح لعلاج الضعف في البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية ، وأخذ العرب بادخال اصلاحات تجريبية حديثة للوصول إلى خصائص المجتمع الغربي . ودار الجدل في الفكر الاصلاحي العربي الحديث حول ما يجب اقتباسه عن الغرب من أفكار ومبادىء دون تشويه للتراث التقليدي .

أما الوجه السلبي للعلاقات فهي المواجهة الحادة التي غلب عليها طابع الحملات العسكرية والسيطرة السياسية وخاصة في الفترة الاستعمارية الحديثة حين تقهقر الوطن العربي أمام التحديات العلمية العسكرية والاقتصادية ، ووقع تحت السيطرة الغربية بكل دوافعها . وهذا الاحتكاك الحديث بالغرب ، بخلاف الاحتكاك السابق ، رافقه خطر يهدد السيادة ويضعف الثقة ويحمل معه كل ضروب الاخضاع والاستغلال ، وعانى الشعب العربي ، كسائر شعوب العالم الثالث من السياسات الاستعمارية وحكم عليه بالتخلف الاقتصادي والثقافي . ونتيجة الإرث الاستعماري تميزت العلاقات بين العرب والغرب بمظهر واحد هو مزيج من الشك وعدم الثقة ، وكان مقدراً لهذه الحقيقة أن تؤثر على موقف الشعب العربي نحو الغرب لمدة طويلة تالية .

(ب) الجانب الاجتماعي ـ النفسي :

وتناول المشاركون هذا الجانب من زاويتين : **الأولى** الصور المتبادلة : بمعنى صورة الأوروبيين من وجهة نظر العرب وصورة العرب من وجهة نظر أوروبية ، فهناك سوء تفاهم قائم بين العرب والغرب ، كلّ أخذ صورة خاطئة عن الآخر : وعلى سبيل المثال تأثرت الصور العربية للأوروبي بالإرث الاستعماري بكل ما رافقه من استغلال واقتصاد بائس وبالتالي سيطرت أفكار ومواقف معادية للغرب ، كما نشأ داخل المجتمعات الأوروبية جدار من التصورات والمفاهيم المغلوطة والمشوهة بفعل تأثيرات عديدة أدبية وسياسية : فالصور التاريخية سطحية استفزازية ، واسطورة لورنس العرب ما تزال حاضرة في وعي الغربيين ، والاعلام الأوروبي المعاصر والذي لا ينكر تأثره بالصهيونية ، يعطي صورة مشوهة للانسان العربي لا تبعث على الاعجاب ، وقلما نرى صورة العربي الذي يسهم في بناء الحضارة . والقضية الفلسطينية التي تهم كل عربي

لم تخدم بانصاف في الغرب ، وترسخ لدى الوعي الغربي بعض المقولات الخاطئة والقوالب الجاهزة التي قدمتها اسرائيل والتي تحجب الآراء التي تخدم الحق العربي ، وتعطي الصورة المشعة للكيان الصهيوني .

كيف يمكن إذن تصور اللقاء الصحي الصحيح بين الغرب والعرب من أجل تعرية الصور المغلوطة وإزالة اقنعتها ؟ قد يكون هذا واجب المفكرين لدى الجانبين ، والبدء بحوار يعود إلى الجذور الثقافية والتعرف على التراث الحضاري المشترك والكشف عن المضامين الانسانية لكل ثقافة .

الزاوية الثانية : هي التغيرات الاجتماعية في أوروبا والوطن العربي :

وهو موضوع شائك يتناول مظاهر التغير في الحقل المادي والاجتماعي والثقافي لدى الطرفين في الحقبة المعاصرة مع التأثيرات المتبادلة بينهما ، إلا أنه لا يوجد موازاة في التطور لاختلاف نقطة البداية ، ولأن كل مجتمع يتطور من خلال تقاليده وقيمه الخاصة . وقد أدى زوال الاستعمار الأوروبي في البلاد العربية في الستينات إلى فتح المجال واسعاً لتحسين العلاقات العربية الأوروبية وإقامتها على أساس اشتراك المصالح وتبادل المنافع . وقد شهد المجتمع العربي تغيراً إلى حد ما باتجاه الغرب من جراء دخول التقنية الغربية ، وهناك أمثلة كثيرة ، لكن هذا تغير سطحي لم يمس أعماق النفسية العربية . وبين المفكرين من يميز بين قيم الغرب المادية وقيمه الروحية ويظهر استعداداً كافياً لتقبل المنافع المادية من المدنية الغربية ، ولكنه يرفض اخضاع المنطقة العربية إلى زحف مادي استعماري جديد يعيد للذاكرة الزحف القديم ، ويصر على أن يتعامل العرب والاوربيون معاملة الأنداد لأن التكامل بينهما ميسور إذا توافرت الارادة من أجل توفير الرفاهية لسكان المنطقتين .

(حـ) الجانب السياسي المعاصر :

وتداول المشاركون في الندوة قضيتين اساسيتين :

الأولى : تطور الوضع السياسي للطرفين الأوروبي والعربي بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاسات ذلك على العلاقات بينهما .

فقد خرجت أوروبا بعد الحرب ممزقة محطمة وهي تواجه حقائق ثلاثاً : عدم

القدرة على تحدي الدولتين العظميين ، عدم قدرة اقتصادها على الاستمرار في سياستها الاستعمارية ، والتمزق الأيديولوجي داخل القارة . وهكذا لم يعد لدول أوروبا الغربية المركز المتفوق السابق وتنازلت إلى حد ما عن نفوذها للولايات المتحدة ، وترسبت القناعة لدى زعماء أوروبا بضرورة إعادة ترتيب البناء الأوروبي الداخلي وذلك عن طريق تجنيب أوروبا آثار صدام مسلح بين القوتين وخلق ارادة أوروبية واحدة متجانسة ومستقلة ، وكذلك توجيه القوى الأوروبية للاستقلال بالمصالح الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة .

وأصبح من المنطقي في هذا الإطار العام أن تتخلى دول أوروبا الغربية عن استمرار السياسة الاستعمارية في الوطن العربي ، إلا أنه رغم ما اعترى أوروبا من ضعف كقوة على مسرح السياسة العالمية فالأمثلة عديدة على أن الغريزة الاستعمارية لم تتم ازالتها تماما . فقد توترت العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية بين العرب ودول الاستعمار الغربي التقليدية بسبب السعي للاستقلال السياسي ونمو الحركات التحررية ، وجاءت تصفية الاستعمار الأوروبي ثمرة حروب دامية . وهكذا تقلصت الامبريالية بمعناها القديم بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن الوطن العربي أخذ يواجه ازدياد النفوذ الأجنبي نتيجة للحرب الباردة بين الكتلتين العظميين ، ومحاولة الغرب فرض احلاف جديدة هدفها استعادة المواقع الاستعمارية السابقة ، مما أوقع الصدام بين سياسات الغرب التقليدية والقوى العربية الصاعدة الرافضة للتبعية الجديدة ، وانتهى بسقوط سياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية . ومع ذلك هناك تخوف مستمر من الخطر الأجنبي على الحقوق العربية ، والدليل على ذلك وجود إسرائيل كخليط من المهاجرين الأوروبيين في قلب الوطن العربي وكفالة الشعوب الأوروبية لبقائها .

القضية الثانية : أوروبا الغربية والوطن العربي شريكان في الحوار :

أثار المشاركون عدة تساؤلات حول المرحلة التي وصل إليها الحوار العربي الأوروبي كتجربة فريدة في العلاقات الدولية ، والعوائق التي تحول دون نجاحه وهي عوائق متشابكة معقدة تتداخل فيها المصالح والاتجاهات التاريخية مع الأدوار الشخصية والجوانب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية . ولم يكن الهدف من ابراز ما يعترض

الحوار من صعوبات موجودة في كل من المجموعتين التقليل من اهميته ولكن الاسهام في توضيح الأساليب لتجاوز هذه الصعوبات وجعل الحوار يسير على أسس سليمة . ويمكن تلخيص تلك الصعوبات كما يلي :

أولاً : التجربة التاريخية التي مر بها طرفا الحوار خلال فترة الاستعمار الذي سيطر أكثر من نصف قرن واتخذ عدة صور وترك آثاراً في البلاد العربية لا يسهل اقناع العرب معه بعدم خطورته واستبعاد فساده . وقد يكون من أهم أسباب الخطورة والفساد تنوع المستعمرين وتعدد أساليبهم ، والذي كان سبباً في تجزئة الوطن العربي وتصعيد الخلافات المحلية . إلا أن الاصرار على تذكر مآسي الاستعمار الأوروبي لا يعني رفض الحوار ولكن يجب التنبيه إلى أن الاستعمار القديم قد يشكل عقبة في طريق الحوار .

ثانياً : التناقضات بين المجموعتين : وهي التي تعطي العلاقة الثنائية بين المجموعتين طابع عدم التكافؤ : فالمجموعة العربية تتسم بالتجزئة التي هي وريثة فترة الاستعمار والتي أدت إلى اختلاف النظم العربية السياسية والاقتصادية وإلى المنازعات السياسية . يقابل ذلك نجاح المجموعة الأوروبية في التغلب على التجزئة باقامة مجموعة من التنظيمات الوحدوية عملت رغم الصعوبات على استتباب السلم بين دولها التي طالما دارت حروب بينها . يضاف إلى هذا التناقض الجذري تناقضات أقل أهمية هي بدورها عقبة في سبيل الحوار تتعلق بالسمات السائدة في المجتمع الأوروبي الصناعي والمجتمع العربي الزراعي ، والتناقضات بين العقلية والثقافية الأوروبية والعقلية والثقافية العربية ، والفوارق بين بلاد كل مجموعة .

ثالثاً : العقبات السياسية : وأول هذه العقبات الولايات المتحدة : فقد قام الحوار في ظل تحفظات امريكية ازاء انتهاج أوروبا الغربية سياسة خاصة بها في الوطن العربي . ولا زالت تعارض أي تقارب أوروبي غربي لأنه قد يضر بمصالحها الحيوية ونفوذها في الوطن العربي ، كما أنها ترى في الحوار أداة للمساعدة في التخلص من الزعامة الامريكية على أوروبا . وتضطر المجموعة الأوروبية إلى عدم نسيان دور الولايات المتحدة داخل الحلف الأطلسي كقوة تكفل لها الحماية وبالتالي تطلب منها الولاء وتفرض رأيها الغالب في كل القضايا الكبرى الاقتصادية والمالية والاستراتيجية . ورغم الأصوات المتصاعدة شيئاً فشيئاً بمعارضة السياسة الامريكية تبدو الولايات

المتحدة صاحبة السيطرة الحقيقية على العالم الغربي . وهكذا فإن الحوار العربي الأوروبي يتعلق إلى حد كبير بتطور العلاقات الأوروبية الامريكية ويشترط لنجاحه استقلال أوروبا الاقتصادي والسياسي .

وتعتبر القضية الفلسطينية العقبة السياسية الثانية فهي حجر الزاوية في أمور السياسة العربية وهي التي تحدد الاتجاهات والعلاقات بين الدول العربية والعالم . والجانب العربي يعتبر استمرار الوجود الصهيوني في فلسطين وسياسة اسرائيل التوسعية من أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي ، ويرى أن بامكان أوروبا الغربية أن تقوم بدور فعال في إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي ، وخاصة أن المشروع الصهيوني في جذوره هو مشروع استعماري غربي . وأكدت التجربة التي خاضتها « الجماعة الاوروبية » في الحوار مدى تمسك الجانب العربي في البحث عن حل شامل ، يسمح باقامة سلم عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ، وعن اعتراف المجتمع الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني وقيادته المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن التقدم الذي حدث في الموقف الأوروبي لا زال متواضعاً(٥) . ومع أن الجانب الأوروبي قد أصبح أكثر تفهماً للقضية الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث لم تعد القضية قضية لاجئين ، إلا أن هذا الفهم لم يتقدم نحو اتخاذ مقترحات جديدة فيما يتعلق بترتيبات السلام في الشرق الاوسط أو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الخاصة فضلاً عن عدم الاعتراف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني ، كما لم تتقلص العلاقات بين دول « الجماعة » واسرائيل بدعوى السياسة المتوازنة « للمجموعة » في المنطقة .وما زالت أوروبا الغربية تكتفي بالتصريحات من دون أية صيغة عملية تترجم التصريح إلى موقف فعال ، وتولد شعور عربي عام بأن إهتمام الأوروبيين بمصالحهم الاقتصادية في البلاد العربية لم يقابله وعي مماثل بمسؤولياتهم السياسية تجاه هذه المنطقة .

وتعود أسباب تواضع موقف المجموعة الأوروبية إلى إحساس الأوروبيين بالارتباط الوثيق باسرائيل لعوامل نفسية تحاول اسرائيل تغذيتها في العقلية الأوروبية ، وإلى أن « الجماعة الأوروبية » غير قادرة على صنع سياسة خارجية مشتركة نظراً لأنها كيان إقتصادي أكثر منه تعبير سياسي ، هذا بالاضافة إلى أن « الجماعة » ليست مستقلة تماما عن الولايات المتحدة المتورطة في دعمها لاسرائيل . وقد تعود أيضاً إلى عدم

القدرة العربية على الضغط والاقناع بمرونة وبمهارة ، واستخدام كافة الأوراق الاقتصادية والسياسية بكفاءة .

رابعاً : **الصعوبات في مجال التعاون الاقتصادي العلمي** : لم تستطع أوروبا أن تقدم في هذا المجال إلا مساهمة متواضعة للعرب ، وينطلق مُفهوم التعاون بالنسبة للأوروبيين من مبدأ مبادلة قسم من فائض الموارد المالية العربية (البترودولارات) بسلع استهلاكية وبخبرات تكنولوجية ، وتوظيف قسم آخر من الفائض في المصارف والسندات والاسهم الأوروبية ، بحجة أن متلقي الأموال لا يملكون التجهيزات الأساسية القادرة على استيعاب تلك الأموال . ويلاحظ أن الأوروبيين يعارضون فكرة دراسة شروط انتقال التكنولوجيا من أوروبا إلى البلاد العربية اعتقاداً بأن العرب ليسوا على استعداد لدفع ثمن مقبول للمعرفة الفنية التي يرغبون في الحصول عليها هذا بالاضافة إلى التخوف من احتمالات المنافسة العربية رغم عدم واقعية هذا التخوف .

وتقدم الجانب العربي خلال مراحل الحوار بعدة مقترحات من أجل التوصل إلى صيغة للتعاون تتلخص في مدّ الدول العربية بالتكنولوجيا مقابل الرأسمال العربي ، إذ لا يمكن لأوروبا ان تقتصر على تصدير المنتوجات المصنعة إذا ما أرادت أن تقوم بالدور المنوط بها في تنمية البلاد العربية ، فكما أن الأخيرة تقدم لأوروبا نصيباً هاماً من ثرواتها ، وفي طليعتها الطاقة التي هي أمر حيوي بالنسبة إليها ، فإن على أوروبا أن تعطي البلاد العربية التكنولوجيا التي تمكنها من ولوج مرحلة التصنيع ، وانتقال عدد من الصناعات الأوروبية إلى البلاد العربية حيث تتوفر المواد الخام ومصادر الطاقة والمواقع الهامة واليد العاملة . والتكنولوجيا التي يحتاجها العرب ، ليست فقط في الخبرة المتجسدة في المعدّات والآلات بل في طرق التفكير التي تمكنهم من أن لا ينتجوا سلعاً فحسب ، بل أيضاً وسائل انتاج .

تقييم عام :

عقدت الندوة على مستوى غير سياسي كمنبر لتبادل وجهات النظر على كافة القضايا المتعلقة بالحوار التي تهم الطرفين العربي والأوروبي ، ولم يكن الهدف منها الاجابة عن جميع تلك القضايا . إلا أنها كانت دعوة لاعادة النظر في موضوع الحوار برمته والربط بينه وبين الواقع الحالي . وطرح بعض المشاركين اسئلة وأفكاراً أثارت الخلافات وهي خلافات منحت الندوة حيوية وثراء . كما قدم البعض الآخر مقترحات

عملية للقاءات مقبلة تركز على موضوع أو أكثر : (مثال ذلك الكتب المدرسية ، لقاءات بين الاساتذة ، العمال المهاجرون ، نظم التعليم ، المكتبات ، التاريخ المشترك ، صيغ وأشكال البحث العلمي ، الاستثمار ونتائجه ، المشاركة العربية في الجامعات الأوروبية وغير ذلك من الموضوعات) .

وأخيراً يمكن القول إن الندوة سلطت الأضواء على أهمية الحوار وقيمته وكيفية تخطي العقبات التي تعترض طريقه ، والبحث عن حوافز للعمل في المستقبل ، إذ أن عدم أهمية الانجازات التي تحققت حتى الآن في مسار الحوار ، لا يعني عدم الإيمان بفكرة الحوار فهو يشكل في الوقت الحاضر تجربة في العلاقات الدولية لاقامة علاقات خاصة بين مجموعتين مختلفتين من الدول ، ويمثل صورة من صور الانفتاح على العالم الخارجي ، ويلبي متطلبات تاريخية وجيوبولتكيه واقتصادية وثقافية . وباختصار هو حوار بين حضارتين عالميتين .

وتبدو عوامل الجوار الجغرافي وتكامل الحضارات والاقتصاديات والمصالح المشتركة والتقاليد الطويلة من العلاقات بين القارة الأوروبية والوطن العربي من العوامل المشجعة للحوار العربي الأوروبي ، إلا أنه لا يكفي توافر هذه العوامل حتى يقوم حوار حقيقي ومثمر ، إذ يجب توافر الادراك الواعي من فائدة التعاون المتبادل بينهما والذي يأتي لمصلحة الجميع ، فالجماعة الأوروبية قادرة على وضع نموذج جديد لعلاقاتها مع الوطن العربي يسهم في تحقيق السلم والاستقرار وخلق الأجواء الملائمة لتحقيق التنمية ، كما أن الجانب العربي قادر على أن يقدم لدول أوروبا الغربية ما يسمح بتخطي مشاكلها الاقتصادية والسياسية . وهكذا فإن الحوار ، وبالتالي مستقبل العلاقات العربية الأوروبية ، يعتمد إلى حد كبير على تفهم كل طرف احتياجات وتطلعات الطرف الآخر في عالم متشابك المصالح والثقافات ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا احيط بإطار من الثقة يعمل على اعطاء الحوار قوة دافعة تخرجه من طور الجدل إلى طور العمل المنظم .

الهوامش

(١) رضوان عبد الله (الجامعة الاردنية) ، جمال محمد أحمد (الخرطوم) روبرتو اليبوني (معهد الشؤون الدولية روما) ، محمد الرميحي (جامعة الكويت) ، عبد الوهاب بوحديبه (مركز

البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ـ تونس) ، نوفاتي كالشي (جامعة بيزا ايطاليا) أوليفيه كاري (باريس) ، بيدرو شالميتا (مدريد) ، أولريش هارمان (قسم الدراسات الشرقية ـ فريبورج ـ المانيا الاتحادية) ، رؤوف عباس حامد (جامعة القاهرة) ، ديريك هوبود (كلية سانت انتوني ـ اكسفورد) ، خيرية قاسمية (جامعة دمشق) ، بير لافرانس (باريس) ، عبد الله العروي (جامعة محمد الخامس الرباط) ، هلموت مايشر (جامعة همبرغ) المانيا الاتحادية ، مولود قاسم بلقاسم (الجزائر) ، فان نيوونهز (مؤسسة الدراسات الاجتماعية لاهاي) ، جيوفاني أومان (نابولي) ، أودو شتاينبيك (مركز الدراسات الشرقية همبرغ المانيا الاتحادية) ، بشير التليلي (جامعة تونس) ، جاك واردنبرغ (جامعة أوترخت هولندا) ، ستيفن فيلد (جامعة بون المانيا الاتحادية) ، بشارة خصر (مركز دراسات وبحوث العالم العربي المعاصر لوفان) .

(٢) في عام ١٩٥٧ تم التوقيع في روما على معاهدة بين ست دول أوروبية هي فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، اللوكسمبرغ ، على إقامة « الجماعة الاقتصادية الأوروبية » ومظهرها الأساسي اقامة « سوق مشتركة » ، ومن هنا كانت عبارة السوق الأوروبية التي دخلت في الاستعمال العادي . وكان قيام « السوق » تحقيقاً لأفكار دعاة التوحيد الأوروبي الذين كانوا يسعون بعد الحرب العالمية الثانية لاستبدال المنافسات التاريخية بين الأوروبيين بالمصالح المشتركة فيما بينهم . وانضمت إلى السوق عام ١٩٧٢ ثلاث دول أخرى هي الدانمارك وبريطانيا وإيرلندا وظلت دول الجماعة تسعاً حتى انضمام اليونان في مطلع الثمانينات . وأصبحت « الجماعة الأوروبية » قوة بشرية اقتصادية ضخمة لها ثقلها في الأسرة الأوروبية ، وبدوبدأت خطوات تدريجية لتوسيع التعاون السياسي ، إلا أن السياسة الخارجية لا تزال اضعف حلقات « الجماعة » ولا تتعدى درجات متصاعدة من التنسيق وتبادل المعلومات .

(٣) حول موضوع الحوار العربي الأوروبي يمكن مراجعة المصادر التالية :

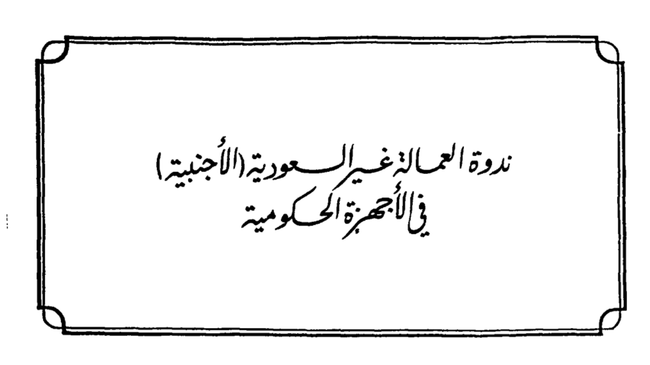
د. أحمد صدقي الدجاني ، الحوار العربي الأوروبي ، وجهة نظر عربيه ووثائق القاهرة ١٩٧٦ (معهد البحوث والدراسات العربية) .

د. أحمد صدقي الدجاني ، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي ، بيروت ١٩٧٩ (مركز الابحاث الفلسطيني .

مجلة السياسة الدولية ، ملف الحوار العربي الأوروبي ، عدد ٤٩يوليو / تموز ١٩٧٧ مجلة شؤون عربية ، عدد ٤ حزيران ١٩٨١ .

(٤) تجمد الحوار عملياً في أعقاب نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس وتجميد عضوية النظام المصري في الجامعة بعد إبرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية ١٩٧٩/٣/٢٦ ، وكان السبب وراء توقف الحوار هو موقف الجماعة الأوروبية المتأثر بالموقف الامريكي في تأييد الاتفاقية من حيث المبدأ مع التحفظ أزاء احتمالات نجاحها . وبعد فترة توقف دامت عدة شهور جرت اتصالات بين الجانبين العربي والأوروبي لاخراج الحوار من حالة الجمود وتقويم عمله وتصور كيفية متابعته . وبلغ التحرك أوجه في عقد اجتماع تمهيدي عربي أوروبي على مستوى سياسي في لوكسمبرغ تشرين ثاني ١٩٨٠ هدفه إعلان استئناف الحوار والاتفاق على الخطوات التالية . . ولم تتم بعد هذه الخطوة ترتيبات عملية فعالة لاستئناف الحوار في جميع المجالات كما كان مخططا .

(٥) تمثل هذا الموقف في الاعلان الأوروبي في قمة البندقية حزيران ١٩٨٠ الذي نص على ضرورة ايجاد تسوية للمشكلة قائمة على الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني كعامل حاسم لاقرار السلام العادل الدائم والتأكيد على تحقيق عدة شروط لاقرار السلام والانسحاب من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومشاركة منظمة التحرير في جميع الجهود التي تبذل من أجل السلام .



د. محمد شاكر عصفور(*)

تعتبر نسبة العمالة الأجنبية مرتفعة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية ، وفي دول مجلس التعاون في الخليج العربي . ونظراً لما للعمالة الأجنبية ، من آثار ايجابية وسلبية ، على دول المنطقة ، فقد قام معهد الادارة العامة بتنظيم ندوة خاصة بالعمالة الأجنبية (غير السعودية) في الفترة من (٢٤ - ٢٦) ربيع الأول ١٤٠٣هـ الموافق (٨-١٢) يناير ١٩٨٣م ، وشارك فيها عدد كبير من وكلاء الوزارات ، ومدراء المؤسسات والمصالح الحكومية ، ومدراء شؤون الموظفين في الوزارات ، واساتذة من كليات العلوم الادارية في جامعات المملكة .

أهداف الندوة :

حددت أهداف الندوة في ما يلي :

١ - معرفة الأسباب التي أدت إلى اللجوء إلى العمالة غير السعودية (الأجنبية) في الاجهزة الحكومية .

٢ - مناقشة مدى الحاجة للعمالة غير السعودية في الاجهزة الحكومية .

(*) معهد الادارة العامة بالرياض

٣ ـ معرفة المشكلات الناتجة عن وجود الموظف غير السعودي في الجهاز الحكومي .

٤ ـ بحث الآثار السلوكية للعمالة غير السعودية في الجهاز الحكومي .

٥ ـ الوصول إلى مفاهيم مشتركة يحدد على أساسها الاحتياج من العمالة غير السعودية في الجهاز الحكومي .

٦ ـ السعي للوصول إلى الوسائل والطرق التي تؤمن الاكتفاء الذاتي من العاملين في الجهاز الحكومي .

بحوث الندوة :

عرضت ونوقشت في الندوة ، اثناء أيام انعقادها ، البحوث التالية :

١ ـ أسباب ظهور الحاجة إلى القوى العاملة غير السعودية ، للاستاذ / يوسف اليوسف ـ مدير إدارة التخطيط والمتابعة بالمعهد . والاستاذ / محمد الطيب حسين ـ عضو هيئة التدريس بالمعهد . (وقد قسم الباحثان الأسباب إلى قسمين رئيسيين ، الأول ، الأسباب الاقتصادية ، والثاني الأسباب التنظيمية والسلوكية ، واقتصر البحث على عرض الأسباب دون تقديم مقترحات لمعالجتها) .

٢ ـ طرق تحديد الاحتياجات من القوى البشرية غير السعودية في الجهاز الحكومي ، للاستاذ عبد العزيز العجلان ـ نائب رئيس ديوان الخدمة المدنية المساعد للشؤون التنفيذية . (وفيه استعرض الباحث طرق تحديد الاحتياجات من القوى البشرية غير السعودية ، من خلال النظرة إلى تطور نمو الجهاز الحكومي ، وقدم مقارنات ، تبين اعداد الموظفين والمستخدمين ، من السعوديين وغير السعوديين ، ثم ناقش مدى فعالية الطرق المستخدمة في تحديد هذه الاحتياجات) .

٣ ـ سيلسات واجراءات التوظيف لغير السعوديين في الجهاز الحكومي ، للاستاذ / عثمان الأحمد ـ نائب رئيس ديوان الخدمة المدنية للشؤون التنفيذية . (وفيه استعرض القواعد النظامية الخاصة بتحديد سياسة توظيف غير السعوديين ، ثم تطرق إلى اجراءات التوظيف في الجهاز الحكومي ، والجهاز المركزي للخدمة المدنية ،

ومكاتب التوظيف ، حيث أخذ مكتب التوظيف في سوريا كتجربة عملية لما يتم من اجراءات لتوظيف العمالة غير السعودية) .

٤ ـ الآثار السلوكية للعمالة غير السعودية في الجهاز الحكومي ، للاستاذ / ناصر العديلي ـ مدير عام البحوث بمعهد الادارة العامة . (وفيه القى الضوء على الآثار السلوكية للعمالة غير السعودية في القطاع العام عن طريق دراسة أثر الخصائص الاجتماعية والثقافية على سلوك الفرد في بيئة العمل) .

٥ ـ الطرق والوسائل التي تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من القوى العاملة في الجهاز الحكومي . للدكتور / حسين منصور ـ أمين عام مجلس القوى العاملة . (وفيه تناول الباحث ظاهرة العرض والطلب للعمالة في المملكة بشكل عام ، وفي الجهاز الحكومي بشكل خاص ، وبين الاعتبارات التي تساعد في الوصول إلى الاستخدام الأمثل للعمالة على المدى القصير والبعيد ، وكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجهاز الحكومي) .

توصيات الندوة :

بعد انتهاء الندوة التي استمرت ثلاثة أيام ، أَقرَّ المشتركون فيها التوصيات الآتية : ـ

أولاً : في المجال الاقتصادي : يوصي المشاركون ، بما يلي ، بالنسبة للمجال الاقتصادي :

١ ـ تخطيط مشاريع وبرامج التنمية في توازن مع تخطيط القوى العاملة .

٢ ـ ضرورة تطوير ادارات التخطيط في الاجهزة الحكومية حتى تمارس دورها في عملية تحديد الحاجات من القوى العاملة .

٣ ـ التأكيد على ضرورة توافق مناهج التعليم والتدريب مع أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة .

٤ ـ إعادة النظر في أساليب الحفز الموجودة للملتحقين بكليات التربية ، وكذلك المدارس والمعاهد المتخصصة في تهيئة الملتحقين .

ثانياً : في مجال التنظيم والادارة :

١ ـ السعي لتلافي الازدواجية التي تحدث على مستوى الاجهزة الحكومية التي تؤدي عملاً مماثلاً ، وكذلك الادارات والأقسام داخل الجهاز الواحد . على أن يتبع ذلك بإعادة تنظيم الكثير من الاجهزة الحكومية .

٢ ـ تحديد وتطوير اجراءات العمل في الجهاز الحكومي ، والحرص على تبسيطها ما أمكن .

٣ ـ تطوير هيكل الوظائف في الخدمة المدنية وذلك بدراسة وتحديد الواجبات للوظائف المختلفة من أجل معرفة القدرات والمؤهلات المطلوبة لشغلها .

٤ ـ الاستمرار في عمل الدراسات الخاصة بمهمة المعلم وجعلها جذابة للدخول والاستمرار في سلك التعليم .

٥ ـ زيادة الحوافز الوظيفية ، المادية والمعنوية ، للعاملين في قطاع المساعدين الصحيين .

٦ ـ ضرورة تكثيف العمل الاعلامي حول الفرص الوظيفية في المجال التعليمي والصحي ، واعلام المواطنين بتوافرها .

٧ ـ التنسيق مع الجهات التدريبية الخاصة بعمل برامج متخصصة للراغبين في المهن التعليمية والصحية .

٨ ـ إعادة النظر في أساليب التوظيف ، والمميزات المتوفرة للملتحقين بهذا النوع من الأعمال .

٩ ـ تحديد نسبة من العمالة غير السعودية في الاجهزة الحكومية بحيث لا يتم تجاوزها إلا في حالات الضرورة القصوى .

١٠ ـ ضرورة تنمية القيادات الادارية السعودية بحيث تكون قدوة صالحة ، وذلك عن طريق برامج تعد لتحقيق هذا الهدف ، عن طريق حسن اختيار القيادات ، وتنميتها عن طريق إعداد دورات تدريبية خاصة للقيادات العليا ، وكذلك مكافأة المجيد منها ، ومحاسبة ومعاقبة المقصر منها .

١١ ـ ضرورة الاهتمام بعمل المرأة والسعي لاحلالها في بعض الأعمال التي يشغلها غير السعوديين وغير السعوديات .

١٢ ـ السعي لاستخدام الآلات في المجالات التي يمكن استخدامها فيها .

١٣ ـ إعادة النظر في الحوافز المعطاة للاجهزة الحكومية المختلفة للاعمال الحكومية المتشابهة ، حتى لا تكون بعض الأجهزة مجال جذب دون غيرها .

١٤ ـ السعي للتوفيق بين الحوافز المعطاة للسعوديين والمعطاة لغير السعوديين .

١٥ ـ إعادة النظر في طريقة تقديم الخدمات التعليمية من حيث الزمان والمكان .

ثالثاً : في مجال القوى العاملة :

١ ـ ضرورة تدريب وتنمية مهارات السعوديين حتى تكون لديهم القدرة التامة على اداء المهام التي توكل إليهم .

٢ ـ تطوير معاهد التدريب الفنية والمهنية من أجل أن تكون قادرة على مواجهة الطلب على العمالة .

٣ ـ افساح المجال لخريجي المعاهد الفنية للحصول على زيادة التأهيل العالي في مجال تخصصهم .

٤ ـ زيادة المخصصات المالية والوظيفية للأعمال الفنية لتتلاءم مع اعطائهم الفرصة لزيادة تأهيلهم في مجال تخصصهم .

٥ ـ السعي لتتولى المرأة عملية التدريس للبنين في المراحل التمهيدية والابتدائية لأن ذلك يؤدي إلى الاستفادة من جهدها كمربية لديها القدرة اكثر من الرجل ، للتعامل مع الأطفال في هذا السن ، بالاضافة إلى حلولها محل بعض غير السعوديين ، الذين يتولون هذه المهمة ، وفسحها المجال للمعلم السعودي ، ليأخذ مكاناً آخر في مجال التعليم ، في المجالات التي تشغل بمتعاقدين .

٦ ـ التوسع في مجال القبول بكليات الطب المحلية مع الاستفادة من الجامعات العالمية في مجال الطب عن طريق تكثيف الانبعاث في هذا المجال .

٧ ـ التوسع في فتح المعاهد الصحية المتخصصة وقرن ذلك بزيادة الحوافز للملتحقين بها .

٨ ـ زيادة التعاون مع السعوديين الفنيين المحالين للتقاعد والذين لديهم القدرة على العمل .

٩ ـ إعادة النظر في استخدام المتعاقدين في الأجهزة الحكومية عن طريق تكون اللجان في الوزارات لدراسة أوضاع غير السعوديين ، وتحديد مدى الحاجة لخدماتهم .



دليل الرسائل الجامعيّة

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية
مع هذا العدد نشر ملخصات
عن الرسائل العلمية المقدمة
في الجامعات العربية ـ تعميماً للفائدة.
ونقدم في هذا العدد ملخصاً
لرسالة الماجستير المقدمة من
محمد النجدي صالح المعيد بكلية التجارة
في جامعة الزقازيق
والبحث بعنوان: اثر السياسات
التسويقية في تراكم المخزون
السلعي في متاجر الأقسام

اثر السياسات التسويقية في تراكم المخزون السلعي في متاجر الأقسام

محمود النجدي صالح(*)

هذه الرسالة مقدمة من محمود النجدي صالح معيد بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة الزقازيق تحت إشراف الأستاذ الدكتور / حنفي محمود سليمان أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال ووكيل كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق . ويشاركه في الاشراف السيد الاستاذ الدكتور / محمد عبد الله عبد الرحيم أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة ـ جامعة القاهرة .

وتتكون لجنة الحكم والمناقشة من السادة : ـ الاستاذ الدكتور / حنفي محمود سليمان استاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال ووكيل كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق « مشرفاً » والاستاذ الدكتور / محمد سعيد عبد الفتاح استاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية ، والاستاذ الدكتور / صديق محمد عفيفي عميد كلية التجارة ـ جامعة المنوفية ، والاستاذ الدكتور / محمد عبد الله عبد الرحيم استاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة ـ جامعة القاهرة « مشرفاً مشاركاً » .

طبيعة وأهمية البحث :

يعتبر المخزون السلعي أحد عناصر رأس المال العامل في المشروعات

(*) المعيد بقسم ادارة الاعمال في جامعة الزقازيق

الاقتصادية ويمثل الجزء الأكبر من مجموعة الأصول المتداولة ، وبالتالي توجد أهمية لتطبيق الأساليب العلمية في إدارة المخزون والرقابة عليه .

وتعد إدارة المخزون والرقابة عليه إحدى المشكلات التي قد تواجه ادارة المشروعات سواء التجارية أو الصناعية ، فبينما نجد أن زيادة حجم المخزون قد تؤدي إلى استثمار جزء كبير من الأموال المتاحة لديه ، بالاضافة إلى المخاطر الأخرى التي قد يتعرض لها المشروع نتيجة لزيادة حجم المخزون ـ كمخاطر التقادم والتلف والحريق ـ نجد أن تقليل حجم المخزون إلى أقل ما يمكن قد يؤدي إلى القصور في تلبية طلبات العملاء بأسرع ما يمكن .

ومن هنا تظهر أهمية الموازنة بين ميزات الاحتفاظ بمخزون كبير وتكاليف الاحتفاظ بهذا المخزون . ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة المخزون السلعي التي تهدف إلى ضمان كمية كافية من المخزون عند الحاجة إليه بحيث تتفق والطلب عليه ولا تزيد عن الكمية المناسبة ، وذلك لتقليل الاستثمار في المخزون السلعي بما يتفق وطبيعة النشاط الذي تزاوله هذه المشروعات .

وبالنسبة لمراقبة المخزون السلعي نجد أنها تختلف ، حسب طبيعة المشروع ـ أي ما إذا كان من المشروعات الصناعية أو من المشروعات التجارية ، وبالتالي فإن الباحث سوف يركز على المشروعات التجارية عامة ومتاجر الأقسام بالقطاع العام خاصة .

وتعتبر متاجر الأقسام من أهم المشروعات الكبيرة للتجارة بالتجزئة سواء من حيث إجمالي المبيعات وقيمة الاستثمارات ، أو من حيث عدد العاملين المشتغلين فيها وما يحصلون عليه من أجور وذلك بالاضافة إلى ما تحققه من إجمالي الربح ، والفائض القابل للتوزيع مقارنة بقطاع السلع الاستهلاكية ككل .

كذلك تنفرد متاجر الأقسام بطبيعة معينة هي أنها تتعامل في جميع أنواع السلع الاستهلاكية تقريباً ، ولها فروع منتشرة في كافة محافظات الجمهورية ، بالاضافة إلى اختلاف نوعيات السلع التي تقدمها لجمهور المستهلكين من حيث السعر والجودة والطراز ، وبالتالي فإن ظهور عنصر المنافسة الشديدة وخاصة بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص ، أبرز أهمية إعادة دراسة

السياسات التسويقية لشركات القطاع العام ، ومن ثم أثر هذه السياسات على المخزون بها .

هذا ويلاحظ اتجاه نسبة المخزون السلعي بهذه المتاجر إلى الزيادة المضطردة في الفترة من ١٩٦٩ / ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ سواء حسبت كنسبة إلى رأس المال المتداول أو رأس المال المستثمر ، بالاضافة إلى سوء حالة المخازن في معظم متاجر الأقسام وعدم توافر نظم الرقابة على المخزون وتتبعْ حركته بالنسبة لكل قسم ولكل صنف .

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي : ـ

١ ـ تحليل مشكلة المخزون السلعي من المجموعات والاصناف التي تتعامل فيها هذه المتاجر بهدف :

(أ) تحديد أسباب تراكم المخزون للمتاجر ككل .
(ب) تحديد أسباب تراكم المخزون بالنسبة لكل متجر على حدة .
(جـ) تحديد أسباب تراكم المخزون من المجموعات السلعية التي تتعامل فيها متاجر الأقسام .

٢ ـ تحديد درجة تأثير كل من السياسات التسويقية على مشكلة تراكم المخزون السلعي .

٣ ـ اقتراح النظم والأساليب الكفيلة بالحد من تراكم المخزون والرقابة عليه .

خطة البحث :

يتكون البحث من ثلاثة أبواب هي : ـ

الباب الأول : توصيف متاجر الأقسام في جمهورية مصر العربية . وينقسم هذا الباب إلى فصلين هما :

الفصل الأول : التعريف بمتاجر الأقسام . وقد تعرض الباحث في هذا الفصل إلى تعريف متاجر الأقسام ووضعها التنظيمي الحالي وكذلك تنظيمها .

الفصل الثاني : توصيف مشكلة المخزون السلعي في متاجر الأقسام . وقد تناول الباحث في هذا الفصل تعريف وطبيعة المخزون السلعي ، وكذلك تحليل مشكلة المخزون السلعي بها .

وقد أسفرت الدراسة في هذا الباب عن أهم النتائج التالية :ـ

١ ـ قصور الدور الذي يقوم به المجلس الأعلى لقطاع التجارة الداخلية ، وكذلك الدور الذي تقوم به الأمانة الفنية في الاشراف على متاجر الأقسام حيث أنه لا يتعدى مجرد جمع بيانات معينة من هذه المتاجر ، لا يتم الاستفادة منها بشكل فعال .

٢ ـ هناك ضعف في النواحي التنظيمية لهذه المتاجر ، ويتمثل أهمها فيما يلي :

(أ) قلة الاهتمام بتحديد وحدة تنظيمية معينة (إدارة مراقبة / قسم) تعد مسئولة عن أداء كل من الأنشطة التسويقية على حدة كما هو الحال بالنسبة لنشاط الرقابة على المخزون .

(ب) عدم وضوح العلاقات بين أغلب الادارات والمراقبات المسئولة عن أداء الأنشطة التسويقية ، مما يؤدي إلى وجود تداخل بينها .

(جـ) تخصيص وحدات تنظيمية لأداء بعض الأنشطة التسويقية لا تتناسب مع أهمية القيام بهذه الأنشطة ، كما هو الحال بالنسبة لانشطة التخزين والنقل .

(د) قلة اهتمام بعض المتاجر بتخصيص وحدة لنشاط بحوث التسويق ، أو أنها استحدثت في بعضها منذ عام ١٩٧٩ فقط ، أو أنها لا تتبع الجهة الادارية السليمة في البعض الآخر .

٣ ـ هناك زيادة مستمرة في حجم المخزون على مستوى هذه المتاجر وفي معظم السنوات التي يشملها التحليل ، أي من عام ٦٩ / ٧٠ إلى عام ١٩٧٨ .

٤ ـ هناك زيادة في متوسط المخزون لكل من المجموعات السلعية التي تتعامل فيها هذه المتاجر ، وإنها تعد سمة عامة في معظم السنوات التي يشملها التحليل ، أي من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٨ وانها تتركز بشكل أوضح في كل من مجموعات الأدوات المنزلية والمعمرة ، يليها البياضات والمفروشات ، ثم الملابس الجاهزة والداخلية وهكذا .

الباب الثاني : دراسة السياسات التسويقية المؤثرة على المخزون السلعي بمتاجر الأقسام . وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : دراسة سياسة الشراء . وقد تعرض الباحث إلى أهمية نشاط الشراء ، والأسس التي تقوم عليها هذه السياسة وتقييمها .

الفصل الثاني : دراسة سياسة التخزين : وقد تعرض الباحث إلى أهمية نشاط التخزين والأسس التي تقوم عليها هذه السياسة ، وتقييمها .

الفصل الثالث : دراسة سياسات المزيج الترويجي . وقد تناول الباحث في هذا الفصل سياسة البيع الشخصي ، سياسة الاعلان سياسة تنشيط المبيعات .

وقد أسفرت الدراسة بهذا الباب عن النتائج التالية : -

١ - قصور سياسة الشراء من ناحية عدم الدقة في إعداد الموازنات التخطيطية للمشتريات وكذلك من ناحية قيام معظم هذه المتاجر بتحديد مواصفات السلع والاصناف المطلوب شراؤها ، أو مصادر توريدها بطريقة غير علمية أو موضوعية نظراً لاعتمادها على الخبرة والتقدير الشخصي .

٢ - قصور سياسة التخزين من ناحية عدم ملاءمة المخازن المركزية لمعظم هذه المتاجر وكذلك من ناحية عدم دقة نظام مراقبة المخزون بهذه المتاجر .

٣ - عدم اهتمام هذه المتاجر بسياسة البيع الشخصي سواء من حيث عدم الدقة في تحديد الواجبات والمهام التي يجب على رجال البيع القيام بها ، أو عدم الدقة في اختيار رجال البيع طبقاً لما تتطلبه وظائفهم ، أو عدم القيام بإعداد البرامج التدريبية اللازمة لرفع مهاراتهم البيعية .

٤ - عدم وجود جهاز أو إدارة مستقلة لنشاط الاعلان مما أدى إلى عدم اجراء الابحاث والدراسات اللازمة لتحديد كل من الأهداف الاعلانية المختلفة ، ووسائل الاعلان المناسبة ، وتحديد المخصصات الاعلانية اللازمة .

الباب الثالث : الدراسة التطبيقية . وتحتوي على فصلين هما :

الفصل الأول : الحاجة إلى استخدام الأساليب في الرقابة على المخزون السلعي بمتاجر الأقسام . وقد تعرض الباحث في هذا الفصل إلى ماهية وأهمية هذه

الأساليب ، والأساليب التي يمكن استخدامها في الرقابة على المخزون السلعي بمتاجر الأقسام .

الفصل الثاني : النموذج المقترح للرقابة على المخزون السلعي بمتاجر الأقسام . وهو أسلوب « تحليل الفئات » وقد تناول الباحث في هذا الفصل ماهية وأهمية هذا الأسلوب ، متطلبات استخدامه ، وكيفية تطبيقه باحدى المتاجر محل البحث وقد أسفرت الدراسة في هذا الباب عن النتائج التالية :

١ ـ هناك أهمية لاستخدام الأساليب الكمية في اجراء الرقابة على المخزون السلعي تتمثل في أنها :

(أ) تساعد على توفير الاحتياجات المطلوبة في الوقت المناسب .
(ب) تساعد على توفير الاحتياجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة .

٢ ـ عدم ملاءمة البيانات التي توفرها الأنظمة الادارية والمحاسبية المطبقة بمتاجر الأقسام لمتطلبات استخدام الأساليب الكمية في مجال الرقابة على المخزون السلعي .

٣ ـ إمكانية استخدام أسلوب تحليل الفئات ـ كأحد الأساليب الاحصائية لتحليل المخزون كخطوة أولى لوضع نظام مناسب لمراقبة المخزون بمتاجر الأقسام ، وذلك لتوافر البيانات اللازمة لإعداد وتطبيق هذا الأسلوب بأنظمة هذه المتاجر .

٤ ـ إن المؤشرات التي يمكن استخدامها لتحديد أهمية كل مجموعة من المجموعات السلعية والأصناف المتعامل فيها تتمثل في متوسط المخزون ، ومعدل دوران المخزون ، وفترة التخزين .

التوصيات :

من خلال الدراسة الميدانية والتطبيقية التي أجريت بمتاجر الأقسام توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات والحلول المقترحة هي : ـ

١ ـ زيادة فاعلية الدور الذي يقوم به المجلس الاعلى للقطاع وكذلك الدور الذي تقوم به الأمانة الفنية في الاشراف على متاجر الأقسام .

٢ ـ استحداث أجهزة مستقلة ـ سواء إدارات عامة أو إدارات أو مراقبات ـ تتولى

القيام بمختلف الأنشطة التسويقية التي تزاولها وذلك بالاضافة إلى تصحيح تبعية الادارات والمراقبات التي تتولى القيام بالانشطة التسويقية بما يكفل سلامة العلاقات التنظيمية بين هذه الادارات وكذلك التنسيق بينها .

٣ ـ مراعاة الدقة عند إعداد الموازنات التخطيطية للمشتريات ، كذلك تدعيم إدارة المشتريات بالكفاءات والخبراء والمتخصصين الذين يمكنهم اجراء البحوث والدراسات التي يتطلبها لنشاط الشراء كدراسة السلع المطلوب شراؤها .

٤ ـ سرعة توفير المساحات المخزنية بما يكفل استيعاب كافة البضائع التي ترد من مصادر التوريد المختلفة والقيام بأعمال التنظيم والمناولة والترتيب للسلع والاصناف التي يتم استلامها وإضافتها للمخازن ، وكذلك إعداد نظام دقيق للسايره (رقم الصنف) وذلك لجميع السلع والاصناف المتعامل فيها بما يكفل منع التداخل بين العهد المختلفة التي تشملها هذه الأصناف .

٥ ـ مراقبة المخزون من السلع والأصناف المتعامل فيها عن طريق تحديد مستويات للمخزون خاصة بالنسبة للاصناف الرئيسية فقط ، كذلك تحديد معدلات الدوران الخاصة بها .

٦ ـ تحديد الواجبات التي يقوم بها رجال البيع تحديداً دقيقاً يأخذ في اعتباره كافة الظروف التي تزاول فيها هذه المتاجر نشاطها ، كذلك وضع نظام يكفل اختيار رجال البيع بأسلوب علمي دقيق يقوم على تحديد الشروط والمواصفات الواجب توافرها فيمن يشغل هذه الوظيفة .

٧ ـ تدعيم إدارة الاعلان المقترحة بالمتخصصين والخبراء الباحثين الذين يمكنهم القيام بالنشاط الاعلاني ، كذلك أن يتضمن تنظيمها قسم يتولى إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالاعلان .

٨ ـ ألا يتم الاقتصار على بعض وسائل نشر الاعلانات فقط ـ خاصة الصحف اليومية ـ بل ينبغي الاعتماد على الوسائل الأخرى وبما يكفل الاستفادة من المزايا التي توفرها هذه الوسائل .

٩ ـ قيام هذه المتاجر بالعودة إلى استخدام سياستها الخاصة بالبيع الآجل مع توفر كافة الضمانات اللازمة لتجنب توقف العملاء عن الدفع في المواعيد المحددة للسداد .

١٠ ـ قيام هذه المتاجر بالعودة إلى استخدام سياستها الخاصة بتنظيم الفرص السنوية (الاوكازيونات) وكذلك تنظيم الأساليب النوعية التي تكفل تصريف بعض نوعيات البضائع الراكدة والبطيئة الحركة .

١١ ـ عدم المبالغة في اتباع السياسة الخاصة باجراء تخفيضات الأسعار المطلوب تنشيط مبيعاتها أو تصريف المخزون الراكد منها بل دراسة ظروف هذه السلع والأصناف مسبقاً لتحديد الأسلوب المناسب لاجراء التخفيض والوقت المناسب له والسعر المناسب الذي يمكن تصريفها به .

١٢ ـ قيام هذه المتاجر عامة باستخدام النموذج المقترح في الدراسة التطبيقية وهو أسلوب تحليل الفئات ـ في الرقابة على مخزونها السلعي من جميع الأصناف التي تشملها المجموعات السلعية المتعامل فيها .

قواعد وأسس النشر بالمجلة

أ ـ الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات :

١ ـ ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف إلى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ ـ وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملحوظات التالية :

أ ـ اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب ـ ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د ـ تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه .

يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣ ـ ترسل الابحاث معنونة إلى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ـ جامعة الكويت ، ص ب/ ٥٤٨٦ الكويت .

٤ ـ وبعد أن تصل الابحاث إلى رئيس التحرير يتم عرضها ـ على نحو سري ـ على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ ـ وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ ـ يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب ـ اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد إلى اصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج ـ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فإن رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا .

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد إلى اصحابها .

٧ ـ يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة ابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب .

ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ - تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة .

ب - طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج - مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة .

١١ - تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) دينارا كويتيا .

ب - مراجعة الكتب :

وبالاضافة إلى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ - ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ - أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .

٣ - أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ - أن يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ - أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه إن امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ - تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج - ندوة العدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً .

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و - قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع - مناقشات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

11. REVIEWS:

The journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover- page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 25 KD. (68 U.S.)

111. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminas to be help inor out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor.

Journal of the Social Sciences.

P. O. Box 5486.

Kuwait University.

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle- range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover- page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address:

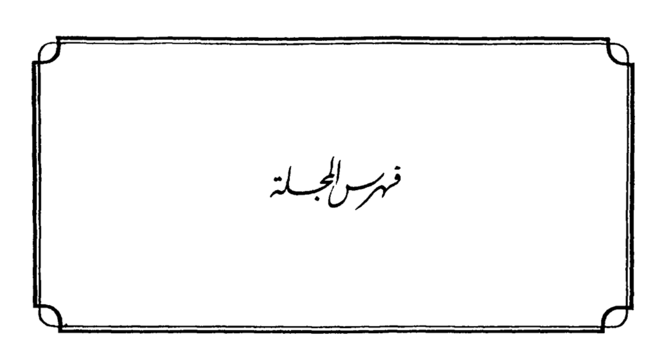
4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presenta- tion and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submited for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (ap- prox. 140 U. S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.



أولاً : المقالات العربية :

- د. اسكندر النجار ، **الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية** . العدد الأول / السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ - ص ٥٣ - ٧٠ .

- د. توفيق فرح ، د. فيصل السالم ، **الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان** ، العدد الأول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٣٨ - ٥٢ .

- د. ربحي محمد الحسن ، **العلاقات الإنسانية في العمل** ، العدد الأول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢ - ٣٧ .

- د. عدنان النجار ، **العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية** العدد الأول / السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ ، ص١٠-٢١ .

- د. منذر عبد السلام ، **شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري** ، العدد الأول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص٧١-٩٠ .

- د. عاصم الاعرجي ، **حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الخدمية الحكومية** ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦-٨٠ .

- د. عبد الاله أبو عياش ، **نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية ، الكويت** ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص٤٥ - ٦٥ .

- د. عبد الحميد الغزالي ، **نحو محاولة تشخيص ازمة الاقتصاد العالمي** العدد الثاني / السنة الرابعة / يوليو ١٩٧٦ ، ص٨١ - ٩١ .

- د. صديق عفيفي ، **نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية** ، العدد الثالث / السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ - ص٤٠ - ٥٤ .

- د. عباس أحمد ، **المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي** ، العدد الثالث / السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ - ص ٦-٢٢ .

- د. محمد محروس اسماعيل ، **مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية** ، العدد الثالث / السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣-٣٩ .

- د. اسماعيل صبري مقلد ، **ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام** ، العدد الرابع / السنة الرابعة - يناير ١٩٧٧ ، ص١٠٤-١٢٠.

- د. حسين حريم ، **القيادة الادارية : مفهومها وانماطها** ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢١-٤٠ .

- د. سمير تناغو ، **الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي** ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص٦٩ - ١٠٣ .

- د. عاطف أحمد ، **سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج** ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص٢٠ .

- د. عمار بوحوش ، **ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي** ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١ - ٦٨ .

- د. محمد عيسى برهوم ، **مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن** ، العدد الأول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص٧-٣٦ .

- د. حميد القيسي ، **الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة** ، العدد الأول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٣٧-٦٢ .

- د. اسعد عبد الرحمن ، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق** ، العدد الأول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص٦٣ - ٧٨ .

- د. محمد العوض جلال الدين . **السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث**، العدد الأول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ - ص٧٩ - ٧٠٢ .

- د. محمود محمد الحبيب ، **الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون** ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦-٢٧ .

- د. علي السلمي ، **نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت** ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٨-٥٢ .

- د. صالح الخصاونة ، **صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري-الأردني** ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٨ .

- د. عبد الرسول سلمان ، **بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية** ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص٦٩ -٨٢ .
- د. عبد الله النفيسي ، **معالم الفكر السياسي الإسلامي** ، العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص٦ - ٢٦ .
- د. عاطف أحمد فؤاد ، **في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ** ، العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧-٣٤ .
- د. علي عبد الرحيم ، **تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية** - العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص٣٥ - ٤٥ .
- د. سليمان عطية ، **اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية** ، العدد الثالث ، السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧ - ٨٨.
- د. محي الدين توق / **التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي - مدخل نظري** ، العدد الرابع / السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص٦ - ٢٦ .
- د. هناء خير الدين ، **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية** ، العدد الرابع / السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ ، ص٢٧-٥٧ .
- . . . اسحق القطب ، **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية** ، العدد الرابع / السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨- ص ٧٢-١٠٤ .
- د. صقر أحمد صقر ، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر** ، العدد الرابع / السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ص ٧٢-١٠٤ .
- د. عرفان شافعي ، **الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها** ، العدد الأول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ - ص ٧ - ٣٨ .
- د. فرح السطنبولي ، **الاحياء القصديرية في المدن الشمال - افريقية** ، العدد الأول / السنة السادسة - ابريل ١٩٧٨ ، ص٣٩-٥٨ .
- د. ناهد رمزي ، **المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي** ، العدد الأول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص٥٩-٧٤ .
- د. محمد عدنان النجار ، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية** ، العدد الأول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص٧٥-٩١ .
- د. السيد محمد الحسيني ، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٦ .
- د. اسكندر النجار ، **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا** ، العدد الثاني / السنة السادسة يوليو ١٩٧٨ ، ص٢٧-٤٤ .

- د. زيدان عبد الباقي ، **حول دوافع وبواعث السلوك الانساني** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص٤٥ - ٦٢ .

- د. يحيى حداد ، **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص٦٣ - ٨٣ .

- د. عبد الله النفيسي ، **الجماعية في دولة الإسلام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٤ .

- د. صفوت فرج ، **الابداع والفصام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥-٥٠ .

- د. اسماعيل ياغي ، **العراق والقضية الفلسطينية** ، العدد الثالث السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١-١٠١ .

- د. محمد يوسف علوان ، **عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ - ١٢٨ .

- د. عبد الاله أبو عياش ، **تطور النظرية الجغرافية** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩-١٤٤ .

- د. كمال المنوفي ، **التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص٧ - ٢٨ .

- د. أحمد عبد الباسط ، **حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩ - ٤٣ .

- د. حامد الفقي ، د. تيسير ناصر ، جميل عبده ، **تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥-٦٧ .

- د. سبع أبو لبدة ، **مص الاصابع** ، العدد الرابع السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩-٨٤.

- د. محمد الليسي ، **التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥-٩٩ .

- د. حميد القيسي ، **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة** ، العدد الأول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧-٣٦ .

- د. عبد الستار إبراهيم ، **التوجيه التربوي للمبدعين** ، العدد الأول السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص٢٧-٦١ .

- د. عاطف أحمد فؤاد ، **المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة** ، العدد الأول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ٦٣-٨٢ .

- د. سامي خصاونة ، **التخطيط التربوي والتنمية** ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص٨٣-٩٤ .
- د. أمين محمود ، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص٧-٣١ .
- د. سمير نعيم أحمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص٣٣-٤٤ .
- د. بدرية العوضي ، **اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن « كامب ديفيد » في ضوء القانون الدولي** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص٤٥-٦٢ .
- د. عماد الجواهري ، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص٦٢-٨٠ .
- د. عبد الله الأشعل ، **محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية** ، العدد الثالث / السنة السابعة - تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٩ .
- د. اسكندر النجار ، **نحو نظام نقدي دولي جديد** ، العدد الثالث / السنة السابعة - تشرين أول - اكتوبر ٤٥-٨٤ .
- د. فيصل مرار ، **مشاركة العاملين في الادارة** . العدد الثالث / السنة السابعة - تشرين أول - اكتوبر ١٩٧٩ ، ص٨٥-١٢٣ .
- د. محمود السيد أبو النيل ، **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين** ، العدد الثالث / السنة السابعة - تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ - ١٤٨ .
- د. كمال المنوفي ، **السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية** ، العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ص٧-٢٦ .
- د. داوود عبده ، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي** ، العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ص٢٧-٤٠ .
- د. عواطف عبد الرحمن ، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** - العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ص٤١-٥٥ .
- عبد ضمد الركابي ، **الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية** ، العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ص٥٧ - ٧٦ .
- عبد الغفار رشاد ، **تبقرط العملية السياسية** ، العدد الأول / السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ - ص٦-٣٢ .
- د. سلطان ناجي ، **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني** ، العدد الأول / السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص٣٥ - ٧٤ .

- د. فتحي عبد الرحيم ، **دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين** ، العدد الأول / السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص٧٥-١٠٢ .

- د. سهير بركات ، **الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة** ، العدد الأول / السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص١٠٣ -١١٩ .

- د. رمزي زكي ، **الازمة الراهنة في الفكر التنموي** : العدد الثاني / السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧-٦٩ .

- د. عبد الرحمن الأحمد ، د. صالح جاسم ، **التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت** - العدد الثاني / السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص٧١-٩٧ .

- د. رابح تركي ، **حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة** ، العدد الثاني / السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص٩٩-١٣٠ .

- د. أحمد الخطيب ، **التربية المستمرة : سياستها ، برامجها ، وأساليب تنفيذها** ، العدد الثاني السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ - ١٥٦ .

- د. فهد الثاقب ، جوزيف سكوت ، **موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب** ، العدد الثالث / السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

- د. محي الدين توق ، **المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين : دراسة تجريبية** ، العدد الثالث / السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

- د. عاطف أحمد فؤاد ، **علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات التبحث عن الموضوعية** ، العدد الثالث / السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠ .

- د. فيصل السالم ، **التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة أولية** : العدد الثالث / السنة الثامنة / اكتوبر ١٩٨٠ .

- د. محمد سلامة آدم ، **مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية** ، العدد الرابع / السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- د. حامد الفقي ، **اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل** ، العدد الرابع / السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- د. طلعت منصور ، **علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية** ، السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- د. وليد سليم التميمي ، **مفهوم التسوية السياسية** ، العدد الأول / السنة التاسعة ، آذار / مارس ١٩٨١ .

- د. اسماعيل مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ، العدد الأول / السنة التاسعة ، آذار / مارس ١٩٨١ .
- د. أنور الشرقاوي ، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ، العدد الأول / السنة التاسعة ، آذار / مارس١٩٨١ .
- د. عبد الرحمن الأحمد ، لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ، العدد الأول / السنة التاسعة ، آذار / مارس ١٩٨١ .
- د. عبد المالك التميمي ، الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .
- د. أنس السيد نور ، تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .
- د. محمد علي الفرا : الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .
- د. اسكندر النجار ، نظام النقد الأوروبي : أهدافه ومستقبله ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .
- د. محمد العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ، العدد الثاني / السنة التاسعة ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .
- د. سليمان الريحاني ، معالجة التبول اللارادي سلوكياً ، دراسة تجريبية علاجية ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .
- د. مصطفى تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .
- د. امينة كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .
- د. محي الدين توق ، علي عباس ، انماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .
- د. فتحي السيد عبد الرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي : دراسة ميدانية في البيئة الكويتية ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د. نادية شريف ، **الانماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي** ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د. ناصف عبد الخالق ، **دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة / كانون أول / ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د. محمود البكري ، **أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أولأل / ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د. فؤاد السالم ، **تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول / ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د. اسحق القطب ، **إتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية)** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول / ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د. عبد العزيز رجب، **الاطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية** ، العدد الرابع السنة الرابعة / كانون الأول ، ديسمبر ١٩٨١ ص ٢٣

ـ د. أنور الشرقاوي ، **الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول / ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د. بدر الدين الخصوصي ، **الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الايرانية في العصر الحديث** ، العدد الأول ، السنة العاشرة ـ مارس ١٩٨٢ .

ـ د. رفاعي محمد رفاعي ، د. موضي الحمود ، **الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات** ، العدد الأول / السنة العاشرة ـ مارس ١٩٨٢ .

ـ د. أروي العامري ، **عدد الكلمات المستدعاة ، الاستذكار والنسيان في التداعي الحر** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. مجدي حماد ، **الموقف الأفريقي من قضية فلسطين** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. محمد السيد سليم ، **الاحياء الاسلامي** : دراسة في حالة المسلمين السوفيات ، العدد الأول / السنة العاشرة / مارس ١٩٨٢ .

ـ د. فتحية الجميلي ، **تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع** : دراسة خطوات التأهيل وموقف المشرع العراقي ، العدد الأول / السنة العاشرة ـ مارس ١٩٨٢ .

ـ د. نجاح الجمل ، **فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي** ، العدد الأول السنة العاشرة ـ مارس ١٩٨٢ .

ـ د. انس السيد نور ، **بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على التجربة العربية** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. عواطف عبد الرحمن ، **الصحيفة كوثيقة تاريخية** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

- د. أحمد البغدادي ، **المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن** ، العدد الثاني / السنة العاشرة / يونيو ١٩٨٢ .
- د. جاسم محمد حسن ، **هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية** ، العدد الثاني ـ السنة العاشرة ـ يونيو ١٩٨٢ .
- د. عرفان شافعي ، **مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية** ، العدد الثاني / السنة العاشرة ، يونيو ١٩٨٢ .
- د. فتوح الخترش ، **حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز** (مايو ـ يونيو ١٩٣٢) . العدد الثاني ـ السنة العاشرة ـ يونيو ١٩٨٢ .
- د. فؤاد أبو إسماعيل ، **قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي في الشركات الكويتية** ، العدد الثاني / السنة العاشرة ـ يونيو ١٩٨٢ .
- د. سمير نعيم ، **انساق القيم الاجتماعية** : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ، العدد الثاني / السنة العاشرة ـ يونيو ١٩٨٢ .
- د. مصطفى الشلقاني ، **أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم العنف على زيادة توقع البقاء على القيد الحياة** « دراسة عن جداول الحياة التفاضلية للسكان الكويتيين حسب اسباب الوفاة » ، العدد الثاني / السنة العاشرة ـ يونيو ١٩٨٢ .
- د. ليڤون مليكيان ، د. جهينة العيسى ، **دراسات في العمل في المجتمع القطري** . العدد الثاني / السنة العاشرة ـ يونيو ١٩٨٢ .
- د. زيدان عبد الباقي ، **الطب الشعبي في اقرية مصرية** ، العدد الثاني / السنة العاشرة / يونيو ١٩٨٢ .
- د. عبد الرسول الموسى ، **دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت** ، العدد الثالث / السنة العاشرة ـ سبتمبر ١٩٨٢ .
- د. اسماعيل عبد الرحمن ، **الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي** ، العدد الثالث / السنة العاشرة ـ سبتمبر ١٩٨٢ .
- د. ناصف عبد الخالق ، **الرضاء الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل**، العدد الثالث / السنة العاشرة ـ سبتمبر ١٩٨٢ .
- د. محمد عبد الشفيع عيسى ، **مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة** ، العدد الثالث / السنة العاشرة ـ سبتمبر ١٩٨٢ .
- د. عبد الباسط عبد المعطي ، **الثروة والسلطة في مصر** ، العدد الثالث / السنة العاشرة / سبتمبر ١٩٨٢ .
- د. البخاري الجعلي ، **الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في افريقيا** ، العدد الثالث ـ السنة العاشرة / سبتمبر ١٩٨٢ .

- د. عزيزة السيد ، صورة الذات لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي ، « دراسة سيكوسيولوجية » ، العدد الثالث / السنة العاشرة - سبتمبر ١٩٨٢ .

- د. عبد الوهاب أحمد ، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية إبان ثورة عرب فلسطين (٣٦-١٩٣٩) ، العدد الرابع / السنة العاشرة - ديسمبر ١٩٨٢ .

- د. جودت سعادة . الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي، العدد الرابع / السنة العاشرة - ديسمبر ١٩٨٢ .

- د. د. نجيبة غمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ، العدد الرابع / السنة العاشرة / ديسمبر ١٩٨٢ .

- د. سلوى الملا ، د. أمنية امين ، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرني ، العدد الرابع / السنة العاشرة / ديسمبر ١٩٨٢ .

- د. عمر إبراهيم الخطيب ، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ، العدد الرابع / السنة العاشرة - ديسمبر ١٩٨٢ .

- د. محمود أبو النيل ، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ، العدد الرابع / السنة العاشرة ، ديسمبر ١٩٨٢ .

- د. سالم الطحيح ، مفهوم الادارة : دراسة ميدانية ، العدد الرابع / السنة العاشرة / ديسمبر ١٩٨٢ .

ثانياً : الندوات :

- ثبات أو تغيير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب ، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص٩١-١٠٩ .

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص٩٢-١٢٤ .

- مدى ملاءمة وسائل وطرق البحثالغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية ، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث / السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥-٧١ .

- حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية ، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص١٢٨-١٥٢ .

- العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د. فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص١٠٣ -١٣٢ .

- الصراع حول البحر الأحمر ، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥-١٠٩ .

- **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي**، د. عبد الاله أبو عياش (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث السنة الخامسة، اكتوبر ١٩٧٧، ص ٩١-١٠٦.
- **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية**، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع، السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص١٠٧-١٣٤
- **أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية إلى المدن في الوطن العربي**، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير)، العدد الأول / السنة السادسة ابريل ١٩٧٨، ص٩٥-١٣٠.
- **مشكلة التخلف في الوطن العربي**، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني / السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٨٥ - ٩٨.
- **التربية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية**، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث / السنة السادسة - اكتوبر ١٩٧٨، ص١٤٨-١٦١.
- **التعاون الاقتصادي الخليجي**، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع / السنة السادسة - يناير ١٩٧٩، ص١٠٤ - ١١٧.
- **التغيير الاجتماعي في الوطن العربي**، د. كامل أبو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الأول / السنة السابعة - ابريل ١٩٧٩، ص ١١٩ - ١٣٤.
- **دول العالم الثالث**، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني / السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩.
- **التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية**، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث / السنة السابعة، تشرين أول اكتوبر ١٩٧٩، ص١٥٣ - ١٧٠.
- **دور الجامعات في العالم الثالث**، د. أحمد ظاهر (تنظيم وتحرير) - العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ - ص٨١-١٠٦.
- **التنمية الشاملة . . . ما هي ومن أين تبدأ**، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الأول. السنة الثامنة / ابريل ١٩٨٠، ص١٢٤-١٤٩.
- **قضية الأمن الخليجي، المفهوم والتحديات**، د. وليد مبارك (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني - السنة الثامنة / يوليو ٢١٩٨٠، ص ١٥٩ - ١٧٧.
- **الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل**، د. عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث، السنة الثامنة، اكتوبر ١٩٨٠.
- **الاغتراب**، د. حليم بشاي (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع / السنة الثامنة، يناير ١٩٨١.
- **مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي**، محمود خضير (تنظيم وتحرير)، العدد الأول / السنة التاسعة، آذار / مارس ١٩٨١.

- **الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل** ، د. سليمان القدسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة التاسعة ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .

- **الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الامريكية** ، د. اياد القزاز (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

- **الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي** ، د. ابراهيم عثمان (تنظيم وتحرير) . العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول / ديسمبر ١٩٨١ .

- **دور المثقفين العرب في الحياة السياسية المعاصرة** ، توفيق أبو بكر (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

- **التدفقات المالية من بلدان الأوبك نحو البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد** ، حسين نابري (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة العاشرة ، يونيو ١٩٨٢ .

- **حداثة ابن خلدون بين الحقيقة والاسطورة** ، د. عزيز العظمة (تنظيم وتحرير) . العدد الثالث ـ السنة العاشرة / سبتمبر ١٩٨٢ .

- **الملاحة البحرية في الخليج العربي** ، د. مصطفى النجار (تنظيم وتحرير). العدد الاول ـ السنة الحادية عشر / مارس ١٩٨٣ .

- **الشخصية العربية والتحدي الحضاري** ، د. سمير نعيم (تنظيم وتحرير). العدد الثاني ـ السنة الحادية عشرة / يونيو ١٩٨٣

N. Al-Sayegh, *Alienation : A Multi-Dimensional Interpretation,* No.1. Vol. 8 April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement,* No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.

N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.

S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach,* No.3, Vol.8, Cotober, 1980.

H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement,*No.3, Vol.8, October, 1980.

J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies, No.4, Vol.8, January 1981.*

F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique, No.4, Vol. 8, January 1981.*

A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants,* No.4, Vol. 8, January 1981.

A. Dhaher,*Bureaucracy and Social Alientation: The Case of King Abdul-Aziz University,* No.1, Vol.9, March 1981.

M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse,* No.2, Vol.9, June 1981

M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues,* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980),* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Saleh. *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait,* No.3, Vol. 9, September 1981.

A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought,* No.3, Vo.9, September 1981.

H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined and Identifiéd* No. 4, Vol. 9, December 1981.

G. Farah, *The Economics of Refuse Collection in Kuwait,* No. 4, Vol. 9, December, 1981.

H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.

W. Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.

J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209-228.

A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950- 1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.

M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.

S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.

H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.1- 27.

M. Naji, *An Integrated Approach. to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.

S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.

E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No.3, Vol. 7, October 1979.*

W. G. Wahba, Factor Prices and the Choice of Technology in Developing-Countries, No.3, Vol. 7, October 1979.

A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries,* No.3, Vol.7, October 1979.

A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergation in the Arab World: A Descriptive Analysis,* No.4, Vol.7, January 1980.

S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship,* No.4, Vol.7, January 1980.

Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol.7, January 1980.

A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol.8, April 1980.

G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.26- 42.

H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.

T. Farley and D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.11- 29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the « Detached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207

W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol VI, October 1978, pp.273- 293.

G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations.* No.1, Vol.IV, April 1976, pp.163- 177.

F. Sakri, *Hardened Beliefs and Sustenance of the Political Order,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.150- 163.

G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.178- 186.

W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View,* No.1, Vol.IV, April, 1976, pp.201- 207.

A.D. Issa, *Quantification of the Investment Risk,* No.2, Vol. IV, April 1976, pp.201- 207.

H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study,* No.2 Vol.IV july 1976, pp.175- 206.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Harik, *Structural-Functional Analysis and the Study of Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp. 203- 223.

B. and S. Abu-Laban, *Femal Education in the Arab World,* No.4, Vol.IV, January 1977, pp.257- 276.

T Farah and F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States,* No.4, Vol. ' January 1977, pp.241- 256.

E.A. Early, *The Emergence of an Urban Zaïm: A Social Network Analysis,* No.1, Vol.V, April 1977, pp.1- 25.


ملخصات
ABSTRACTS

STRUCTURAL CHARACTERISTICS OF THE NUCLEAR FAMILY IN JORDAN: AN EXPLORATORY STUDY

M. Khairy

Empirical data gained from a sample of 274 urban nuclear families in Aman, Jordan show that these families are characterised by five basic structural traits. These are: 1) high educational and economic standard; 2) medium to large size; 3) neolocal residency; 4) presence of relatives in the household; and 5) internal Cohesion.

In line with Goode, our analysis shows that these traits suit the demands of modern urban society in Jordan especially its stress on geographic and occupational mobility and on long-term training for individuals as means for the achievement of national development. Moreover, the analysis indicates that these families perform a welfare function in regard to the elderly.

CRIME NEWS IN THE EMIRATES PRESS
(A SOCIOLOGICAL CONTENT ANALYSIS)

S. Sari

This study takes the Mass Media production as Sociologically problematic. It addresses itself primarily to the question of how crime, deviance and social problems are portrayed in the National Press of an Arab Oil country subject to, and threatened by, a massive foreign immigrant forces.

A Sociologically relevant form of Content Analysis was developed to account for the analysis of crime news content in three major daily newspapers during a period of three successive years.

One significant conclusion of this study is that the crime waves brought to the attention of society members is nothing more than the waves of the foreign immigrants themselves — both the old settlers and the new comers. Crime is consistently reported as an emergent, ready-made and imorted problem rather than a genuine, deeply-rooted phenomenon related to the social and politico-economic structure of the overall society.

National press has functioned within this context as a means of social control; as socially comitted more than professionally oriented organizations. This finding does not give much support to the Western «Amplification» argument but perhaps lends some support to the sensitization/ immoralization of crime / criminal problem.

POPULATION POLICY IN KUWAIT:
PRESENT STATUS AND SUGGESTED ALTERNATIVES

M. Shalakani

This study is an attempt at providing different alternatives which might help in planning for a population policy in Kuwait. It is divided into three main parts:

(i) The first discusses the current demographic situation in Kuwait.

(ii) The second suggests alternatives to the present policy.

(iii) The third shows the effect of these alternatives on the economy as a whole.

In the first part, a complete analysis of population by size, composition and distribution was carried out. Several parameters which characterize the Kuwaiti segment of population were developed, in addition to determine the main sources of increase among Kuwaitis both at present and in the future.

Concerning the second part, alternative policies were suggested for Kuwaitis and non-Kuwaitis As for Kuwaitis these policies include the following:

(i) Increase the rate of birth among Kuwaitis.
(ii) Development of Kuwaiti manpower.
(iii) Reconsideration of naturalization policy, i.e. increase the Kuwaiti population throngh naturalization policys.

For non-Kuwaitis, a comprehensive analysis of census data by age, sex, nationality, place of birth, residence, and reasons of which may become either permanent residents or Kuwaiti nationals.

In this connection, temporary as well as permanent residence was discussed.

The third part addressed itself to the different sectors which might be affected by the suggested policies. These sectors include housing, education, health, security, social and economic activities.

RULES OF MEDICAL PRACTICE ACCORDING TO ISLAMIC JURISPRUDENCE

A. Sharaf El-Din

God, Almighty, has prescribed the learning as well as the practice of Medicine. He relieved medical practitioners from any responsibility, since they merely fulfil their duty, if certain conditions are satisfied.

In so far as the treatment of the body is concerned, the conditions for relieving the practitioner of the responsibility resulting from any damage, are: the patient's consent, the intent of treatment, following the acceptable rules of practise and giving the normal care expected from his peers.

Even in the event of possible responsibility on the part of the practitioner, some scholars arguethat such responsibility should be shared by his family, the medical profession at large, and as a last resort the State itself.

As to post mortem examination of the body, i.e., autopsy, it is legitimized under Moslem Law, if prior permission by the person or his family is obtained. The justification of such lisence lies in the fact that the interest of the living surpassed that of the sanctity of the dead.

3- If we want to teach mental refleet on by this educational instrument, what is the best reaction time for the student to respond correctly?

Ninty six English Subjects (15 years old) were randomly Selected to this experiment. Later, they were further divided into nine experimental and one control groups.

The two way ANOVA i.e. Analysis of variance performed on the scores of the Reflection Test indicated that:

1- Using the Lap Dissolve projecto-technique was significantly effective in teaching reflection through diagrams.

2- The different exposure intervals significantly affected the performance on the Reflection test. On the other hand, changing the dissolve time did not have significant effect.

3- The combination of 5 seconds of intervals and 3 seconds of dissolve speed was the best reaction time for visualizing diagrammatic representation of reflection carried on the three dimensional structures.

TOWARDS A NEW TECHNIQUE IN TEACHING CHEMISTRY

A. El-Farra

It is well established that students in secondary schools level and even university level have problems in the understanding of the diagrammatic representation of the elementary operations of stereochemistry such as Rotation, Reflection, Inversion... etc. This learning disability strogly affects their academic progress and later will prevent them from studying any fields related to understanding spatial relationships such as engeneering, biochemistry.. etc. The study investigates the probability of using a new technique to improve students ability on understanding the three dimensional diagrams of reflection carried on the basic forms of the chemical structures.

Nine self learning programmes based upon the use of the Lab Dissolve Projector technique were deviced to teach mental reflection carried on eighteen chemical structures. Ten theoritical steps were proposed to indicate the reflection operation starting from a particular viewpoint of a three dimensional structure (step 1) to the final mirror image of that structure (step 10).

The Lap Dissolve Projector consists of two slide projectors linked to a vriable dissolve remote control unit by which it is possible to control the slide change from one projector to another. In fact, this technique offers flexibility in the speed of intervals and dissolves. In the current study the interval times were 5, 7.5 and 10 seconds. Dissolves periods were selected to be in the range of 3, 4 and 5 seconds.

The research was directed to answer the following questions:

1- Does the use of the Lap Dissolve technique improve the students potential ability in understanding the diagrammatic representation of reflection carried on the three dimensional structures?

2- Does the changing of Intervals and dissolves exposure times in the range of the experiment contributre significantly tọ the performance on the Reflection Test?

3- M. Bustan, Methods and Approaches of Teaching Health Education in the Elementary Stage .... Reviewed by: **A. Jalily** 249

• **CONFERENCES:**
1- Euro-Arab Dialogue in Scientific, Educational and Political Fields .... **K. Qasmiya** 254
2- Foreign Employment in Government Bodies in Saudi Arabia .... **S. Asfour** 267

• **GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:**
Impact of Marketing Policies on the Accumulation of Stock Goods .... **M.N. Saleh** 275

• **REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS** 283
• **INDEX OF THE JOURNAL** 289
• **ABSTRACTS** 309

CONTENTS

VOL. 11 NO. 2 JUNE 1983

• EDITORIAL .... Editor 5

• ARTICLES

1- Pupulation Policy in Kuwait: Present Status and Suggested Alternatives .... **M. Shalakany** 7

2- Rules of Medical Practice According to Islamic Jurisprudence .... **A. Sharaf El-Din** 47

3- Crime News in the Emirates Press (A Sociological Content Analysis) .... **S. Sari** 63

4- Zionist Socialism: Myth or Reality. A Critical Study of the Israeli Kvutzah System .... **K. Al-Koumi** 109

5- Toward a New Technique in Teaching Chemistry .... **A. Farra** 127

6- Structural Characteristics of the Nuclear Family in Jordan: An Exploratory Study .... **M. Kairy** 143

7- Human Resources Accounting Practical Evaluation .... **G. Bayyoumi** 167

• SPECIAL SYMPOSIUM:

Topic: Arab Personality and Civilization Challenge
Participants: K. Naqib, I. Othman, F. Sakri
Moderator and Editor .... **S. Naeem** 201

• BOOK REVIEWS:

1- S. Saleh, Islam and Future of Civilization Reviewed by: .... **M. Z. Yakan** 239

2- M. Najjar, Tales of Vagabonds and Tramps in the Arabic Heritage .... Reviewed by: **Y. Mahmoud** 243

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.300) or equivalent.

Subscriptions:

- For individuals - KD 2.000 per year in Kuwait, KD 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 15 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated : JSS

KUWAIT UNVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by KUWAIT UNVERSITY, concerned with issues pertaining to theories and / or application of theories in the various fields of the social sciences.

*** Forward all correspondence and subscriptions to :**

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P. O. Box 5486 - Tel. 510188 / 373 / 250.

State of Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

VOL. 11 NO. 2 JUNE 1983



طبع وتصميم
ذات السلاسل / للطباعة والنشر والتوزيع / الكويت